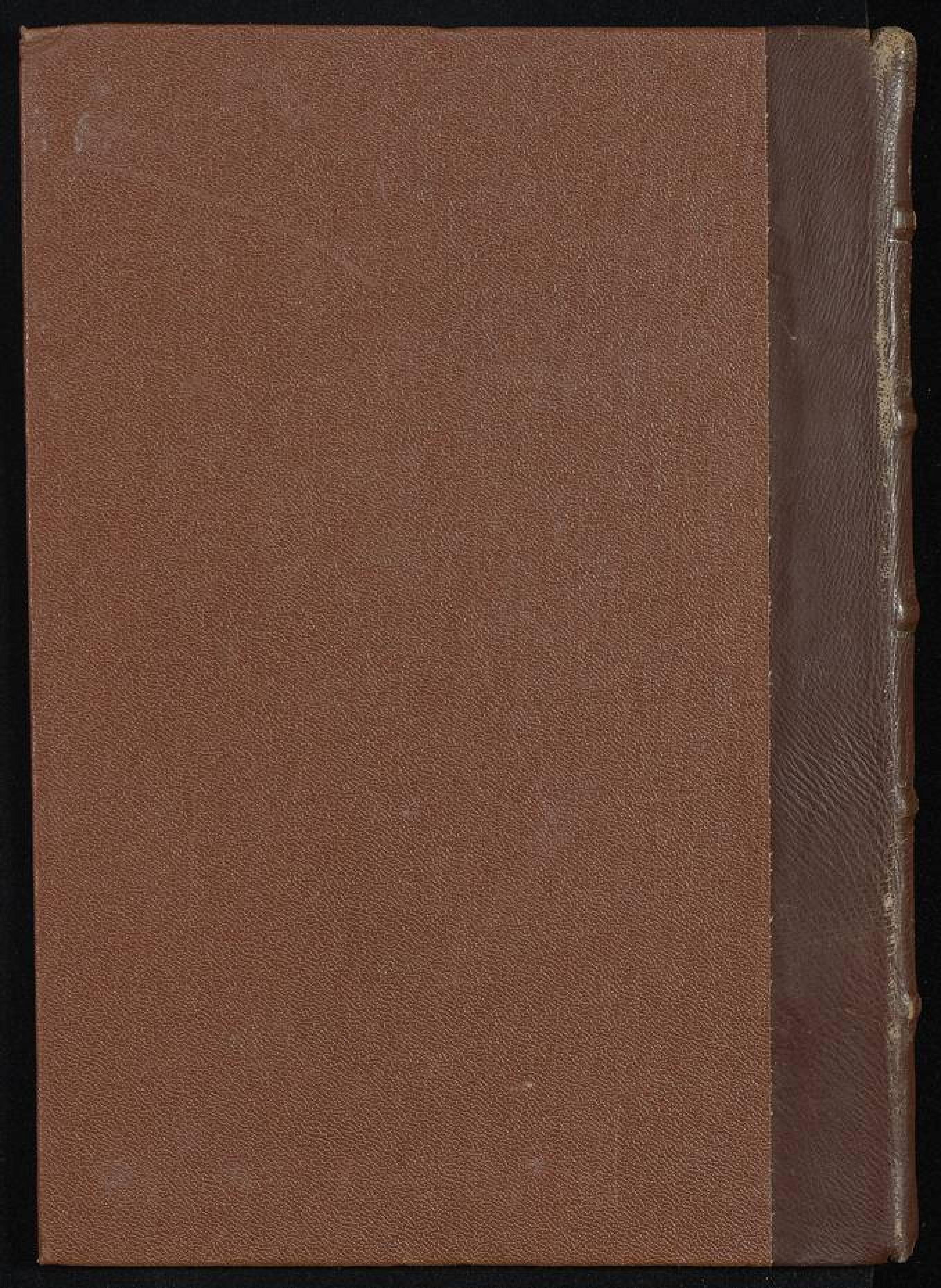
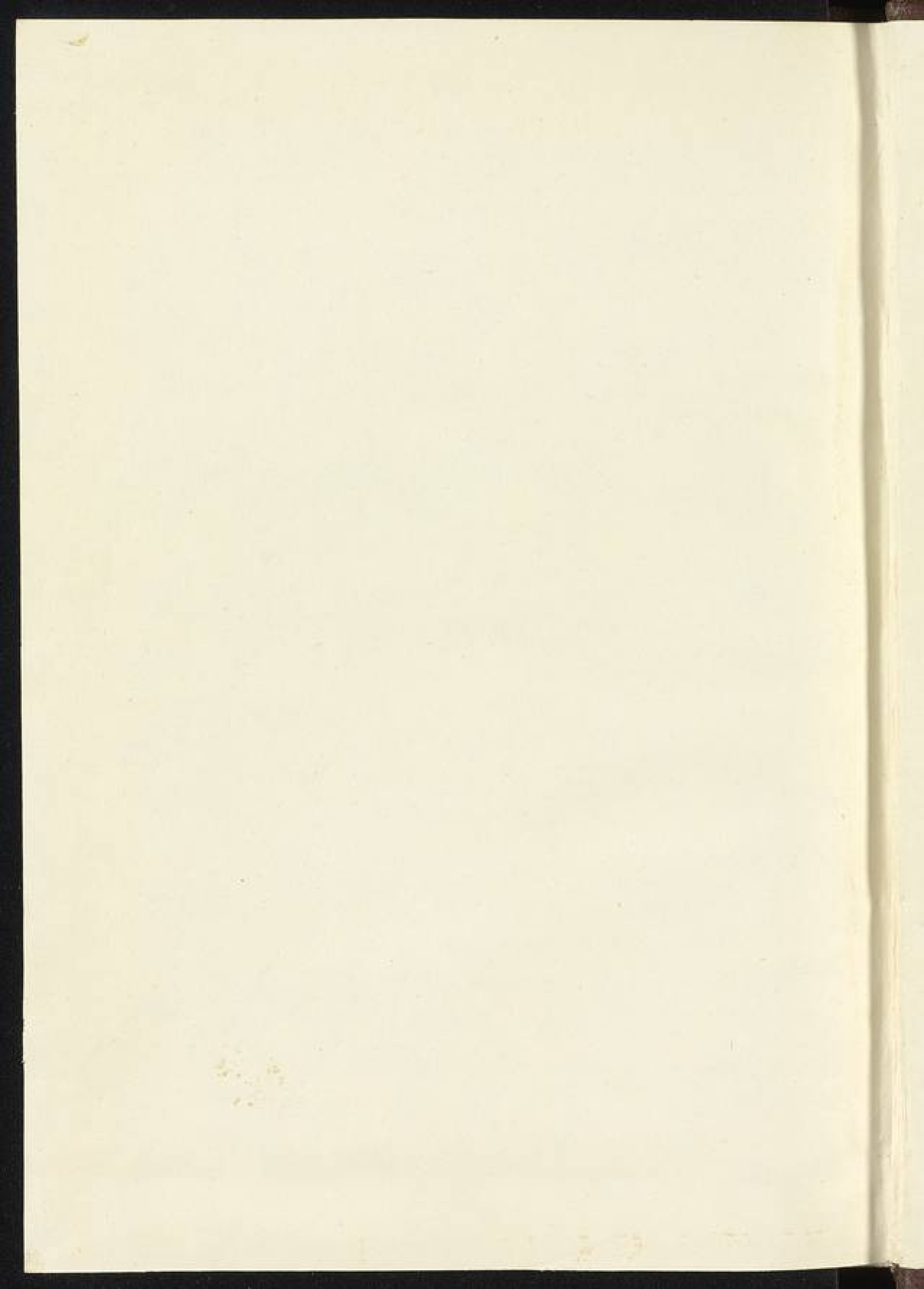
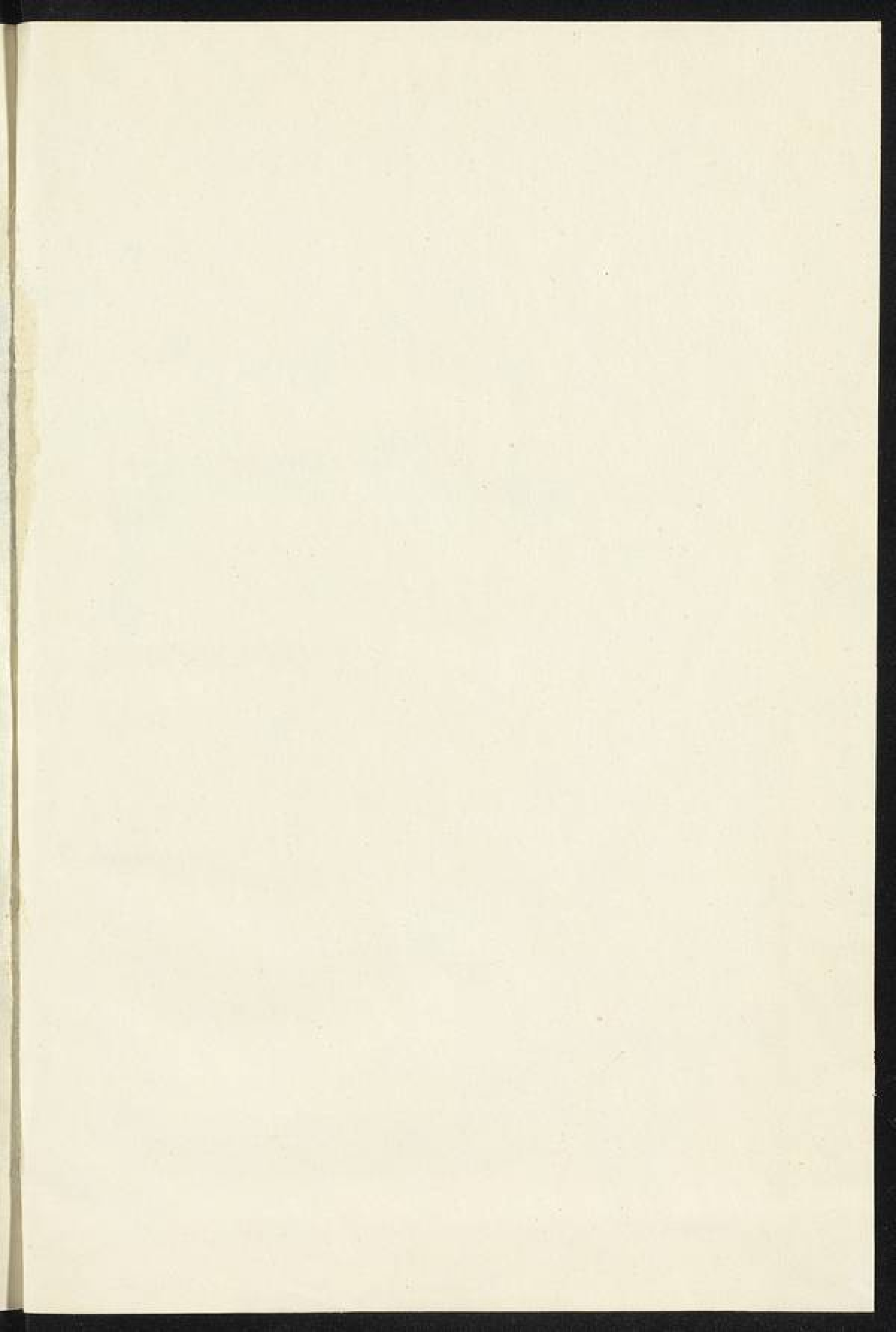
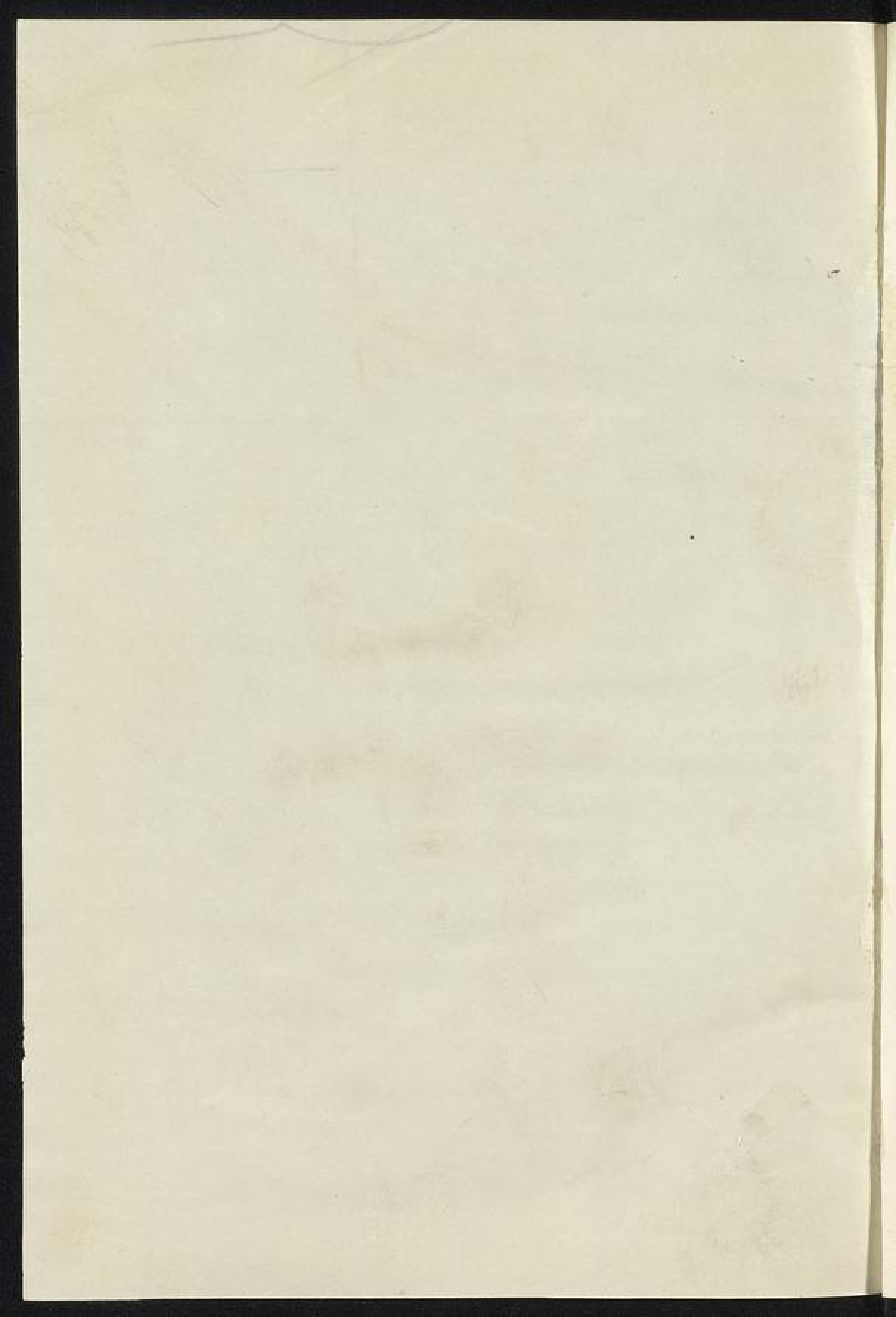
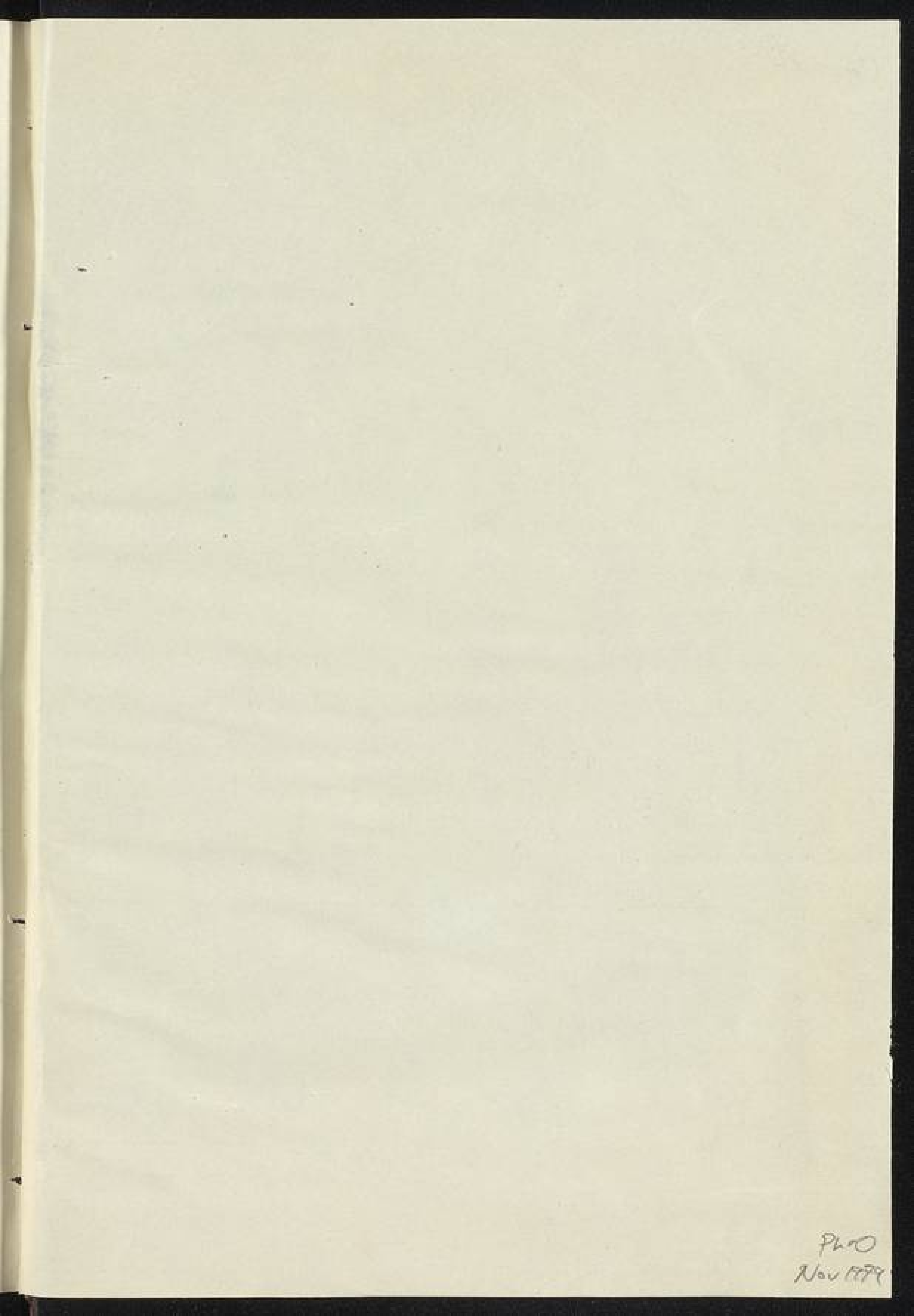










تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية

الجزء الأول

بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف

١٨٨٢ - ١٩٣٦

تأليف
محمد شفيق غربال



ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن ويوسف محمد واخوتهما
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة
١٩٥٢

Ghurbāl, Muḥammad Shafīq, d. 1962.
Tārīkh al-mufāwaḍāt al-miṣriyah al-brīṭāniyah.

x
V.E.

مقدمة

فى هذه الفصول محاولة لتركيب صورة واضحة من الحوادث والوقائع ، والسياسات والخطط ، والبواعث والأغراض ، والأمانى والأحلام والشهوات التى توالت على مصر والتى يتكون منها تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترة الى هذه الأيام . وقد تتابعت هذه الأشياء المختلفة علينا نحن المصريين ، منفصلة أو متصلة ، وحكمنا عليها بما شئنا أو بما أريد لنا . واليوم وقد بلغنا نقطة تحول فاصلة ، ووصلنا الى مرحلة جاسمة فى المصير ، وجدت من الخير أن نقف عند هذه المرحلة موقف التفكير المنظم .

وهذا التفكير المنظم لا بد أن يقوم على أساس . وهذا الأساس هو ما سميته الصورة المركبة من المتفرقات التى أشرنا اليهـا . ولهذا العمل خطورته ومسئوليته وصعوباته .. وله أيضا متعته . ولكنه جد لازم . وهو واجب وطنى ينبغى على كل مواطن أن يحاول أداءه لنفسه بالقدر الذى يستطيع .

ولقد وجدت أن البحث يستقيم ويزداد وضوحا لو قسمته الى قسمين منفصلين ، ندرس فى القسم الأول نشأة التحالف بين مصر وانجلترة وندرس فى القسم الثانى انهيار ذلك التحالف .

فالقسم الأول يبدأ بالاحتلال وينتهى بعقد معاهدة التحالف فى ١٩٣٦ ، وهو عهد كانت المعاهدة خاتمته المنطقية ، لأن كل المسالك كانت تؤدى اليها.

أما القسم الثانى فهو عهد آخر ، خاتمته المنطقية أيضا انهيار بناء التحالف ويجب فى نظرى فصل العهدين ، ونقدم للقراء اليوم القسم الأول من القسمين

ولما كانت دراسة العلاقات بين مصر وانجلترة تتصل بدراسة تطورات السياسة الداخلية فى مصر اتصالا وثيقا ، فقد اقتضى منى هذا أن أعالجها بالقدر الذى يلزم لفهم أدوار المفاوضات ونتائجها وتطوراتها . وهـذه

المعالجة اقتضت مني بدورها أن أحاول الحكم على مواقف الرجال والهيئات، ولا بد للمواطن من أن يفعل هذا ، والا فكيف له أن يشارك فى بناء الرأى العام لبلاده أو أن يباشر أداء واجباته السياسية ؟

وأنبه القارىء من جديد الى أنى كتبت هذه الفصول ، فى الأصل لنفسى ، وأنى كتبتها محاولة منى لتنظيم تفكيرى ، وبناء أحكامى على الفهم الصحيح . ولم أكتبها للعمل السياسى بالمعنى الشائع ، فهذا ما لا أشارك فيه . فكتابتى كتابة مواطن مصرى يريد أن يكون مواطنا خيرا مما هو ، وأقدر على الحكم والتمييز . وحينما أتيحت لى فرصة نشر هذه الفصول رحبت بذلك أملا منى فى أن يجد فيها غيرى من المصريين ما وجدت من تنظيم المعلومات ، وتهذيب الفكر ، وجعل المتفرقات كلا متصل العناصر .

وقد عاونني بعض أصدقائى فى اعداد هذه الفصول خير معاونة فتفضل بمراجعتها الأستاذ أنور أحمد والأستاذ أحمد حلمى على وأبديا لى ملاحظات قيمة . وتفضل بتحقيق احدى المسائل الأستاذ لطفى المنفلوطى وتفضل الأساتذة أحمد سعيد وديمترى كفورى ومحمد حسن باعداد الكتاب للنشر .

ولكن وفاء هؤلاء الأفاضل حقهم من الشكر ينبغى أن يقترن بابرائهم براءة تامة من أية مسئولية عما ورد فى هذا الكتاب من آراء وتعبيرات . فعلى وحدى تقع هذه المسئولية .

وأسأل الله أن يحقق بهذا القسم المنشور ما قصدته من الخير وأن يوفقنى الى اتمام القسم الثانى — انهيار التحالف — انه خير مسئول .

مايو ١٩٥٢ محمد شفيق غربال

فهـــرس

صفحة

Ghurbāl, Muḥammad Shafīq, d. 1962.

تاريخ [illegible]

P 229

Ghirbāl, Muḥammad Shafiq.

تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية،

1936 -1882

vol. 1

Cairo 1952 مكتبة النهضة المصرية

cal L.C

0·43 - ~~72~~ April 74

الفصل الأول

المفاوضات المصرية البريطانية فى تاريخ مصر الحديث

« المفاوضة » كانت الأداة التى اتخذها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية . والمفاوضة أخذ وعطاء ، فكان هم المفاوض المصرى ألا يعطى انجلترة ما يتنافى مع جوهر الاستقلال .

واختارت الحكومة الانجليزية هى أيضا المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون راضين تماما أو راضين بعض الرضا ويحقق لانجلترة الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر . والمفاوضة آخذ وعطاء، فكان هم المفاوض الانجليزى أن يسخو فى الصيغ العامة وأن يدقق كل التدقيق فيما يمس المصالح التى ادعتها بلاده لنفسها .

فالمفاوضة ، اذن ، وسيلة لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترة على وجه مقبول أو مسلم به نوعا ما .

وترجع هذه العلاقة الى سنة ١٨٨٢ ، وهى السنة التى احتلت فيها انجلترة مصر عسكريا وقبض فيها ممثل الحكومة الانجليزية بمصر على فروع الادارة المصرية ، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطان الفعلى دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية . على أنه استطاع أن يمحو الكثير من أدوات الرقابة الدولية على الادارة المصرية ، وأن يكتسب تسليما فعليا من جانب الدول الكبرى بمركز خاص لبلاده فى مصر . وقد ترك للزمن تسوية مابقى من قيود تعطل ذلك المركز الخاص ، ولكنه لم يخطر على باله مرة أن التسوية الحقيقية بين

انجلترة ومصر ستكون مع الأمة المصرية نفسها • وبعبارة أخرى ، استولت مصر فى سنة ١٩١٨ على حقها فى تقرير مصيرها ، وباشرت هذا الحق من سنة ١٩١٨ حتى الآن .

هذه السنة ــ ١٩١٨ ــ ختمت الحرب العالمية الأولى ، وخرجت فيها انجلترة منتصرة ، تنال من الأعداء المهزومين التسليم بكل ما تمليه عليهم كما تحصل من شركائها فى النصر على الرضا عن رغائبها نظير رضاها عن رغباتهم • فلا عجب أن اعتقدت انجلترة عند ختام الحرب العظمى أنها قد آن لها أن تطمئن الى الحقوق التى قررتها لنفسها فى سنة ١٩١٤ ، وكانت تلك الحقوق تتلخص فيما كان للخديو — وقد عزلته — وما كان للسلطنة العثمانية ــ وقد محت سيادتها ــ وما أطلقت عليه اسم حقوق استعملتها فى مدى ثلاثين سنة من احتلال عسكرى نعتتها بسنى الاصلاح. وكان آخر ما توهمته أن ينهض الشعب المصرى ليقول ان الدار داره وان الميراث ميراثه . بل انها عجبت حينما قال زعماؤه لوكيلها فى مصر ، نريد أن نتحدث اليكم فى أمر الدار وفى أمر الميراث فردت ردا غليظا ، واعتقلت وشردت ، وانفجرت الثورة المصرية ، ونالت مصر حق تقرير المصير .

وكانت المفاوضات وسيلتها لتحقيق أمانيها القومية: بدأت المفاوضات — فى الواقع — يوم ١٣ نوفمبر بمقابلة سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك للسير رچينالد ونجت حينما بدأوا الحديث مع ممثل انجلترة فى مستقبل البلاد ، وان كان الاصطلاح قد جرى على جعل الفصل الأول من فصولها محادثات الوفد المصرى مع لجنة ملنر فى لندرة فى سنة ١٩٢٠ . وانتهت فصولها فى سنة ١٩٣٦ ، بابرام معاهدة التحالف المصرية الانجليزية . وتلتها سنوات الحرب العالمية الثانية التى قلبت الأوضاع العالمية رأسا على عقب .

وحاولت مصر بعد انتهاء الحرب أن تقنع الحكومة الانجليزية بأن الزمان قد تغير وأن معاهدة ١٩٣٦ أصبحت لا تصلح أساسا للعلاقة بين الأمتين • وطال الأخذ والرد ، فلم يكن بد من أن تتخذ مصر الاجراء الحاسم الذى

اتخذته فى سنة ١٩٥١ ، عندما ألغت المعاهدة والاتفاقية الخاصة بالسودان وسوت أمر العلاقة بين مصر والسودان .

وبعد، أيمكن القول بأن من يؤرخ للمفاوضات انما يؤرخ لحقبة حافلة من تاريخ مصر؟ ان كل تاريخ جدير بالاسم ينبغى أن يكون له محور، فهل المفاوضات محور يصح اتخاذه ؟ هى كذلك ان اعتبرناها وسيلة لتحقيق غايات ، وأن الغاية هى المتحكمة طول الوقت . ان لم ننس ذلك فلنا أن نستخدم المفاوضات محورا لتاريخ مصر منذ الحرب العالمية الأولى حتى وقتنا الحاضر . وذلك أن الأوضاع والاتجاهات التى اتخذتها الحياة المصرية فى عصرنا ، تأثرت كل التأثر بعامل أساسى واحد هو استعمال حقها فى تقرير مصيرها . ولما كانت المفاوضة أداته ، فان الحياة السياسية المصرية — على الأقل — تشكلت بموجب المفاوضات فى أدوارها المتتالية ، فالتمهيد لها ، فاجراؤها، ففشلها أو نجاحها، كل أولئك خلق الأدوات السياسية على وجه معين ووجه التيارات فى اتجاهات معينة . فها هو ذا الوفد المصرى يتألف للسعى للاستقلال ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وأساس وجوده التوكيل الشعبى المباشر ، وتتكون بوجوده فكرة الزعامة الشعبية والمراقبة والهيمنة لحفظ حقوق الشعب ؛ وتألف حزب الاحرار الدستوريين على أثر اجتياز البلاد مرحلة من مراحل نموها ، وهى المرحلة التى تبدأ بتصريح ٢٨ فبراير وبوضع قواعد النظام النيابى؛ وتألفت أحزاب أخرى سياسية على أثر أزمات فى تاريخ الحياة النيابية أو فى تاريخ الأحزاب الأصلية . هذا عن الأدوات ، فاذا انتقلنا الى نطاق التفكير السياسى أدركنا أيضا عظم أثر المفاوضات ، اذ لم يبق لسان فى مصر الا ويدور حديثه عما يجرى فى العالم من أحداث وعما يكون لها أو لا يكون من تأثير فى مستقبل القضية الوطنية ، وجرى على كل لسان كلام فيما هى الحماية وما هو الاستقلال وما السيادة وما التحفظات . والكفاح بين الرجال والأحزاب — الذى يملأ تاريخ مصر — يتصل كل الاتصال بتاريخ المفاوضات ، وهاهى ذى مذكرات الدكتور هيكل باشا فى السياسة المصرية ، أليست فى النهاية تفسيرا لسقوط الوزارات وتأليف الوزارات متصلا كل هذا بقصة المفاوضات ؟

وأما وللمفاوضات هذه المكانة فى تاريخ مصر ، فما هو الموقف الذى ينبغى للمؤلف أن يتخذه منها ؟ انه حينما يعرض لاحداث تلك الحقبة يعجب لاختلاف المصريين كل هذا الاختلاف ، ويسهل عليه أن يرى — بعد حدوث ما حدث — أن ما اختلفوا عليه كان أقل مما ينبغى أن يؤبه له ، وأن مابين المشروعات والمقترحات التى أسفرت عنها المفاوضات فى أدوارها المختلفة كان لا يستحق بعض ما أثار من غضب . بل ان بعض المشروعات السابقة زمنا كان يفضل اللاحقة فى أشياء واللاحقة تفضله فى أشياء . فعلام كان الخلاف ؟ ولِمَ لم ينج زعيم من أقسى الحملات على شرفه السياسى — بل وعلى عرضه — ولِمَ لم تقم حكومة الا وأمعنت فى اضطهاد خصومها ؟ وعرفت مصر الاغتيال السياسى ، فلم يسلم حتى سعد زغلول من محاولة الاعتداء على حياته ، وذهب ضحية الجريمة السياسية حسن عبدالرازق واسماعيل زهدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، وهم جميعا من أطهر المصريين ذمة وأصدقهم وطنية واخلاصا . ان كان النظر الصحيح لنصوص المشروعات يقلل من شأن الفروق بينها ، فكيف نفسر ما أثارته بيننا من خصومة ؟ يفسر ذلك أن نظرة المؤرخ غير نظرة الرجل يعيش فى غمرة الأحداث وفى حمى الكفاح . وخصومنا الانجليز اشتهروا بالخبث والدهاء ، فلا بد من تحليل الألفاظ لفظا لفظا والحروف حرفا حرفا ، فقد يكون اللفظ دسيسة وقد يكمن فى الحرف لغم . هذا الى اقتران أدوار المفاوضات بأزمات فى الحياة البرلمانية اختلفت فى اثنائها وجهات النظر ، وقد يكون لكل وجهة منها ما يبررها أو ما يفسرها ، ولكنها أدت جميعها الى خلق جو سياسى مضطرب من آثاره المبالغة فى سوء الظن .

والرجال فى العمل السياسى قد يبدأون من نقطة واحدة ، وقد يحاولون أن يسيروا فى خط واحد وبسرعة واحدة ، ولكنهم يجدون أنفسهم بعد قليل على مسافات متفاوتة من نقط البدء وفى اتجاهات منحرفة عن الاتجاه الأصلى ومنها ما قد يكون مضادا له . وكل واحد منهم يعتقد أنه هو المخلص

وحده للفكرة الأصلية ، وأن نظيره هو الذى انحرف أو انفصل أو انشق . ولا يرجع ذلك للوهن أو ضعف العقيدة أو ملل الكفاح أو ايثار السلامة ، بقدر ما يرجع لما بين طبائع الرجال من فروق واختلافات يضعف شأنها فى بعض الأوقات وتعود لها قوتها فى معظم الأوقات . وليس المصريون بدعا فى ذلك ، فقد عرفته كل الأمم ، وليست مهمة التنظيم الحزبى الا محاولة جمع أكبر عدد ممكن من الرجال على فكرة واحدة لأطول زمن ممكن .

وقصة الرجال فى تاريخ المفاوضات المصرية تكسب الموضوع متعة أى متعة ، فلكل منهم شخصيته وصفاته ، وفى كل واحد منهم عناصر القوة وعناصر الضعف لا يشارك غيره فيها . ويكفى أن نذكر أسماء بعض من أصبحوا منهم فى ذمة التاريخ لنستدل على ما فى هذه الناحية من الموضوع من ثروة للمترجم : الملك فؤاد ، سعد زغلول ، حسين رشدى ، عدلى يكن ، عبد الخالق ثروت ، اسماعيل صدقى ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، عبد العزيز فهمى ، وغيرهم .

هؤلاء الرجال كانوا من طراز لم تعرفه مصر قبل حقبة المفاوضات ، فان هذه الحقبة خلقت رجال السياسة وخلقت الأمة المشتغلة بالسياسة ، وقد عرفت مصر السياسة فى كل العصور ولكنها عرفتها شعورا ولم تعرفها عملا. وربما كان ذلك الأثر أهم ما خلفته فينا حقبة المفاوضات . فقد تجمع فى مصر فى ثلاثين عاما من ذخيرة العمل السياسى ما تجمع لدى غيرها من الأمم ما يماثله فى قرن أو قرون من الزمان . ويحمل التجمع الغزير فى الزمن القصير ما يحمل النبات ينمو فى ظروف مصطنعة من العلامات والخصائص. ولم يكن لمصر حيلة فيما حصل ، وهاهى ذى قد كسبت الاهتمام بالمسائل العامة فعليها أن تكسب تنظيم الاشتغال بالسياسة والعناية بالتربية الوطنية .

ولهذا لا نجارى من ذهب الى أن عنف الحياة السياسية فى حقبة المفاوضات كان شرا . ألا ترى أن كل خلق — فى عالم الطبيعة وفى عالم

الأفكار — لا بد أن يصحبه ألم واسراف ؟ كما أننا لا نجارى من قسم حقبة المفاوضات الى أدوار، ووسم الأولى منها بسمات الطهارة والتضحية، واللاحقة بسمات المصالح والمنافع . حقا ان الشهور الأولى من الثورة المصرية شهدت مناظر رائعة من التفانى الذى لا تشوبه شائبة ما، ولكن الساذج من المؤرخين من ينتظر من الأمم أن تعيش أبدا على هذا النحو ، كما أن الساذج منهم من يظن أن عودة الحياة لمجراها فساد وانهيار . فعودة التلميذ لدرسه وامتحانه والموظف لمكتبه والفلاح والصانع والتاجر كل منهم لكسب قوته هو الأمر الطبيعى، واذا ماقاس الفرد من الناس شئون السياسة بمقدار أثرها فى شئونه الخاصة فى سعر قطنه ورواج تجارته فلا لوم ولا تثريب . ان الفساد هو فساد الخلق السياسى ، الاتجار بالمبادىء واستغلال النيابة وما الى ذلك ، ولم يختص بذلك دور دون دور من أدوار الكفاح الوطنى .

وعلى أى أساس نرتب هذه الأدوار ؟ نرتبها زمنيا ومن حيث خصائصها على الوجه الآتى : أول الأدوار مفاوضات الوفد المصرى مع لجنة ملنر ، وقد أسفرت عن مشروعات ثلاثة : مشروع مصرى قدمه الوفد ، ومشروع انجليزى قدمته اللجنة ، ومشروع لم يتم عليه التراضى تماما ولكن قبل الوفد المصرى استفتاء الأمة فيه • وهذا الدور أساسى فى تاريخ المفاوضات ، ففى ثنايا المباحثات والمشروعات نرى ما تمسك به أو رفضه المصريون وما تمسك به أو رفضه الانجليز ، كما نرى ما يمكن للفريقين قبوله ولكن تحت ضغط ظروف قاهرة ؛ وهذا بالضبط يلخص الموضوع كله حتى توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ .

يلى هذا المفاوضات بين الوفد الرسمى المصرى يرأسه عدلى باشا يكن ، وممثلى الحكومة الانجليزية وعلى رأسهم اللورد كرزون وزير الخارجية ، فهى مفاوضات حكومية لأول مرة؛ ولكن بينما كانت الهيئة الانجليزية لايعترض عليها معترض من قومها كانت الهيئة المصرية يستنكرها الوفد المصرى • وظاهر من المحاضر ومما عرضه الانجليز أن اللورد كرزون أحب أن يستغل مابين سعد وعدلى ، وما قدر أن يكون فى نفس عدلى من أثر الخصومة العنيفة

لحمل عدلى على قبول شروط مجحفة . ولكن عدلى وقف موقفه المشهور ، وقطع المفاوضة وعاد الى مصر وقدم استقالته من رياسة الوزارة .

وعلى هذا النحو ، حدثت مفاوضات غير رسمية ومفاوضات رسمية لم تنته باتفاق ولكنها كشفت عن عناصر العلاقات المصرية البريطانية ، ودلت المصريين كما دلت الانجليز على أن الوقت لم يحن بعد لاتفاق . فمن جهة نقضت الأمة التركية على يد مصطفى كمال معاهدة الصلح التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطنة ، أى أن حكومة الثورة التركية لم تعترف بعد بأى تخل عن حقوق السيادة على مصر ؛ ومن جهة أخرى لا بد من انشاء نظام مصرى يقوم على ملكية لا تستمد وجودها مما أنشأه الانجليز فى سنة ١٩١٤ وعلى هيئة نيابية مصرية وفقا لأحكام دستور يوضع . ولا يمكن أن يتم ذلك الا بالغاء الحماية وبابقاء الحالة الراهنة بالنسبة لشئون معينة لحين الاتفاق عليها بين الحكومتين . وهذه سياسة تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، وقد سبقتها محادثات بين عبد الخالق ثروت باشا واللورد اللنبى المندوب السامى ، فهذا دور ثروت واللنبى . والتصريح عامل أساسى آخر فى تاريخ حقبة المفاوضات .

ويصحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير محاولة ابعاد سعد زغلول والفكرة التى يمثلها (أى الوكالة المطلقة عن الأمة) عن السياسة المصرية بتهديده أولا ثم بنفيه هو وفريق من كبار معاونيه عن وطنه . وفى هذه الأثناء تم وضع الدستور وتوالت الأحداث والوزارات وانتهى الأمر بالاستعداد للانتخابات ورفع الأحكام العسكرية ، وتم انشاء النظام المصرى فى غيبة سعد . فاذا ماعاد الى الوطن كان شأنه شأن أى زعيم سياسى ، أى العمل طبقا للدستور وبموجب الأدوات الدستورية . فعاد سعد زغلول ونال نصرا مبينا فى معركة الانتخابات ، وألف وزارته الأولى والأخيرة . وتصادف فى نفس الوقت أن استولى حزب العمال على أزمة الحكم فى انجلترة لأول مرة ، وظن الناس أن الظروف مواتية لتسوية ما بين انجلترة ومصر على خير وجه ، فمبادىء العمال تحمل على الاعتقاد بأن معالجتهم للشئون الدولية أقرب للاعتراف بحقوق الغير من معالجة الأحزاب الأخرى لتلك الشئون ، وبأن

حزبهم يمثل طبقات وطوائف من الشعب الانجليزى لم تتأصل فيها تقاليد العسكرية والامبراطورية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالحكومة التى يرأسها سعدزغلول حكومةقوية تستند الى تأييدشعبىتام والى ثقة تكاد تكون اجماعية من جانب مجلسى البرلمان ، والحكومة القوية تستطيع أن تسير بالمفاوضات الى مدى لا تستطيعه الحكومة الضعيفة ، هذا الى مابين الرجلين ، سعد زغلول ورمزى ماكدونالد رئيس الوزارة الانجليزية ، من ود وصداقة .

ولم يحدث شىء مما توقع الناس ، فكانت الفترة القصيرة التى دامتها الوزارتان فترة يغلب عليها الجفاء . ولما اجتمع الرئيسان قرر كل منهما للآخر وجهة نظره فيما يجب أن يكون عليه الأمر بين مصر وانجلترة ، وانفض الاجتماع على ذلك . ويرجع ذلك لظروف خاصة بالوزارتين سنشرحها فى موضعها .

وانتهزت الحكومة الانجليزية فرصة قتل حاكم السودان وسردار الجيش المصرى فى القاهرة لاقصاء وزارة الشعب عن الحكم والتمهيدلفصل السودان عن مصر والتحكم فى شئون مصر الداخلية باسم التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، ثم عادت لمصر حياتها النيابية الطبيعية وقامت فيها حكومة ائتلافية رأسها أولا عدلى باشا ثم ثروت باشا وأيدها سعد باشا زغلول وقد انتخب رئيسا لمجلس النواب . وفى هذه الفترة تبدأ مفاوضات — لم تكن فى الغالب متوقعة — بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين وزير خارجية انجلترة . وتمتاز هذه المفاوضات بتعرضها للتفصيلات وبمواجهة كل الصعوبات وبدقة المباحث المتصلةبموضوعاتها ، فهى — وان رفضتها الوزارة الائتلافية والوفد المصرى ويرأسه مصطفى النحاس باشا بعد انتقال سعد لجواره به — تكوّن بمحاضرها ومذكراتها مادة طيبة للمباحثات اللاحقة .

ومن هذه المادة نمت المقترحات التى اتفق عليها محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية والمستر آرثر هندرسون وزير الخارجية فى وزارة

العمال الثانية . ولم تعرض المقترحات على البرلمان المصرى ، وبدأت مفاوضات جديدة بين وفد رسمى مصرى يرأسه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وهيئة يرأسها المستر هندرسون لم تنته باتفاق ، ولكنها كانت الأساس الذى طالبت الجبهة الوطنية المصرية فى سنة ١٩٣٦ باتخاذه للمفاوضة ، وتحقق لمفاوضات ذلك العام الوصول الى اتفاق هو المعاهدة الانجليزية المصرية ؛ وقد اجتمع لهذه المفاوضات من الظروف الداخلية والخارجية ما بلغ بها تلك النتيجة .

وقصة المفاوضات لا تنتهى بعقد المعاهدة ، فجوهر الموضوع هو العلاقات بين الدولتين ، والتحالف بينهما على النحو الواردفى المعاهدةلايتفق مع ظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية ونصيب مصر فى شئون هذا العالم . وهذا ما ينبغى شرحه فيما بعد .

ولعل القارىء قد لاحظ فى هذا العرض السريع لأدوار المفاوضات اتصالها الوثيق بكل ما مر على البلاد من أحداث فى ثلاثين سنة حافلة،ومن هذه الأحداث ما يزال يكتنفه الغموض ، كما أن منها ما يحتمل اختلاف الحكم أو التقدير أو الرأى . وبعد ، فالمادة التاريخية للمفاوضات ــ سواء ما تعلق منها بالوقائع والحقائق وما تعلق منها بالتأويل والرأى ــ متفرقة كل التفرق . متفرقة فى المجموعات الرسمية التى أصدرتها الحكومتان المصرية والانجليزية ، أو مجموعات الكتب الملونة من بيضاء وخضراء وزرقاء ،وتحتوى أحيانا ــ بالاضافة للوثائق ــ على محاضر الجلسات ، وفيما أعلم لم تنشر المحاضر المتعلقة بالمفاوضات التى أدت للمعاهدة ؛ متفرقة فى السجلات البرلمانية المصرية والانجليزية ؛ متفرقة فى الصحف والمجلات وفى كتب التراجم والمذكرات ، وفى الدراسات التاريخية .

أما مادة المجموعات الرسمية فأمرها واضح وقيمتها ظاهرة ، ولكنها لا تكفى المؤرخ ، اذ لا بد من أشياء أخرى تكسب المادة الرسمية ان لم يكن الحياة فعلى الأقل التعليل والشرح ، وهنا تستطيع الصحف أن تخدم المؤرخ على شرط الحذر والاحتياط . والصحف قد تكون حزبية وقد

تكون مستقلة . وليس معنى كونها حزبية أن خطتها ومراميها تكون دائما على حال واحد من الوضوح والاتساق . اذ الواقع أن حياة الأحزاب تتعرض لتيارات واتجاهات لا تكون دائما على حال واحدة من الاتفاق . وهذه مذكرات الدكتور هيكل باشا ترفع اللثام برفق عما كان يجرى فى حزبه ، وتشير الى ما كان من أثر لذلك فى تحرير جريدة السياسة ، صحيفة الحزب ، فى عدة مناسبات • وان كان هذا حال الصحف الحزبية فأمر الصحف المستقلة أصعب ، والمفروض أن الصحيفة المستقلة تحاول ألا تنحاز لجانب ، بل تعمل على أن تضع بين يدى القارىء مادة الحكم الصحيح ، فتتحرى الدقة فى الرواية وتبدى الرأى يمليه عليها تقديرها للمصلحة العامة بصرف النظر عمن يغضبه أو يرضيه هذا الرأى • هذا هو المفروض ، ولكننا لا نجد هذا الاستقلال فى الواقع كثيرا ، وقد تكون الصحيفة « المستقلة » حقيقة غير خاضعة « لتأثير » الحكومة (قومية أو أجنبية) أو حزب من الأحزاب ، أو رجل من رجال الأعمال أو المال ، ولكنها — حتى فى هذه الحالة — لابد لها من مراعاة ما يحب الناس فى مجموعهم وما يكرهون ، وقد تكون الصحافة الحزبية فى الغالب أنفع للمؤرخ من الصحافة المسماة بالمستقلة ، اذ هو مع الأولى أقدر على ضبط الموقف منه مع الثانية . ونضيف الى هذه الاعتبارات ما تعرضت له الصحف عموما من ضيق وتضييق تحت التشريع المصرى المتعلق بالصحافة والنشر — وهو عموما تشريع لايمتاز بالسماحة — وماكان من خضوعها للرقابة فى الفترة الأولى من تاريخ المفاوضات وفى فترات أخرى .
وقد ذكر الأستاذ الرافعى بك روايتين لواقعتين مسختهما الرقابة فأصبحتا لا قيمة لهما الا للاستدلال على تأثير الرقابه فى المسخ والتشويه : احدى الروايتين لاجتماع سياسى هام بمنزل حمد الباسل باشا خطب فيه سعد زغلول خطابا سياسيا هاما ، ولم تشر الرواية الا لتلبية الدعوة وتناول الشاى والتفرق بعد شكر الداعى على كرمه ولطفه ، والأخرى رواية ما حدث فى اجتماع لجمعية الاقتصاد والتشريع حاضر فيه القاضى والمستشار پرسيفال فى موضوع قانون جديد للعقوبات أعدته اللجنة المعروفة باسم لجنة

برونيات ، وهى اللجنة التى كانت تعمـل فى ظل الحماية البريطانية لتنظيم شئون القضاء والتشريع بما يتفق مع الحماية . وفى ذلك الاجتماع دوى صوت سعد زغلول معقبا على المحاضر باللغة العربية معلنا أن مصر تملك شريعة ، وأضاف أن المحاضر أشار الحالة السياسية ، ويرد عليه بأن الحماية باطلة لصدورها من جهة واحدة .مما كان له أثر هائل فى كل الأوساط . فكيف روت الصحف ذلك ؟ قالت انه بعد محاضرة پرسيڤال تكلم أحـد السامعين• ولم أر أنا اشارة لماحدث فى المجلة الرسمية للجمعية « مجلة مصر المعاصرة » .

ومنذ أن وجدت الحياة البرلمانية فى مصر ومضابط المجلسين مصـدر هام من مصادر تاريخ المفاوضات ، ففى برلماننا — كما فى البرلمان الانجليزى — توجه الأسئلة للوزراء ، اما لاستيفاء بيان ، أو بقصد الضغط على الحكومة ، أو لاحراجها ، واما لاعطاء الوزير فرصة للادلاء برأى يقصد به للتأثير • وفى برلماننا — كما فى البرلمان الانجليزى — يحدث الاستجواب أو مايشبهه لأغراض شتى ، أهمها ما تتوخاه المعارضة فى كفاحها مع الحكومة . ومن مواد التاريخ البرلمانى المناقشة العامة حول خطاب العرش أو حول مسألة من المسائل، وهذه المادة البرلمانية من خير المصادر • ويصح أن أشير هنا لبعض المواقف البرلمانية الهامة ، فمنها — فى البرلمان الانجليزى — المناقشة حول عزل اللورد لويد أو الاستعفاء الذى أرغم على تقديمه ، والمناقشة حول المحادثات أو المفاوضات بين هندرسون ومحمد محمود وبينه وبين مصطفى النحاس . وفى البرلمان المصرى ، المناقشة فى مجلس النواب والشيوخ حول معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذكر التاريخ البرلمانى ، يجدر بى أن أشير الى المؤلف النافع الذى وضعه الأستاذ الجزيرى كاتم سر سعد باشا زغلول وأطلق عليه اسم « آثار الزعيم سعد زغلول » ، ولم ينشر منه — فيما أعلم — الا الجزء الأول الخاص بعهد وزارة الشعب . وطريقته فى التأليف أن يستخلص من مضابط البرلمان خطب الرئيس وبياناته واجاباته مضيفا اليها — فى ايجاز — الظروف التى قيلت

فيها ، وقد أضاف الى ذلك كله نبذا من أحاديث لسعد مع مراسلى الصحف وفصلا عن أصله ونسبه ونشأته .

فأما المذكرات فلم تتأصل بعد عادة كتابتها بين رجالنا ، وقد سمعنا عن مذكرات لبعض قادة الرأى فى مصر ، ولا ندرى من أمرها شيئا . وقد قرأنا فى الصحف فصولا وصفت للقراء بأنها مذكرات ، منها ما قرأناه لاسماعيل صدقى باشا . والواقع أن ما نشر أقرب للتقارير منه للمذكرات على حسب فهم الغربيين لها . وأهم مانشر حتى الآن تحت هذا الاسم هو بلا شك مذكرات الدكتور هيكل باشا فى السياسة المصرية . وتبدأ المذكرات موجزة ، ثم تنمو تفصيلا مع نمو الطالب الناشىء المحب للمطالعة واستقلال الرأى ؛ تصحبه فى أثناء دراسته بفرنسا لدرجة الدكتوراه فى القانون ، وتعود به لمصر قبيل الحرب العالمية الأولى ، منصرفا شيئا فشيئا للاشتغال بالشئون السياسية العامة ، ثم الانهماك فيها حتى اللحظة الحاضرة . وأسلوب المذكرات أسلوب الأدب الصحفى الممتاز ، وأدبها فى تقرير وجهة نظر الكاتب رفيع ، تتسم عموما بسمات التسامح والمسامحة وان كانت لا تخلو — هنا وهناك — من بعض ذكريات مريرة . ولكن هل هى « مذكرات » ؟ هنا أيضا لا ينطبق عليها الوصف . فشرط المذكرات أن تصور الحادث عند وقوعه أو الرأى عند تكوينه ، ولكننى — اذا استعدته أو اذا بعثته بعد وقوعه أو بعد تكوينه — فانى أفعل ذلك متأثرا بحالتى وقت الكتابة ومتأثرا بكل النتائج التى ترتبت على الحادث أو على الرأى ، وذلك أقرب للتاريخ منه للمذكرات . وعلى هذا فلنا أن ننقل مذكرات الدكتور هيكل باشا من باب المذكرات الى باب التاريخ ، أو — ان أردنا الدقة — قلنا انها بين بين . ومهما يكن ، فهى مرجع هام من مراجع تاريخ المفاوضات ، وان كان الدكتور هيكل باشا لم يقل لنا كل ما نحب أن نسمع فاننا عرفنا فى أى ظروف كان يعمل رئيس تحرير السياسة فى تحرير السياسة .

ومن المذكرات ننتقل للتراجم . وهنا أيضا نسجل الأسف لقلتها ، ان لم نقل لعدمها . فلا أعرف ترجمة للملك فؤاد أو لعدلى أو ثروت أو رشدى أو لمن فى طبقتهم من رجال مصر ، ولو كانوا انجليزا أو فرنسيين لكانت بين

أيدينا مذكراتهم أو مختارات من أوراقهم أوتراجم لأحوالهم . ونحن نرحب اذن بالترجمة التى وضعها الأستاذ عباس محمود العقاد لسعد زغلول كل الترحيب . وهى أيضا ترجمة جيدة جدا ، ففيها القدر الكافى من الحقائق لجلاء شخصية المترجم له على الوجه الذى اقتنع به المؤلف وارتضاه ، وفيها ترتيب المواقف التاريخيـة على الوجه الذى يضع الشخصية فى الوضـع اللائق بها ، ولا يتهيب الأستاذ العقاد مواضع اختلاف الرأى بل يواجهها ويبدى فى شأنها ما يراه . ونظرا لما كان لسعد من الأثر البين فى تاريخ مصر فان هذه الترجمة مرجع قيم نفيس لتاريخ المفاوضات • ولى عليها ملاحظتان :

الملاحظة الأولى خاصة بما ذهب اليه الأستاذ العقاد من التمييز بين القادة — وخصوصا بين سعد وعدلى — على أساس الأصل الفلاحى والأصـل التركى . وأنا أدرك تماما اختلافا بين طبيعتى الرجلين يبدأ جليا عندما رشح سعد نفسه نائبا عن الشعب فى الجمعية التشريعية وينمو نموا سريعا عند تأليف الوفد المصرى موكلا من الشعب ، ووصل لقمته حينما حقق سعد فكرة الزعامة الشعبية تواجه كل السلطات وتقود حركة الاستقلال . ولكن هل يكفى لتفسيرها أن نرجع كل شىء للأصل الفلاحى والأصل التركى ؟ فالواقع أن سعدا وعدلى ورشدى ينتمون جميعا لنفس الطبقة الاجتماعية التى كانت تتولى وظائف الحكم والادارة من أيام انشاء محمد على للمدارس ، حقيقة كان أغلب رجالها ينتسب لأصول غير مصرية لظرف خاص هو أن هؤلاء الأغراب وأبناءهم كانوا مادة « جاهزة » تحت يد ولى الأمر ، ولكن شيئا فشيئا زاد المصريون من أبناء الريف وأبناء الحضر دخولا فى الطبقة : من أمثال على مبارك ومصطفى رياض وبطرس غالى ومن اليهم . وفى الحركة العرابية لم نشهد انقساما فى الموقف على أساس الأصل ، فبجانب عرابى الفلاح الأصل نجد محمود سامى البارودى غير المصرى الأصل وهكذا . وما قيـل عن عسف الحاكم التركى فى الريف المصرى ، لا يرجع بالذات للتركية ، وانما يرجع لطريقة كل من ولى منصبا فى تلك الأيام يشتد على من تحته ، سواء كان تركيا أو سودانيا أو مصريا ، بل قالوا ان أبناء الفلاحين عندما ولوا المناصب الادارية فى أيام الخديو سعيد والخديو اسماعيل كانوا

أشد على أبناء جنسهم من الترك القدماء . فسعد — فيما أرى — من طبقة عدلى الاجتماعية ، تولى القضاء والوزارة وأصهر الى رئيس الوزارة غير المصرى الأصل . ولكن كان لسعد من ذاتيته ومن ظروف خارجية ما جعله يتجه نحو العمل السياسى غير الحكومى ، على خلاف أبناء طبقة الحكام والوزراء التى انتمى اليها . أما الذاتية فعلمها عند الله ، وما يقرره العلم فى شأنها حتى الآن لايزال فروضا وتخمينا ، وأما الظروف الخارجية فهى — أولا — أنه من بيت موسر ومن أسرة مستقلة يتكون منها ومن مثيلاتها — ابتداء من أواخر أيام اسماعيل — طبقة اجتماعية جديدة ينتقل اليها — شيئا فشيئا ، حتى أيامنا — ما كان للخاصة الأرستقراطية الحاكمة من نفوذ ؛ وهى ثانيا طلبه العلم بالأزهر ؛ وثالثا تأييده للحركة القومية ؛ ورابعا اشتغاله بالصحافة والمحاماة ، أى بعمل غير حكومى . فاتجه — بناء على هذه الظروف مجتمعة — نحو العمل السياسى غير الحكومى حينما آثر العضوية فى الجمعية التشريعية منتخبا عن الشعب على أن يبقى « وزيرا سابقا » ينتظر الدعوة لكرسى الوزارة ، كما كان يفعل الوزراء السابقون . أما الملاحظة الثانية ، فهى على بحث الأستاذ العقاد فيما أطلق عليه اسم « الطبيعة المصرية » ؛ والبحث ممتع ولكنه لا يعين كثيرا على الترجمة لسعد زغلول .

ننتقل أخيرا للدراسة التاريخية . وهذه اشتغل بها منذ زمن طويل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ، وكان هدفه منذ أن ابتدأ أن يستوفى درس حلقات التاريخ المصرى منذ الاحتلال الفرنسى الى يومنا الحاضر . وقد وفقه الله لاتمام هذه المهمة القومية ، فنشر أخيرا كتابه « الثورة المصرية » وكتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » ، وقد وصل به لالغاء المعاهدة فى نوفمبر الماضى (١٩٥١) . وطريقة الأستاذ الرافعى بك أن يتبع الحوادث زمنيا ، وأن يثبت الوثائق الهامة ، وأن يعلق على كل شىء بمايراه . وحقق بذلك للمصريين نفعا جزيلا وأسدى الى أبناء الوطن يدا تذكر فتشكر . ولا يشك أحد فى تحرى المؤلف الدقة فى رواية الحوادث ، كما أن الباحث يقدر كل التقدير جمعه للوثائق المبعثرة فى المجموعات والصحف واثباتها فى مواضعها . وأظن

أن الرافعى بك كان أول من اهتم بضبط أسماء الضحايا والشهداء من أبناء الشعب ، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير . والأمر الوحيد الذى يحتاج الى نظر هو التعليق . فالرافعى بك لا يرى الرأى القائل بالمفاوضة . وقد أعلن عدم رضائه عن كل من قال بها ، ثم قسم هؤلاء درجات : فعامل الوفديين أحيانا بالعتب، وأحيانا بالانكار، وأحيانا بالرضا. ولكنه لم يغير رأيه فى الدستوريين أبدا ، فكانوا فى نظره دائما وصوليين ونفعيين ورجعيين . والرافعى بك لايرى أنه لا يجوز لمصرى أن يؤمن مخلصا بالتطور الدستورى التدريجى ، أو أن الدستور المصرى يجب أن يراعى فى وضعه ظروف الزمان والمكان . وأخيرا طريقة الرافعى بك فى الحكم هى تسجيل الحسنات والسيئات للرجل ، أو للوزارة ، والطريقة — طريقة الميزان ذى الكفتين — فى ظاهرها تحمل سمات الحساب العادل، ولكن العدالة فى الحكم التاريخى لا تتحقق على هذا الوجه السهل ، ولا تتم الا بالتقدير العام لسياسة أو لموقف .

وماذكرناه منشور باللغة العربية ، وينبغى ألا نهمل مانشر بغيرها . أما المادة الانجليزية ، فهى أيضا مجموعات وثائق وسجلات برلمانية وأخبار وتعليقات صحفية ومذكرات ، فلا ترتفع المادة عندهم لما ارتفعت اليه عندنا فى الخطب والمقالات. ثم هى — عندالانجليز — مسألة فى السياسة الخارجية، فالكلام فيها عندهم ، مهما اختلف ومهما تنوع ، يصدر عن وحى واحد ويضرب على نغمة واحدة . ولكن لابأس من أن نشير الى ما نشره «الجود» عن «مصر والجيش» وموضوعه الانجليز فى مصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، والى التحقيق الصحفى الذى قام به مراسل التيمس « تشيرول » عن أسباب الثورة المصرية، والى كتاب القاضى الأمريكى «برتنون» عن المحاكم المختلطة ، وبه فصول عن المحاكم فى طورها الأخير ، ولكن الكتاب نشر فى ١٩٣٠ قبل اتفاقية مونترو والغاء الامتيازات ، والى كتاب اللورد لويد عن مصر منذ كرومر ووصف فيه تفصيلات أحداث المدة التى كان فيها مندوبا ساميا، والى مذكرات «سپندر» وكان عضوا بلجنة ملنر ، والى ترجمة اللورد كرزون للورد رونالدسهاى ، وترجمة أوستن تشامبرلين لسير تشارلس پيترى ، وترجمة آرثر هندرسون للسيدة

أجنس هاملتون فايف ، وترجمة اللورد اللنبى للورد ويفل • وأهم الوثائق الانجليزية اطلاقا تقرير لجنة ملنر .

ولم أر فيما نشر بغير اللغـة الانجليزية شيئا قيما ، اللهم الا مذكرات النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة « ڤانذن بوش »(وهو بلجيكى الجنس)، وفى مذكراته فصل عن احتكام الملك فؤاد وسعد زغلول باشا اليه فى مسائل تتصل بتطبيق الدستور المصرى . وكان ذلك على اعتبار أن واضعى الدستور المصرى اعتمدوا على نصوص الدستور البلجيكى . وقد اطلعت فى أثناء اعداد هذه الفصول على كتاب «مارسيل كولمب» وعنوانه «تطور مصر» (١٩٢٤ — ١٩٥٠) باللغة الفرنسية ، وهو بحث جدى ولكننى لم أستخدمه .

وبهذا نختتم هذا الفصل التمهيدى عن المفاوضات المصرية البريطانية فى تاريخ مصر الحديث ، وفى الفصول التالية ننتقل للتفصيل .

الفصل الثاني

العلاقات المصرية الإنجليزية فيما بين الاحتلال

ومقدمات الحرب العالميـــة الأولى

« الاحتلال » — ويفيد احتلالا عسكريا يستند اليه تصرف انجليزى فى ادارة شئون مصر ، واستخدام انجليزى لمركز مصر لأغراض السياسة الانجليزية — وقد أنشأ فيما بين مصر وانجلترة علاقة خاصة بدأت منـــذ سنة ١٨٨٢ وتطورت الى ما أصبحت عليه الآن .

بدأ على أثر تدخل دولى ، ثم انفرد بذاته واستخدم قدرا من القـــوة العسكرية لمحو المقاومة المصرية ، ولم يحتج بعد ذلك الا للاحتفاظ بها رمزا أو وسيلة يلجأ اليها عند اللزوم،وجعل جل اعتماده للبقاء على الابهام الذى أحاط نفسه به ، هذا الابهام الذى منع أعداء الاحتلال من أن يجمعوا أمرهم ضده . نقم كل عدو منهم على الاحتلال ما نقم ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحدوا فى جبهة واحدة مناوئة له . اذ لم يرض واحد منهم بما يحل محل الاحتلال ، أو على الأقل كان يخشى الواحد منهم أن ما يحل محل الاحتلال قد يكون شرا عليه من الاحتلال نفسه .

وان سألت : كيف استطاع الاحتلال ذلك ؟ قلت : ببقائه مبهما . وكيف بقى مبهما ؟ بتجنب الصيغ ، بعدم الاستعجال ، بتغليب الجوهر على العرض ، وأخيرا — وليس آخرا — بأن الرجل الذى فهم الاحتلال على هذا النحو ثم شكله هذا التشكيل ووجهه هذا التوجيه ، بقى الأمر فى يده زهـــاء خمس وعشرين سنة ؛ أعنى كرومر . ولم يكن انتصار كرومر فى الميدان المصرى فحسب ، بل نجح فى جعل تشكيله للاحتلال على الوجه الذى فعل أمرا

لا يفهم الشعب الانجليزى والوزارات الانجليزية المتعاقبة سواه ، وذلك حتى اللحظة الحاضرة .

بدأ الاحتلال باستغلال ما بين الخديو توفيق والحركة العرابية ، فأيد الخديو واتخذ منه ومن حكومته آلة تنفيذ ، وسحق العرابيين ولكنه ناب عنهم فى تنفيذ بعض ما يريدون . ما هو هذا البعض ؟ كبرياء الحاكم وترفعه عن القانون ، عسفه بالضعفاء ، اختلال الضرائب ، تفضيل الأقارب والأصحاب على غير الأقارب والأصحاب . وهذه كلها أشياء يستطيعها الاحتلال دون اضرار بنفسه ، يرضيه أن يذل الكبار ويريح الضعفاء ، والمصريون لديه سواء ، فلا قريب ولا نسيب ، ولا محسوبية . والضبط يهمه ، اذ انفرد بشئون مصر ووجب عليه أن يفى بحقوق الدائنين ، والا تعرض لعداوتهم ومقاومتهم . وهذا الضبط شامل للمرافق : الضرائب ، المعاملات ، موارد الرى ، الأمن .

وهذا كله بقدر وبمقدار ، بمقدار يمنع ولا يطمع . فاذا أذل الكبار فانه يمنع أذاهم ولكن لا يطمع الشعب فى الحكومة النيابية الحقيقية ، واذا أرضى الضعفاء فعلى شرط أن يقنعوا أو يكتفوا بما أتاهم . واذا ارضى الدول فبشرط أن تقنع بتحقيق مصالحها الأساسية وألا تشارك انجلترة فيما استأثرت به من استخدامها لمصر فى شئونها الامبراطورية والخارجية ، واذا أرضى الدائنين فعلى أن يتخلوا عن الهيئات الادارية الدولية وأن يقبلوا منه تسويات مالية رفضوها من حكومة اسماعيل الوطنية .واذا ما استخلص للمصريين هذا أو أضعف من مساوىء التدخل القنصلى فبشرط أن لا يطمعوا فى تخليص بلادهم من عبء الامتيازات الأجنبية ، واذا ما ضبط الموارد فعلى شرط أن يفهم المصريون ويفهم ذوو المصالح من الأجانب أن التقدم الاقتصادى مقيد بوضع اقتصادى معين لمصر ، أساسه ألا قلب للأوضاع الاجتماعية . فالبلاد بلاد فلاحين تنتج قطنا من نوع يلزم مصانع الغزل والنسيج الانجليزية وتستورد مصنوعات مختلفة ، فلا محل للصناعة تثير مشكلات لا داعى لها وتستدعى تنظيمات قانونية واجتماعية تعقد مجتمعا

لا بأس به فى بساطته ، ويجرى هذا دون تخل عن سياسة الباب المفتوح ، فاذا أراد أصحاب رأس مال من أى أمة أن يستثمروا مالا فلهم هذا ، هم والانجليز سواء بسواء • واذا ما احتج أجنبى بأن انجلترة تفيد ماليا من مصر أجابه كرومر : أرنى فى التعريفة الجمركية ما يفيد تفضيلا للتجارة الانجليزية ، واذا ما طالب أصحاب صناعة وطنية بحماية أو تشجيع نال الاحتلال تأييد ورضا المنافسين الخارجيين فى رفضه الحماية والتشجيع •

ودعوات الاصلاح الدينية والاجتماعية يقف فيها نفس الموقف ، يرضيه منها ما يتفق مع روحه ومشربه . فالتى تدعو لاستنكار الخرافة والبدعة والعادة المستهجنة ولا تتعارض مع الأنظمة المالية والاجتماعية السائدة أو تحض على ضبط الأوقاف والقضاء الشرعى تنال استحسانه وتشجيعه مع الاحتياط ، فاذا ما جمحت الدعوة ومست الأصول والقواعد فأثارت الأفكار كف يده عن التشجيع مع الاحتياط أيضا ، اذ هو يرى أن الهيئات والجماعات الوطنية التى يهمها بقاء القديم على قدمه كفيلة وحدها بأن تحارب التجديد ، ولا يتدخل هنا الا لوضعها عند حدها اذا ما أمعنت فى تعقب أعدائها .

وسياسته فى التعليم تجرى على هذا النحو ، فقد رسم للبلاد وظيفة فى هذه الدنيا ، وأداؤها هـذه الوظيفة يقتضى منها منهجا معينا فى التعليم ، أساسه أوليات القراءة والكتابة للشعب وتعليم متوسط (وان جرى فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية) لعدد محدد بالضبط من أبنائه . ولا داعى لأكثر من ذلك ، فهناك أولا نفقة التوسع وهناك ثانيا ألا ضرورة ، فانجلترة يسرها أن تقدم لمصر الطبقة العليا من الفنيين ، فاذا ما قيل انه لا بد من أن تكتمل الشخصية للمصرى وان التعليم هو الذى يبلغه كماله ، قال : وما الداعى لذلك والانجليز يريحونهم من عناء التفكير وشقاء ذوى العقول ؟

وهكذا يجد كل فى الاحتلال ما يكرهه فيه . ولكن يجد كل فيه أيضا ما يرضيه بعض الرضا — وهو فى نفس الوقت مبهم لايفصح عن نواياه ولا عن مآله ، فلا تجتمع ضده كلمة .

فهذه الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، تكره بدون شك

وجود الانجليز بمصر • ولكن هؤلاء الانجليز لم يقطعوا عن السلطان حقا كان ينعم به ، فهم معترفون بسيادته ، مؤدون لخزينته (أو على الأقل لدائنيه) وقاضى مصر عثمانى مقلد من قبله ، ومندوب السلطان أو قوميسيره موضع التجلة والاكرام ويراه أهل القاهرة بأعينهم وحوله حرسه .

ان الانجليز لم يقطعوا ما بين مصر وتركيا ، كما فعلت فرنسا حينما استولت على الجزائر أو حينما بسطت حمايتها على تونس ، فماذا يفعل السلطان ؟ الاحتلال شر بلا شك . ولكن اذا ما زال هذا الشر ، فكيف يضمن السلطان ألا يفقد ما سمح له به الاحتلال ؟ قد ينتقل كله للمصريين ، وقد ينتقل كل شىء لدولة أخرى أوربية ، فماذا اذا يدعو تركيا للعمل على تغيير الحالة ، والانجليز أنفسهم لا يبدو منهم أنهم يعتزمون اجراء أى تغيير ؟

والدول الأوربيــة تكره مركز انجلترة فى مصر ، ولكن انجلتــرة لم تشتط فى استغلال هذا المركز ضد مصالحهم . حقيقة حالت بينهم والأقاليم السودانية فى وادى النيل باسم حقــوق مصر ، ولكنهــا فى نفس الوقت وهبتهم الأقاليم المصرية على البحر الأحمر والمحيط الهندى • وقد يكون من مصلحة الدول الأوربية أن تشجع الحركة الوطنية المصرية بعض التشجيع، حتى لايطمئن الانجليز كل الاطمئنان لسلامة مركزهم ، ولكن ما مصلحة الدول فى استغلال مصر ، ألا يفتح ذلك أعين الأمم الأخرى المغلوبة على أمرها ؟ أليست الدول وانجلترة سواء فى هذا ؟ وفوق هذا فالانجليز لم يجروا فى مصر تغييرا يعتد به ، فباب الأمل مفتوح .

والجاليات الأجنبية فى مصر تعلم تمام العلم أن قيام الحكومة المستقلة فى مصر معناه حتما — ان عاجلا وان آجلا — زوال نظام الامتيازات العتيق، فبقاء الاحتلال اذن يحول دون وقوع هذا الشر . على أن نوايا الاحتلال نحو الامتيازات — أو على الأقل ما عرف عنها — كانت حقيقة تبعث على القلق ، ولكن كرومر نفسه ظل يؤكد أن زوال الامتيازات سوف يصحبه انشاء ضمانات للأجانب ، كأن يعطى الجاليات قدرا وصوتا فى التشريع والقضاء يساوى صوت أصحاب البلاد . ولا أظن أنهم كانوا يؤثرون على امتيازاتهم

ضمانات من هذا النوع ولكنها على كل حال خير من زوال كل شيء ، فلهم اذن فى بقاء الاحتلال مصلحة . وفضلا عن ذلك فالانجليز لم يدخلوا تغييرا بعد فيما هو قائم .

وكرومر — على مدى ربع قرن من الزمان — يتكلم كثيرا كلام رجل لا يخفى شيئا ، ولو أنه لم يقل شيئا : يرى أن ما قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها من عهود ووعود لا بد لحكومة تحترم كلمتها من أن تفى به ، ولكن لا بد من الاطمئنان قبل ذلك الى أن مصر لا تعود للحالة التى أخرجها الاحتلال منها • يرى أن الحكم النيابى هو نوع الحكم الذى لا تستطيع بلاده — وهى أم النظام النيابى — أن ترضى بغيره بديلا ، ولكن لا يمكن أن يتم هذا فى يوم وليلة بل لابد من انقضاء وقت قبل أن يصلح المصريون له . يرى أن نظام الامتيازات يعرقل تقدم مصر ، ولكن مصر لا تستغنى عن الأجانب فلا بد من انشاء نظام يضمن للأجانب حقوقهم الأساسية . يرى أن الحكومة القومية المستقلة حق طبيعى ، ولكن مركز مصر الجغرافى والتاريخى يقتضى حرمان مصر من ذلك الحق . وليس لمصر أن تشكو من أنها ليست كسائر البلاد وأن أهلها ليسوا كسائر الناس ، فالعاقل من أدرك أن مصلحته تقتضى أن يعترف بالأمر الواقع . .

تتبين من هذا أن كرومر تمسك بأساسيات ، وكان على استعداد لأن يتخلى عن شكليات : الأساسيات تنحصر فى جملة واحدة : هى أن تبقى لانجلترة هيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وأن ينتقل لها كل ما يدعيه الغير من حقوق فى مصر وعلى مصر . يبقى تنظيم ذلك : كانت خطته ألا يتعجل ، بل يقبل كل ما تمليه الظروف ويتفق مع هذا الهدف . ويكفيه أن الاحتلال حققه له ، وأن الدولة العثمانية والدول الأوربية قبلته فعلا ، ولم يطلب منها أكثر من ذلك . ولم يكن يهمه أن تضم مصر للامبراطورية البريطانية ، بل على العكس كره ذلك ، فقد اعتقد أن الضم يثير من المشكلات والاعتراضات ما يعطل الغرض الحقيقى ، والضم يفسد عليه بدون شك أمر المصريين .

وكانت سياسته معهم ألا يغلق باب الأمل فى وجوههم . فهو معهم دائما فى جذب وشد ، يمنح ويمنع ، يأمل منهم أن يقبلوا الوضع الذى قرره لمصر ويرى أنهم ان فعلوا كان ذلك أجدى عليهم ، ويرى أنهم لا قِبَل لهم — فى النهاية — الا بقبوله ، مادامت انجلترة هى انجلترة وما دام العالم هو العالم.. ويرجع كرومر اذن للقوة تملى شروطها ويذعن لها من لا يستطيع لها دفعا . ولكن انجلترة لن تبقى أبدا انجلترة كرومر ، والعالم لن يبقى أبدا عالم قبل الحرب الأولى ، ومصر لن تبقى أبدا مصر التى عرفها كرومر .

ومصر التى عرفها كرومر كانت وطنا جريحا ، تلقى من التدخل الأوربى فى أواخر أيام الخديو اسماعيل ما جرحه فى صميم عزته ، وما هوى بفقرائه الى حضيض الحرمان لسداد الأقساط التى صمم المرابون على أدائها كاملة ، كما صمم «شيلوك» على رطل اللحم يقطعه من جسم «أنطونيو» . ولما وقف اسماعيل وقفته ، أنزلته الدول عن عرشه بأمر الدولة العثمانية صاحبة السياسة الضعيفة الخبيثة . وانفجرت الحركة العرابية وسحقتها انجلترة غدرا ومكرا. وظهر للشعب المصرى أن صاحب السلطان الشرعى — وهو الخديو توفيق — ومن ورائه السلطنة العثمانية ، قبلا الأمر الواقع بل وكانا على استعداد لابادة العصاة — كما سماهم — لو سمح لهما أصحاب السلطة الفعلية (أى الانجليز) . والانجليز لم يسمحوا ، فقد وضعوا قاعدة عدم تمكين فريق من فريق فيبقى لهم هم وحدهم التحكم فى الجميع . وكأن ما حدث لم يكف فشبت الثورة المهدية فى السودان ، وقالت انجلترة لمصر : هذا الأمر فى السودان لا يخصنى، ولك أن تفعلى ما تريدين ، ولكن على ألا تنسى جيشك الجديد الذى ينظمه الضباط الانجليز ، وعلى ألا تتصرفى فى قرش يستحق للدائنين . ولما قضى على آخر جندى ممن جمعتهم مصر قسرا من فلول العرابيين وبعثتهم الى السودان الغربى تحت قيادة هيكس ، والى السودان الشرقى تحت قيادة فالنتين بيكر ، قيل لمصر لم يبق لك الا التخلى عن السودان . ولما لم تستطع مصر أن تفعل ذلك ، أرغموا وزارة شريف على الاستقالة ووضعوا مكانها وزارة نوبار على أساس قبول ما رفضه شريف ، وقالوا بالمبدأ المشهور :

« ما دام الاحتلال قائما ، فما تنصح به حكومة جلالة الملك أمر لا يبقى فى الوزارة أو فى المناصب من لا يذعن له » . وحملت انجلترة مصر على ايفاد غوردون لتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان وتسوية أمر مصر فى تلك الأرجاء ، وفى نفس الوقت سوت انجلترة مع ايطاليا وفرنسا ومع باجيكا وألمانيا أمر الممتلكات المصرية على البحر الأحمر وفى حوض النيل الأعلى . وفى سبيل الله ثلاثون ألفا من الجنود المصريين وآلاف من المدنيين ضاع خبرهم من بعد سقوط الخرطوم فى سنة ١٨٨٥ فى لجة الدم التى فاضت على السودان .

ترنحت مصر تحت هذه الضربات القاسية ، وغلب على الأمة قنوط ، وكره الناس المسائل العامة والاشتغال بالسياسة وطلبوا الى الله أن يكفيهم شرها وشر السياسيين ، وانصرفوا الى مداواة جروحهم . ثم ابتدأ المصريون يتنبهون فى ابان حكم الخديو الشاب عباس حلمى الثانى . وأخذ هو ، وأخذ الشعب ينظر فيما حوله فاذا بالاحتلال وقد طويت الوعود بانهائه . واذا بالشئون الدولية المالية قد سويت ، ولكن سم الاحتلال قد نفذ فى أعصاب المجتمع وشرايينه فأصبح المصريون لا تجتمع لهم كلمة الا على أمنية الجلاء والاستقلال ، ولكن تفرقت كلمتهم على العمل السياسى وأمرها أهم من أمر الأمانى .

ذلك أن الاحتلال سلك نحوهم على غرار مسلكه نحو السلطنة العثمانية ونحو الدول ونحو الجاليات الأجنبية ، فلم يقطع على المصريين الأمل فى الاستقلال ، ولم يرض الطبقات والطوائف كلها فى وقت واحد ، كما أنه لم يغضبها كلها فى وقت واحد ، وكان ارضاؤه واغضابه كلاهما بمقدار . وكان شغله الشاغل أن يجعل البعض يشفق من يأس البعض الآخر ، فخشى الناس عودة الحكم المطلق وآثامه ، وخشى العرش عودة العرابية ، وخشى الرجعيون انتشار دعوة التجديد ، وخشى المجددون أن تطلق فيهم يد الرجعية ، وخشى المصلحون الحكوميون وأصحاب المصالح الحقيقية (وهؤلاء من خلق عهد الاحتلال) أن تطغى السياسة ورجالها فتشغل الناس عن « العمل النافع » ، وهكذا .

ولم تؤد خشية البعض بأس البعض الى دعوة سافرة للاحتلال ، اللهم الا ما كان من أمـر بعض الصحفيين المتمصرين . ولا أعتقد أن مصريا لم يؤمن بزواله يوما ما ، فكان الاختلاف وكانت الحيرة حول خطط العمل وهذا ما عبروا عنه بقولهم « اتفق المصريون على أن لا يتفقوا » ، وهـو قول سخيف ان فهم منـه أن فى طبع المصريين شيئا خاصـا يدفعهم نحو الفرقة ، وحقيقى أن فهم منه أنهم لم يستطيعوا أن يجتمعوا على عمـل واحد ضـد الاحتلال . وفيما حاولنا شرحه ما يفسر لِمَ لم يجتمعـوا على ذلك .

ولم أجد خيرا من شعر محمد حافظ ابراهيم لتصوير تلك الحيرة فى فهم كنه الاحتلال وفى رسم خطة العمل ضده ، وينتهى به الأمر الى زجر قومه ونشر مثالبهم والقول بأنهم هم الذين جروا على أنفسهم ماهم فيه .

قال :

وللسياسـة فينا كل آونـة	لون جديد وعهد ليس يحتـرم
بينا نرى جمرها تخشى ملامسـه	اذا بـه عنـد لمس المصطلى فحم
تصغى لأصواتنا طورا فتخدعنـا	وتارة يزدهيهـا الكبر والصمم
فمن ملاينة أسـتارها خـدع	الى مصـالبـة أسـتارها وهم
ماذا يريدون ؟ لا قرت عيـونهم	ان الكنـانة لا يطـوى لها علم

وقوله فى وداع اللورد كرومر :

تشـعبت الآراء فيك فقـائل :	أفاد الفتى أهل البلاد وأسـعدا
وكانت له فى المصلحين سياسـة	ترخص فيهـا تارة وتشـددا
وآخر لم يقصر على المال همـه	يرى أن ذاك المال لايكفل الهدى
فلا يحمـد الاثراء حتى يزينـه	بعلم ، وخير العلم ما كان مرشدا
يناديك : قد آزريت بالعلم والحجا	ولم تبق للتعليم يالورد معهـدا
ووافيت والقطـران فى ظل راية	فما زلت بالسودان حتى تمـردا

فطاح ، كما طاحت مصوع بعده ، وضاعت مساعينا بأطماعكم سدى
يناديك : وليت الوزارة هيئة من الصم لم تسمع لأصواتنا صدى
وحاولت اعطاء الغريب مكانة تجر علينا الويل والذل سرمدا
فياويل مصر يوم تشقى بندوة يبيت بها ذاك الغريب مسودا
ألم يكفنا أنا سلبنا ضياعنا على حين لم نبلغ من الفطنة المدى ؟
وزاحمنا فى العيش كل ممارس خبير ، وكنا جاهلين ورقدا ؟
الخ . . .

وقوله فى قومه :

واذا سئلت عن الكنانة قل لهم : هى آمة تلهو وشعب يلعب !

وقوله :

ان عشرين حجة بعد خمس علمتنا السكوت مهما تمادى
أمة النيل أكبرت أن تعادى من رماها ، وأشفقت أن تعادى
ليس فيها الا كلام والا حسرة بعد حسرة تتهادى
لاجرى النيل فى نواحيك يا مصر ولا جادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يا مصر فأضحى عليك شوكا قتادا

وقوله مخاطبا مصر :

وكم غضب الناس من قبلنا لسلب الحقوق ، ولم نغضب
وهذا يلوذ بقصر الأمير ويدعو الى ظله الأرحب
وهذا يلوذ بقصر السفير ويطنب فى ورده الأعذب
وهذا يصيح مع الصائحين على غير قصد ولا مأرب

وقوله فى استقبال خليفة كرومر السر الدون غورست :

الى من نشتكى عنت الليالى الى العباس أم عبد الحميد ؟
ودون حماهما قامت رجال تروعنا بأصناف الوعيد – الخ...

قلت ان ديوان حافظ وكتيبه الصغير « ليالى سطيح » هما خير ما يصور حالة المصرى فى الفترة التالية لاستقرار أوضاع الاحتلال والسابقة لاعلان الحرب العالمية الأولى ، أو بعبارة أخرى الخمس عشرة سنة الأولى من القرن العشرين . وعلينا الآن أن نشرح الدعوتين اللتين وجهتا لذلك المصرى ، فى أى شىء تقابلتا ، وعلى أى شىء تضاربتا ، وما مصادرهما وآثارهما .

فالسلطة الشرعية — سلطة الخديو — تحض على الالتفاف حولها ، وعلى مناوأة الغاصب الانجليزى . والدعوة فى ظاهرها بسيطة ، سهلة الفهم ، تصل لقلوب العامة فى يسر ، ووجدت فعلا استعدادا طيبا لتقبلها ؛ ولكن السلطة الشرعيــة نفسها تدرك أن المسألة لم تكن بهــذه البساطة ، وان الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كل الاستغناء ، فهى من جهــة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق .

أدرك ذلك الخاصة من المصريين ، فلم يستطيعوا الوثوق كل الثقة بالسلطة الشرعية ، ورأوا فى نفس الوقت — فى بعض تصرفاتها فى جمع المال ، وفى تأييد الرجعية المطلقة ، وفى استعدادها للتصافق مع الاحتلال على أن يطلق يدها بعض الاطلاق فيما يهما — ما حملهم على التردد فى الاخلاص لها قلبا وقالبا .

والسلطة الفعلية — أى سلطة الاحتلال — استخدمت فى دعوتها ثلاث وســائل : الأولى أن يذعن المصريون للأمر الواقــع وألا يتعللوا بالأمــل فى استخدام التدخل العثمانى والتدخل الأوربى ضد الاحتلال . والثانية أن يشــعر فريق منهم — ان لم يكن الشعب كله — باتفاق فى المصــلحة بينه وبين الاحتلال ، فقد يعاون الاحتلال الخاصة على نيل مقــدار من تقييد الحكم المطلق ، وقد يعاون الاحتلال مصر على التخلص من بعض القيود الدولية على سيادتها ، وبــذلك يتم نوع من التبسيط لمركز مصر الدولى ، فيصبح الأمر علاقة بين مصر وانجلترة ، وهذه قد تســوى فى المستقبل بشكل ما . فالاحتلال لم يتحول شكلا عن أوضاعه ، ولا يزال

أمام الآملين أن يأملوا . والوسيلة الثالثة وسيلة التفرقة بين مختلف الطبقات ومختلف المصالح .

وماذا كانت استجابة المصريين للدعوتين ؟ أبسط استجابة كانت استجابة مصطفى كامل : تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد ومن كل شطارة • لمصر عدو واحد — هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد — هو الجلاء ، وما عدا ذلك فتفصيل له وقته • الاصلاح الحكومى وغير الحكومى ، الحكومة النيابية ، تسوية أمر الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها حقا أشياء مهمة وأشياء ينبغى ألا تهمل ، ولكنها لا ينبغى مطلقا أن تطغى على المقصد الأساسى ، الجلاء ، أو تضعف من مقاومة العدو الأصلى ، الانجليز • ومصدر العقيدة أيضا بسيط كل البساطة : هو حب الوطن حبا خالصا ، لا يشوبه التفكير فى انتفاع أو فى مصلحة • فكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة الأولى : ألا يأس مطلقا ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام مأجوريهم بأن مركزهم فى مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع . والوسيلة الثانية : لا تثقوا مطلقا بوعودهم ، ولا تركنوا الى محاولتهم تبسيط مركز البلاد الدولى ، بل تذرعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التى يكرهها الانجليز ، ويكفى كرههم لها لتمسككم بها • والوسيلة الثالثة : لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن أن يبطن خيرا لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمتكم ويجعل من بعضكم أعداء البعض الآخر .

وفهم الناس ذلك ، وآمن به الشعب عموما وآمن به الشباب بصفة خاصة • ولكن مصطفى كامل لم يستمل لدعوته تماما الخاصة من جيله ، وتفرق فريق من الخاصة بين حزب الأمة وبين حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ؛ وكان لحزب الاصلاح ، بالاضافة ، مؤيدون من أنصار الرجعية خاصة ومن السوقة .

ولا أظن أن رجال حزب الأمة ، عموما ، فهموا تماما كل ما انطوت عليه اتجاهات الصحيفة التى كانت تنطق باسمهم : صحيفة « الجريدة » ، أو

أنهم كانوا يعطفون تماما على القضايا التى كان يدافع عنها الأستاذ أحمد لطفى السيد بك (باشا) رئيس تحريرها . فلنميز اذن فى كلامنا على حزب الأمة بين موقف طائفة من أعيان البلاد وبين مذهب سياسى اجتماعى أقرب لبورجوازية عهد لوى فيليب فى فرنسا وعهد الملكة فكتوريا فى انجلترة ، ومنذ ذلك العهد كانت قد تدفقت أمواه تحت القناطر — كما يقول المثل الفرنسى أو الانجليزى — ولكن للأستاذ الكبير فضلا عظيما ، فقد ارتفع بالأعيان — أو بموقفهم — من مستوى «المصالح» التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدس الحرية ويحتكم للعقل وحده. ووسيلته أن يقنع أصدقاءه بأنهم حقيقة حزب سياسى وأن يكتسب لهذا الحزب من يؤهلهم لهذا من شباب الجيل الناشىء . ولكن هذه الطائفة من أعيان البلاد ومن اكتسبته من الشباب المفكر لم تستطع أن تتحول الى حزب سياسى قومى ، وبقى عملها مقصورا فى دائرة نفوذ الأعيان فى بلادهم أو فى الهيئات العامة التى اشتركوا فيها .

ولهذه النتيجة سببان ، أما السبب الأول فقلة ثقة الأعيان فى الشعب، وتكلف المفكرين الذين شاركوهم الظهور بمظهر المرتفع عن العامة .ولما كان من خصائص الشعوب أنها تستطيع أن تميز بنوع من الغريزة بين من يحبها ومن لا يحبها فلم يستطع الشعب المصرى أن يتحمس لحزب الأمة. وأما السبب الثانى فهو بالضبط انقسام الحزب بين الأعيان وبين المفكرين، فبقى العنصران منفصلين ، مما أضعف الأثر الحقيقى لعمل الحزب.وظهور العنصرين حقيقة مهمة فى تطور البلاد الاجتماعى ، « فأعيان » العصور السابقة من تاريخ الخديوية أقل شأنا — من حيث الثروة ، ومن حيث النفوذ، ومن حيث الادراك للسياسة العامة — من أعيان حزب الأمة .ومفكرو حزب الأمة أيضا كانوا أدق فهما للمبادىء الأوروبية التى اقتبسوها ، كما كانوا أكثر ايمانا ممن سبقهم من رجال مصر الذين اتصلوا بالحضارة الأوروبية .

وقد قبل العنصران الاحتلال على أنه حقيقة ، يرجى مع الزمان أو مع تغير الظروف زوالها ، ولكنها فى أثناء توقع حدوث ذلك حقيقة واقعة ، فليوجه الاحتلال للخير،

وليكف أذاه ، ولينظر الى أعماله كل عمـل على حدة ، وليقوم العمل بما يستحق • وكره الحزب الجامعة العثمانية والجامعة الدينية ، على اعتبار الأولى وهما وتعقيدا ، وعلى اعتبار الثانية أيضا وهما غير مرغوب فيـه ، وعلى اعتبارهما جميعا منافيتين ومعاديتين لفكرة القوميـة المصرية • وأما والأمر كذلك ، وأما والاحتلال محتفظ بأوضاعه المؤقتة ، فلتوجه الهمة لانشاء الحكومة النيابية ، وللتخلص من عبء الدولية والامتيازات عن طريق التفاهم والتعاون مع ذلك الاحتلال .

وأما الحزب الثانى — حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية — فقد اكتسب ما كان له من كيان بفضـل صحافى قادر بارع هـو الشيخ على يوسف • وكان هذا الكيان فى حد ذاته شيئا محدودا ، ولكن القضايا التى اهتم بها الشيخ على يوسف وأنشأ المؤيد للدفاع عنها ، كانت حقيقـة قضايا مهمة ، يهتم بها المصريون ويتحمس منهم متحمسون لبعضها أو كلها. ولكن الشيخ لم ينجح فى انشاء حزب حقيقى حولها ، وان كان قد نجح فى وضع المؤيد فى طليعة الصحف الواسعة الانتشار • فما هى تلك القضايا ؟ التعلق بالعرش ، النقد القوى البـارع للسياسـة الانجليزية فى مصر والسودان ، العناية بالجامعة العثمانية ، العناية بالشئون الاسلامية • وهذه كلها — كما قلت — قضايا تهم المصريين ، ولكنها لا ترضى الا عواطف المحافظة على القديم ، وهذه المحافظة لا تكفى لمد حزب بالقوة الدافعة للعمـل ، وان كانت تكفى للمقـاومة السلبية من جانب الأفـراد أو الجماعات أو الطبقات . فأثر حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية هـو ذلك الأثر السلبى الذى ينحصر فى اضعاف الحزبين الآخرين بعض الشىء •

وعلى هذا النحو نحاول أن نصور الحياة السياسية المصرية فى الفترة الأولى من القرن العشرين : ولم يقدر لها أن تثبت على حال من التوازن ، فقد جدت أشياء كان من نتائجها فصـل جـديد فى العـلاقات المصرية الانجليزية ، هذه الأشياء تنبعث من ذاتية الاحتلال نفسه ومن الحوادث الدولية المؤدية للحرب العالمية الأولى ؛ وسنحاول بسط ذلك فى الفصـل التـالى .

الفصل الثالث

العلاقات المصرية الإنجليزية

فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

تغيرت طبيعة الاحتلال فى السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى ، وفهم هذا التغيير أساسى لادراك ما أحدثه الانجليز فى مصر فى أثناء تلك الحرب .

كان أول تغير خروجه عن جادة الاعتدال التى لازمها ، وخروجه عن جادة الابهام التى لازمها أيضا . وكلا الخروجين يقترنان بالأيام الأخيرة للورد كرومر فى مصر، وبالخطط التى سار عليها خليفتاه : السر الدون غورست واللورد كتشنر حتى قيام الحرب العظمى .

والاحتلال — كما حاولت أن أشرح — ينطوى على كل شىء ، وهو مستعد لكل شىء ، فاذا ما قلنا ان تغيرا حدث ، فليس معنى ذلك أن تطور الاحتلال فى تلك السنوات وقع تحت تأثير الظروف الخارجية فقط ، وانما الذى نقصد اليه هو أن بعض الاتجاهات التى انطوى عليها جميعا الاحتلال قد تأكدت أو نمت بفعل ظروف جدت . فالانصراف عن الاعتدال ليس معناه أن الاحتلال كان العنف طارئا عليه ، فطبيعته تحتمل اللين كما تحتمل الغلظة ، انما كانت طريقته ألا يستعمل سيفه حيث يكفيه سوطه . والابهام ليس معناه أنه لا يرى الافصاح ، ولكن معناه أنه يؤجله الى الوقت الذى يراه مناسبا .

وكرومر فى أيامه الأخيرة عنيف ومفصح . كان عنيفا فى حادثة دنشواى ، ظهر فيها الاحتلال لكل مصرى على حقيقته الأصلية ، وآمن من لم يكن

يصدق بكلام مصطفى كامل : لايغرنكم من المحتلين لين الملمس فقد تغلب عليهم طبيعة زبانية الجحيم . ثم أفصح عن اعتقاده فى أبدية الاحتلال ــ أو على الأقل أبدية المركز الخاص لانجلترة فى مصر ، وأفصح عن اعتقاده بقصور المصريين دهرا طويلا ان لم يكن أبديا عن بلوغ مؤهلات الحكم النيابى ، وأفصح عن اعتقاده بأن دين المصريين ــ الاسلام ــ يحول دون المشاركة فى حياة الحضارة الانسانية ، وأفصح حينما عبر عن اعتقاده بأن القومية الوحيدة التى يجوز لمصر أن تنالها ، هى تلك القومية الى يشارك المصريين فيها جميع الطوائف التى تقطن وادى النيل .

ترى ما الذى انتهى به الى كل هـذا ؟ أهو ذلك المس الذى يصيب الرجل الذى يزهى بنفسه فتنقلب الأناة رعونة وطيشا ثم يلقى جزاءه ؟أهو ذلك الخبل الذى تصوره المأساة اليونانية يتردى فيه ابن الانسان حينما يضع نفسه فى مقام الآلهة ؟ ومهما يكن فقد خفق قلب مصر ــ كما قال قاسم أمين ــ لدنشواى لأول مرة : وقال حافظ :

فليت (كرومر) قـد دام فينـا	يطوق بالسلاسـل كل جيـد
ويتحف (مصر) آنا بعـد آن	بمجلـود ومقتـول شـهيد
لننزع هـذه الأكفـان عنـا	ونبعث فى العوالم من جـديد

اشتدت الحملة الوطنية فأراد أن يلقى على مصر درسـا لا تنسـاه ، وادعى المصريون أنهم أهل لكل استقلال ، فازدرى بهم وبدينهم ،واطمأن الى أن فرنسا زعيمة المعارضة للاحتلال قد سلمت به فأعلن للمصريين ألا آمل لهم فى الانفصال عن انجلترة ، بل أن بلادهم ، حتى فى ظل أبـدية العلاقة بانجلترة ، لن تخلص لهم وحدهم ، بل سيـشاركهم الأجانب فى كل حقوق السلطان .

وعاد لبلاده وحل محله السرالدون غورست من كبار رجال الاحتلال، وأدرك بفطنته أن لا بد من خروج آخر عن الجادة الكرومرية الأصلية ، وكانت هـذه تقتضى ألا يمعن المعتمـد الانجليزى فى الارضـاء أو فى

الاغضاب ، فانحرف غورست نحو ناحية السلطةالشرعيـةانحرافاشديدا، وأطلق يد عباس الثانى فيما يجب أن تطلق فيه يده ،واغتر هذابذلك ،وابتدأ التنكيل برجال الحزب الوطنى ، وخاصـة بخليفة مصطفى كامل ، محمد فريد ، الذى لقى من الانجليز ومن بعض بنى قومه من العذاب ما لم تسود بمثله صفحة من صفحات الحركات الوطنية ، والذى تلقى العذاب بتفان وسمو وتضحية لم تبيض بمثلها صفحة من صفحات الجهاد القومى فى أى أمة.

وسارت الحكومة المصرية فى عهد الوفاق (كما أطلق عليه) على خطة خنق الحريات ، وفى ذلك الجو الفاسد المسمم اضطرب الأمر بين مسلمى مصر وأقباطها ، واغتيل رئيس الوزارة بطرس غالى باشا .

« ولم يكن من جناتها علم الله »

وكان فساد الحياة السياسية ، وكان انهيار الأحزاب السياسية ووجودها، شرط أساسى للعمل السياسى الايجابى ، فتدخل مصر فترة الحرب العالمية الأولى وعقدها منفرط ، وعراها محللة .

ومقدمات الحرب العظمى ــ بالنسبة لمصر ــ عامة وخاصة . أما العامة فتبدو فى الموقف الدولى العالمى كما رسمـه انقسـام الدول العظمى الى معسكرين ، انجلترة وفرنسا وروسيا فى جانب وألمانيا وايطاليا والنمسا والمجر فى الجانب الآخر . هذا انقسام عام يؤثر فى مركز مصر كما يؤثر فى مركز أى قطر اجتمع له من ظروف الموقع والموارد ما اجتمع لمصر . وأما الخاصة فهى ما جرى على الدولة العثمانية وفى الدولة العثمانية من وقت اعـلان الدستور العثمانى ، وكأن هذا الاعلان كان بادرة تقسيم جديد للدولـة ومحاولة جديدة لتصفية أمرها . فلنذكر الأحداث ايجازا : ضم النمسـا ولايتى البوسنه والهرسك بعد احتلالهما عسكريا زهاء ثلاثين عاما ، استقلال بلغاريا والجبل الأسود التام ، الحربان البلقانيتان الأولى والثانية ضد تركيا وارتداد الراية العثمانية نحو القسطنطينية ، غزو ايطاليا لطرابلس الغرب وبرقة واجلاء العثمانيين عنهما وعن بعض جزائر الأرخبيل والبحر المتوسط. فظاهر اذن أن الملك العثمانى فى سبيل الزوال ، واتخذت الدول عدتها لذلك

الحادث . فكان من مظاهره سعى ألمانيا لبسط سيطرتها أو نفوذها على الدولة العثمانية حليفة وصديقة ، ونفذت حركة التوغل الألمانى مخترقة الأناضول فأرض الرافدين حتى الخليج الفارسى ، وامتدت آفاق السياسة الألمانية لايران والهند ، واستجابت العصابة التركية العسكرية التى دبرت الانقلاب الدستورى للفكرة العسكرية الألمانية ، وانبعثت فى تركيا آمـال جديدة تقوم على جمع ما بقى للدولة من الولايات والشعوب — وخاصة الولايات العربية — فى حكم مركزى قوامه سياسة التتريك ، وحـلم رجال الدولة باسترجاع مصر ، واسترجاعها ولاية خاضعة للقسطنطينية كما لم تخضـع أبدا حتى قبل محمد على الكبير . وظن الترك أن قوة المانيا كفيلة بتحقيق هذه الأحلام .

ولا نعلم بعد على وجه الدقة ماذا أعدت الحكومة الانجليزية لمواجهة الأحداث المتوقعة فى العالم العثمانى ، وماذا قررت اتخاذه فى مصر ، ولكن لنا أن نستنتج من تعيين رجل عسكرى كاللورد كتشنر ليخلف السر الدون غورست معتمدا لها فى مصر ، أنها توقعت أن الجانب العسكرى من خطتها سوف يكون له المقام الأول ، كما أن لنا أن نستنتج من اختيار كتشنر بالذات — والرجل قديم الصلة بمصر وبالسودان — أنها كانت ترمى الى عمل حاسم فى تسـوية علاقاتها بمصر ، وقد شاع فعـلا فى تلك الأيام آن ضم مصر للامبراطورية البريطانية كان أمرا قد تقرر .

وسار كتشنر فى أثناء اقامتـه بمصر سيرته كأن ذلك الأمـر قد تم ، فتجول فى المدن والأقاليم وأصدر الأوامر مباشرة للموظفين وتحدث عن مشروعاته واصلاحاته ورفض أن يكون قنصـلا جنرالا مـع القناصـل الجنراليين ، فأصر على أن تكون مقابلته للخديو فى التشريفات وحده ، وعباس يتململ ، وعادت به الذاكرة لحادثة الحدود مع كتشنر حينما أرغم على الاعتذار له عن ملاحظات أبداها عن حالة الجيش المصرى ، ولكن ماذا يفعل عباس ؟ وهو يعلم ما يبيته الترك نحوه ونحو مصر ان حققت لهم الأيام أحلامهم . وماذا يفعل وقد أظهر كتشنر شيئا من نيـات انجلترة نحـو

السيادة العثمانية على مصر . فحينما أغارت ايطاليا على طـرابلس الغرب وأرادت تركيا أن تنجد الحامية العثمانية بتلك الولاية عن طريق مصر رفض كتشنر ذلك ، كأن مصر لم تكن ولاية عثمانية أخرى . وماذا يفعل عباس وقد أسرفت حكومته فى اضطهاد خصوم الاحتلال الانجليزى ، وقد أسرف هو أيضا فى التنكر لبعض من خيرة رجال مصر ، تنكر لمحمد عبده وقاسم أمين وفتحى زغلول وسعد زغلول وأمثالهم .

وعادت بكتشنر الذاكرة — هو الآخر — الى الأيام الأولى من الاحتلال ، أيام العطف على أصاب الجلاليب الزرقاء ، وأيام تنظيم نوع من رقابة الرأى العام على الحكومة ، ويتمثل عمله فى الناحية الأولى فى اصـداره قانون الخمسة أفدنة ، ولا تتعرض له الا بالقول بأنه ولد ميتا ، ويتمثل عمله فى الناحية الثانية فى اصدار نظام الجمعية التشريعية لتحل محـل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ؛ ولا يهمنا من أمر الجمعية التشريعيـة فى هذا المقام الا شىء واحد هو أنها تمثل فى حياة سـعد زغلول مرحلة جديدة ، تلك هى عودته للحياة العامة بعد اعتزال الوزارة عن طريق النيابة عن الشعب ، ولم يكن العهد بالوزراء السابقين أن يفعلوا شيئا الا الاقامة فى بيوتهم منتظرين الدعوة للعودة لدواوينهم . وقد تجلت لبعض الأعضاء فى اجتماعات الجمعية التشريعية ومناقشاتها ومداولاتها مواهب برلمانيـة أو استعداد سياسى ملحوظ ، نذكر منهم عبد العزيز فهمى بك (باشا) . وعبد اللطيف المكبـاتى أفندى (بك) . وعبد اللطيف الصـوفانى بك . واسماعيل أباظة باشا ، وعلى الشمسى أفندى (باشا) ، ومحمد على بك (محمد على علوبة باشا) وغيرهم .

وبينما كانت الأمور تجرى على هذا المنوال اذ حدث ما كان متوقعا ، فقامت الحرب العالمية الأولى .

الفصل الرابع

العلاقات المصرية الإنجليزية

فى أثناء الحرب العالمية الأولى

الحماية

قال حافظ ابراهيم يستقبل السر هنرى مكماهون خليفة كتشنر فى مصر :-

أوضح (لمصر) الفرق ما بين السيادة والحماية
وأزل شكوكا بالنفو س تعلقت منذ البداية
ودع الوعود فانها فيما مضى كانت رواية

« الحماية » - وشعر حافظ يدلك على غموضها - اختارتها الحكومة الانجليزية لتحديد علاقتها بمصر على أثر دخول الدولة العثمانية الحرب ضد انجلترة وحليفتيها فرنسا والروسيا . فضلتها على الضم للامبراطورية بعد أن استقر الرأى عليه وأبلغوه فعلا لوكالتهم بالقاهرة . فضلت الحكومة الانجليزية نظام الحماية لأنه نظام يتفق وسر الاحتلال كما شرحناه فى الفصول السابقة ، فهو مرن ، تتفاوت معانيه ، ففى أقصى طرفيه سيطرة قوية وفى طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ، ولكنه يتضمن فى حالاته جميعها - فيما بين الطرفين - الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ، وأما مقدار تعرضه لشئون البلاد المحمية الداخلية فأمر قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال . تعريف واضح كل الوضوح اقتبسناه من كلام الاستاذ حافظ رمضان باشا فى

مناقشة المعاهدة المصرية الانجليزية فى مجلس الشيوخ (سنة ١٩٣٦) .
فالحماية اذن أمر تستطيع الدول المحالفة لانجلترة والمشاركة لها فى الحرب أن تقبله ، اذ هو يمكنها من القيام فى مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب للنصر النهائى ، دون أن يقيد المستقبل كل التقييد . وهو أمر تستطيع مصر أن ترضخ له بحكم القوة القاهرة دون أن تفقد الأمل فى المستقبل فى رواله لو جرت الحرب على غير ما تهوى انجلترة وحليفاتها ، كأن لا يكون انتصارها حاسما أو أن تنتصر المانيا وحليفاتها أيضا انتصارا غير حاسم . وبذا يكون كلام . وبقبول الدول الغربية شريكة انجلترة وباذعان المصريين للأمر الواقع تستطيع انجلترة أن تنال من نظام الحماية كل ما تريد من مصر، وأن تتخذ اجراءاتها متئدة ولا تحل ساعة انتهاء الحرب الا وتكون قد استعدت لتنظيم الحماية .

وضعت فى سنة ١٩١٤ اذن الأسس والصيغ . واكتفى بذلك اذ ذاك، وهذه الأسس هى : أولا : أول الأمر وقبل دخول تركيا الحرب ، تخويل القوات الانجليزية فى مصر حقوق الحرب ، حظر التعامل مع ألمانيا ، انجلترة تأخذ لنفسها حق الدفاع عن مصر ، اعلان الأحكام العرفية ، وثانيا ، وبعد دخول تركيا الحرب ، الغاء السيادة العثمانية ، وضع مصر تحت الحماية ، خلع الخديو عباس الثانى (وكان عباس الثانى وقت حدوث ذلك فى القسطنطينية)، دعوة الأمير حسين كامل — أرشد أمراء بيت محمد على — ليتولى سلطنة مصر وقبوله ذلك . ولنحلل فى ايجاز الوثائق المتعلقة بكل هذا : أولها قرار مجلس النظار (الوزراء) برياسة حسين رشدى باشا القائمقام الخديوى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية وحجزها فى تلك الثغور . وقد بنى هذا القرار الخطير على أن وجود جيش الاحتلال البريطانى فى مصر يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء انجلترة عليه ، وعلى أن ذلك يقتضى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا

الهجوم على البلاد وقد أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ الاجراءات التى قررها مجلس النظار وأشرنا اليها .

هذه الوثيقة لها أهميتها . وتدل دلالة واضحة على أن حكومة رشدى باشا حددت موقفها على أساس الأمر الواقع : فالاحتلال حقيقة ، وقواته موجودة فى مصر ، ومصر معرضة تبعا لذلك لما قد تتخذه ألمانيا ضد أعدائها أينما كانوا . وكذلك تخويل القوات الانجليزية حقوق الحرب ، أمر لا مفر منه ، ومنع التعامل مع الألمان هو الآخر أمـر لا يمكن اجتنابه ، ثم احتاط مجلس النظار فقال : « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا وكذا » .

وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلن الجنرال مكسويـل قائد القـوات الانجليزية بمصر أنه أمر من قبـل حكومته أن يأخذ على نفسه مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته ؛ وبناء على ذلك صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى . وفسر مقتضيات هذه الحالة فقال ان السلطة العسكرية لا تحل محل الادارة الملكية بل تعتبر تكميلا لها ، وان الأهلين اذا امتنعوا عن كل عمل يكدر السلام وعن مساعدة أعداء انجلترة واذا اتبعوا الأوامر عن طيب خاطر فلن تتعرض لهم السلطة العسكرية ، وان ما تطلبـه السلطـة العسكرية من الأفراد من خدمات أو مما يملكون قابلة للتعويض التام،وان قيمتها تحدد بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين .

ولما أبلغ ذلك لرشدى باشا أجاب بأنه نظرا لغياب سمو الخديو الذى تستمد منه الحكومة سلطتها فقد قررت الوزارة الاستمرار فى مبـاشرة الأعمال تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت ادارتها الداخلية .

ودخلت تركيا الحرب ضد انجلترة ، فأعلن الجنرال مكسويــل أن الدولتين فى حالة حرب من يوم ٥ نوفمبر ، وأضاف أن انجلترة تحـارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى ثلاثين سـنة . وأكد أنه بالنظر لما للسلطان العثمانى من مكانة بين مسلمى مصر فقد أخـذت انجلترة على

عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من المصريين أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر منهم أن يمتنعوا عن أى عمل من شأنه عرقلة الحركات العسكرية أو أداء أية مساعدة للأعداء .

ثم نشر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أنه بالنظر لحالة الحرب مع تركيا فقد وضعت بلاد مصر تحت حماية انجلترة ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ الحكومة الانجليزية كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ثم — فى اليوم التالى (١٩ ديسمبر) — أعلنت خلع الخديو عباس الثانى ، نظرا لاقدامه على الانضمام لأعداء انجلترة ، وأن منصبه السامى مع لقب سلطان مصر قد عرض على سمو الأمير حسين كامل ، وأنه قبله .

وأرسل فى نفس اليوم القائم بأعمال المعتمد الانجليزى تبليغا للسلطان حسين كامل هو بمثابة دستور أولى لنظام الحماية ، جاء فيه أن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق قد سقطت عنهما وآلت لملك انجلترة . ولكن حكومة انجلترة تعتبر وديعة تحت يدها لسكان مصر جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية ، وقدرأت أن أفضل وسيلة لقيام انجلترة بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد . ثم أضاف الى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق دولته ، وأن الرعايا المصريين لهم الحق فى أن يكونوا مشمولين بالحماية الانجليزية أينما كانوا ، وأنه بزوال السيادة العثمانية زالت القيود على عدد الجيش المصرى وعلى حق السلطان فى منح الرتب والنياشين . ولكن المخابرات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية ستكون عن طريق الوكيل الانجليزى . وأنه ولو أن من رأى الحكومة الانجليزية أن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكنها ترى فى نفس الوقت

أن يؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب. وتعهدت الحكومة الانجليزية — فيما يختص بالادارة الداخلية — بأنها ستحافظ على التقاليد المأثورة عنها ، وهذه التقاليد هى الدأب على الجد ، بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها ، فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى . بل ان الحكومة الانجليزية ترى أن تحديد مركزها فى مصر تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى . ثم انتهى التبليغ بالكلام فى الشئون الدينية : قال أولا ان الحكومة الانجليزية ستحترم عقائد المصريين الدينية ، ثم قرر أن تحرير هذه الحكومة لمصر لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة بل كان تحريرا لها من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى القسطنطينية ، وأضاف الى ذلك أن تاريخ مصر يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والقسطنطينية . ثم خلص من ذلك الى أن الحكومة الانجليزية تهتم بتأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم ، وأشار الى أن هذه الشئون ستطلق فيها يد السلطان بعض الشىء ، وقد عبر عن هذا بقوله ستلقى (أى الهيئات النظامية الاسلامية) من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية .

تحدد الوثائق المتقدمة ما أحدثه الانجليز فى مصر فى سنة ١٩١٤ أوضح تحديد ، فماذا كان من المصريين ؟ لا أرى ضرورة للحدس والتخمين ، ولا أرى كذلك وجها لعدم الاعتماد على الوثائق التى تبادلها الرسميون منهم مع رجال الحكومة الانجليزية فى شرح وجهة نظرهم ، فعلينا اذن أن نرجع لتلك الوثائق ، وبعد أن نفعل ذلك ، علينا أن نقدر ما لهم وما عليهم .

كتب السلطان لحسين رشدى باشا أنه كان له بعد أن وقف حياته كلها الى اليوم على خدمة بلاده أن يخلد الى الراحة ، الا أنه ، بالنظر الى المركز

الدقيق الذى صارت عليه البلاد بسبب الحوادث الجارية ، قد رأى أنه يتحتم عليه القيام بالعبء الجسيم ، عبء ارتقاء العرش ، وأن يجعل كل ما فيه من حول وقوة وقفا على خدمة الوطن • « هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك فى سلالته » . وأعلن السلطان أنه سيوجه عنايته لتأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع سكان مصر ، مواصلا خطة الاصلاح التى بدىء العمل فيها ، ولذلك ستعنى الحكومة بتعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته ، وبنشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر ، وبتوطيد أركان الراحة والأمن العام وترقية الشئون الاقتصادية للبلاد ، ثم أضاف هذه الفقرة السياسية :

« أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية .

« ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا . واننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة . » وختم الكتاب بدعوة حسين رشدى باشا لتأليف الوزارة .

قبل رشدى باشا التكليف ورفع للسلطان كتابا جاء فيه : « نعم اننى كنت وكيلا عن ولى الأمر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شىء ، وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعا لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية . » وعلى هذا صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو التالى : حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية ، أحمد حلمى باشا للزراعة ، يوسف وهبة باشا للمالية ، عدلى يكن باشا للمعارف ،

عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، اسماعيل صدقى باشا للأوقاف . ووصفهم رشدى باشا فى كتابه للسلطان بأنهم متشربون بنفس عواطفه .

فأما أن هذه العواطف التى أثرت فى السلطان وفى وزرائه كان مبعثها أداء الواجب نحو الوطن فى الظروف القاسية التى يجتازها فى سنة ١٩١٤ فاننا نسلم به ، وما نعرفه عن السلطان قبل السلطنة وبعد السلطنة وما نعرفه عن رشدى باشا وزملائه لايدع مجالا للشك فى أنهم قبلوا ما قبلوا بدافع من الاخلاص للوطن يحمل المرء على الاذعان للكريهة . ولكن لا بد لنا من أن ندرك تماما ما الذى قبلوه وما الذى رجوه . لقد قبلوا الحماية على أنها أمر لا مفر منه وشر لابد من احتماله ، على أنهم لم يعتبروها نظاما لا يمكن تبديله أو تعديله ، فالحرب فى أول مراحلها ، والقوتان متكافئتان ، ولا يعلم الا الله على أى وجه تكون خاتمتها ، ومهما يكن فان مستقبل مصر لابد أن يكون من عناصر التسوية العامة لأمور الحرب والسلام . وعندئذ يصح الكلام . وهذا واضح فى كتاب استقالة رشدى باشا حينما طلبت اليه السلطات الانجليزية أن يرجىء سفره الى ما بعد مفاوضات الصلح (تاريخ الكتاب ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨) قال : « وعندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهدا أساسيا أن أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الانجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف الى مابعد الصلح ، على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية » .

قد يصح أن غموض كلمة الحماية حمل رشدى باشا على أن يقبلها تاركا للمستقبل محاولة تضييق مدلولها بقدر ما تسمح به الظروف ، وقد يصح أن ممثلى انجلترة فى القاهرة فى سنة ١٩١٤ شجعوه على أن يأمل هذا ، ولكن مما لاشك فيه أن الأمير حسين كامل وحسين رشدى باشا فى سنة ١٩١٤ لم يقدرا تقديرا كافيا أن الحكومة الانجليزية كانت فى حاجة ملحة لقيام حكومة

شرعية مصرية ، وأنهما كانا يستطيعان — لا أقول املاء شروطهما — ولكن نيل عهد مكتوب بأن الحماية اجراء تقتضيه الحرب ، وأن العلاقات بين البلدين يعاد النظر فيها على أساس من التراضى عند انتهاء القتال. وتجد في الوثائق التى لخصناها صيغتين كانتا تصلحان كل الصلاحية لتقرير موقف مصر فى سنة ١٩١٤ ، احداهما الصيغة الواردة فى قرار مجلس الوزراء بعد وقوع الحرب مع ألمانيا (انظر ص ٤٠) وهى التى تقول بأن وجود قوات الاحتلال الانجليزية فى مصر يقتضى من الحكومة المصرية اجراءات معينة .. الخ . والأخرى الواردة فى تبليغ القائم بأعمال الوكالة الانجليزية للسلطان (انظر ص ٤٢) « حكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة — أى حقوق السلطان وحقوق الخديو — والصفة المذكورة هى الغاء السيادة العثمانية وخلع الخديو ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية . » ، وعلى أساس هاتين الصيغتين كان يمكن أن يطلب الى الانجليز عهد بالتسليم بأن الحماية اجراء حربى قبلته الحكومة المصرية على هذا الأساس ، كما قبلت الاجراءات ضد ألمانيا وحليفاتها كضرورات اقتضاها وجود قوات الاحتلال فى مصر ، وكذلك كان يمكن أن يطلب الى انجلترة عهد بأن تعيد للشعب المصرى الحقوق المختلفة التى قالت انها تعتبرها وديعة تحت يدها له .

وقد يقول قائل : نسلم بأن الحكومة الانجليزية كانت فى حاجة لقيام حكومة شرعية مصرية ، ولكن ألم تكن تستطيع أن تجد أميرا غير الأمير حسين كامل يقبل السلطنة وسياسيا مصريا غير رشدى باشا يقبل تأليف الوزارة ؟ وهذا صحيح ، ولكنه لا يعفى الرجلين من مسئولية عدم محاولة اثبات حقوق مصر على وجه ما . وتقرأ فى مذكرات السير رونالد ستروس السكرتير الشرقى بالوكالة الانجليزية — وكان يتولى مفاوضة الأمير حسين كامل — كيف تنفس الصعداء حينما انتهت المفاوضة بقبوله . لقد تمسك الأمير فى مفاوضاته بأن يكون لمصر علمها ولشعبها جنسيته وبوضع نظام لوراثة العرش ،

وأجابه الانجليز الى المطلبين الأولين وأجلا الثالث ، وليته صمم على وجوب اعادة النظر فى الحماية والعلاقة بين البلدين عند نهاية الحرب . حقيقة أن الحكومة الانجليزية كانت تستطيع فى النهاية أن تحكم البلاد حكما مباشرا ، ولكنها تكره ذلك وتفضل عليه أن تهيمن وأن تدير بالواسطة . ولا تصدقن ما يقال عن استدعاء أحد أقيال الهند ليتولى السلطنة عند اللزوم ، فهذه خرافة ، وان حدثت فلم تكن الا (بلفا) أدى لسوء الحظ الى أثره ، ولا أعتقد أنها كانت تقدم على وضع هذا القيل على عرش مصر وهى تعلم نظر مسلمى مصر لمذهبه الدينى ، فوجوده لا ينفعها فى شىء ، بل يضرها كل الضرر وخاصة بعد وقوع الحرب مع السلطنة العثمانية . وانما كان استقدام الرجل واستخدامه للتأثير فى اتباعه فى الهند وفى غيرها من الجهات غير مصر .

ونقول فى النهاية — اعتذارا عن رجال مصر عموما وقادة الرأى فيها خصوصا — أن الغيب كان يحجب عنهم فى سنة ١٩١٤ أمرين نراهما الآن ولم يرهما أحد اذ ذاك . هذان الأمران هما أولا ما ستنزله انجلترة ببلادهم فى أثناء الحرب ، وثانيا مبلغ استعداد الشعب المصرى للتضحية فى سبيل حريته وكرامته . ولو انكشف الحجاب فى سنة ١٩١٤ عن هذين الأمرين ، ولو كان سم الاحتلال البطىء لم يفقد القادة ثقتهم فى أمتهم ، لسجل لهم التاريخ فى سنة ١٩١٤ موقفا غير الذى سجل .

وبعد فما الذى أنزل الانجليز بمصر خلال الحرب العالمية الأولى ؟ تقرأ تفصيل ذلك فى الجزء الأول من كتاب الاستاذ الرافعى بك (ثورة سنة ١٩١٩) ، وفى تقرير لجنة اللورد ملنر التى أوفدها لمصر بعد اشتعال الثورة ، وفى الكتاب الذى نشره باللغة الانجليزية الكولونيل الجود بعنوان (مصر والجيش) . وتفصيل المؤرخين يؤكد ما أصاب الشعب فى أرزاقه وأمواله : استيلاء على المحصولات والدواب ، تسخير العمال فى الأشغال والحركات العسكرية ، استخدام المرافق العامة كالسكك الحديدية واستعمالها لدرجة العطل ، تحويل مبانى المدارس الى مستشفيات ، الخسارة الفادحة التى نزلت بالمزارعين بسبب التحكم فى أسعار أقطانهم ، ومزاحمة الأهلين فى غذائهم ،

جمع الأموال وهكذا . كل هذا حقيقة أنزله الانجليز بمصر فى أثناء الحرب . ولكنى لا أضعه فى مقام الجـراح التى أصابت الناس فى عزتهم وكرامتهم وأمنهم • رأى المصرى نفسه غريبا حقا فى بلاده ، ورأى هذه البلاد تتحول الى معسكر هائل تحشد فيه أخلاط الناس من أحمر وأصفر وأبيض ، ورأى نفسه وما يملك مسخرا لخدمة هذا المعسكر ، ورأى أن بلاده قد أصبحت قاعدة الغزو والتسلط ، تحركت منها حملة جاليپولى لاقتحام مضيق الدردنيل والاستيلاء على القاعدة الاسلامية الكبرى : القسطنطينية ، اسـلامبول . وتحركت منها حملات أقلام المخابرات والدعاة لاثارة العرب على دولتهم الاسلامية الكبرى ، وتحركت منها بعد ذلك الحملات نحو فلسطين والشام شرقا ونحو السنوسى غربا. وانطوى المصريون على أحزانهم وآلامهم، فالرقابة على النشر شديدة ، اختفت فى ظلها الصحافة الوطنية صحيفة بعد صحيفة ، وحظر الاجتماعات قائم ، والاعتقالات والنفى والتشريد يقع بمجرد الشبهة أو الوشاية ، وسماسرة الاحتلال القدماء ومأجوروه من الأفاقين يمنـون على الشعب المصرى ما ينفقـه عساكر الامبراطـورية فى مواخـير الدعارة والخمامير .

وكأن ما نزل بالبلاد من ضروب المهانة لم يكن كافيا ، فقد عمل الانجليز من جانبهم على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب .

ألف مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لجنة لوضع التعديلات التى يستدعى ادخالها فى القوانين والنظم القضائية والادارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، وقد سميت لجنة الامتيازات الأجنبية ، وكان السير وليم برونيت ؛ المستشار المالى بالنيابة ، العنصر الفعال فى اللجنة .

وضعت اللجنة عدة مشروعات قوانين : قانون العقوبات ، قانون تحقيق الجنايات ، قانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى الذى كان مزمعا وضعه على

أساس ادماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا . مع تغليب العناصر الانجليزية .

ووضع برونييت مشروع قانون نظامى لمصر (أى دستور) ، ويتلخص فى انشاء مجلس نواب مصرى ، يؤلف من المصريين ،ولكنه استشارى محض، وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ويؤلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ، ثم من أعضاء منتخبين ، منهم ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا .

ولم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم برونييت صورة منه الى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨،فرد هذا عليه وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له،وما كاد يذاع المشروع والرد عليه حتى عم السخط على السياسة الانجليزية وعلى النيات التى كانت تضمرها للمصريين . (الرافعى بك . الثورة المصرية الجزء الأول ص ٥٣ ، ٥٤) .

وتقارب المصريون ، وتحدث بعضهم الى بعض عما ينبغى أن يعمل ، وأحسوا جميعا بالآلام التى حزت فى نفوس المواطنين،وبرم السلطان حسين كامل بفعال السلطات العسكرية وضاق — وهو الرجل الكريم المعدن — بجبروتها ، وانتقل لرحمة الله بعد أن أظهر ما يكن نحو الانجليز ، وخلفه فى العرش أخوه الأمير أحمد فؤاد ، وله ماضيه وآثاره فى الحركة العلمية والثقافية والخيرية بالبلاد . وبعد أن يجتاز حكمه المرحلة الأولى ، مرحلة الحرب العالمية الأولى تدخل مصر المرحلة الثانية المعاصرة لأدوار المفاوضات المصرية الانجليزية ، ففى الأولى كان له فضل الارشاد والتوجيه فى وضع أساس الحياة السياسية المصرية ، وفى الثانية كان له فضل بناء الوطن على ما يعرفه الجيل الحاضر ، وفى المرحلتين تلمح سجايا وصفات شخصية من شخصيات التاريخ المصرى الكبرى . وتجلت الروح الوطنية أيضا فى أمير مصرى جليل ، هو الأمير عمر طوسون ، وأما القادة فمن كان منهم فى الحكم كان قد اكتوى بنار التصرف الانجليزى ، وأحس بالألم لما حدث ولما

أحدث وبوجوب محوه . وأما غير الحكوميين فمنهم من كان من أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا ، وهؤلاء يعرفون ما للشعب عليهم من حقوق وهم نوابه ، وغير هؤلاء من رجال الحكم السابقين كمحمد سعيد باشا ، أو من أعيان البلاد يدركون أيضا وجوب الاستعداد لما يجب أن يكون عند انتهاء الحرب . والشباب المثقف ممن نشأوا فى مدرسة الحزب الوطنى أو مدرسة الجريدة يترقبون نهاية القتال ويتلهفون لخدمة القضية الوطنية ويدلون بآرائهم لزعمائهم .

يجرى كل هذا فى ظل الأحكام العرفية ، وبدون أدوات للاستشارة والتنظيم • وتنال مصر فى آخر الحرب العالمية الأولى نصرا عظيما حينما تنشىء لنفسها حياة سياسية ورأيا عاما • وكان ذلك حين تقاربت الأرواح والعقول وتعاقدت العزائم على محو المهانة وتحقيق الكرامة .

الفصل الخامس

الثورة وتأليف الوفد المصرى

« الثورة » انفجار غضب لكرامة ، قصتها قصة البطولة التى لاتزن ولا تحسب ، وجمالها هو جبال التضحية النقية الصافية ، يقدم عليها غير هياب الصبى والصبية والرجل والمرأة ، نسوا جميعا كل فوارق الطائفية والطبقات الاجتماعيــة ولم يعرفوا الا مصر ولم يهتفوا الا بحــرية مصر واستقلال مصر .

والثورة لا تبتدىء بيوم معين من أيام الزمان ، ولا تنتهى بيوم معين من حساب السنين ، بل الأقرب للحق أن تقــول ان مصر لا تزال فى عصر الثورة ، فالثورة مطالبة بحياة لأمة ناهضة ، وان تحقق شىء من عنــاصر الحياة الطيبة تولدت عن ذلك التحقيق حاجات جديدة وهكذا .

لقد حلل المؤرخون أسباب غضب الشعب واهتدوا جميعا من مصريين وغير مصريين لحصر الأسباب فى تصرفات السلطات الانجليزية بمصر وفى مصر . وقد أخذنا على التحليل قصورا عن الوفاء بحق التعليل الصحيح . ان شظف العيش والبؤس والمصــادرة والسخرة والاستيــلاء وضروب العبث والخلل التى ارتكبها أخلاط الجنود ، كلهاأشياء تحتملهاالشعوب، بشرط أن يكون الاحتمال لتحقيق غاية وطنية أو فكرة انسانية . ولكن فى مصر ، لم يكون الاحتمال ؟ ألأجل أن تكسب انجلترة الحرب فتكبل مصر فى اغلال العبودية الأبدية ؟ الأجل ان تكسب انجلترة الحرب فتدمر الامبراطوريات العريقة ، وتثل العروش المجيدة ، وتسيطر على دولة الخلافة العظمى ، وتجعل أراضيها نهبا للطليان وللروس ، وترتفع رايات الانجليز والفرنسيين فى بيت المقدس وبغداد ودمشق والقسطنطينية ، حواضر الاسلام، وتفتح أراضى فلسطين لسكنى اليهود فى وطن قومى . ان مصر لم تغضب

للمصادرة والسخرة بقدر ما غضبت لما وراء المصادرة والسخرة . غضبت لكرامتها وعزتها ، غضبت لتسخيرها وهى الوطن المجيد لأغراض غير أغراض أهله ، لأغراض الاستعمار .

واننا نأخذ على تحليل المؤرخين شيئا آخر ، نأخذ عليه اعتباره الغضب أو الاستياء أو التذمر شيئا سلبيا . هو فى ظاهره كذلك ، ولكنه انطوى على أمل فى حياة مصر كما ينبغى لها أن تحيا وعلى رجاء فى مستقبل يتفق وماضيها ، وعلى عزم فى بناء الوطن من جديد .

وليس من شأن هذا الكتاب أن يتولى شرح بناء صرح الحياة القومية فى الثلاثين السنة التى مضت ، ولكن من واجبه أن يحقق للقارىء الناحية السياسة فى البناء وهى فى نظرى أهم ما فى الموضوع .

وبناء الناحية السياسية له عنصران : عنصر شعبى وعنصر حكومى ، وكلاهما من خلق الثورة المصرية . قد يعترض معترض بأن لا جديد ولا خلق فالعنصر الشعبى فى تاريخ ما بعد الثورة يسبقه وجود الأحزاب ، وهذه عرفتها مصر على نحو ما منذ أيام اسماعيل . والعنصر الحكومى تعرفه مصر أيضا ، ألم تكن فيها دائما حكومة ؟ والاعتراض صحيح فى ظاهره، ولكن البحث الصحيح لا يقره، والسياسة العليا فى يد ولى الأمر. والأحزاب المصرية حقيقة عملت فى السياسة محاولة أن تستميل الشعب أو طوائف من الشعب ، ولكن ماحدث فى عصر الثورة شىء آخر : تألفت هيئة شعبية موكلة ممن لهم صفة الكلام عن الشعب كأعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء مجالس المديريات والأمراء ورؤساء الطوائف الدينية والهيئات النظامية كالنقابات وما اليها لأداء مهمة معينة هى السعى لاستقلال مصر ، فليست هذه الهيئة حزبا سياسيا وانما هى اداة للعمل السياسى وفق قانون محدد ، فلا ينبغى لها أن تتحول الى حزب سياسى ، ولكنها تطورت مع حوادث العصر نحو التشكيل الحزبى مع محاولة المحافظة على جوهرها الأصلى ، مما أدى مع غيره من الأسباب الى تعقيد فى الحياة السياسية المصرية . هذه الهيئة هى الوفد المصرى . وحدث أيضا فى عصر الثورة تطور الحكومة من مجموعة

المصالح الادارية الى الحكومة ذات الطابع السياسى وبرنامج العمل السياسى . وقد حدث فى عصر ما بعد الثورة عودة ظهور الحكومة الادارية التى لا شأن لها بالسياسة ، ولكن انتحالها الصفة الادارية ، اما أنه كان نتيجة ظروف استثنائية مؤقتة ، واما أنه كان للانتقال من طور لطور ، والصفة الادارية فى الحالتين تكاد تكون شكلية ، فهى حكومات سياسية فعلا عندما تدعى الصفة الادارية .

وبناء الوفد المصرى وبناء الحكومة بمعناها الحديث فى عصر ما بعد الثورة أكبر موضوعات التاريخ المصرى المعاصر طرافة . وقدعمل العنصران فى الحركة التاريخية أحيانا متحدين وأحيانا منفصلين وأحيانا متضادين . وقصة المفاوضات المصرية تدور على هذا المحور .

وقد خطرت فكرة تأليف الوفد لأكثر من رجل ، ويرجع تداول الرأى فيها لأكتوبر سنة ١٩١٨ ، وتركزت فى هيئة يرأسها سعد زغلول باشا ، ووضعت صيغة التوكيل الأولى على الوجه الآتى : —

«نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك . ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب .» وقد اعترض رجال من الحزب الوطنى على الصيغه وعدلت بناء على اعتراضهم الجملة الأخيرة من التوكيل الى « فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا لاستقلال مصر التام . » ومما يذكر أن بيت سعد زغلول باشا أطلق عليه فى أثناء مقابلته لرجال الحزب الوطنى فى تلك المناسبة اسم «بيت الأمة» .

وظاهر من أقاويل الرجال أنه كان هناك تفاهم (باذن السلطان) بين رئيس الحكومة — رشدى باشا — والقادة على أن يكون هناك مسعيان:

أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية، والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصرى نفسه ولدى الرأى العام فى انجلترة وفى غيرها من الممالك ولدى ممثلى الدول فى مفاوضات الصلح . كما كان هناك تفاهم على أن تكون الصيغ التى يستعملونها عمومية مرنة الى أن تنجلى الظروف عن شيء ، ومن أجل ذلك طلب الى الامير عمر طوسون أن يكف عن الاشتراك فى الوفد . واعتقد أنه من الظلم أن ينسب ذلك لرغبة سعد زغلول فى رياسة الوفد ، كما أعتقد أنه من التجنى أن تنسب الى القادة اذ ذاك الرضا بالقليل ، لأنهم لم يحددوا المطالب القومية التحديد الواجب . وينبغى ألا ننسى أن هذا كله تم والاحكام العسكرية مبسوطة على البلاد والاجتماعات مقيدة وحرية الصحافة مكبلة . كما ينبغى ألا ننسى أن الدعوة السياسية كان عليها — نظرا لأنها موجهة للشعوب المنتصرة فى الحروب — ألا تهمل استغلال ما أعلنه قادة الدول المنتصرة فى الحرب ، عن المبادىء التى حاربوا من أجلها ، وما قرره الرئيس ولسن من قواعد لعقد معاهدات الصلح .

وقابل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ السير رجنلد ونجت — المندوب السامى اذ ذاك — للتحدث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر للندن لعرض مطالب البلاد . ودار بينهم حديث أثبته الوفد فى محضر (وصورة المحضر فى كتاب الرافعى بك: الثورة المصرية الجزء الأول ٧٠—٧٣) . والحديث مشتت بدأه ونجت بأن مصر أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وأنها مع ذلك أفادت منها مالا طائلا ، فحق على المصريين أن يشكروا انجلترة . فأجاب سعد بأن الحرب كانت حريقا انطفأ ، ووجب تنظيف آثاره ، وأنه لا محل لبقاء الأحكام العرفية ولا لمراقبة الصحف . فقال ونجت انه ميال لذلك وسيسعى لتحقيقه ، وأضاف أنه يجب على المصريين أن يصبروا حتى تفرغ انجلترة من مؤتمر الصلح ، وعندئذ تفرغ لمصر ، ولن يكون الأمر الا خيرا . فقال سعد ان المصريين على قلق ، ولهم الحق أن يعرفوا منذ الآن ماهو الخير الذى

تريده انجلترة لهم • فقال ونجت : انكم معشر المصريين متعجلون ،لاتنظرون للعواقب البعيدة ، وفسر ذلك بأن ليس لهم رأى عام بعيد النظر. فاعترض سعد ، وذكر أنه انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان ذلك بارادة الشعب مع معارضة الحكومة واللوردكتشنر فى انتخابه . فسأل ونجت : وماذا تريدون ؟ فأجاب على شعراوى : اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر • قال ونجت : اذن أنتم تطلبون الاستقلال ، فقال سعد : ونحن له أهل . فقال ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم . وهنا تحدث عبد العزيز فهمى طويلا ، فقرر أن مصر تطلب الاستقلال التام ، وتطلبه من زمن طويل ، وأن الطلب ليس مبالغا فيه ، فمصر أرقى من أمم تنعم فعلا بالاستقلال التام . وبعد مناقشة قال ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترة ، فقال سعد : متى ساعدتنا انجلترة على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة لعدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة انجلترة ، فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند—وهى قناة السويس— بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود . وقال شعراوى بأنه يمكن أيضا ضمان حقوق أرباب الديون ، ببقاء المستشار الانجليزى ، وتخويله سلطة صندوق الدين . وقال سعد فى الختام : نحن نعترف الآن أن انجلترة أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وانا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر . فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها ، صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترة ، ولا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا بمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب . فقال ونجت : انه يعتبر الحديث غير رسمى ، وانه يشكر لهم زيارتهم ويتمنى لهم الخير • وتمت المقابلة .

هذا هو ١٣ نوفمبر . اعتبرته مصر بحق يوم الجهاد . وأيام الجهاد أيام رمزية . فالهجوم على الباستيل فى ١٤ يولية سنة ١٧٨٨ كان يصح ألا يترتب عليه شيء آخر ، ولكن ترتبت عليه أشياء أخرى وأى أشياء ! وفى أيام الثورة الفرنسية كانت هناك أيام أحفل وأخطر من الهجوم على الباستيل، كيوم اعلان حقوق الانسان مثلا أو الغاء الحقوق الاقطاعية ، ولكن جرى الاصطلاح أو دفع الالهام الناس الى الاتفاق على حادث رمزى ، ومن ثم اتخذت فرنسا يوم ١٤ يولية عيدا قوميا ، وكأنها بذلك تحتفل بأيام الثورة كلها . ونحن فى مصر جرينا على ما جرت عليه الأمم . على أنه ليس معنى ذلك النقص من قدر اليوم ، أو من قدر الحديث بين الزعماء الثلاثة وونجت . فقد يفعل ذلك البعض منا حين يتناولون موضوعات الحديث بالتحليل المقارن ببرنامج وطنى مفصل ، والتاريخ الصحيح ينظر الى مقابلة ١٣ نوفمبر بظروفها ونتائجها ، فهى لم تكن مفاوضة حول مائدة مستديرة ، وانما كانت فتحا لموضوع ، وبدءا لعمل ، وخطوة تتبعها خطى ، ورسما لخطوط رئيسية . وعندى أن الزعماء الثلاثة قرروا المطلب الأساسى ، وهو الاستقلال التام وبينوا أهلية بلادهم له ، ودون أن يكشفوا عن كل ما لديهم ، أبدوا الاستعداد لبحث الشيء المعقول الذى يمكن للخصم أن يدعيه ، ثم أكدوا أنهم على استعداد أن يكتفوا لتحقيق المطالب القومية بمباحثة الانجليز وحدهم ، فجعلوا ما قد يفعلونه بعد ذلك متوقفا على ما تفعله انجلترة .

وطلب سعد باشا من القيادة العسكرية فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الترخيص له بالسفر لانجلترة ، واستعجل الطلب ، وجاءه الرد بأن هناك صعوبات ومتى زالت فانها ستبادر باعطائه الترخيص المطلوب . فكتب سعد باشا فى نفس اليوم مؤكدا ضرورة وجوده فى لندن ، قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، لانجاز المهمة المنوطة به . وفى أول ديسمبر أرسل اليه الكولونيل سيمس السكرتير الخصوصى بالنيابة للمندوب السامى (تأمل !) يبلغه أن المندوب السامى لايستطيع التوسط لدى السلطات العسكرية فى

موضوع سفره ، وأضاف الى ذلك أنه اذا كان لدى سعد باشا اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة انجلترة وأعلنتها من قبل فليقدم هذه الاقتراحات كتابة للمندوب السامى . ولفت نظره بهذه المناسبة الى التبليغ الذى أرسلته الحكومة الانجليزية للسلطان حسين كامل عند توليته . فأجاب سعد زغلول بأنه ليس فى وسعه ولا فى وسع عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية ، المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت له ، وأوضح أن سفر الوفد لانجلترة لايراد منه الا الاتصال برجال السياسة المثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى .

ازاء ما بدا من السلطات الانجليزية تحلل سعد زغلول من وعده الاقتصار على محادثة الانجليز وحدهم ، فأرسل فى ٦ ديسمبر الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر بيانا بتأليف الوفد ، وبرنامج الأمة ، محددا تحديدا طيبا فى ست مواد : المادة الأولى تنص على أن مصر تطلب الاستقلال التام ، وتبين حجتها فى ذلك الطلب . والمادة الثانية تنص على أن مصر تريد حكومة دستورية ، وتراعى فى وضع نظامها أحوال البلاد ، وأن لمصر برنامجا اصلاحيا شاملا تستعين فى تحقيقه بذوى العلم من أهل البلاد الغربية . والمادة الثالثة تعلن احترام مصر للامتيازات ، وأن ما أظهر العمل ضرورة تعديله منها فان مصر ستعرض مقترحاتها بالتعديل عرضا موسوما بالاعتدال . والمادة الرابعة : تعهد مصر بالبحث فى وضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية لا تقل فى أهميتها عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ . والمادة الخامسة : تعلن مصر قبولها لما ترى الدول اتخاذه من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس . والمادة السادسة تضع مصر استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم ، وتشترك بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادىء العدل والحق على النمط الحديث . وفصل سعد هذا البرنامج فى خطاب ألقاه فى اجتماع عقد فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ بمنزل حمد الباسل باشا .

وطاش تدبير الانجليز ، فرحل ونجت لانجلترة للاستشارة ، ولكنه لم يعد ، ومنعوا اجتماعا كان مزمعا عقده فى بيت الأمة . ثم كان الحادث المشهور ، خطبة سعد باشا فى اجتماع عقد بدار جمعية الاقتصاد والتشريع يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض من الاجتماع الاستماع للمحاضرة الثانية من محاضرتين للمستشار بريسقال فى موضوع مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات الأجنبية . فبعد أن انتهى المحاضر، وكان يحاضر باللغة الفرنسية ، وقف سعد باشا زغلول لالقاء ملاحظات على المحاضرة وألقاها باللغة العربية ، فقال فيما قال : ان الأمة المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ، وان من الخطر أن يعمد الى تغيير كلى فى الشرائع فى بلد له حياة عريقة فى القوانين بدون أن تدعو الضرورة لذلك . ثم انتهى الى الملاحظة الختامية وهى بيت القصيد قال : قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من الكتاب الثانى من المشروع ، وفى هذا الباب مايتعلق بحالة سياسية لاوجود لها الآن بمصر . ان بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب . انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج الا عن عقد بين أمتين ، تطلب احداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا . وفى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترة حمايتها من تلقاء نفسها ، فهى حماية باطلة لاوجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . فهاهوذا سعد زغلول يعلن بصوته المدوى بطلان الحماية .

وفى أثناء ذلك ، كان رشدى باشا قد قدم للسلطان استقالته وأخذ يلح فى قبول الاستقالة . قدمها بعد أن أبلغته الحكومة الانجليزية رفضها الترخيص للوفد بالسفر ورأيها أن يؤجل هو أيضا سفره لعدم مناسبة الوقت ، فوزير الخارجية مشغول (!) . وجرت مساع لحمله على استرداد استقالته ، فاشترط لكى يفعل ذلك أن يسمح لمن يشاء من المصريين بالسفر ، ولما لم يصل رد على ذلك جدد طلب الاستقالة فى ١٠ فبراير ،وجاء الرد بالموافقة على حضور رشدى وعدلى وحدهما فأصر رشدى باشا على موقفه وقبل السلطان الاستقالة فى أول مارس سنة ١٩١٩. ولخص رشدى باشا الموقف كله فى جملة واحدة وردت فى أحد كتبه :(لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها) .

وعلى أثر قبول استقالة الوزارة رفع الوفد للسلطان كتابا شديدا أظنه صدر فى سورة الغضب ، ولم يقدر الوفد فى ذلك الظرف أن لا بد للبلاد فى ذلك الوقت وفى كل الأوقات من حكومة تصون حاجات أهليها الأساسية . ولا يذهبن أحد الى أن ذلك يفت فى عضد الأمة أو أنه خروج على اجماعها . فلم يكن اذ ذلك أو فيما بعد شىء من ذلك ، انما هو للمحافظة على القدر الأساسى اللازم لحياة الناس حتى فى أيام الثورات. وأرسل الوفد أيضا احتجاجا بليغا لمعتمدى الدول على تصرفات السلطات الانجليزية .

وفى يوم الخميس ٦ مارس ١٩١٩ استدعى قائد القوات الانجليزية بمصر رئيس الوفد وأعضاءه ، وأنذرهم بتعرضهم للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية ، ورفض أن يسمع منهم كلاما .

وفى يوم السبت ٨ مارس ألقى القبض على سعد باشا زغلول ومحمد باشا محمود واسماعيل صدقى باشا وحمد باشا الباسل . وفى اليوم التالى أقلتهم باخرة الى جزيرة مالطة .

وهاجت الخواطر ، وبدأت المظاهرات يوم الأحـد ٩ مارس ١٩١٩ ، وتوالت واصطدمت بالمتظاهرين القوات الانجليزية ، وأزهقت أرواح بريئة طاهرة وأضرب المحامون والعمال وكانت مظاهرة السيدات المشهورة(في يوم ١٦ مارس سنة ١٩١٩) وتعرض لهن الجنود بخشونة وغلظة . فقال حافظ في أبيات مشهورة :

فليهنـأ الجيش الفخـو ر بنصـره وبكسرهنـه
فكأنمـا الألمـان قد لبسـوا البراقع بينهنـه
وأتـوا بهنـد نبرج مخـتفياً بمصر يقودهنـه
فلذاك خافـوا بأسهـن وأشفقوا من كيدهنـه

وامتدت الثورة للأقاليم،وقطعت السكك الحديدية،ووسائل المواصلات في المـدن ، وقـد وصف كل ذلك وصفـا دقيقـا أمينـا الأستـاذ الرافعي بك في كتابه الثورة المصرية ، وقد ذكر الأستاذ (جزء أول ص ١٧٣) أنه ورد في خطاب لوكيل خارجية انجلترة أن عدد من قتل من المصريين حتى ١٥ مايو ١٩١٩ ألف قتيل ، ومن قتل من الجنود الانجليز سبعة وعشرون . وجاء في تقـدير آخر تاريخه يوليو سنـة ١٩١٩ أن القتلى من المصريين ثمانمائة والجرحى ستمائة وألف . ويعتقد الأستاذ أن العدد عن طيلة مدة الحوادث لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل .

وعينت الحكومة الانجليزية الجنرال اللنبي مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، وكلفته بأن يتخذ ما يلزم لاعادة القانون والنظام ، ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى ، على قاعدة ثابتة عادلة . ووصل اللنبي للقاهرة يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ . واتصل بالقادة فأكدوا له أن الثورة ترجع للاستياء العام من جراء منع المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح ، وتجدد الاضطراب بعد خطبة من خطب اللورد كيرزون التعسة . وأسرف الانجليز في قمع الثورة اسرافا شديدا وكان أبرز فظائعهم ما وقع في العزيزية والبدرشين بالجيزة وغيرهما .

ثم رأت الحكومة الانجليزية — بعد أن اتخذت عدتها ، لكى يرفض مؤتمر الصلح أن يسمع مطالب مصر ، باقرار الحماية فى معاهدة الصلح مع المانيا — أن تسمح بالافراج عن سعد زغلول وصحبه والتصريح لهم بالسفر لأوربا . وأعلن اللنبى ذلك فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .

ودعى رشدى باشا لتأليف الوزارة من جديد ، فتألفت فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، ولكن الوزارة لم تعمر طويلا بسبب اضراب الموظفين ، وطلبهم منها أن تعلن صفة الوفد الرسمية ، وأن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية ، وأن تلغى الأحكام العرفية وتسحب الجنود الانجليز من الشوارع والبنادر والقرى . وتشبث الموظفون بهذا ولم يقبلوا من رشدى وعدا . ولكنهم عادوا للعمل تحت تهديد السلطة العسكرية بعد استقالة رشدى باشا . وفى ابريل اعترف رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية ، وفى معاهدة فرساى (مايو سنة ١٩١٩) اعترفت ألمانيا بها أيضا . وألف محمد سعيد باشا فى مايو وزارته الادارية .

وبعد أن تم كل ذلك ، أعلنت الحكومة الانجليزية عزمها على ايفاد لجنة خاصة برياسة اللورد ملنر لمصر . وعلى انتظار قدوم هذه اللجنة نختم هذا الفصل .

الفصل السادس

المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر

قال المستر سپندر محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف حزب الأحرار الكبرى ، فى مذكراته ، ان اللورد كيرزون — وزير الخارجية — استدعاه فى يوم من أيام مايو سنة ١٩١٩ ، وعرض عليه أن يكون عضوا فى لجنة من ستة رجال تريد الحكومة ايفادها لمصر فى الخريف برياسة اللورد ملنر ، وقال كيرزون انه هو الذى يرشح سپندر لتمثيل حزب الأحرار فى اللجنة ، وقبل سپندر العضوية بعد أن استشار رئيس حزبه وأصحاب جريدته ، ومضت الأيام وموعد السفر لا يقرر ، والظاهر أن استمرار الاضطراب ورغبة محمد باشا سعيد حملا اللورد اللنبى على أن ينصح الحكومة بتأجيل السفر . وفى أوائل نوفمبر طلب الى أعضاء اللجنة أن يستعدوا له . وحضرت اللجنة فعلا .

تألفت اللجنة برياسة ملنر ، وزير المستعمرات ، وهو من رجال الاحتلال القدماء ، كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية من خمس وعشرين سنة خلت ، وكتابه «انجلترة فى مصر» من المراجع الهامة فى سياسة الاحتلال ، وبعضوية المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية ، وهو ممن عملوا مع كرومر فى الوكالة ، والجنرال مكسويل وكان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية والجنرال السر آوين توماس ، العضو فى البرلمان والخبير فى الشئون الزراعية ، والسرسسل هرست من مستشارى وزارة الخارجية القانونيين والمستر سپندر الذى سبقت الاشارة اليه .

وطلب الى اللجنة مايلى : « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبية . »

ترى ما الداعى لايفاد اللجنة ؟ فى رأى ويقل — المترجم للورد اللنبى — أن لجان التحقيق هى الطريقة المحببة لدى الحكومات لمعالجة المشكلات المعقدة ، ومزاياها ظاهرة فهى — أولا — تغنى الحكومة عن ضرورة اتخاذ قرار فى الموضوع ولو لزمن . فها هى ذى لجنة ملنر أتاحت للحكومة مهلة سنتين تناست فى خلالها المسألة المصرية ، وهى — ثانيا — توجد شغلا لكبار الرجال من موظفين وغير موظفين ، وهى ثالثا — تنتهى بتقرير جيد جم الفوائد ، ممتع للقارئين ، وأخيرا — وليس آخرا — قد توفق اللجنة حقيقة لحل ملائم للمشكلة التى أوفدت من أجلها .

فاذن انجلترة وفقت لعمل ، والوفد المصرى أيضا كان بحاجة الى أن يعمل عملا . جاهد فى باريس بقدر ما يستطيع ، وأوفد محمد محمود باشا للولايات المتحدة ليفيد لمصر شيئا من النزاع القائم بين رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية (الكونجرس) على التصديق على معاهدة الصلح مع ألمانيا . ولكن الحاجة للعمل ظلت قائمة . يصف تلك الحالة الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى مذكراته ، فيقول ان جريدة النظام نشرت اقتراحا موقعا من رجل مجهول يدعو فيه المصريين لمقاطعة لجنة ملنر ، فكان الاقتراح صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وانصرف الناس لتنظيم المقاطعة ، وتفننوا فيها وبرعوا • ويصف من عمل فيها من الشبان طرفا من نوادرها ،ويحكى سپندر فى مذكراته عنها . قال ان السلطات احتاطت لحياة الأعضاء،فسارت السيارات من محطة القاهرة لفندق سميراميس ، لا تقف لأى سبب . طارت قبعة مدام سپندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، وطار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ، ولما منع الناس من الاقتراب من الفندق اتخذوا ،

شبانا وشابات ، من زوارق النيل وسيلة لابداء رأيهم فى اللجنة وأعضائها ، وأطلق المستر سپندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » ، ولكن المقاطعة لم تمنع اتصال اللجنة بكبار رجال مصر ، كما انهمك أعضاؤها فى دراسة ما أعدته مصالح الحكومة من بيانات وتقارير .

ورأى أعضاء اللجنة اجماعا على أنه لا يمكن الوصول الى تفاهم قبل الغاء الحماية . وقالوا انهم تساءلوا عن مدلولها فلم يستدلوا من أحد عليه ، انما الاجماع قائم على أنها ملعونة لعنة أبدية . فما المخرج ؟ لقد كلفت اللجنة — فيما كلفت به — أن تقترح نوع الدستور الذى يكون من شأنه — مع بقاء الحماية — أن يعين على تقدم مصر . فان تمسكت اللجنة بالمنطق كان عليها أن تبلغ الحكومة الانجليزية أنه لا يمكن لأى دستور أن يحقق تلك الأغراض مع بقاء الحماية ، وعلى الحكومة اذن أن تبلغ اللجنة تعليمات جديدة أو تفضها . ولكن اللجنة قدرت أنها لجنة مخصوصة ، وأن رئيسها عضو كبير الخطر فى الوزارة ، وأن العودة لانجلترة معناها الاعتراف بالفشل ، وأن لا خطة الا خطة العسف والقهر العسكرى . وبناء على ذلك نشرت اللجنة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ فى الصحف البيان التالى : —

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وأنها انما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد ، هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين من أنه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية ، وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلة ، بين بريطانيا العظمى ومصر ، أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يصرفوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

« وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء ، أو المناقشة بقيد ما ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة ، وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أوتنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها ، وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق» .

وتقول اللجنة فى تقريرها ان هذا التصريح أثر بعض التأثير فى تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فقر الرأى على أن يعتمد الأعضاء على أنفسهم للوقوف على آراء المصريين باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منهم فى مقابلة الناس على اختلاف طبقاتهم ، وبذلك تمكنت اللجنة كما تقول ، فى الأشهر الثلاثة التى قضتها بمصر ، من معرفة الأفكار والشعور وسبر غور الاتجاهات والنزعات . وبعد أن أعدت اللجنة الأمور الجوهرية التى كان الأعضاء مجمعين عليها اجماعا تاما اتفقت على ارجاء كتابة تقريرها الى ما بعد عودة الأعضاء الى انجلترة .

أما النتائج التى وصلت اليها اللجنة فى مصر فيمكن اثباتها نقلا عن التقرير الرسمى كما يأتى :

« ان كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض ، وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين ، ولم نر سبيلا آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا بلا تعريض للمصالح الحيوية التى يجب علينا وقايتها من الاخطار ، وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر — مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها — أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض

مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ، ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية . وكان من الأمور الجوهرية فى تفكير اللجنة أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة نيابة حقيقية ، فاما أن تكون الجمعية التشريعية المعطلة أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية ، وذلك أفضل .

وبذل أصدقاء زغلول باشا الجهد لاقناعه بالعودة للقاهرة . ولم يكن لدى اللجنة مانع من مناقشته اذا شاء الكلام معها . ولكنه لم ير العودة وبقى بباريس . وغادر أعضاء اللجنة مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس سنة ١٩٢٠ ، وفى أواخر ابريل زار عدلى باشا يكن باريس واجتمع بسعد زغلول باشا وبحسن مساعى عدلى باشا قبل سعد زغلول باشا وزملاؤه السفر للندن لمحادثة اللجنة . وكان ذلك فى يونية ١٩٢٠

ودارت المحادثات بين الوفد واللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة ، ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس . وقد جرت المناقشات على أشكال شتى ، فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقط التى تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين ، وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من الهيئتين .

ودارت المناقشة حول استخلاص شىء يمكن الاتفاق عليه من مشروعين : أحدهما انجليزى صرف والثانى مصرى صرف . وانتهت الى مشروع قال ملنر ان الفريقين ارتاحا اليه ان كثيرا وان قليلا . وقبل أن نحلل ذلك المشروع علينا أن نبحث المشروع المصرى .

المادة الأولى منه : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهى الحماية والاحتلال العسكرى . وتسترد مصر كامل سيادتها الداخليـة والخارجية ، وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

المادة الثانية : تجلى بريطانيا جنودها عن مصر فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة : عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم باحسان معاملتهم (وتبين المادة كيفية هذا) .

المادة الرابعة : تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية الى حين الغائها ، تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية : الزيادات والتعديلات على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة انجلترة . كافة القوانين التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ، مالم تحصل معارضة من انجلترة تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف .... من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ، ولا تصح هذه المعارضة الا اذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لانظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيـازات أو — ان كان قانونا ماليا — أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هـذه المعارضة فلمصر رفع الأمر الى عصبة الأمم لتفصل فيه .

المادة الخامسة : فى حالة الغاء المحاكم القنصلية واحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة ، تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من الشعب الانجليزى فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

المادة السادسة : تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء ، وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة ، ان اقتضى الحال ، الى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة : فى حالة الغاء قومسيون صندوق الدين العمومى ، فان مصر تعين موظفا ساميا تختاره انجلترة ، يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة : لانجلترة — ان رأت لزوما — أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية ، للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال . وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد ، بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو . ومن المتفق عليه أن انشاء هذه المنطقة لا يعطى لانجلترة أى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة ، التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس . وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استيفاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال . وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم .

المادة التاسعة : فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب انجلترة ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

المادة العاشرة : يوافق بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ — تتعهد انجلترة بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد من جانب أى دولة .

٢ — وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لانجلترة بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط اداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة : تتعهد مصر فوق ذلك ، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع انجلترة .

المادة الثانية عشرة : هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة ، وفى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

المادة الثالثة عشرة : مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الرابعة عشرة : كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر ، الواردة بكافة المعاهدات الأخرى ، يكون ملغى ولاعمل له .

المادة الخامسة عشر : تودع هذه المعاهدات بسكرتارية جمعية الأمم لتسجل بها ، وتقرر انجلترة أنها ، عن نفسها ، قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية ، بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة : يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر ، بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية ، التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

هذا هو المشروع المصرى ، تنتقل منه لمشروع التسوية الذى وصفه ملنر بأن الفريقين ارتاحا اليه ، ان قليلا وان كثيرا .

ديباجة المشروع :

أولا : لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ينبغى تحديد العلاقة بينها وبين انجلترة تحديدا دقيقا ، كما ينبغى أيضا تعديل الامتيازات الأجنبية، وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

ثانيا : ولا يمكن تحقيق الغرضين بغير مفاوضات جديدة، تحصل للغرض الأول بين ممثلى الحكومتين الانجليزية والمصرية ، وتحصل للغرض الثانى بين ممثلى الحكومة الانجليزية وحكومات الدول ذوات الامتيازات .

هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبينة على القواعد الآتية :

القاعدة الأولى : تعقد معـاهدة بين مصر وانجلترة ، تعترف انجلترة بموجبها باستقلال مصر، كدولة ملكية دستورية ذات هيآت نيابية، وتمنح مصر انجلترة الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية ، لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

القاعدة الثانية : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين انجلترة ومصر ، تتعهد بمقتضاها انجلترة أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها، وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى انجلترة، ومن ضمنها استعمال مالها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

القاعدة الثالثة : تشمل المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل الانجليزى .

وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لانجلترة .

وتتعهد مصر بألا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الانجليزية .

ثانيا : تمنح مصر انجلترة حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة ، بأى وجه من الوجوه، احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لايمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ، يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية، لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء ، فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا (وله صيغتان)

الصيغة الأولى	الصيغة الثانية
نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة الانجليزية، تعترف مصر بحق انجلترة فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر ، لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد انجلترة بألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .	كما فى الصيغة الأولى وتتعهد انجلترة من جانبها بألا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تميزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة يمنح الممثل الانجليزى مركزا استثنائيا فى مصر ، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا : يجوز انهاء خدمة الضباط الموظفين الاداريين من الانجليز والاجانب ، الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية ، قبل العمل بالمعاهدة ، بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية ، فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص ، زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس .

القاعدة الرابعة — تعرض المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لايعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

القاعدة الخامسة — يعهد الى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد لمصر ، ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

القاعدة السادسة — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين انجلترا والدول المختلفة ذوات الامتيازات . وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية ، لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر .

القاعدة السابعة — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة

الانجليزية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات . وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى : —

أولا — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانيا — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين .

ثالثا — تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انجلترة .

رابعا — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من اجراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن ، مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية ، سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين ، كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا — تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

سادسا — تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ . وتنص المعاهدات أيضا على التغيرات اللازمة فى صندوق الدين ، وعلى ابعاد العنصر الدولى من مجلس الصحة فى الاسكندرية .

القاعدة الثامنة — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

القاعدة التاسعة — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

القاعدة العاشرة — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى الثالثة تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية ، وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

ونضيف الى هذا المشروع تكملة له أن اللورد ملنر قرر فى كتاب لعدلى يكن باشا ، تاريخه ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ ما يأتى . . . ان موضوع السودان ، الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المعقود لمصر». «على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان . ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجتها الحالية والمستقبلة . »

ولما بلغت المناقشات هذا الحد ، اقترح المصريون وقف البحث والمناقشة الى حين ، ريثما يزور مصر بعض أعضاء الوفد المصرى ، ليوضحوا للناس ماهية التسوية ، فاذا أحسن الشعب ملقاهم كما كانوا يرجون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد الاقتراحات بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ، وتقرر أن يتولى المهمة بعض أعضاء الوفد .

ورضى ملنر ورفاقه عن هذه الفكرة ، لأن المناقشة التى تقع فى مصر تمكنه من سبرغور الرأى العام المصرى ، وأن يقارن — على حد قوله — بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية . وعلى هذا دفع للوفد عن طريق عدلى باشا بالقواعد السالفة الذكر المتضمنة نتيجة المناقشات بين الفريقين . وهى ليست اتفاقا تم بينهما — كما اختلط على الناس —

يطلق عليه اتفاق ملنر وزغلول ، بل هى رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه ، لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر . وأكد ملنر استعداده لأن يشير على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه القواعد ، اذا اقتنع أن زغلول باشا وزملاءه مستعدون أيضا للدفاع عنها ، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة مؤسسة على تلك القواعد .

عهد الوفد لأربعة من أعضائه ، هم محمد محمود باشا ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعلى ماهر بك ، السفر لمصر . ليعرضوا على الأمة مشروع التسوية الملنرية ، على أن ينضم اليهم فى أداء المهمة ثلاثة من زملائهم كانوا بمصر ، وهم مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك ، والأستاذ ويصا واصف . وأرسل سعد باشا زغلول بيانا عاما تاريخه ٢٢ أغسطس ١٩٣٠ ، شرح فيه الموضوع وبين للأمة المطلوب منها . جاء فيه أن المشروع المعروض على الشعب وضعته لجنة ملنر بعد أن رفض الوفد مشروع اللجنة الأولى ، وبعد أن رفضت اللجنة المشروع المصرى ، وقد صرح ملنر عند البحث فى المشروع النهائى أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه كله ، لأنه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترة الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد أن هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ؛ لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به. غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما قد يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها ، رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين . . . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها

النهائى ، ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ، ووضع نظام دستورى للبلاد . »

وفى خطاب خاص لأعضاء لجنة عرض المشروع على الأمة المقيمين بمصر. بيّن سعد باشا رأيه الشخصى فى المشروع وملابساته ، وقد نشر هذا الخطاب الأستاذ الرافعى بك (الثورة المصرية . الجزء الثانى ص ١٢٧ — ١٢٩) ، وأخذ الأستاذ على سعد باشا أنه لم يعلن رأيه هذا صراحة . ولكنى أرى أن سعد باشا كان يرمى من الخطاب الخاص أن يعلم الأعضاء الذين لم يحضروا المناقشات والمداولات عن آرائه بما يعلمه منها الأعضاء الذين حضروها ، وعلى حد تعبيره (ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع) ، وأنه بصفته رئيس الوفد المصرى التزم فى بيانه الرسمى للأمة الموقف الخليق برئيس الوفد ، فتجنب التعبير عن آرائه الشخصية فى المشروع ، ما دام رأى أغلبية الوفد قضى باستفتاء الأمة فيه ، ومع ذلك فقد جاء فى البيان الرسمى عن المشروع « ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ، لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا عنه . . . غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها الخ . »

وصدق سعد باشا حين قال فى خطابه الخاص لزملائه فى مصر ، « وأظنكم تستشفون منه (أى من البيان) أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة ، وهذا موافق للحقيقة ، لأنه — وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم — مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير » . وبعد أن ضرب الأمثلة على ذلك قال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأيى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشمت الأعداء بنا . ولو أن اخوانى أصغوا الى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندره فى يوم ٢٢ يوليه الماضى . وهو اليوم الذى

ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنة ورفضناه...
ومن الغريب أن المشروع الثانى (وهو المعروض على الأمة) جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الأخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغيير ظروف الحال ، وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالقوة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة، وانى اعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها ، وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ؛ ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال و حملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع ، وان كان قريبا منه فى الظاهر . »

وان كان لنا ما نأخذه على سعد باشا ، فهو أن المشروع المصرى الذى قدمه الوفد ورفضته اللجنة لا يفضل فى جوهره المشروع المعروض على الأمة . فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال ، وجاء المشروع الملنرى بها نفسها مع زيادة فى التفصيل ، والسير بالمقدمات الى نتائجها المنطقية . حقيقة توجد بين المشروع المصرى والمشروع الملنرى فروق عديدة، وهذه ترجع الى انشاء مشروع ملنر لضمانات تحل محل امتيازات الأجانب ، أما المشروع المصرى فقد اقتصر على ضمانات تعطى تخفيفا لمضار الامتيازات الى حين الغائها .

على أن الخطاب الخاص من سعد باشا لزملائه الثلاثة فى مصر ، الذى نقلناه عن الأستاذ الرافعى بك ، وثيقة هامة فى تاريخ المفاوضات ، لأنها كشف عن انقسام فى الرأى سيكون له ما بعده . ودلت على أن الانقسام لا يرجع الى ما كان يظنه الناس من اختلاف فى الأمزجة والطبائع فحسب ، بل هو يرجع الى انقسام فى الرأى .

وعرض المشروع على الأمة ، وبحثه الأفراد والهيئات بحثا يذكر لأفراد الأمة وهيئاتها بالتقدير والفخر ، ففريق — وبصفة خاصة الحزب الوطنى — أشار برفضه بتاتا ، وفريق حبذ قبوله ، ولكن كان الاتجاه العـام قبوله ان عدل على أساس « تحفظات » مختلفة ، أهمها : الغاء الحماية صراحة ؛ وحذف النص الذى يقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاء بالحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة ؛ وحذف الشرط المعلق تنفيـذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازيةالى بريطانيا العظمى . . . الخ ؛ واضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظـام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية ؛ وحذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى تلك المحاكم ، وحذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى ؛ وقصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصرعقدهامع الدول ، متى كانفيها اضرار بالمصالح الانجليزية، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد ؛ وحـل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيـل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقـوق سيادتها فى السودان ، والغاء كل حكم فى المعاهدة مقيـد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٠ عاد الوفد كله بصحبة عدلى باشا للندرة واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة ما رأوه فى مصر وشرحوا التحفظات التى طلب الشعب تعديل التسوية على أساسها ، وكان من رأى اللجنة على ما ورد فى تقريرها : « اتضح لنا أننا اذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد ؛ بعد ما اشتغلنا بها معظم

الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال من العبث ، ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال . وأن كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادىء التى تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى. أما النقط التى قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية ، هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين ، فمحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات ، وقد يضر ضررا كبيرا بنجاح سيرها أيضا . وأعاد ملنر تقرير هذا الرأى فى الجلسة الثانية ، وتاريخها ٩ نوفمبر . وكانت هذه آخر مقابلة للجنة بالوفد المصرى ، وقد غادر انجلترة بعدها . وقرر بالاجماع أن لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى أبدتها الأمة .

وقدم للورد ملنر تقريره الى اللورد كيرزون وزير الخارجية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وانتهت بذلك المباحثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر . وعلينا قبل أن ننتقل لما تلاها من الحوادث أن نشير الى أهمية المحادثات فى تاريخ المفاوضات .

أهميتها فى كونها كانت مواجهة حقيقية من جانب الفريقين لمشكلات الاتفاق بين الدولتين وصعوباته . بدأ كل من الفريقين بصيغة ، من الجانب المصرى : « أن تعترف انجلترة باستقلال مصر التام ، على أن تمنح مصر انجلترة الضمانات المعقولة لمصالحها » . ومن الجانب الانجليزى : « أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة وعلى تحالف ، وأن تستقل مصر ، ولكن يكون لانجلترة مركز خاص . » ولما حول الانجليز صيغتهم الى نصوص ومواد ، ظهر للمصريين أن مشروعهم كان ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . وقال عبد العزيز فهمى بك : ان سياسة الانجليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى

الأمور بعين الناقد البصير ، وهى تنحصر فى هذه الصيغة : آخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها ، كما آخذوا اجماعا أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتّم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معا » . (الرافعى بك — الثورة المصرية، الجزء الثانى ص ١٣٥). وذكر سعد باشا زغلول فى خطابات له ، ألقاها فيما بعد ، أن اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات : « اننا الآن فى مصر ، وقد وضعنا يدنا على كل شيء ، ونريد أن نتخلى عنها ، فى مقابل شيء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن فعلّى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم . » (الرافعى بك . الثورة المصرية . الجزء الثانى ص ١٢٤) .

والمصريون أنفسهم لما وضعوا الصيغة السهلة ، الاستقلال مع الضمانات المعقولة ، هالهم حينما حولوها الى نصوص ومواد ما انزلقوا اليه ، ورفضوا حينئذ ، وفيما بعد ، أن ينتحروا على حد تعبير سعد زغلول فى موقف من مواقفه الخطابية .

فمباحثات ملنر وزغلول كشفت لنا عن حقائق الموقف . ثبتت عليه انجلترة خمس عشرة سنة ، الى أن تمكنت من تحقيق ما أرادته من مشروع ملنر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومصر حاولت أن تتملص من صبغتها الأولى ، ولكنها لم تستطع لأنها على عكس انجلترة ، كانت تعيش فى عصر الهدم والبناء ، وفى هذه العصور قد تقبل الأمم أشياء ، لا على أنها غاية الأمل أو منتهى الرجاء ، ولكن على أنها كل ما يمكن أن ينال ، أو أنها أهون الشرين.

الفصل السابع

المفاوضـــات الرسميـــة

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية سنة ١٩٢١

رفض اللورد ملنر — كما تقدم فى الفصل الســابق — أن يفتح باب المناقشة فى التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروعه ، مرجئا ذلك لمفاوضات رسمية بين الحكومتين . وغادر الوفد المصرى انجلترة .

ورفعت لجنة ملنر تقريرها لحكومتها . ولم ترتلك الحكومة أن تتقيد بقبول أو رفض ، فهى — كما فعل ملنر بتحفظات المصريين — ترجىء قراراتها عن الأمور المختلفة للمفاوضات الرسمية ، وان ظهر من مسلكها فيما بعـد أن اتجاهها فى تقييد السيادة المصرية كان أبعد مما ذهبت اليه اللجنة نفسها . وترك ملنر منصبه فى الوزارة ، وحل محله المستر ونستون تشرشل فى وزارة المستعمرات ، ولا تزال مصر حتى كتابة هذه الفصول تلقى من عدائه القديم مـا تلقى .

ولكن الحكومة البريطانية أخذت عن تقرير ملنــر فكرتين : الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترة تبعث على رضا المصريين ؛ والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ، ولكن رجالها يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية ، وأنه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت . قال ملنر فى تقريره (الترجمة العربيـة الرسمية ص ٣٣) : « وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا » وقال (ص ٣٥) : « والهيئة المستحقة الاعتبار ، المعروفة بالوفد ، التى يرأسها سعد باشا زغلول ، والتى

تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ،ولو فى هذا الحين على الأقل ، والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ، ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا ، بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم ان زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا من خطتنا معهم أننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا الى المعارضين ، وما زالوا يدنون منهم شيئا فشيئا الى عهد قريب ، ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى الا يسيرا من العناء لفهم رأيهم وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل ، وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم ، مثل الوزراء السابقين : رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا ، فى تلك المناقشات ، عن دائرة العبارات والصيغ ، ودخلنا فى جوهر القضية ، تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ، ولكنهم متفقون كلهم فى أمر واحد ، وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم ، بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم . »

والظاهر أن ما قام به عدلى باشا يكن من وساطة بين لجنة ملنر والوفد المصرى ، وما بذله من جهـد فى أثناء مباحثات الهيئتين ، للتوفيق بينهمـا وتذليل الصعوبات ، رشـحه فى نظر الحكومة الانجليزية ليكون الزعيم المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها . ذلك أن الوسيط يقف من قومه موقف الشارح لرأى الغير ، المقدر لذلك الرأى ، الفاهم له ، ولا أقول الممثل له . وانك لتقرأ فى محاضر جلسات المفاوضـة ، بين عدلى باشا واللورد كيرزون ، ضربا من اللورد كيرزون على نغمة عداء سعد باشا لعدلى باشا ، وان كان كيرزون على عكس ملنر ، لا يصلح لهذا النوع من البراعة . نشأ أرستقراطيا مدللا ، لقبا وثروة وتربية ، وحكم الهند — وهذا له دلالته — فعجز عن الوصول الى القمة حتى فى بلاده . ففى أول استقبال لعدلى باشا

يقول : انى لا أعرف سـعد باشا زغلول ، ولكن يظهر لى أنه على شىء من الغرور . لا أريد أن أتعرض لما حدث بينكما ، غير أنى أتخيـل انه سـيجعل مهمتكم شاقة . وفى جلسة من الجلسات عند الكلام على التحفظات ، قال عدلى باشا : ان التحفظ قدم من جانب زغلول باشا على هـذه الصـورة . فقال كيرزون : لا نريد أن نناقش فيما يراه زغلول ، وانما فيما ترونه أنتم . فقال عدلى : ان هذا التحفظ كغيره ليس من وضع زغلول باشا ، ولكن الهيئات التى استشيرت فى مشروع لجنـة ملنر هى التى أرادته . فقـال كيرزون : لا أرى مع ذلك الا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد . فقال عدلى باشا : اذن أرجو أن تعتبر جميع التحفظات تحفظات الوفـد الرسمى ، وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها . وفى مقابلة بين عدلى باشا ورئيس الوزارة الانجليزية — المستر لويد جورج — كشف هذا عن نيات الانجليز نحو زغلول من اعتقاله ونفيه ، وقال : ان عداء زغلول لانجلترة يحمل الحكومة الانجليزية على عدم التسليم لعدلى باشا بشروط أخف ، وتساءل هل يحسن وقف المفاوضـات الآن على أن تسـتأنف حينما تصبح مصر أكثر هـدوءا . فرفض عدلى باشا قائلا : لا يمكننى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، وخصوصا اذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى زغلول ، لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ، وان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الاضرار بانجلترة ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكم أن تعملوا على ارضـاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ، ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره . وانتهت المقابلـة على ذلك .

نستخلص من هذا أن الحكومة الانجليزية بنت خطتها على موقف معين — تنتظره من عدلى باشا — ومن ظنتهم يوالونه من رجال الوفد ومن رجال مصر . وخيب عدلى تقديرها ، كما سنتبين تفصيلا ، عند بحثنا مواقفه فى أثناء المفاوضات الرسمية .

وبنى سعد زغلول موقفه من عدلى باشا ومَن والاه من زملائه على فهمه لما تنتظره الحكومة الانجليزية من عدلى باشا وأولئك الزملاء . وكان محقا فى هذا الفهم ، ولكنه لم يكن محقا فى أن يرتب على هذا الفهم حملة العداء التى شنها ضد زميله وصديقه القديم . كان سعد على حق حينما قال : ان قضية الوطن لا يمكن أن يعهد بها الا الى يد أمينة ، ولكنه كان ظالما حينما أكد أن يد عدلى ليست اليد الأمينة .

تملك سعد سوء الظن شيئافشيئا ، وكشف عن هذا شيئا فشيئا ، الى أن شنها حربا لا هوادة فيها على من توهمهم متواطئين مع الخصم ، ورسم ألا ضمانة لقضية الوطن الا ان كان الأمر كله فى يده هو . وسنعود لهذا فى موضعه بعد قليل .

قلت ان الحكومة الانجليزية بنت خطتها للمرحلة التالية لمباحثات لجنة ملنر على فكرتين : فكرة ابدال الحماية بنظام آخر تقبله مصر ، وفكرة امكان اقناع الزعماء المصريين بقبول التسوية الملنرية فى خطوطها الرئيسية ، عن طريق مفاوضات رسمية بين ممثلى الحكومتين .

وعلى هذا أبلغت الحكومة الانجليزية عظمة السلطان فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ قرارها الآتى نصه : « ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية ، تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان ، للوصول — اذا أمكن — الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى . »

فعهد عظمة السلطان الى عدلى باشا يكن بتأليف هيئة وزارية جديدة ، تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة . وقبل عدلى باشا المهمة ، وقال فى جوابه لعظمة السلطان : ان الوزارة ستجعل

نصب عينها ، فى المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق . وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابةجمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية ،وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها . وأعربت الوزارة عن أملها فى الرجوع الى النظام العادى ، برفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة. وعلى الرغم من أن الوزارة ترى أن تمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، فانها ستعنى بادارة أمور البلاد ، وتنشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها ، مع الاهتمام الخاص بالمسألة الاقتصادية الحاضرة .

ودعا رئيس الوزارة سعد باشا للاشتراك فى المفاوضات ، فجاء الرد منه تلغرافيا بأنه اعتزم العودة الى مصر . ووصل فعلا الاسكندرية يوم ٤ ابريل ، واستقبل فيها فى ذلك اليوم،وفى القاهرة فى اليوم التالى ، استقبال الأبطال . وكان يوما من تلك الأيام التى خفق فيها قلب مصر .

واشترط سعد باشا للاشتراك فى المفاوضة شروطا ، منها ما تعلق بموضوع المفاوضات وتهيئة الجو الصالح ، ومنها ما تعلق بتأليف وفد المفاوضة . فاشترط أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ؛ والوصول أيضا الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى ، مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات ، واشترطالغاء الأحكام العرفية ، والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات ، هذا عن الموضوع وعن ظروف العمل ، أما عن تأليف الوفد ، فاشترط أن تكون للوفد المصرى أغلبية فيه ، وأن تكون له الرياسة . (تجد الشروط فى كتاب الرافعى بك « فى أعقاب الثورة » الجزء الأول ص٧).

ويعنينا من هذه الآن الشرط الخاص بتأليف الوفد ، فقد أهمل الناس اذ ذاك الشروط الأخرى ولم تقبل الحكومة أن تكون الرياسة لغير رئيس الوزارة ، على اعتبار أن ذلك هو الاجراء الصحيح ، ورد سعد على ذلك رده المشهور القاسي الجارح ، لا لعدلى شخصيا ولكن للكرامة القومية ، وكان ذلك فى خطبة شبرا (٢٥ ابريل) . قال : ان الاجراء الذى تزعمه الحكومة صحيح فى البلاد الدستورية ، أما فى مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب بل معينة من طرف الحاكم ، من قبل عظمة السلطان ، بل بعبارة أصح من قبل المندوب السامى أيضا ، وعظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، وسياسة مصر الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية ، حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الانجليزية . ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترة حرا فى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه . فاذا طلب سعد باشا الرياسة فانما يطلبها ليكون الرئيس حرا ، مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ... الخ وأضاف العبارة المشهورة : ان مفاوضا تعينه الحكومة المصرية لمفاوضة انجلترة يساوى جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .

هذه دعاوى انطلقت فى جو الكفاح . وان سعدا نفسه كان مستعدا لأن يعين رئيسا لوفد المفاوضة بمرسوم سلطاني . ولكن الخصومات اشتدت ، فانقسم أعضاء الوفد فريقين ، وقامت فى كل مكان مظاهرات السخط العنيف ضد الحكومة ، وقابلتها هذه بعنف أيضا ، وتعقبت أنصار سعد من الموظفين ، وحدثت فى الاسكندرية حوادث خطيرة ، واشتبك الأهلون بالأجانب ، وتدخلت فى قمع الاضراب القوات الانجليزية الرابضة فى المدينة . وعلى الرغم من ذلك كله صمم الوفد الرسمى برياسة عدلى باشا على السفر ، وغادر الاسكندرية فعلا يوم أول يوليه سنة ١٩٢١ ، ولازم النحس هذه المفاوضات حتى النهاية .

وان ما جرى فى تلك الأيام لم يزل أثره حتى الآن . حقيقة دعت الحوادث فيما بعد الزعماء للتقارب ، وللعمل المشترك ، ولكن هذا كله لم يمح ما خلفته حوادث السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فقد طبعت تلك السنوات الحياة السياسية فى بلادنا بالبعد عن القصد والاعتدال فى التفكير والحكم ، وطبعتها بتوخى المنفعة أو المصلحة القريبة جدا فى الخطة السياسية، فلا ينظر الزعيم الا الى الأثر المباشر لعمله ، وأصبح العمل فى السياسة وفى الادارة وفى التعليم وفى العلم مجرد « مناورة » تدفع شيئا أو تجلب شيئا ، وأصبحت الحياة فى مصر معركة أو سلسلة معارك . وليت ذلك كان مقصورا على جيل سنة ١٩٢١ ، فينتهى السوء بانقراضه ، ولكن ذلك الجيل وما بعده جذب لجوه ومعاركه الناشئين ، ولما اشتد هؤلاء جذبوا مَنْ بعدهم وهكذا دَوَالَيْك .

ولم ير الزعماء فى تلك الأيام شيئا من ذلك ، بل لم يتوقعوا شرا الا ذلك الشر الذى كانوا يؤكدون بأنه من فعل خصومهم . ولو تنبهوا اذ ذاك لخطورة ما هو حادث لحاولوا أن يتفهموا الأسباب الحقيقية لأزمة الخلاف .

وبعد فما هى تلك الأسباب ؟ قلنا ان معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى ، وابتدأت بالعملين منفصلين ولكنهما متفاهمان، الى أن بلغا مرحلة المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر . ثم جاءت مرحلة المفاوضات الرسمية ، فعجز الزعماء عن تنظيم العملين من جديد . رأى عدلى باشا أن يتولى أمر العمل الحكومى مطعّما بالعمل الشعبى . ورأى سعد باشا اشتراك العملين على أن يكون الشعبى مسيطرا . وحالت دون ذلك الأوضاع الحكومية من جهة ، ورفض عدلى باشا حلا يشعر بأنه لا يوثق بوطنيته وبكفايته للمفاوضة فى حقوق البلاد من الجهة الأخرى ، وهزأ سعد باشا بحكومة مصر ووزراء مصر ، وأعلن أنهم موظفون ، لا يجرؤون على شىء أمام رؤسائهم الانجليز . وليتهم اذ ذاك فكروا فى أحد الحلين : أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع فى المفاوضات الرسمية ، فيتولى رياسة الحكومة مؤيدا من ثقة الشعب وولائه ، ويدخل

المفاوضات مستندا الى التأييد العام ، فلا يسع الخصم الا تقدير ذلك ومراعاته . وهذا حل لم يكن خياليا ، فقد قبل فيما بعد على أثر انتصار الوفد فى الانتخابات البرلمانية الأولى ، وكان يمكن قبوله فى سنة ١٩٢١ ، وكان الظاهر اذ ذاك أن الشعب فى مجموعه يؤيد الوفد تماما ، فاذا ما رفض سعد فى سنة ٢١ أن يؤلف وزارة ، كانت مصلحة مصر تقتضيه أن يخلى السبيل للوفد الرسمى ، فلا يشترك معه ، بل يراقب المفاوضات ، فاذا ما أسفرت عن نتيجة مقبولة ، وعرض الأمر على جمعية تأسيسية ، تمكن بوساطة الجمعية وفى الجمعية أن يقبل أو يرفض ، بحسب ما تمليه الوطنية ووفق توكيله . وهذا التوكيل ينص على السعى لاستقلال البلاد ، ولا يقتضى منع أى انسان أو أى هيئة من ذلك السعى .

أما ولم يتم حلٌ من الحلين ، فقد كانت المصلحة القومية تقتضى عدلى باشا ألا يدخل المفاوضات ، والخصومة والفرقة فى صفوف الأمة قد بلغتا ذلك المبلغ . كان ينبغى له أن يرجئها على الأقل ، وأن يرجع فى الخلاف الى جمعية وطنية منتخبة ، وهذا هو الاقتراح الحكيم الذى نشره الأمير عمر طوسون (وتجده فى الجزء الأول من كتاب « فى أعقاب الثورة » ص١٣) . واذا لم يكن ميسورا اذ ذاك اجراء انتخابات ، بسبب قيام الأحكام العرفية ، فقد كان يمكن التراضى على الاحتكام لنخبة من أصحاب الرأى فى البلاد .

ولكن نشوة الكفاح ملكت على الزعماء رأيهم ، وسافر الوفد الرسمى كما قدمنا ، ومضى سعد باشا فى الحرب التى شنها عليه قبل سفره ، وبعد سفره ، بل وبعد عودته ، قاطعا المفاوضات فى اباء وكرامة .

وأظن أن تلك المفاوضات كانت هى والمفاوضات الرسمية الأخرى — فيما بعد بين النحاس باشا والمستر هندرسون — الوحيدتين اللتين يستطيع المؤرخ أن يرجع عند دراستهما الى محاضر الجلسات والمذكرات المتبادلة وغيرها ، وفيما أعلم لم ينشر ما يعادل ذلك عن المفاوضات الأخرى ، بما فيها المفاوضات التى انتهت بمعاهدة ١٩٣٦ .

تألف الوفد الرسمى بأمر كريم ، تاريخه ١٩ مايو ، من عدلى باشا يكن رئيسا ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا وأحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا ، وكان عبد الحميد بدوى بك (باشا) السكرتير العام للوفد ، واختار الوفد لهيئة مستشاريه الفنيين وموظفى سكرتيريته نخبة طيبة من الشبان المبرزين من أمثال المرحومين عبد الحميد مصطفى بك (باشا) وتوفيق دوس بك (باشا) والأستاذ أحمد أمين افندى (بك) واحمد محمد حسنين افندى (باشا) وغيرهم .

وقد قرر عدلى باشا فى الكتاب الذى رفعه لعظمة السلطان ، بمناسبة تأليف الوفد الرسمى ، الأغراض التى سيلتزمها المفاوضون ، على وجه لا يخرج عما أجمله فى برنامج وزارته ، فأثبت أن الغرض الرئيسى هو الوصول الى الاعتراف بمصر مستقلة فى الداخل والخارج ، والغاء الحماية الغاء صريحا ، لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها ، بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا . وأثبت حرص المفاوضين على تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملنر ، دون أن يكون الوفد مقيدا فى المناقشات بذلك المشروع ؛ ثم أضاف أن هذه المبادىء تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى ، وأعلن أسفه لعدم اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضات ، بسبب خلف على كيفية تشكيل المفاوضات « على أن الواقع أن امتناع الوفد من الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا الى اختلاف معها ، بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم ، وليس فيها ماينافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت ترمى الى تحقيق ارادة الأمة » وأعلن فى النهاية أن الوزارة — نظرا لأن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية — ستعنى مستعينة بخير الاخصائيين ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ، ومشروع دستور يعرض عليها ، اذا وفقت المفاوضات بعون الله عز وجل الى تحقيق أمانى البلاد .

وكانت أول مقابلة بين عدلى باشا واللورد كيرزون وزير الخارجية فى السادس عشر من يوليه سنة ١٩٢١ ، ودارت الأحاديث أحيانا على انفراد مع اللورد وحده أو مع المستر لندسى والمستر مرى من كبار رجال وزارة الخارجية ، أو بين اسماعيل صدقى باشا وممثلين لوزارة المالية ولوزارة التجارة ، فى شئون معينة تتعلق بالديون على تركيا المرتبطة بها مصر ، أو فى فكرة مد أجل امتياز شركة قنال السويس ، وهى شئون جدت على موضوعات المحادثات بين سعد باشا واللورد ملنر ، وسنعود اليها فيما بعد . كما قابل عدلى باشا المستر لويد جورج قبيل قطع المفاوضات. ودارت الأحاديث أحيانا فى جلسات حضرها الوفد مجتمعا . ودامت المفاوضات حتى الجلسة النهائية بتاريخ السبت ١٩ نوفمبر ١٩٢١ .

وكانت مفاوضات مرهقة حقا ، أظهر خلالها عدلى باشا من ضبط النفس وقوة الحجة ما استحق به اعجاب من يدرس تلك الوثائق بروح الانصاف ، ولكن رشدى باشا ، وكان أرهف حسا ، ناءت صحته وأعصابه بعنت كرزون وقسوة تعبيره وبالعمل المتواصل ، فمرض مرضا خطيرا فى أثناء المفاوضات .

وقد بنى كرزون مقترحاته وملاحظاته كلها على شىء واحد ، هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين ، ولم يفته أن يجر حوادث الاسكندرية وما جرى خلالها من قمع القوات الانجليزية للاضطراب ، كما جرى لسانه مرارا بما كان يفعل فى الهند ، وبما كان يجرى فى الامارات الهندية ، وما يؤديه ممثلو الحاكم العام فيها .

والآن فلنلخص سير المفاوضات معتمدين على التقرير الوافى الأمين الذى رفعه عدلى باشا لعظمة السلطان بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢١ بعد عودة الوفد لمصر .

قال عدلى باشا انه بعد الأحاديث التمهيدية رأى أن يطلب من اللورد كيرزون بادىء الرأى أن يحدد الضمانات الواجبة لمصالح انجلترة ومصالح الأجانب على العموم ، وذلك ليتعرف المفاوضون المصريون مبلغ اتفاقها

مع معنى الاستقلال ، فان كانت لا تنافيــه قبلوها ، وان كانت تنـافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم يترددوا فى رفضها ، وذلك لأن الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية لم يكونا مثار خلاف ، اذ كان المفهوم أنهم اذا وصلوا الى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات . وعلى هذا جرت المناقشة فى مسائل القوة العسكرية الانجليزية فى مصر ، وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين فى وزارتى المالية والحقانية ، والامتيازات ، باعتبارها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية ، التى كانت فى مشروع ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت فى المفاوضــات الجديدة وسيلة لتحقيق غايات مختلفة : أولاها ، الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب ، وثانيتها مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجي اذا دعت اليهــا الحالة ، وثالثتها حماية المصالح الأجنبية ، ورابعتها مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك ، وأصبح لهـذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان . وأما التمثيل السياسى فقد ذهب المفاوض البريطانى الى أنه يحق لمصر أن تنشىء وزارة خارجية على أن يكون وزيرها فى أوثق اتصال وألصق علاقة بمندوب انجلترة السامى (وصمم كيرزون حتى النهاية على أن يمثل انجلترة فى مصر مندوب سام ، يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته مركز استثنائى ، ويكون له التقــدم على ممثلى الدول الأخرى) وأن يكون تمثيل مصر السياسى موكولا الى ممثل انجلترة ، وانما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية ، وليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة انجلترة ، وأما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد ذهب المفاوض الانجليزى الى أن أولهما مندوب مالى (وقد هنأ اللورد كيرزون نفسه على حسن اختيار لقبه) تعينه الحكومة المصرية، بعد مفاوضة الحكومة الانجليزية، وتوكل اليه فى حينها الحقوق التى يتولاها

أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها: وهى المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة وجميع المستحقات لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم وميزانيتا المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما . ولأجل أن يقوم هذا المندوب بأعماله كما ينبغى يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقته . وأما زميله المندوب القضائى ، فهذا أيضا تعينه الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية ويناط به — نظرا للتعهدات التى أخذتها انجلترة على نفسها — القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب . ولأجل أن يقوم أيضا بأعماله كما ينبغى له ، يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على الوزيرين المختصين .

وأما الامتيازات فقد كانت الحكومة الانجليزية سائرة فى طريق المفاوضة رأسا مع الدول . وقد ورد ذكر هذا الموضوع فى أكثر من جلسة من جلسات المفاوضات . ففى الجلسة الخامسة (يوم الأربعاء ٢٠ يوليه سنة ١٩٢١) أثار عدلى باشا موضوع تعليق نفاذ المعاهدة بين مصر وانجلترة على تمام الاتفاقات مع الدول ، وتبين من المناقشة أن الاتفاق قد تم بين الحكومة البريطانية وخمس من الدول ، وأن المفاوضة مع الآخرين قد ابتدأت ، وأضاف المستر مرى أن المسألة متعثرة مع الولايات المتحدة ، ومتعثرة مع هولندة ، ودون ذلك تقدما مع فرنسا وأسبانيا ، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل . والظاهر أن ما عرض على الدول كان أن تحل الحكومة البريطانية محل الدول لحماية المصالح الأجنبية بمصر ، على أن تعمل الحكومة الانجليزية على رد الامتيازات الى حدود معقولة

حسب تعبير اللورد ملنر . وقد تولى رد الامتيازات الى « حدود معقولة » السرسسل هرست ، عضو لجنة ملنر فى أثناء وجود اللجنة بمصر ، فوضع مشروعا مؤداه أن يعهد بالقضاء الجنائى بالنسبة للأجانب للمحاكم المختلطة ، وكذلك يعهد الى تلك المحاكم بالفصل فى المواد المدنية والأحوال الشخصية بين الأجانب من جنسية واحدة ، ويترتب على ذلك اغلاق المحاكم القنصلية ، بعد الاتفاق على هذه المسائل بين الحكومة البريطانية والدول ذوات الامتيازات . ومن نقط مشروع هرست أيضا أن تعيين القضاة فى المحاكم المختلطة يكون بمراسيم بناء على اقتراح وزير الحقانية وموافقة المندوب السامى ، وكذلك لا بد من توقيع هذا المندوب السامى على كل تشريع يحتاج اصداره الى موافقة الدول . وقد أبلغ هذا المشروع لحكومة مصر فى عهد الوزارة السابقة لوزارة عدلى باشا ، وهى وزارة توفيق نسيم باشا ، ولكن هذه الوزارة لم ترد أن تتعرض للمشروع ، أو أن تنظر فيه ، لأنه سياسى وهى وزارة ادارية . كما أبلغ للدول ليكون لديها علم بما ستكون عليه حال الأجانب بعد حلول الحكومة البريطانية محلهن فى حماية الجاليات الأجنبية .

وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة الانجليزية والحكومات الأجنبية عن قبول اليونان والسويد والدانمارك والنرويج والبرتغال نقل حقوقهن للدولة البريطانية ، وعرفنا أن فرنسا جعلت من الموضوع وسيلةللمساومة ، فلما تحدثت انجلترة الى فرنسا فى أمر مصر فتحت فرنسا باب الكلام فى طنجة ، والمهم أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما فوتحت فى الموضوع أبدت عدم رضاها عن أساس المشروع ، وهو أن يكون انتفاع المواطنين الأمريكيين بالامتيازات أو استخدامهم لها عن طريق طرف ثالث غير مصر وغير حكومتهم . (تجد شيئا من تفصيل هذا فى كتاب القاضى برنتون عن المحاكم المختلطة ص ٣٣٩ — ٣٤٠) .

ولعل موقف الولايات المتحدة وفرنسا والدول الكبرى الأخرى هو الذى دعا اللورد كيرزون لأن يكف عن الكلام فى مسألة الامتيازات ، فانقطع

بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع ملنر ، التى بنيت على تقدير أن الغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية ، وكذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره .

وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شئونا شتى منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بانشاء ما ترى انشاءه منها ، واشتراط موافقة المندوب السامى على انشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ؛ ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادا لدائنى تركيا ؛ ومسألة تعويض الموظفين الأجانب الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم .

وفى اليوم العاشر من نوفمبر ، سلم اللورد كيرزون عدلى باشا مشروع الحكومة الانجليزية ، ورأى الوفد الرسمى أنه لا يحقق الغاية التى ذهب للمفاوضة من أجلها . فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك .

وبعد فما هى مواد المشروع ؟

أولا — انتهاء الحماية :

١ — ترفع الحكومة البريطانية الحماية فى مقابل ابرام هذه المعاهدة ، وتعترف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية ، وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين الحكومتين والشعبين معاهدة وميثاق دائمان يكفلان السلام والمودة والتحالف .

ثانيا – العلاقات الخارجية :

٢ – الشئون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ – يمثل الحكومة البريطانية فى مصر مندوب سام ، يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ، ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ – يمثل الحكومة المصرية فى لندرة وفى آية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبته .

٥ – نظرا لما التزمت به الحكومة البريطانية من التعهدات فى مصر ، وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية ، يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ، ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ – لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى الحكومة البريطانية ، ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ – للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ – فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو الحكومة البريطانية أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالادارة العامة للشئون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ، ويقدم لها هؤلاء المندبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة.

٩ — تستمر الحكومة البريطانية فى تولى المفاوضة مع الدول ذوات الامتيازات لالغاء الامتيازات الحالية ، وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ، وتتداول الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا — الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية :

١٠ — تتعهد الحكومة البريطانية بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

وللقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الامبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى ، ويكون لها أيضا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاحراز الثكنات وميادين التمرين والطائرات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

رابعا — استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب :

١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها الحكومة البريطانية وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا — الادارة المالية :

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة الحكومة البريطانية مندوبا ماليا توكل اليه فى حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات المالية فى مواعيدها .

(ا) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

(ب) جميع المعاشات والمسانهات (أى مستحقات سنوية) الأخرى لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم .

(ج) ميزانيتا المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

١٤ — لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

سادسا — الادارة القضائية :

١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت الحكومة البريطانية نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب

١٦ — لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا — السودان :

١٧ — حيث ان رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه تتعهد مصربأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد الحكومة البريطانية بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

ثامنا — قروض الجزية :

١٨ — المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرض سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك الى أن يتم استهلاك ذينك القرضين ، وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

وحينما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩١ و١٨٩٤ وسنة ١٨٥٥ لا تسأل الحكومة المصرية عن أى تعهد ناشىء عن الجزية التى كانت مصر تدفعها لتركيا فى الماضى .

تاسعا — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم :

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت تشاء بعد نفاذ هذه المعاهدة ، بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا ، كما سيأتى بيانه ، فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين ، كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المستقيلون بناء على حكم المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياب لبلادهم ، تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه المنزلى الى لندرة .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر الجنيه الانجليزى ٩٧٫٥ على اطراد .

٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات

(ا) للموظفين الدائمين .

(ب) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين .

عاشرا — حماية الأقليات :

٢٣ — تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد تعتبر قوانين أساسية ، وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقص فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكانها الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم ، من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة .

٢٥ — جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ، ولكل منهم أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية ، بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الملة أو الدين . اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن والصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصرفى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ، ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية، كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

(ملحوظة : استخدمت فى الترجمة العربيــة الرسمية كلمة « أهالى » لتأدية كلمة **Nationals** فى الأصــل . والظاهر أن المترجم قصد أن لا يستعمل كلمة « رعايا » عمدا بسبب أن قواعد الجنسية المصرية والتجنس اذ ذاك لم تكن على درجة من التحديد تسمح باستخدام تعبير قانونى من نوع رعية ورعايا) .

والقول فى النصوص ليس بحاجة الى تفصــيل ، فالأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية ليست الا الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها ، وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى — ولم يكن الا مؤقتا — لأن يجعل لبريطانيا المراقبة المطلقة على الادارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لاثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، فقد سلم فيها بمبدأ التمثيل ، ولكنه أحاط ذلك بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا . ثم ان استبقاء لقب المندوب السامى أوضح فى الدلالة على نوع التمثيل المقترح لمصر .

وفى مسألة الامتيازات ، ولو أنهــا أجلت ، تظل الحكومة البريطانية متشبثة بدعواها فى تولى حماية المصالح الأجنبية ، وهى التى تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضة بشأن الغاء الامتيازات .

وما منح للمندوبين المالى والقضائى هو تدخل فى الشئون الداخلية قد يصل لشل سلطة الحكومة والبرلمان .

وأما مسألة السودان ، التى لم يكن قد تناولها البحث ، فان النصوص الخاصة بها لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ومن السيطرة على مياه النيل .

ولقد سجل الوفد الرسمى فى المناقشات الواردة بمحاضر الجلسات وفى المذكرات التى قدمها للمفاوضين البريطانيين وجهة النظر المصرية فى كل ما تقدم ، ولكنه ، وهذا مما يؤسف له ، لم يحول وجهة النظر المصرية الى نصوص يحتويها مشروع ، على غرار ما فعل الوفد المصرى فى المباحثات مع لجنة ملنر .

لقد قطع عدلى باشا المفاوضات — أو على حد تعبيره — لم ير الاسترسال فيها لأكثر مما فعل ؛ ولكن هل معنى ذلك نهاية مشروع كيرزون ؟ لا . لقد بقيت نصوصه التفسير الانجليزى العملى للتحفظات المشهورة التى أعلنتها انجلترة فى تصريح ٢٨ فبراير ، حينما ألغت الحماية ، فهو اذن وثيقة سنعود لأحكامها فى الفصول المقبلة .

الفصل الثامن

تصريح ٢٨ فبراير

وصل عدلى باشا الى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ وكان الواجب أن يتيح جهاده فى سبيل الدفاع عن حقوق الوطن فرصة للزعماء لرأب الصدع وجمع الصفوف ، ولكن الناس قابلوا عدلى باشا فى كل مكان بفاحش الاهانة ، مما يذكر لمن ارتكبوها بالخزى والعار .

وقدم عدلى باشا لعظمة السلطان استقالة الوزارة فى ٨ ديسمبر ، وتأخر قبولها حتى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، بعد الحاح عدلى باشا على عظمة السلطان فى ذلك حتى « لا يكون هناك سبيل لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها . »

فما هى هذه الاجراءات ؟ نجد أساسها وعناصرها فى الأحاديث الأخيرة بين عدلى باشا من جانب والمستر لويد جورج واللورد كيرزون والمسترلندسى من الجانب الآخر ، ومحاضر الجلسات التى جرت فيها تلك الأحاديث وافية جليـــة .

وقد تأثرت تلك الأحاديث بما بدا اذ ذاك من دلائل الاخفاق المتوقع للمفاوضات ، وعلى ذلك فهى تحمل طابع التفكير فى ما يجب عمله بعد قطعها .

تقابل عدلى باشا بالمسترلويدجورج رئيس الوزارة فى يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وبعد حديث فى موضوع حماية المواصلات البريطانية قال المستر لويد جورج : انه حقيقة شديد الحرص على الوصول الى اتفاق ، وان له ملء الثقة برغبة عدلى باشا فى التفاهم ، وان من دواعى الفخر أن ترتبط بلاده بصداقة مع الأمة المصرية العريقة فى المجد ، ولكن من الصعب الوصول

الى حل مرض للطرفين ، نظرا لحالة الرأى العام الانجليزى وللحالة النفسية السائدة فى الوزارة وفى مجلس العموم ، فان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم ، وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول ، أو أن يسلموا مواصلات الامبراطورية الى بلد يقوده زعماء يصارحون انجلترة العداء . فأجاب عدلى باشا بأن زغلول يناهض الوزارة المصرية ويدعو الى عدم الثقة بها ، ولكنه لا يعلن عداء لانجلترة . فقال المستر لويدجورج ان زغلول لا بعمله على احباط مساعى الوفد الرسمى يعطل الاتفاق، وانه (أى لويد جورج) يعجب كيف لم تتخذ ضده اجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زياراته للصعيد وكيف لم ينف من مصر ، فقال عدلى باشا: ان اتخاذ التدابير الشديدة ضد زغلول قد يحدث اضطرابا عاما فى البلاد ، ثم تساءل عن مصير هذه المفاوضات . فقال لويد جورج : انه يعز عليه أن يعود الوفد الرسمى الى مصر من غير نتيجة ، ولكن لا يمكن فى الظروف الحاضرة الوصول الى اتفاق مقبول من الطرفين ، ما دام زغلول يسلك طريق التهييج وأعضاء الوزارة الانجليزية يتولاهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر ، لهذا فانه يتساءل هلا يحسن وقف المفاوضات الآن على أن تستأنف حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا . فقال عدلى باشا : انه لا يوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، خصوصا اذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى زغلول لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ، وان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة للحكومة الانجليزية ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، وان الأحكم أن تعمل الحكومة الانجليزية على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج أحد . وعند انتهاء الحديث كانت آخر كلمة للمستر لويد جورج أنه يجب التخلص من زغلول ، وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث .

تبين عدلى باشا من خلال حديثه مع رئيس الوزارة أن هناك خاطرا يشغل بال المستر لويد جورج ، فما أن فارقه حتى أخذ ذلك الخاطر يقلقه ، ولذلك طلب أن يلتقى بالمستر لندسى ليجلو كل غموض وينفى كل شبهة .

وتقابل الرجلان فى يوم ٤ نوفمبر ، وصرح عدلى باشا للمستر لندسى بالتصريح التالى ، وطلب اليه أن ينقله عنه للورد كيرزون ، وهاك نصه :—

« ان الفكرة التى ألم بها المستر لويد جورج هى أنه وان كان يثق بأن الاتفاق ممكن من جانبى وجانبه الا أنه يظن أن الهياج الذى أحدثه زغلول فى مصر بعث الرأى العام هنا على القلق والحذر ، ومن شأنه أن يجعل البرلمان الانجليزى لا يطمئن الى بلد يقوده زعماؤه الى مثل ذلك الشغب والهياج ، وأن يحمله على التشدد من الضمانات بحيث يصبح الاتفاق متعذرا ، وقد تساءل هلا يحسن تأجيل المفاوضات الى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاءمة وأدعى للثقة والاطمئنان مما هى عليه الآن، كما أنه لم يخف دهشته من ترك زغلول حرا فى ايقاعه الفتن واحداث الاضطرابات ؛ والذى أرجوه هو أن يعرف أنى لن أقبل التأجيل ، ولن أتواضع عليه كحل للمسألة المصرية ، وأن ليس للوزارة الانجليزية أن تعتمد على فى تسهيل هذا الحل عليها ؛ فاذا كانت قد عقدت النية عليه ، وأرادت المضى فيه ، فلا يسعنى الا أن أعتبره جوابا غير مرض ، وأن أعلن أنه فيما يتعلق بى قد انتهت المفاوضات على غير اتفاق • »

وفى الجلسة النهائية بعد قطع المفاوضات ، وتاريخها ١٩ نوفمبر ١٩٢١، قال اللورد كيرزون — بعد أن أبدى أسفه لهذه النتيجة — كنت أعتقد دائما أنه اذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن ننتهى الى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع (الذى قدمته الحكومة الانجليزية ولم يقبله الوفد الرسمى)، حتى اذا أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفايتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ، ورفع القيود التى تبدو الآن ضرورية لا غنى عنها . فقال عدلى باشا : ليس فى وسعى أن أقبل هذه الفكرة ، ولو استطعت لما أقرتنى البلاد على ذلك، لأن التوقيت الذى تشيرون اليه لا ضابط له ، اذ يمكنكم أن تقولوا ان التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه ، ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ، ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل .

وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظم ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل . فقال كيرزون : ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا ، من غير معاونة ذوى نفوذ مثلك ؟ فقال عدلى باشا : ان لى بروجراما معروفا ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله .

* * *

نستخلص مما تقدم الأسس والخطط الآتية : —

ابعاد زغلول عن الميدان السياسى ليمكن تطبيق خطة ما . خطر للمستر لويد جورج ، قبل أن يقطع عدلى باشا المفاوضة ، أن يؤجلها الى وقت تكون فيه الأحوال فى مصر قد هدأت بابعاد زغلول عن الحياة السياسية ، وبهذا الهدوء يتمكن الفريقان من الوصول الى تسوية يقبلانها ، الانجليز وقد زال قلقهم من جراء نفوذ زغلول ، والمصريون وقد كف زغلول عن التهييج . ورفض عدلى باشا ذلك رفضا حاسما . ثم خطر لكيرزون خاطر آخر ، بعد انتهاء المفاوضات ، مؤداه « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد مشروعه » تكون فى أثناءها مصر تحت الاختبار ، فاذا ما اطمأنت انجلترة الى كفايتها رفعت عنها القيود التى تراها فى الوقت الحاضر أمرا لا غنى لها عنه . ورفض عدلى باشا هذا أيضا رفضا صريحا ولكنه أضاف الى رفضه فكرة خطرت له وهى : لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .»
فقال كيرزون : ان قبول هذه الفكرة يتضمن التسليم لمصر بحق التمثيل الخارجى وبالنظام النيابى الكامل . وتساءل كيف يمكن لانجلترة أن تنفذ هذه الفكرة من غير معاونة رجال ذوى نفوذ كعدلى باشا . فقال عدلى باشا ان برنامجه يمنعه من أن يعلن لبلاده أنه أخفق فى تحقيقه ولكنه باق فى الحكم لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم يقبله .

أمامنا اذن خطتان : الأولى « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد مشروع كيرزون » ، والثانية « تنفيذ الأحكام التى تضمن ذلك المشروع الاعتراف بها للمصريين وتأجيل ما اختلف فيه الفريقان الى أن يتم الاتفاق عليه » . وسواء أخذت الحكومة الانجليزية بالأولى أو الثانية فلابد من شرطين : الأول ، ابعاد زغلول عن الحياة السياسية ، والثانى ، معاونة رجال ذوى نفوذ من أمثال عدلى باشا .

ولا نعرف بالضبط متى ابتدأ ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة — اللورد اللنبى — يتخذ العدة لتنفيذ الشرطين . وعلى كل حال فانه قبل أن يتخذ الاجراءات الخاصة بابعاد سعد زغلول عن الحياة العامة ، وقبل أن يدخل فى أحاديث مع فريق من الزعماء المصريين ، كلفته حكومته أن يرفع تبليغا من قبلها لعظمة السلطان ، وكان ذلك يوم ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، أى قبل وصول عدلى باشا للاسكندرية عائدا من مهمته .

والتبليغ — فى ذاته — وثيقة سياسية سقيمة ، مفرطة فى الطول ، مختلة التركيب ، مفككة التفكير . تبرعت فى المقدمة بابداء الأسف على عدم قبول الوفد الرسمى للمقترحات البريطانية ، « ومما زاد فى آسفها أن الحكومة البريطانية تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها ، بعيدة المدى فى تنائجها . وأنها لا يمكنها أن تترك مجالا للأمل فى اعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات » . وأنتقلت من ذلك لتأكيد تمسك الحكومة البريطانية بالأساس الذى بنيت عليه المقترحات ، وهذا الأساس يمكن وصفه فى جملة واحدة : « الى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها (للمصالح البريطانية) بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها ، (فمن) الواجب أن تتولى الامبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها . وأول هذه الضمانات ورأسها ، هو وجود جنود بريطانية بمصر ، وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تتخلى عن هذا الضمان أو تنقص منه .. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية فانها لن تنتظر حدوث ذلك الرضا لتعمل على ارضاء المصريين . فلاتزال

مثلا ، راغبة فى العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل فرع من فروع الادارة ولاسيما فى فروعها العالية ، وقد اتخذت عدتها — مثلا ثانيا — لأن تواصل بمشاورة الحكومة المصرية المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل الغاء الامتيازات ، وذلك لكى تكون الحالة الدولية جلية حينما يحين الوقت الذى يكون فيه التشريع المصرى الذى يحل محل تلك الامتيازات قد تم اعداده ، وتود الحكومة البريطانية أيضا — مثلا ثالثا — أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المصرية السلطة التى يتولاها اليوم فى ظل الأحكام العرفية القائد العام ، ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد اصدار « قانون التضمينات » (أى قانون اقرار الاجراءات العسكرية) والعمل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

وأما عن المستقبل ، فقد ذهب التبليغ الى أنه فى يد الشعب المصرى نفسه فكلما زاد تسليما بوحدة المصالح البريطانية والمصالح المصرية قلت الحاجة الى الضمانات ، وعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة على أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم .

ولم يقبل أحد فى مصر أن يذهب هذا المذهب

واتجه ذهن أللنبى الى الخطة الثانية (ص ١٠٧) .

ترى ما العوامل التى أثرت فى تفكيره ! أهمها عاملان : أحدهما اعتقاده أن نفوذ الدولة البريطانية فى مصر متوقف على سيادتها البحرية فى البحر الأبيض المتوسط ، وطالما احتفظت بتلك السيادة فلا ضير من أن تتساهل مع مصر تساهلا «معقولا» ، لأنها تستطيع أن تتحكم فى مصر ، مادامت تتحكم فى ذلك البحر ، أما اذا فقدت تلك السيادة فلا قيمة بالمرة لأى ضمانات تفرض على مصر أو تقبلها مصر . وكان العامل الثانى هو ضرورة الوصول الى مخرج من الأزمة التى أحدثها اخفاق الوفد الرسمى والتبليغ البريطانى واستقالة وزارة عدلى باشا .

وكان هـذا المخرج هو التمهيد لتطبيق الخطـة الثانية (ص ١٠٧) بتحقيق شرطيها ، فأنذرت السلطة العسكرية سعد باشا زغلول وسياسيين آخرين بعدم القاء الخطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية ، وأمرتهم بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف ، ورفض سعد وأصحابه الإذعان لذلك ، فاعتقلته السلطة العسكرية فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، كما اعتقلت أيضا فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك (باشا) ، ومصطفى النحاس بك (باشا) ، وسينوت حنا بك ، والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ، ونفتهم فى النهاية لاحدى جزائر سيشل فى المحيط الهندى . وعلى أثر ذلك الاعتقال ألح عدلى باشا فى قبول الاستقالة التى قدمها يوم ٨ ديسمبر تبرأ منه من أى صلة بالاجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية البريطانية ضد الزعماء المصريين ، وقبل السلطان الاستقالة يوم ٢٤ ديسمبر .

ولننتقل للشرط الثانى :

يقول الماريشال ويفل فى ترجمته لأللنبى (أللنبى فى مصر ص ٦٩) أنه فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٢١ والأول من يناير ١٩٢٢ تحقق اللورد أللنبى بوساطة أحد معاونيه من الشروط التى يستطيع المعتدلون من السياسيين المصريين — وعلى رأس هؤلاء عدلى باشا وثروت باشا — أن يقبلوا تأليف الوزارة اذا ما قبلت شروطهم . وفى ١٢ يناير تم الاتفاق بين أللنبى وثروت باشا على صيغة يقبلها الطرفان المصرى والبريطانى ، وأعد ثروت باشا ثبتا بأسماء الرجال الذين قبلوا معاونته فى الوزارة ، واعتبر أللنبى الأسماء مرضية .

وأبلغ أللنبى الأمر لحكومته فترددت . وموضع الخلاف بين المندوب السامى وحكومته ينحصر فى أن الحكومة كانت على استعداد لأن تلغى الحماية بموافقة البرلمان ، وتعترف باستقلال مصر بشرط أن يقبل المصريون شروطا تتعلق بصيانة المصالح البريطانية (وهذا ما رفضه المصريون) . أما أللنبى فرأيه أن تلغى حكومته الحماية ، وتعترف بمصر دولة مستقلة ، وأن تعلن فى الوقت نفسه احتفاظها بحرية العمل فى بعض الشئون حسبما تقتضيه مصالحها ،

وذلك الى حين الوصول لتسوية مقبولة . وقد عرفت تلك الشئون باسم «التحفظات» .

اعترضت الوزارة الانجليزية ، وقالت كيف نسلم ما فى أيدينا ، الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال،دون أن يسلم المصريون بالضمانات الضرورية لحماية مصالحنا . ويرد أللنبى على ذلك بأن نفوذ دولته فى مصر لا يتوقف على شىء اسمه الحماية ، بل على قوتها البحرية وقوتها العسكرية المرابطة فى مصر ، فاذا ما أعلنت الحكومة البريطانية أنها محتفظة بحقوقها فلا خطر مطلقا من الاعتراف للمصريين باستقلالهم . وهناك مزية أخرى لهذا الحل ، هى أنه يمكن الساسة المصريين من التعاون مع المندوب السامى .

وطال الأخذ والرد بين أللنبى وحكومته ، وفى وقت ما همت الحكومة بعزله من منصبه ، ولكنها عدلت بسبب نفوذه ، وأخيرا استدعته للندرة ، وسلمت بمقترحاته .

وأعلن أللنبى عند عودته التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلنت الحكومة البريطانية انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وبذا تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، ووعدت بالغاء الأحكام العرفية حالما تصدر الحكومة المصرية قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية) ،واحتفظت بصورة مطلقة بتولى أمور معينة الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بمفاوضات ودية غير مقيدة . وهذه الأمور هى : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية بمصر ، الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة، حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، السودان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه .

وقد أبلغ المندوب السامى هذا التصريح لعظمة السلطان بكتاب مؤرخ فى نفس اليوم ، حاول فيه أن يدافع عن مقترحات اللورد كيرزون ، مسوغا التدابير الاستثنائية التى اتخذها ضد سعد زغلول باشا ورفقائه، بأن غرضها لم يعد أن يضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج

تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية . وقرر أن ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما قرر أن أنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية أمر يتعين الرجوع فيه الى عظمة السلطان والشعب المصرى . ووعد بأنه اذا تأخر اصدار قانون التضمينات وبقيت بسبب ذلك الأحكام العرفية فانه على استعداد لأن يوقف تطبيق تلك الأحكام فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

وختم كتابه بالقول : « فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجو أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء . »

وعلينا قبل أن نعرف ماذا كانت كلمةمصر أن نكمل العرض باثباتوثيقة سياسية على غاية من الخطورة ، ألا وهى التبليغات التى كلفت الحكومة البريطانية فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ ممثليها السياسيين ابلاغها للدول ، وهاك موادها :

بعد أن لخص التبليغ نصوص تصريح ٢٨ فبراير أضاف اليه ما يلى : —

«ومع ما سبق فان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .

« ان سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينهاوبين مصر — تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منزمن بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه

القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها . »

وتكملة للعرض أيضا نقول انه تألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ ، وألفت الوزارة فى ٣ ابريل ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور المصرى .

وفى ١٥ مارس أعلن السلطان فؤاد على ملأ من العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، ليكون للبلاد ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

والآن وقد أثبتنا جميع عناصر الحكم فلنا أن نرجع لقول أللنبى: «الكلمة الآن لمصر .»

قررت الوثائق الرسمية أن عهدا جديدا قد بدأ بتصريح ٢٨ فبراير ، فأعلن عظمة السلطان أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وحيا ثروت باشا ، فى كتابه للسلطان بقبول تأليف الوزارة ، العصر الجديد الذى كان لعظمته أجل أثر فى طلوعه على الأمة .

هذا العصر الجديد فى نظر ثروت باشا عصر عمل وجهود لتحقيق أمانى البلاد . فقيمة تصريح ٢٨ فبراير فى نظر أحد صاحبى الفضل فى ايجاده هى أنه فى ذاته ترضية للشعور القومى بعد مشروع كيرزون وتبليغه ، وأنه ينص على أن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، وفضلا عن ذلك فان هذه المفاوضات ستجرى تحت اشراف الهيئة النيابيـــة التى ستؤلف طبقا لدستور قائم على أحدث المبادىء يؤخذ فى وضعه فورا . وأنه قد سمح باعادة وزارة الخارجية المصرية ، وهذا سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج ، وأنه لا يمنع بحال الوزارة المصرية من أن تتولى ادارة شئون البلاد بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية لمصر . وجملة القول أن ثروت باشا

لم يدع الا أن تصريح ٢٨ فبراير يختم عهدا ويبدأ عهدا خيرا من سابقه وأكثر ملاءمة لتحقيق الأمانى الوطنية . والانصاف يقتضينا أن نقول انه لم يغال ولم يبالغ ولم يخدع الناس. ومما لاشك فيه أن مصر لو كانت أقبلت على الدور الجديد من أدوار علاقاتها بانجلترة متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب آخذة بدواعى النظام ملتزمة جانب الحكمة لأصابت خيرا كثيرا .

ولكن خصوم ثروت باشا اتجهت جهودهم نحو بلبلة أفكار الشعب ، فتصدوا لاثبات ما بين التصريح والاستقلال الحقيقى من تباعد ، وأشاروا للتحفظات وللتبليغ البريطانى للدول الأخرى . وكل هذا حق . ولكن أحدا لم يدع أن تصريح ٢٨ فبراير يحقق استقلال مصر . وأدى التهوين من شأن التصريح ، وعده نكبة وطنية ، الى مبالغة أنصار الوزارة فى التعظيم من أمره ، وفسد الجو ، واختلت موازين الحكم . وشعر حافظ يصور الحالة أجمل تصوير .

أصبحت لا أدرى على خبرة	أجدت الأيام أم تمزح
أموقف للجد نجتازه	أم ذاك للاهى بنا مسرح
ألمح لاستقلالنا لمحة	فى حالك الشك فأستروح
وتطمس الظلمة آثارها	فأنثنى أنكر ما ألمح
قد حارت الأفهام فى أمرهم	ان لمحوا بالقصد أو صرحوا
فقائل لا تعجلوا انكم	مكانكم بالأمس لم تبرحوا!
وقائل أوسع بها خطوة	وراءها الغاية والمطمح
وقائل أسرف فى قوله	هذا هو استقلالكم فافرحوا!
ان تسألوا العقل يقل عاهدوا!	واستوثقوا فى عهدكم تربحوا!
وأسسوا دارا لنوابكم	للرأى فيها والحجا أفسحوا
ولتذكر الأمة ميثاقها	ألا ترى عزتها تجرح
وتنتخب صفوة أبنائها	فمنهم المخلص والمصلح
وليتق الله أولو أمرها	أن يسكتوا الأصوات أو يرفحوا[1]

(١) يرفحوا : أى أن ينفوا خصومهم فى رفح على حدود مصر ـ فلسطين .

أو تسألوا القلب يقل حاذروا وصابروا أعـداءكم تفلحـوا
انى أرى قيـدا فلا تسلمـوا أيديكم فالقيـد لا يسجح
ان هيـأوه من حـرير لكم فهـو على لين به أفـدح

* * *

أساء بعض الناس فى بعضهم ظنا وقد أمسوا وقد أصبحوا
فالرأى كل الرأى أن تجمعوا فانمـا اجمـاعكم أرجـح

* * *

والانصاف يقتضى أن تتلمس العذر لخصوم التصريح ، فان صدوره بعد نفى الزعماء جعله بمثابة اعتداء جديد على حقوق الأمة ، وكم كنا تتمنى ألا يدخل ثروت باشا فى محادثاته مع الممثل البريطانى بعد اعتقال الزعماء ونفيهم ، وقد لحظ عدلى باشا هذا المعنى ، فوقف موقفا نبيلا بعد ما أصابه من بالغ الأذى . ان ثروت باشا بفعلته أفسد على نفسه خطته السياسية ، بل ان الخطة السياسية فسدت على مصر كلها . وذلك أنها بعد ٢٨ فبراير لم تعرف خطة صريحة فى العمل السياسى ، فلاهى مقاطعة محاربة للانجليز ، ولاهى آخذة فى سبيل البناء الذى أتاحه لها التصريح . فان كانت هناك دعوة للكفاح الجاد أفسد فريق من الأمة جديته ، وان كانت دعوة للعمل الايجابى فى الاصلاح أو فى السياسة الخارجية أفسد فريق من الأمة العمل بعرقلته وتعطيله . وقد ترتب على ذلك فساد الكفاح وفساد العمل الانشائى معا . ومن آيات ذلك تعثر الحياة النيابية ، وأن ما بذلته مصر من جهد ومال فى دعم نهضتها وتنمية مواردها وتعليم أبنائها لم يحقق لها كل ما كانت ترجوه وما هى جديرة بتحقيقه .

الفصل التاسع

العلاقات المصرية البريطانية من تصريح ٢٨ فبراير إلى تأليف وزارة الشعب

(فبراير سنة ١٩٢٢ — يناير سنة ١٩٢٤)

هذه الشهور بالغة الأهمية ، فقد كانت شهور بناء للنظام المصرى ، وما أدى إليه من اختلافات أساسية ، وكانت أيضا عهد تسوية لبعض مسائل العلاقات المصرية البريطانية ، ومن هذه المسائل ما مس النظام المصرى الأساسى فى أثناء تحضيره . ويقع فى هذا العهد أيضا عقد مؤتمر لوزان لوضع شروط الصلح مع تركيا ، بعد أن نجحت فى تمزيق معاهدة سيفر التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطنة العثمانية . وتحدث هذه الأحداث جميعا فى جو مصرى مضطرم بالخصومة العنيفة ، فتعطل عناصر الحياة السياسية بعضها البعض وتلجأ أحيانا للجريمة السياسية كوسيلة لارهاب الخصوم ، أو لافساد الجو أو كوسيلة للضغط على الزعماء الذين ينتمى اليهم مرتكبو الجريمة أن لمسوا فيهم ما يعدونه لينا أو تسليما .

الا أن مصر فى الوقت نفسه كسبت لحياتها المستقبلة عنصرين هامين : أحدهما الملكية الدستورية ، وهى التى أنقذتها فى مواقف كثيرة فيما بعد ، من أخطار محققة ، ووجهت حركة الاصلاح الداخلى نحو أهداف معينة توجيها قويا متواصلا ، وأما العنصر الآخر فهو التنظيم الحزبى ، وهذا أيضا وقاها بعض أضرار الفتنة ، فأدت الأحزاب الى تنظيم الاشتغال بالسياسة ، من حيث البرامج ومن حيث العمل . وهذا التنظيم الحزبى كانت له اتجاهات ومثل فاتجه الوفد فى العهد البرلمانى من تاريخنا المعاصر نحو نظام وأهداف «الحزب الواحد» الذى عرفته بعض الأمم فى الطور من تاريخ العالم الذى تلا الحرب العالمية الأولى . وتألف حزب الأحرار الدستوريين ، قبل صدور الدستور ،

للدفاع عنه ، كما وضعته اللجنة التى نيط بها وضعه . وللحزب أشباه فى الأحزاب السياسية الفرنسية ، من حيث فلسفة برنامجه ، ومن حيث اضطراره — فى أثناء هذه الفترة من تاريخنا — للعمل فى الحكم أو فى المعارضة مشتركا مع غيره ، وكان على العموم حزب موازنة وتلطيف . وتألفت فى أثناء هذه الفترة أحزاب أخرى عن طريق الانفصال من جماعة الوفد ، أو من جماعة الدستوريين، استجابة لظروف أو تحقيقا لأهداف .

وقد خلق هذا التنظيم الحزبى أدواته اللازمة ، لجانه وهيئاته الخ . ولكن مصر لم تبتدىء تعرف تنظيم الجماعات المختلفة الا فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ؛ نقصد بذلك الجماعات الداعية الى فكرات اجتماعية أو دينية أو ما الى ذلك ، وهذه لم تبدأ الا أخيرا جدا التحول الى جماعات برلمانية من نوع ما حدث فى انجلترة أو فى فرنسا فى خلال هذا القرن .

وهذا يتيح لنا الحديث فى ايجاز عن الدستور وعما نراه شخصيا قصورا من واضعيه :

ألفت وزارة ثروت باشا فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب من ثلاثين عضوا ، يرأسها حسين رشدى باشا ، وينوب عنه فى الرياسة أحمد حشمت باشا . وقد جمعت اللجنة صفوة رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان ، وجاء الدستور ، من حيث المبادىء ومن حيث براعة الصيغ والحلول ، محققا لرغبة الوزارة فى اقامته على مبادىء القانون العام الحديث . ولم يشذعنها بعض الشىء الا فى قانون الانتخاب فقد جعل الانتخاب على درجتين .

ومباحث الثلاثين ممتعة حقا ، من حيث العلم بالأصول والتفريع والحلول وانشاء الأدوات لتحقيق المبادىء والنظريات ، ولكن لا يكاد الانسان يلمس فيها اعتدادا بما كانت تتعرض له النظم البرلمانية فى مختلف أنحاء العالم اذ ذاك ، فقد حولت اللجنة الأمة الى أفراد أو ذرات ، وقررت أن الأمة مصدر السلطات ، ونظمت لهؤلاء الأفراد السلطات العامة المعروفة على خير وجه . وهذا كله يجرى طبقا للأوضاع التقليدية ، وهذه الأوضاع هى سر ضعف

النظم البرلمانية ، فيما عدا النظم الانجليزية والأمريكية . وما كان أجدرنا أن نلقى بالا الى أن زماننا يتطلب فى النظام الأساسى أن يقوم على أسس أخرى ،على أساس الوظيفة الاجتماعيةوالتنظيم الجماعى،وأين هذامن البدع التى رأيناها فى أمر تقسيم الدوائر ! فاذا ما حللت أمة الى ذرات ، ثم ناديت بأعلى الصوت أنها مصدر السلطات ، فلن يغتر أحد بذلك ، ولا سلطة حقيقية الا للأفراد منظمين فى جماعات .

وعلى كل حال ،فقد عاش الثلاثون فى تاريخ القرن التاسع عشر ،والأحوال الاجتماعية التى ينظمون لها هى أحوال ذلك القرن ، والأزمات الدستورية التى يدبرون لها الحلول أزمات عصر لوى فيليب أو الامبراطورية الثانية أو الجمهورية الثالثة .

ولم يرض الملك فؤاد عن اتجاهات لجنة الثلاثين ، ولا أرى ضرورة تحتم على المؤرخ أن ينسب ذلك لرغبته فى الحكومة المطلقة ، والواقع أن تجاربه وخبرته كانت أوسع من تجارب السياسيين ، وأنه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية ، لا نظرة الفقه الدستورى . وعندى أن الحكمة كانت تقضى بالتدرج فى اتجاه التوسيع . والعكس هو الذى حدث ، ابتدأنا بأقصى مايمكن ، ثم اضطر السياسيون تحت ضغط الواقع اما لتعطيل الحياة النيابية تعطيلا صريحا أو تزييفها أو تعديل أحكام الدستور بالقسر والقهر . فكانت الأزمات المعروفة فى تاريخ الحياة النيابية ، وهب الشعب للدفاع عما اكتسبه من حقوق ، وكان محقا فى ذلك . وما كان أولانا أن نتجنب ذلك بأن نراعى التدرج فى أمر الحقوق السياسية ، فيكون رائدنا التوسيع والمنح لا التضييق والسلب .

وقد طوح الخلاف على مشروع الدستور بوزارة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، بعد أن تسلمت المشروع من لجنة الثلاثين فى ٢١ أكتوبر من نفس السنة. ويذكر لهذه الوزارة بالخير أنها — كما قرر ثروت باشا فى كتاب الاستقالة — « نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم

الا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب . ثم أوفدت بعثات عدة الى أوربا لتكوين الكفايات اللازمة بين المصريين ، وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفايات خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها . »

وهذا كله حق .

وألف الوزارة الجديدة محمد توفيق نسيم باشا . وأخذت فى تعديل مشروع الدستور . ويهمنا من ذلك فى الظرف الحاضر ما كان من أمر تدخل المندوب السامى لتعديل بعض نصوصه . وتدرج التدخل الى أن بلغ مرحلة تقديم انذار نهائى ، قبلته وزارة نسيم باشا ثم استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

طلب المندوب السامى حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان . والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أن تجرى أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان ، فمع أنه جزء منها الا أن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . وسوغ طلبه بأن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . وطال الأخذ والرد ، وانتهى بتقديم انذار بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين ساعة فانها تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا .

فجرت مخابرات بين الحكومة ودار المندوب السامى ، كانت نتيجتها وضع نصين أحدهما « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون

المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان ، والآخر « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » ورفع المندوب السامى النصين لحكومته ، ورفعت الوزارة النصين لجلالة الملك مشيرة بقبولهما . ثم قدمت استقالتها وأدمج النصان فى الدستور كما صدر .

تم هذا الاصدار فى عهد الوزارة التى تلت وزارة نسيم باشا ، وهى وزارة يحيى ابراهيم باشا . وتم تأليفها فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ؛ وأصدر الملك الدستور بأمر ملكى تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ .

واقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى باشا ابراهيم لتطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار تشريعات مختلفة ، أهمها قانون التضمينات (وصدوره شرط الغاء الأحكام العرفية) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين . وهذه كلها أمور تمت بالاتفاق بين الحكومتين . فهى اذن تتصل بالعلاقات المصرية البريطانية ، وتقع فى نطاقها . وقد عرضت فى عهد الوزارات الثلاث فرصة اخراج العلاقات المصرية البريطانية الى نطاق دولى فى أثناء اجتماع مؤتمر لوزان لعقد الصلح مع تركيا . ونظرا لأنه لم يحدث شىء من ذلك ، فعلينا أن نلم بموضوع مؤتمر لوزان الماما سريعا قبل أن نعود للمسائل التى سويت بالمفاوضة بين الحكومتين .

يشير ثروت باشا فى كتاب استقالته المرفوع لجلالة الملك فى ٢٩ نوفمبر لموضوع اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان ، فى العبارة الآتية « ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة سيفر ، فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان ، كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى

فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ، ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى . » ولم أجد فيما لدى من وثائق بيانا عن هذا البرنامج ولكن الأستاذ الرافعى بك يذكر أن ثروت باشا أوفد سيف الله يسرى باشا الى أوربا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ، ليقروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان اليها . (فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول ص ٧٦) .

ويشير نسيم باشا فى كتاب استقالته المرفوع لجلالة الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ للموضوع نفسه ، قال بعد أن أشار للمسائل المختلفة التى واجهتها وزارته عند تأليفها ، ان منها مسألة مؤتمر لوزان ، « التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ، ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هـذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية على أثر تسلم الوزارة ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ، ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه . »

والذى لاشك فيه أن عناصر الحياة السياسية فى مصر عطلت بعضها البعض الآخر فى مؤتمر لوزان . والذى تعطل فى النهاية كان صوت مصر ! فلم يشترك مصريون رسميون أو غير رسميين فى مؤتمر لوزان .

فالحزب الوطنى يرى أن صالح مصر يقتضى أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى اعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لايحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك . . . . . . وبعد أن دعا الأمة الى جمع كلمتها قرر أن لابد للحزب من أن يوفد مندوبين للوزان لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها ، ولم ير بدا من ذلك نظرا لأن الأمة لاتستطيع اعلان رغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية . (الرافعى بك . فى أعقاب الثـورة . جزء أول ص ٧٦) . كان ذلك فى ١٦ أكتوبر ، وفى نفس اليوم أصدر الوفد المصرى قرارا فى الموضوع (الرافعى

بك . فى أعقاب الثورة ج أول ص ٧٧) ، يقضى بوجوب اشتراك مصر فى المؤتمر ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها — وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا — وذلك الاشتراك على هذا النحو للحصول على أمرين : —

أولا : اقرار الدول بتنازل تركيا لمصر عن سيادتها على مصر والسودان ، وعما كان لها من كافة الحقوق ، وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس

ثانيا : تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية ، على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل .

« على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن»

وأشار القرار الى أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقةعلى قبول مصر عضوا فى المؤتمر ، وفى هذا كل الخطر لأن معناه — اذا صح — أن انجلترة تسعى بوساطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية الى مصر نقلا اسميا ، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة ، وقد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم . فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الانجليز على آلسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة . وطالب فى الختام برفع الأحكام العرفية وازالة ما ترتب عليها ، ليكون للشعب وزعمائه المخلصين البارين فرصة ابداء الرآى والعمل .

وسافر مندوبون عن الحزب الوطنى وعن الوفد المصرى . ثم اتصل الفريقان أحدهما بالآخر فى روما ، وقررا الاندماج فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ووضعا وثيقة سميت « الميثاق الوطنى » (نصها فى كتاب الرافعى بك فى أعقاب الثورة ج أول ص ٧٨ — ٧٩) . وينص الميثاق على الاستقلال التام لوادى النيل بلا قيد أو شرط ، والغاء اتفاقية السودان ، وجلاء الجنود الانجليزية عن جميع بقاع الوادى ، ومقاومة كل محاولة من انجلترة لتوجد لنفسها مركزا ممتازا خاصا فى أى جزء من أجزاء الوادى . كما ينص على أن

يكون حل مسألة الامتيازات عن طريق مفاوضات مباشرة بين مصر والدول، وعلى مقاومة أى محاولة تفضى الى مفاوضة انجليزية مباشرة بين مصر والدول، عند بحثها فى مؤتمر لوزان ، وعلى احباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على اقرار أى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية ، وعلى تقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الآستانه سنة ١٨٨٨ ، والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة ، وعلى العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بوساطة أى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب ، وعلى العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بوساطة الهيئة المتحدة ، مع المطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رياسة هذه الهيئة .

ثم قدمت الهيئة مذكرات سياسـية تاريخية توضح نقط هذا الميثاق وتؤكدها (كتاب الرافعى بك... فى أعقاب الثورة جزء أول ص ٨٠ — ٢٨٤).

ثم انقسمت الهيئة الى عنصريها . وأوفد كل منهما بعثة الى أنقره لمقابلة الغازى مصطفى كمال . وقد تخلص الزعماء الترك من الحرج بأن اكتفوا بابداء العطف على أمانى الشعب المصرى . أما النص فى معاهدة لوزان ، فلم يقرر الاتنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، على أن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتحررت تركيا بموجب مادة أخرى من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ ، وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العـام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية . وفى المعاهدة نص آخر مهم وهو : أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية ، التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ، ستسوى فيما بعـد ، باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينهـا . ثم أقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدات واتفاقات معينة ، منها معاهدة الآستانه المعقودة

فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك بالتحفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية باتفاقات تعقد فى حينها بين الدول صاحبات الشأن .

فكان مؤتمر لوزان على هذا النحو هزيمة تامة لمصر ، وهزيمة تمت على أيدى أبنائها . وكان مؤتمر لوزان مسجلا للخطة التى ستجرى عليها تركيا الحديثة ، وهى أن تنفض يدها من شعوب الدولة العثمانية ، وألا تعنى الا بمصالحها الخاصة ، وأن تؤثر العمل السياسى فى صف الدول الأوربية على العمل زعيمة ونصيرة لتلك الشعوب .

ولم يكن بد اذن من أن تعود الحكومة المصرية لتسوية شئون عاجلة مع الدولة البريطانية وجها لوجه .

وقد حددنا فى (ص ١١٩) هذه المسائل كما يلى : اصدار قانون التضمينات (واصداره شرط الغاء الأحكام العرفية) وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، وقانون الأحكام العرفية، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين .

ولنبدأ بقانون التضمينات . صدر فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامى ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلطة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية. وألفت هذه اللجنة من المستشار القضائى البريطانى رئيسا، ومن وكيل محكمة الاستئناف الأهلية — وكان اذ ذاك انجليزيا — ومن مستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف أعضاء . وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها . ويقضى القانون باقرار جميع ما قامت به السلطة العسكرية ، منذ اعلان الأحكام العرفية فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أى مدى تسع سنوات ، من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية . ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى ، وفى الوقت نفسه أبيح تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم ، كما قضى القانون بأن تبقى الأراضى

التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها ، الى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وفى ١٨ يوليه أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وأصدرت فى ٣٠ مايو قانون الاجتماعات العامة .

وأصدرت قانونا للأحكام العرفية فى ٢٦ يونيه ١٩٢٣

وعلى أثر هذه التنظيمات كلها اطمأن المندوب السامى ، فأصدر بوصفه القائد العام للقوات البريطانية فى مصر فى ٥ يوليو أمرا بالغاء نظام الأحكام العرفية ، بشرط أن تستمر السلطات العسكرية ، وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء ، فى مباشرة الحقوق التى خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح ، فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك الى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات ، وبشرط أن يستمر السير فى جميع القضايا المنظورة وقتئذ فى جلسات المحاكم العسكرية الى النهاية ، ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج .

وهذه التشريعات المختلفة اكتفينا الآن بمجرد اثباتها ، ولكننا سنعود لها اذ أنها خلفت تركة مثقلة للوزارة البرلمانية ، وزارة سعد باشا زغلول ، التى تألفت عقب اجراء الانتخابات .

وأذاعت رياسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه ١٩٢٣ بلاغا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية .

وعاد سعد زغلول باشا لمصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، بعد أن أفرج عنه فى ٢٧ مارس لأسباب صحية ، وأبيح له أن ينتقل الى فرنسا للعلاج ، فاحتفت به الأمة الاحتفاء الواجب له . وعاد زملاؤه فى منفى سيشل ، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم .

واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها . فلنر ماذا سيكون أمرها .

الفصل العاشر

وزارة الشعب

يناير ١٩٢٤ — نوفمبر ١٩٢٤

أدارة وزارة يحيى باشا ابراهيم الانتخابات البرلمانية على مبدأ الحياد التام ، وظهرت نتيجة الانتخابات مسفرة عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحى الوفد المصرى ، ولم ينجح من مرشحى الحزب الوطنى لعضوية مجلس النواب سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمره بك (باشا) وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق اسماعيل بك . وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزارة نفسه فى دائرته الانتخابية .

وقد كان فى عزم وزارة يحيى باشا ابراهيم أن تبقى فى مراكزها الى أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ، ولكن رأى رئيس الحكومة — عملا بمبدأ الحياد الذى راعاه — أن يرفع استقالة الوزارة لجلالة الملك . فرفعها فى ١٧ يناير وقبلها الملك فى ٢٧ يناير ، ودعا فى اليوم التالى سعد زغلول باشا لتأليف الوزارة .

وكان رأى سعد قد استقر قبل ذلك على قبول التكليف ، بعد أن اختلفت الآراء فى ذلك . ففريق من الزعماء كان يرى أن الحيطة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان ، أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، حتى لا يعتبر ذلك التأليف بمثابة اعتراف بتصريح ٢٨ فبراير . وكان الأمير عمر طوسون فى مقدمة القائلين بهذا الرأى ،

وقال آخرون بالعكس ، فقال محمد باشا سعيد ان الأمة وضعت ثقتها فى سعد باشا لكى يتولى حل قضيتها السياسية ، والآن وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية ، فالواجب عليه أن يخوض هذا الميدان ، واذا اعترض على ذلك بأن المصريين ألفوا منذ عام ١٨٨٢ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى فالرد أن وزارة سعد باشا ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها . وأشار محمد باشا سعيد الى أن الزعماء الذين قادوا النهضات ، من أمثال الغازى مصطفى كمال وفنزيلوس وموسولينى ، لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ، ولم ير واحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك . وأبدى زعماء آخرون مثل هذا الرأى .

وتحدث سعد باشا الى النواب الوفديين قبل أن يدعى لتأليف الوزارة ، فبين خطة الوفد فى البرلمان . قال ان الماضى خلف للبرلمان تركة مثقلة بالديون. وأعلن أن كبرى المشكلات هى مشكلة الاستقلال ، وهى مشكلة لا يستعصى حلها . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمه ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، قوى لا يضيع الله لها سعيا ، وأنفاس لا يخيب لها رجاء . واعتبر من علامات اذن الله بنجاح سعى مصر أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالب مصر ، والى تسوية الخلاف بينها وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد العدل والحق . وهو على استعداد للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن الاستقلال الذى تنشده البلاد ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة . ثم أضاف الى ذلك الكلام على مشكلة التعهدات التى تعهدت بها الوزارات السابقة ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدها وجرائدها وخطبها ، ولم يكن هناك من ضرورة لاعطائها قبل انعقاد البرلمان ، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحح لهم أن يربطوا البلاد بها . وقد ظن سعد باشا أن الحكومة الانجليزية لا تتشبث كثيرا بها ، لأنه ليس من تقاليدها أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية ، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها ، وخاضعة لسلطانها . وهذا كله بالنسبة

للمشاكل الخارجية ، أما الداخلية فتحدث عن اصلاح الادارة ، وبعد أن قرر أنها على غاية السوء ، أعلن أن معالجة الادارة واصلاحها ، بتنقيتها من الأدران وادخال النظام فيها وبث روح الجد والاجتهاد فى فروعها وتوجيهها الى وجه المصلحة العامة ، من أدق الأمور وأحوجها الى الزمان والحزم وسعة الحيلة ، ثم صرح بأن القوانين التى صدرت من وقت ايقاف الجمعية التشريعية ستعرض على البرلمان ليبدى فيها رأيه بالتعديل أو التغيير أو الالغاء. ثم فند ما ادعاه الخصوم من أن عصر الوفد سيكون عصر اختباط واختلاط ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ، بأنه وأنصاره على العكس من ذلك قد عقدوا العزائم على جعله عصر نظام وصفاء ، عصر جد وعمل ، وأنهم سيعملون على بث روح الاتفاق والوئام بين جميع السكان وتناسى الهفوات التى فرطت من بعض الأمة فى حق البعض الآخر .وختم كلامه بالحض على اكرام النزلاء الأجانب .

ومعنى هذه الخطبة أن رأى سعد باشا كان قد استقر على قبول الوزارة. وتألفت فعلا يوم ٢٨ يناير . واشترك فيها من غير الوفديين محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . وبرنامج الوزارة يتفق تماما مع البرنامج الذى أعلن فى الخطبة الهامة التى لخصناها . ولكن يصح أن نشير الى بعض ما ورد فى خطاب سعد باشا لجلالة الملك ، عند قبوله تشكيل الوزارة .

قرر سعد باشا فى الخطاب أن قبوله تشكيل الوزارة لا يعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى يحتفظ برياسته . ثم أكد أن الانتخابات لمجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على التمسك بمبادىء الوفد ، التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم

التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران . فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات أن توجه عنايتها الى هذه المسائل الأهم فالمهم منها .

ولا يتم شيء من ذلك الا بمساعدة البرلمان ، ولهـذا يكون من أول واجبات الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجـل . ولما كانت الأمة قد لبثت زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها ، لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على احلال حسن الثقة محل سوء الظن فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها ، بحسب ما يقتضيه صالحها العام . وبعد أن وعد بالعمل على احلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان ، وعد أيضا بالعمـل على بث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه .

وعلى هذا النحو كان افتتاح عهد وزارة الشعب . فهل حققت الأيام آمال مصر فى ذلك العهد ؟ لقد أشرنا فيما سبق لكلمة من كلمات سعد باشا ونعيدها . قال : « ذهب بعض من لا يروق لهم تقدمنا ، ويتطلعون من آن الى آن لخيبتنا ، الى أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط ، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر ! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه . »

فهل وقع التشاؤم حقا ؟ وهل منع العصر من أن يكون عصر اختباط واختلاط ؟

لم يكن العصر عصر اختباط واختلاط ، ولكنه كان عصر خيبة الأمل . فما السر فى ذلك ؟ هناك كلمة قالها سعد ورواها الأستاذ عباس العقاد (سعد زغلول ص ٤٣٩) تفسر السر . كان سعد يقول اذا ذكرت وزارة الشعب :

« ان عيبنا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جدا وصدقنا أننا مستقلون ».
لا يخلو القول من دعابة مرة . ولكنه يدلنا على منشأ الصعوبات التى اعترضت طريق الوزارة .

لقد حارب الوفد الحكومات التى سبقت حكومته ، واستنكر فعالها ، وتبرأ منها ، وأعلن عند توليه الحكم أن ذلك التولى لا يعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره فى أثناء المعارضة . ولم يكف ذلك الاعلان لمحو تلك الحالات أو تلك الحقوق . فتململ أنصاره ، وتشفى خصومه ، لما طالب بالتريث والوثوق بزعامته وكلمته .

وأجمعت الأمة على تأييده فى الانتخابات ، فاعتقد ألا سبل مشروعة يملكها معارضوه الا الاذعان لهذه النتيجة ، واذا جاز له أن يتهمهم فى وطنيتهم وفى شرفهم وفى ادارتهم للشئون الداخلية للبلاد ، فلا يجوز لهم الا التجاوز عن هذه « الهفوات » ، وما عليهم الا الاعتراف بالزلات والوطن غفور رحيم ، فاذا ما أبوا ولجوا فى الخصومة تعقبهم بالشدة . فبعد عصره كل البعد عن روح الوئام والاتفاق .

ونجاح الحكم الدستورى متوقف على تبادل الثقة بين رئيس الدولة — الملك — ورئيس الحكومة — رئيس الوزارة . وهذه الثقة لا تأتى فقط بالتزام الحدود الدستورية . انما هى ثقة يتباد لها رجلان ، أحدهما دائم ، يجلس على عرش مملكة ، موكل بالمحافظة على تاريخ وحاضر ومستقبل ، والآخر ، قائد ، ظفر فى معركة انتخابات ، وموكل بتنفيذ برنامج . ولكن هذا الظفر لا يمثل كل شىء ، وهذا البرنامج لا يمثل كل الحياة القومية ، فاذا ما اعتقد صاحب العرش أن صاحب الأغلبية البرلمانية يتصرف تصرف الدكتاتوريين المحدثين واذا ما اعتقد رئيس الوزارة أن الملك يرنو الى الحكم المطلق . ضاعت الثقة وأخفق الحكم الدستورى .

وهذه انجلترة ، اذا ما رجع الانسان لما نشر من رسائل ملكتها فكتوريا وملكها ادوارد السابع عرف مقدار ما تتمتع به الملكية الدستورية فى تلك البلاد من نفوذ حقيقى . ولا يمكن أن يقال ان هناك اعتداء ما على حقوق ،

وعرف القادة — مع علو كعبهم وتأييد أحزابهم — كيف ينتفعون من خبرة تفوق خبرتهم ، وتجارب تزيد كثيرا على تجاربهم ، وأفق قومى أوسع من آفاقهم الحزبية .

هذا ما نأخذه على سعد باشا زغلول . ولكن على غيره مآخذ . أذكر منها تجنى خصومه عليه ، وأذكر منها جناية الغلاة على مصر ، وأذكر منها احراج المعارضة له . أما تجنى الخصوم ، فيكفى أن أشير لحملات جريدة السياسة ، لقد ذكرت ما يفسرها ولكن ما يفسرها لا يبررها قط . وقد قرأت بامعان الفصول الخاصة بتلك الفترة من مذكرات الدكتور هيكل باشا ، فوجدته يشرح شرحا مقنعا ما أنزلته الوزارة بحزبه ، ووجدته يدافع بلباقة عن الحرب التى شنها حزبه على الوزارة ، وتعترف المذكرات بعنف الحملات ، ولكنها لاتنقل للقارىء صورة من قسوتها وأذاها . والصحافة المصريةقديمة عهد بعنف الخطاب ، ولكن كان ذلك قبل «السياسة» ساذجا سوقيا، ولكنه تحضر وتمدين على يد « السياسة » فصار أبلغ فى الايذاء . والعنف السوقى القديم كان يقابل فى الماضى من ضحاياه بالازدراء أو التأديب الجثمانى ، ولكن العنف المتحضر يحز ويؤلم ويرهق . فكانت اذ ذاك حرب الأعصاب قبل أن تخلق الكلمة . وكان من تلك الأيام أن أولعنا نحن المصريين بحب الصحافة المهاجمة وخصوصا اذا تناولت الأشخاص . والناس يعرفون أن الصحف يتسع انتشارها حينما تكون معارضة، بل ان مؤيدى الحزب الحاكم يفضلون قراءتها على قراءة جرائد حزبهم ، اذ هى ترضى فى المعارضين والمؤيدين جميعا ذلك الولع بتعقب الرجال الذى اكتسبناه أجمعين .

والمعارضة للوزارة فى البرلمان يصفها ويشرحها أحد أركانها ، الأستاذ الرافعى بك فى الجزء الأول من كتابه « فى أعقاب الثورة » ، ويقرر الأستاذ أن مجلس النواب فى مجموعه كان لا يضيق بها ، وأن الذى كان يضيق بها هو سعد باشا نفسه . ولا أشك لحظة فى أن الأستاذ وزملاءه كانوا لا يريدون للحكومة احراجا على الاطلاق ، بل كانوا يعتقدون أن معارضتهم مما يقوى القضية الوطنية ، والمطالب القومية . ولكن اذا طالبت المعارضة الحكومة بأن

تفعل شيئا معينا – كأن تبطل مثلا مشروع زراعة القطن فى السودان على يد الشركة الانجليزية صاحبة المشروع – وهى تعلم أن الحكومة لا تستطيع ذلك ، أمن المصلحة القومية أن يظهر عجزها ؟ وهل الأستاذ الرافعى بك منصف اذا ما قرر استياءه من اجابة سعد باشا : دلونى على الطريق أو هل عندكم تجريدة ؟ يقول الأستاذ انها الاجابة التى لا ينتظرها من سعد ، وهل يستطيع سعد أن يفعل المعجزات ؟ لقد صدق حينما قال : من أحرج زغلولا فقد أحرج الأمة .

«والغلاة» جنوا على مصر . وسواء كانت الجناية للارهاب أو للضغط أو لافساد عمل وزارة أو للانتقام أو لانزال العقوبة فليست لها حجة تناقشها بالعقل ، ومثل هذا العمل لا يصدر عن عقل . ولم يكن يوما ما من خطط الأحزاب والهيئات المصرية المختلفة ، بل كان دائما عمل أفراد تقاربت مشاربهم فأصبحوا شركاء فى التدبير والتنفيذ . وقد تجسم عمل الغلاة وجناياتهم على الوطن فى قتل السردار السير لى ستاك وما كان من آثاره المشئومة .

أحطنا بهذه الظروف كلها ، لنعرض ما كان من أمر العلاقات بين مصر وانجلترة فى عهد وزارة الشعب ، على الوجه الذى يعيننا على تطورها .

مهمة الوزير المصرى أن يجعل الاستقلال حقيقة ، ومهمة الوزير الانجليزى أن يسوى أمر التحفظات الأربعة على أساس اعتراف مصر بها . فلكل من الفريقين مصلحة فى أن يفاوض للوصول لغرضه . ولكن الفريقين أدركا منذ أول الأمر صعوبة التوفيق بين الغرضين ، فكان لكل منهما مصلحة فى تجنب المفاوضة ، اذ هى لا تسفر الا عن اتساع الهوة بين الأمتين .

وكان يمكن لكل منهما أن يتجنب المفاوضة محتفظا بما لديه بشرط واحد هو تجنب الأزمات . وهذه كان يمكن تجنبها ، اذا اجتمعت الكلمة حول الوزارة ، وبقيت الثقة متبادلة بين العرش والحكومة ، ولكن لم يتحقق شىء من ذلك ، فضرب الانجليز مصر الضربة المشهورة عقب اغتيال السردار .

بدأت الوزارة بأن سعت لدى الحكومة الانجليزية للعفو عن المحكوم عليهم فى

القضايا السياسية من المحاكم العسكرية الانجليزية ، فوافقت تلك الحكومة على ذلك ، وأفرجت الحكومة المصرية عنهم •

وفى أثناء ذلك كانت قدتمت الانتخابات واجراءات التعيين لمجلس الشيوخ بعد اختلاف بين القصر والوزارة على مبدأ التعيين لمجلس الشيوخ ، وحل الاختلاف بالاحتكام لمسيو ڤان دن بوش النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة ، على اعتبار أنه مشرع بلچيكى وأن الدستور المصرى وضع — فيما يقال — على مبادىء الدستور البلچيكى • وقد روى المسيو ڤان دن بوش فى مذكراته قصة التحكيم (تجدها فى كتاب الرافعى بك فى أعقاب الثورة الجزء الأول ص ١٤٦ — ١٥٠) • وافتتح البرلمان فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٥ • وكان يوما مشهودا .

أقسم الملك فؤاد اليمين الدستورية ، وألقى سعد زغلول باشا خطاب العرش وجاء فيه :

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد ، وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح . ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة ، والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه وستؤدونه أنتم عما قليل •

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا ، باسمى وباسمكم ، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، مملوءة من الرجاء فى الوصول اليها ، بقوة حقنا وعناية الله القدير .. »

« وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال . »

وأرسل المستر رمزى ماكدونالد — رئيس الوزارة الانجليزية — لسعد باشا برقية تهنئة وترحيب بالبرلمان المصرى ، وأكد استعداد حكومته الآن وفى كل وقت للتفاوض مع الحكومة المصرية . ورد عليه سعد باشا بعبارة مناسبة .

وعلى هذا النحو بدأ برلمان مصر الأول .

والى ما جرى فى مجلسيه ننتقل بالقارىء . نختار من مداولاته ومناقشاته ما يتصل بموضوعنا . وقد آثرنا أن نرتب ما اخترناه ترتيبا زمنيا ، لأن ذلك يعين على فهم ما أصاب العلاقات المصرية البريطانية من توتر فى عهد وزيرين — سعد زغلول باشا والمستر رمزى ماكدونالد — كانا يظنان أن التفاهم بينهما ممكن .

ولنبدأ بالمناقشات التى دارت حول خطبة العرش والرد عليها . أخذ على الوزارة ما عده البعض ضعفا أو ابهاما فى الصيغة الواردة فى خطاب العرش عن « الأمانى القومية لمصر والسودان » ! وقابل سعد باشا النقد بموقف حاسم ، فأعلن أن أى تعديل فى الخطبة معناه حتما استقالة الوزارة . وتحدث فى جلسة مجلس النواب (٢٩ مارس ١٩٢٤) عما دار فى موضوع خطبة العرش ، حديثا له دلالته على خطته ، ولنقتطف منه بعض فقراته : —

تساءل عن الحكمة فى محاولة تقييد الوزارة فى مشروع الرد على خطاب العرش ؟ فالقيود لا تقيد الا الوزارة الحاضرة . فهل هذا ما يريدون ؟ انه يتمتع بثقتهم التامة ، فكيف يوفق بين الثقة وبين وضع عبارات تضعفها وتشوهها ؟ انه لو قبل ذلك — مهما حسنت نيات القائلين — لكان غرا ، ولا يليق بممثلى الأمة أن يكون زعيمهم غرا ، ولا يليق به أن يكون غرا تخدعه الأقاويل .

وقالوا : نحن مقبلون على مفاوضات . وليست هذه أول مرة تفاوض فيها الوفد وحفظ حقوق البلاد كاملة قبل أن يكون للأمة نواب غير رجاله .

ورد على الذين اعترضوا على قوله فى خطبة العرش « ان الدستور تأسس على المبادىء العصرية » وجاء رده حكيما لطيفا قال : « هل كان يروقنا

فى أول يوم انتخبنا فيه مجلس النواب ، واحتفلنا فيه بالدستور ، أن نقول ان الدستور معيب ، ونجعل الملك هو الذى يقول ذلك ؟ »

وكرر تأكيده عدم الارتباط بتصريح ٢٨ فبراير .

ثم ختم خطبته :

« أرجوكم أن تلقوا سمعكم لما أقول، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين ، بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ، فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز لا يكون لها وحدها بل يكون لكم أيضا . . . . .

« ولكن هناك طلبات لا تتعلق بى وحدى ولا بالوزارة بل تتعلق بالأجانب وبالدول الأجنبية ، فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . اذا طلبتم طلبا فعلى أن أنفذه ، ولكن يجب عليكم أن تتبصروا فى : هل يمكنكم أن تسيروا فيه الى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ فاذا كنتم بعد انعام النظر وتدقيق الفكر تجدون فى تنفيذه مصلحة ، فأقدموا عليه ، ومرونى بنفيذه ، وأنا أنفذه ، وأرى الشرف فى تنفيذه .

« يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول ، يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده وانما يطالب بما وراء السودان! ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى، يدعو الى أمر ، ويحمل اخوانه عليه ، يجب أن يذكر أنه مسئول هو واخوانه اذا قبلوه ، واذا كان فى رأيه خطر على البلاد ، كان هو واخوانه مصدر ذلك الخطر وعليهم تقع نتائجه » .

وعن قانون التعويضات (تعويضات الموظفين الأجانب) . لقد استنكره ولكن الوزارة السابقة جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . فهل يمكنه أن ينقض معاهدة بمجرد أنه تسلم الحكومة وقال انه يستنكر القانون ، وهل يترتب على ذلك أنه لا ينفذ المعاهدة ، « هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا فى الحال انذر الدولة الانجليزية ؟ » . أما ما عمله فهو أن ينفذ منه

ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لمصر فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة •

وفى جلسة ١٠ مايو لمجلس النواب ألقى سعد باشا — على أثر مناقشات طويلة فى موضوع المفاوضات — تصريحا قويا قال فيه : « انى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى ، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الى ، فاذا كانت الدعوة مطلقة ، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد ، دخلتها ، ولغاية الآن لم أتقبل دعوة تفيد التقييد ، وانما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة . فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول فى المفاوضات انما أدخل فيها حرا من كل قيد . واذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد » •

ووجه أحد النواب أسئلة تتعلق بالجيش المصرى وبرياسته ، وكان منها . ألا يرى معالى الوزير (وزير الحربية) أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية، ولا يتمشى مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل . وأجاب سعد باشا عن هذا قائلا : « نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ، ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه. كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك » .

ودار حديث فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين سعد باشا ومراسل التيمس ، أكد فى أثنائه الرئيس استعداده للدخول فى مفاوضات طليقة من أى قيد ، وأجاب عن سؤال وجهه اليه المراسل ، أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية . وأضاف أنه يعترف بأن حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام للملاحة ، والحكومة المصرية

تقدر هذه المصالح قدرها ، وهى مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى . وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية فى انجلترة ، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر ماكدونالد ازاء حزب المحافظين وحزب الأحرار ، وسلم سعد باشا بأن الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار ، ولكنه لا يرى أن يكون ضعف حكومة المستر ماكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر . وقال مبتسما : « انك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر » وجاء ذكر السودان ، فقال الرئيس : « ان السودان ليس ضروريا لانجلترة ولكنه حيوى لمصر » . وفى ٢٥ مايو ١٩٢٤ أجاب سعد باشا على سؤال برلمانى نصه : متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ بقوله : « تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حين ينتهى ما قام حديثا فى طريقها من العقبات ، فاذا ذللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة واعلانه للأمة » . وشرح دولته للمجلس فى جلسة سرية طبيعة هذه العقبات ، وقرر المجلس الثقة بالوزارة بالاجماع ، فيما عدا صوت محمد عبد الجليل أبو سمره بك (باشا) .

ماهى تلك العقبات ؟ وماذا حدث أو جد ؟ لم أجد فيما بين يدى من المراجع العربية ما يشرحها . ولكن لويد فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » يقوم بذلك على طريقته • أى طريقة العدو لمصر وأمانيها ، الناقم على أى سياسة انجليزية غير سياسته هو ، قال ان ماكدونالد بعد أن تعجل وعبر عقب تأليفه الوزارة عن ترحيبه بالمفاوضات الحرة ندم ، وابتدأ يسعى لأن يحصل من رئيس الوزارة المصرية على شىء من الاعتراف بمصالح انجلترة أو بقبول شىء مما قبلته الوزارات المصرية السابقة ، وكان أللنبى من جهة يسعى لأن يحمل حكومته على عدم التمسك بهذا كل التمسك ، فشرح دقة مركز زغلول فى الحكم ، بعد أن أعلن — وهو رئيس الوفد وقبل أن يلى الحكم — ما أعلن من استنكار لتعهدات خصومه والتبرؤ منها . ولم يقتنع

ماكدونالد ، واستقر رأيه على ألا فائدة ترجىء من المفاوضات،حتى اذا أرضى زغلولا من حيث الشكل باطلاق الدعوة من كل قيد ، وابتدأت الوزارة الانجليزية تستعد فى السودان ، وفى دوائر عصبة الأمم فى چنيف ، لما قد يحدث بعد الاخفاق المتوقع للمفاوضات ، تاركة التنفيذ للفرصة المناسبة وسنشرح هذا كله فى موضعه . ونكتفى الآن باثبات تعليمات صدرت من ماكدونالد لألنبى فى ٣٠ مايو ١٩٢٤ ، اذ هى تجمع كل شىء ، (نصها فى كتاب لويد الجزءالثانىص ٨٩) جاء فيها : —

« ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر — مهما قال المصريون — شرعى تماما من كل الوجوه الدولية والقانونية ، وكانت مصر — من حيث القانون ومن حيث الواقع — تحت الحماية البريطانية ، الى أن عدلت حكومة صاحب الجلالة حالتها هذه بمحض ارادتها ولأسباب ارتأتها ، فمنحت مصر قدرا من الاستقلال ، ولم يكن يستطيع اجراء ذلك التعديل أو له الحق فى منح الاستقلال سوى حكومة صاحب الجلالة ، واستقلال مصر — أو القدر القائم منه — هو اذن من انشاء حكومة صاحب الجلالة . . . . . . والميزة الكبرى للمفاوضة مع زغلول هى أن اتفاقا يقبله هو تقبله الأمة المصرية فى الغالب . » ثم أضاف الى ذلك ما يراه من أن زغلولا قد يبالغ للانجليز فى تصوير صعوباته ، ليحصل منهم على شىء ، يستدل به لدى مواطنيه عند اخفاق المفاوضات ، على أن تصريح ٢٨ فبراير لا أثر له ، اذا لم يعترف به المصريون ، أو ليظهر الحكومة الانجليزية بمظهر الطرف الراغب فى الدخول فى المفاوضات ، مهما كلفه ذلك ، لكى يضفى على مركزه فى مصر صفة شرعية ليست له الا بذلك .

ندرك الآن عناصر الموقف من الناحيتين ، حتى قبيل انتهاء مايو ، ولنمض فيما كنا فى سبيله .

وفى جلسة من جلسات نظر الميزانية ، فى ٧ يونيه ١٩٢٤ طلب عبد اللطيف بك الصوفانى عرض ميزانية السودان ، وذكر أنه أثناء كان عضوا فى مجلس شورى القوانين وفى الجمعية التشريعية كانت ميزانية السودان تعرض عليهما عرضا مفصلا .

وانتقلت المناقشة من هذا الى المفاوضة ، ورأى الحزب الوطنى فيها . قال سعد باشا مخاطبا الصوفانى بك : « انك تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان ، وأنا أقول انها ليست تحت يدى ، والسودان كله تحت يد قوية . فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقتى ، والا فدلنى على خير منها » وفى جلسة ١٨ يونيه ، وعد سعد باشا بأنه سيبحث أسباب وقف تنفيذ اتفاقية سنة ١٩١٠ بين حاكم السودان العام (ونجت باشا) والمستشار المالى لمصر (هارفى باشا) ، بشأن عرض ميزانية السودان على مجلس الوزراء ، ومراقبة ومراجعة الاجراءات المالية لحكومة السودان .

وحذف البرلمان الاعتماد المطلوب لنفقات الجيش البريطانى بمصر ، وقدره ١٤٦٢٥٠ جنيها .

وفى جلسة ٢٤ يوليه ، وافق المجلس على الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، من انجليز وغير انجليز . فعل ذلك بعد أن بين سعد باشا أنه ممن استنكر قانون التعويضات ، وأنه يوافق الرافعى بك على قوله ان القانون ما كان ينبغى أن يصدر ، ولكنه عمل وارتبطت به مصر ، ومهما كان فى هذا الارتباط من البطلان القانونى فقد انعقد سياسيا ، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه الا باتفاق مع الطرف الآخر . ومبلغ التعويض باهظ ، ولكن مصر اشترت به سيادتها الداخلية ، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما .

وفى جلسات مجلس النواب فى أيام ١٩و٢٣و٢٤ يونيه ١٩٢٤ ، أثار بعض النواب ما حدث فى السودان ، من اصطناع عرائض ثقة فى الحكومة الانجليزية ، واصطناع وسائل العنف والقهر ، لمنع السودانيين من اظهار ولائهم للعرش ولمصر ، ومن حضور وفد منهم لمصر للتعبير عن تلك المعانى . واستنكر سعد باشا العملين تماما . وأجاب عن تساؤل لأحمد رمزى بك ، هل للمفاوضات فائدة فى هذا الجو المضطرب ، قائلا انه لا يخشى المفاوضة ، فهى محادثات كسائر المحادثات ، يباشرها واثقا بنفسه ، وقال انه لا يستطيع

أن يصرح بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن ، لأنه توجد أمور تتوقف عليها المفاوضة ، فاذا تمت هذه الأمور وتحققت دخل المفاوضات .

وأثير موضوع مصر والسودان ، فى مجلس اللوردات الانجليزى ، فى جلسة ٢٥ يونيه ، واشترك فى المناقشة اللورد جراى ، وزير خارجية انجلترة القديم ، فادعى أولا أنه بلغه أن جميع أعمال الادارة التى قام بها كرومر والتى كانت موضع فخر انجلترة قد انهارت . وقال ان الذى يهم الآن هو أن يبقى فى يد انجلترة حق حماية قناة السويس وصيانتها وادارتها ، هذا أولا . وثانيا أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين . وثالثا . تأليف لجنة يرأسها محايد ، تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه وألا تحرم مصر السودان منها . وأعلن اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية : أن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان ، وأنه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان ، أو باجراء هذا التبدل من دون اذن البرلمـانى البريطانى .

أدى هذا الاعلان الى موجة من الاستياء فى مصر وفى السودان .

وصرح سعد زغلول باشا فى جلسة مجلس النواب فى ٢٨ يونيـه بأن الخطة الانجليزية مدبرة من قديم ، وأن حزب العمال قد أقرها . وأعلن أن الأمة لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ، وأنها تسعى ولا تكف عن السعى بكل طريق مشروع سلكه مهضوم الحق لرد حقوقها . ثم صرح باستعداده للتخلى عن الحكم . فقرر المجلس الثقة التامة به وطلب اليه أن يبقى مشرفا على أقدار البلاد . فشكرهم وأبلغهم أنه سيعرض الأمر على جلالة الملك . وفعل مجلس الشيوخ نفس الفعل ، ورفض جلالة الملك استقالة الوزارة .

وعرضت على البرلمان ، طبقا لنص الدستور ، القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ومنها قانون الاجتماعات الذى صدر فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا (ص ١٢٤) .

وفى جلسة ١ يوليه لمجلس النواب ، وفى غيبة الحكومة ، ودون أن يكون الموضوع مدرجا فى جدول الأعمال ، ألغى المجلس القانون . ففتح سعد باشا

فى الجلسة التالية — جلسة ٢ يوليه — المناقشة فى المبدأ ، وكان حقا موفقا كل التوفيق ، بارعا كل البراعة ، حكيما رزينا . واجه المجلس كله فى هدوء ، وقرع الحجة بالحجة . وانتهى الأمر بقرار حكيم أصدره المجلس بالموافقة على اقتراح قدمه الأستاذ ويصا واصف وهذا نصه « حيث أن قرار المجلس أمس بالغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع قانون جديد لتنظيم الاجتماعات . » وسنسمع فيما بعد عن هذا القانون !

وعدل البرلمان قانون الانتخاب ، وأهم تعديل أدخله ، جعل الانتخاب من درجة واحدة لا من درجتين كما كان أولا .

واتخذ مجلس النواب قرارات مهمة فى جلسة ٩ يوليه ١٩٢٤ ، فى موضوع الديون العثمانية المترتبة على الويركو ، والتى ألزمت مصر بها معاهدة لوزان (ص ١٢٢) .

ونص القرارات : —

المجلس — بعد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية — يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، ويقرر : (أولا) أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض

(ثانيا) بقاء الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

ا — أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ .

ب — أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلى باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الأمر ، اما باتفاق يتم بالطرق السياسية ، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية .

ويعتبر حق مصر محفوظا صريحا فى استرداد ما دفع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

وقد ألقى سعد باشا فى خلال المناقشات التى سبقت تلك القرارات بيانا له أهميته التاريخية . قال سعد باشا زغلول : ان المسالة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين (الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التى كانت مرتبة على الويركو أو لا ؟ (والثانى) هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب عليها أن تتوقف عن الدفع حالا أو لا . وهاتان مسألتان منفصلة احداهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى ، فمن المذكرة التى قدمتها الحكومة، ومن الخطب التى ألقيت ، يتبين أن مصر غير ملزمة بهذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لا شك فيها عندنا . . . . ولكن المسألة الثانية وهى هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أو لا . انى بصفتى رئيسا للحكومة ، وواجب على ملاحظة اعتبارات كثيرة ، لا أنصحكم بذلك، لأننا محتاجون للعطف العام فى مركزنا الحالى . نحن دولة شابة ويجب علينا أن تتذرع بالحكمة فى سيرنا،وأن نظهر للعالم أننا لسنا طائشين، ولامغرورين، ولا يدفعنا التمسك بالحق الى التهور وعدم ملاحظة الاعتبارات التى يجب علينا أن نلاحظها . . . وأنا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية حتى لا نجعل الدول ضدنا . ولكن نقول لهؤلاء الدول اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون ولذلك يصح ألا ندفعها . وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والنزق وليس من قبيل المماحكة ، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها ، واثباتا لحسن قصدنا لا نمسك الدين عندنا بل نعطيه لبنك حتى يفصل فى النزاع . . . .

وبعد ذلك عرض الرئيس لما جرى فى مؤتمر لوزان . فقال : « ان المؤتمر قرر سقوط سيادة تركيا عن مصر والزام مصر بالديون التى لتركيا على مصر ، وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلما وعدوانا من أن تمثل فى مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها . آسف لأن الوفد المصرى الذى أرسل من هنا لم يقبل فى هذا المؤتمر ، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط، بل سعت فى عدم قبوله ! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل فى عدم قبول الوفد ! وكانت ترتاح لقول مندوبها هناك ان الوفد

صار مهزأة فى نظر المؤتمرين » . ثم قال : « انه كان مقررا أن ترسل الوزارة المصرية فى ذلك الحين مندوبا يمثل مصر فى المؤتمر ، ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هـذا التمثيل فى ذلك الوقت (يقصد التمثيل الحكومى) اذ لو حصل لتم الأمر كما تم . وسقطت الحجة التى تتمسك بها الآن ، لأن الذين كانوا معينين فى المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر ، سبق لهم أن تعهدوا لانجلترة تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على ، وقد عرفت الحقيقة ، واطلعت على الأوراق أن أؤدى احتراما عظيما لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا فى هذا الخصوص . فانه لما حصلت المخابرة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر ، وضع برنامجا للسير عليه ، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقهـا يكون لمصر ، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التى كانت قبله ، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير فى المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصرى الحق التام فى بحث النقط الأربع المحتفظ بها . فرفض طلب نسيم باشا ، ولم يدع للمؤتمر ، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء ، الذين قبلوا أن يكون التنازل عاما ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان .

وعلى أثر ذلك البيان سافر الدكتور محمد حسين هيكل ممثلا لجريدة السياسة الى الاسكندرية وقابل ثروت باشا ونشر حديثا معـه فى جريدة السياسة يوم ١١ يوليه تحت عنوان « حديث اليوم » . قال فيه : « فاه حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول أمس الأول فى مجلس النواب بتصريحات عن ديون الجزية ، يستفاد منها أن ثروت باشا تعهد للانجليز فى وثيقة سرية بتحمل مصر اياها ، وحمد الله فى هذه التصريحات على أنه لم تمثل حكومة ثروت باشا مصر فى مؤتمر لوزان لكى لا تنفـذ ما تعهدت به فى أمر تلك الديون . ونعى على تلك الحكومة أنها لم تعترف بالوفد الذى سافر الى لوزان برياسة معالى حسيب باشا . وأثنى على نسـيم باشا وعلى خطته وبرنامجه فى هذا الشأن ، وعلى ما أديا اليه من عدم تمثيل مصر فى لوزان . فقد سافرت هيئة من الوفد المصرى وهيئة من الحزب الوطنى لتأييد مطالب

مصر، و لم تقم الوزارة لأسباب لاصلة لها ببرنامج العمل ولاخطته بأى مجهود لتحقيق هذا التمثيل . واكتفت بتبليغ رأيها الى دار المندوب السامى » .

« دهش ثروت باشا من التصريح وتناول ملف المحادثات التى دارت بينه وبين دار المندوب السامى قبل تصريح ٢٨ فبراير . وأطلع الدكتور هيكل على محضر ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهو المحضر الذى بنى عليه سعد كل أقواله ، فوجد الأمر على عكس ما قال رئيس الحكومة تماما ، ثم ذكر ماقالته البلاغ فى ذلك الأمر .

« ومن الحقائق التى يجب أن تعرف هنا أن ثروت باشا واسماعيل باشا صدقى كانا قد تعهدا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، فى وثيقة سرية أمضياها مع مستر سكوت مستشار دار الحماية (وهى الوثيقة التى كان سعد باشا أول من فضح أمرها فى احدى خطبه) أن يتركا للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء . ومعنى ذلك أنهما تعهدا اذا هما صارا فى الوزارة أن يقبلا باسم الحكومة المصرية كل قرار تقرره الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع ، وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها قررت فى زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا ، فبديهى أن هذا القرار الذى قبله ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا فى الوثيقة السرية كان معناه الحقيقى الزام مصر بتلك الديون ، لأن انجلترة ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » .

فرد ثروت باشا قائلا :

« انى آسف لصدور هذه التصريحات من دولة سعد باشا ، وليسمح لى دولته أن أقول انى لا أستطيع أن أوفق بين هذا الاتهام من جانبه وبين قوله انه اطلع بنفسه على ما يؤيده فى وثيقة عملت فى الخفاء (وقد سمتها جريدة البلاغ بالوثيقة السرية) . ولكل لفظ مدلوله ، ومن حسن الحظ أنه ليس فى تلك الوثيقة لفظ جاء غامضا أو مشكلا ، فيمكننى أن أرى فيه مسوغا للخطأ فى فهم موجب تلك الوثيقة واليك الحقيقة :

« هذه الوثيقة التى يشير اليها سعد باشا وضعت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التى أدت الى انهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أى قبل تأليف وزارتى ، وهى محضر دونت فيه محادثة خاصة ، حضرها معى صديقى معالى صدقى باشا ، ببيان المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة فى بعض المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها دون أن يربط ذلك أية وزارة أخرى .

« ولا يخفى ما فى تحرير هذا البيان من الحكمة السياسية والاحتياط لمصلحة البلاد حتى يتقيد به الجانب الانجليزى فلا يتوسع فيما بعد فى مشتملات الأمور المحتفظ بها .

« وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ذكر فى المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تدفع من الجزية .

« وانى أذكر لكم حرفيا ما أثبته ذلك المحضر عقب هذا التفصيل ، وهو ينفى بتاتا وجود أى تعهد من جانبنا يقيد المفاوض المصرى أيا كان فى أى من الأمور المحتفظ بها .

« والنص الوارد فى الأصل الموقع عليه هذه ترجمته :

أوضح حضرتا صاحبى المعالى ثروت باشا وصدقى باشا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها ، كما ذكر من قبل ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل ، وطلبا — وسلم بطلبهما مستر سكوت — أن تضاف عبارة « بكامل الحرية فى المناقشة من الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع « الكتاب » بعد كلمة « ودية » .

« وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل فى اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذى أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، وأضيفت

العبارة الى التصريح نفسه (انظر الـكتاب الأبيض — مشروع الخطاب صفحة ٣٧ الفقرة ١٣ ، وراجع التصريح لمصر) •

« أما دعوى سعد باشا بأننا عملنا هذا العمل فى الخفاء ، فان كان المقصود بها أننا لم ننشره على الناس مفاخرة به فهذا صحيح .

« وأما أننا كتمناه على من يجب ألا يكتم عنهم فهذا غير صحيح. وليتفضل سعد باشا بنشر هذه الوثيقة فلست أنا الذى أمانع فى النشر .

« ويتضح جليا مما سبق أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفاذها فى أمر ديون الجزية لا أساس له . والواقع أن البرنامج الذى وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بأن لا تلزم مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، فاذا أوجبت الدول على مصر أن تدفع فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيـا بكل ما تدفعه عنها .

« وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولاشك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد .

«والى جانب هذا ، فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سعد باشا فى مجلس النواب أن الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تبديل أو تغيير • والآن وقد أجبتك على ما تسألنى عنه ، فاسمح لى أن أؤكد لك ، أننى لم أعمل أى عمل يضعف مركز المفاوض المصرى ، بل كل ما كان من خير أراده الله لمصر على يدى ، من شأنه أن يقوى موقف الأمة ، ويجعلها أكثر عدة وأمضى سلاحا فى المفاوضات التى نحن مقبلون عليها ، والتى أرجو أن يوفق سعد باشا فيها لتحقيق ما وعد البلاد بتحقيقه . »

« ولم يشر دولة ثروت باشا بشىء الى ما قيـل من أن حكومته كانت تحول دون أن يمثـل مصر فى المؤتمر الوفد الذى سـافر للوزان برياسة

حسيب باشا ، ولم نرد أن نسأله عن هــذه الواقعة ، لأن ما نعلمه ويعلمه القراء من تصرفات ذلك الوفد فى أوربا لا يجعل للسؤال عما قاله سعد باشا موضعا ، كما أن حكومة نسيم باشا التى خلفت ثروت باشا لم تعمل للاعتراف بهذا الوفد » .

ونشرت السياسة فى ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ مقالا « حديث اليوم » بين وزيرين ، قالت فيه ان جلالة الملك كلف ثروت باشا بتأليف الوزارة على اثر استقالة عدلى باشا فى ٨ سبتمبر ١٩٢١ فرفض ثروت باشا الوزارة ، وكاد يقبلها نسيم باشا ، ثم قبــل ثروت باشا الوزارة بشرط اعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وفاوض الانجليز حتى قبلوا .

وقد جاء فى التصريح عند الكــلام عن التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب وحماية الأقليات ، أن هذا التحفظ يشمل ديون الجزية ، أى أن انجلترة تستبقى الحالة فى ديون الجزية كما كانت قبل التصريح ، الى أن تتم المفاوضات بشأنها مع الجهات ذات الشأن .

وقد نص أن احتفاظ انجلترة لا يضيع على مصر حقا لم تعترف به ، ولهذا كان لمصر أن تناقش بحرية تامة عدم اعترافها بديون الجزية بعد انهاء سيادة تركيا .

وشكل ثروت باشا وزارته ، ورفع برنامجه الى الملك (برنامج الوفد الرسمى) وقد جاء فى هذا البرنامج أنه يأخذ بجميع نظريات الوفد الرسمى .

ونظرية الوفد الرسمى فى أمر الجزية ، أن مصر لا تلتزم بشىء من الخراج الذى كان يؤدى فى الماضى للدولة العليــه ، وهى لذلك لا تلتزم بشىء من الديون التى تؤدى من هذا الخراج .

واحتفظ الانجليز من جانبهم لمفاوضات مقبلة بالمصالح الأجنبية، وأدخلوا ديون الجزية ضمن هذا التحفظ ، بموجب محضر ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهو المحضر الذى تغنت به جريدة الوفد . وليس صحيحا أن ثروت باشا كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ تعهده فى ديون الجزية .

وان وزارة ثروت باشا وضعت برنامجا بأن مصر غير ملزمة بشيء ، ومع ذلك فاذا رأت الدول أن قبول مصر لدفع هذه الديون يجعلها فى مقام الضامن فيجب أن تقرر فى نفس الوقت وبضمانها حق مصر فى الرجوع على تركيا بما تدفعه لها .

سعد لا يحب ثروت ويريد تلويث اسمه ، ويحب نسيم باشا ويريد تبرئته ، وهو يعلم أن ثروت بعد أن أقنع الدول بتمثيل مصر فى لوزان ، أضاع نسيم باشا على مصر هذه الفرصة لأسباب خاصة ، بعضها تفسره الأقوال التى حامت حول الأسباب التى أدت الى استقالة ثروت باشا ، وبعضها يفسره عجز نسيم باشا السياسى عجزا أدى الى كارثة محو نصوص الدستور الخاصة بأن السودان جزء من مصر .

وجاء فى مقال بجريدة السياسة (الأربعاء ٢ يولية سنة ١٩٢٤) تحت عنوان :

مصر والقروض العثمانية ازاء مؤتمر لوزان

« كان أول سؤال طرح فى احدى اللجان الفرعية للمؤتمر ، هو اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءا من الدين العثمانى العام، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال .

« طرح الفرنسيون السؤال ، فقوبل بعدم ملاءمة النظر فيه مادام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مفروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشترك فى مفاوضات المؤتمر .

« ولكن وزارة ثروت باشا سقطت ، وتولى نسيم باشا ، ولما طال انتظار مندوب مصر ، تكلم مندوب انجلترة ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا، وتمييز ميزانية مصرعن ميزانية تركيا، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية .

« هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية . أما علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنته المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانيـة ، لجأت الى بيانات صندوق الدين فى الآستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن .

« ولم يكن فى المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤنفت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترة ، فضمن عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص فى صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية .

« وكانت وزارة يحيى باشا فى الحكم فكانت صامتة ، فتفاهم المتخاصمون فى المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سير رامبولد رئيس ممثلى انجلترة لعصمت باشا بأن مصر ستتحمل ما تطلب تركيا » .

والذى يمكن أن نقوله فى الحكم على ماقرره كل من الرجلين العظيمين سعد باشا وثروت باشا انهما كانا فى الواقع يتحدثان عن شىء أعم من موضوع الديون . فكلام زغلول باشا حكم عام على سياسة تصريح ٢٨ فبراير برمتها ، وكلام ثروت باشا دفاع عن تلك السياسة ، بما فيها موضوع الديون المضمونة بالجزية المصرية ، واذا ما سلم الانسان بمقدمات أحد الرأيين فى تصريح ٢٨ فبراير جاز له أن يسلم بما يترتب عليها .

وفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان فى ١٠ يوليه ١٩٢٤

وحاول معتوه أن يغتال سعد زغلول باشا فى محطة القاهرة يوم ١٣ يوليه ١٩٢٤ عند سفره للاسكندرية . وأصيب دولته بجروح شفاه الله منها . وتأثر جلالة الملك حينما سمع خبر الاعتداء . وأمر بابطال تشريفات عيد الأضحى .

وبعد أن برئ سعد باشا من جروحه غادر مصر للاستشفاء بأروبا .

وفى أثناء اقامته بأروبا حدثت اضطرابات بالسودان فى شهر أغسطس ، وتظاهر تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم وأورطة السكة الحديدية بالعطبرة ، فقررت الوزارة الاستعلام تفصيلا من حاكم السودان العام عما حدث ، وتكليفه ايقاف الحكومة أولا فأولا عما يحصل .

كما قررت الاحتجاج لدى حكومة لوندرة على تصرفات الحكومة فى السودان ، وطلبت المبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية ، لفحص الحالة وتحديد المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

ونشر بعد ذلك بقليل فى لندن بيان رسمى ، قيل فيه انه فى شهر ابريل اقترح مستر ماكدونالد امكان اجراء المباحثات فى لندن حوالى آخر يونيه أو أوائل يوليه الماضيين ، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة . ولكن ظهر بعد ذلك أن من المتعذر الاجتماع فى آخر يونيه ، وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد . وقد أبلغ زغلول باشا اللورد أللنبى قبل سفره (أى زغلول باشا) الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا ، وأشار مستر ماكدونالد فى آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح فى آخر هذا الشهر ، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة . فمما تقدم يتضح أنه كان فى النية أن يقع الاجتماع فى آخر شهر سبتمبر ، وأن الدعوة ما زالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر ماكدونالد .

وفى ٨ سبتمبر قابل المستر كار نائب المندوب السامى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وأبلغ دولته فحوى كتاب أرسله المستر ماكدونالد لسعد باشا زغلول ، وقد عبر فيه المستر ماكدونالد عن أسفه لما ذكره سعد باشا فى كتاب منه للمستر ماكدونالد تاريخه ٢٩ أغسطس عن عدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه (أى ماكدونالد) مغتبط بما أشار اليه دولته من أنه فى الاستطاعة مع ذلك محاولة تبديد الغيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترة ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة . وقد استطرد المستر ماكدونالد الى القول بأنه يرغب رغبة شديدة فى الاشتراك

فى اعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلة سعد زغلول باشا فى لندرة فى أواخر سبتمبر .

وأعلن سعد باشا أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة .

ووصل سعد باشا الى لوندرة يوم ٢٣ سبتمبر ، وقابل ماكدونالد مرتين أو ثلاث وأدرك الرجلان أن ليس هناك ما يدعو لاضاعة الوقت .

واليك ماقاله سعد للصحفيين الانجليز: تستطيعون القول الآن بأننا لم نشرع فى مفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق ، وعدا هذا فان صحتى تحتم على مغادرة انجلترة بأسرع ما يستطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت أيضا أن وزارة ماكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط. وقال لى مستر ماكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة واياى . . . ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

وكانت هذه ملاحظة مهذبة من جانب سعد على ما فرط من ماكدونالد — فيما يقال — فى حق زائره ، فقد تركه تلبية لدعوة تليفونية مستعجلة !

وغادر سعد باشا لوندرة فى ٧ أكتوبر . وفى نفس اليوم أرسل المستر ماكدونالد للمندوب السامى بالقاهرة كتابا — نشر كتابا أبيض — جاء فيه أن زغلول باشا أوضح التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، وهى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية، ويشير سعد باشا بذلك الى مذكرة الحكومة الانجليزية للدول فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، التى تقرر أن تلك الحكومة تعتبر كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤن مصر عملا غير ودى . (ص ١١١) .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

وكرر سعد باشا تمسكه بالتصريحات التى فاه بها فى البرلمان المصرى عن السودان وحقوق مصر فيه . ومعنى ذلك — عند ماكدونالد — أن الاخلاص من قبل السودانيين فى الجيش المصرى ومن قبل المصريين المستخدمين فى السودان نحو الحكومة المصرية أصبح تحت تأثير تصريحات سعد باشا أمرا يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية . وتبدلت تبعا لذلك روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائدا فى السودان ، ووجد المصريون المستخدمون فى السودان مشجعا على أن يعدوا أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، واذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وأثار ماكدونالد مسألة قناة السويس ، وقال انه ليس فى وسع أية حكومة بريطانية ، بعد ما اختبرت من حوادث الحرب العالمية ، أن تجرد نفسها من اتخاذ التدابير اللازمة لتضمن بقاء القناة مفتوحة ، ولا تستطيع أن تتخلى عن ذلك ، ولو من أجل حليفة ، وفى رأيه أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا العظمى ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة ، يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار ، على قاعدة المساواة ، وتنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر .

أما عن السودان ، فالموقف هو كما يلى : يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان واقعا على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام ادارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام . وهى تعد مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى . ولا يمكن أن تترك

السودان الا حينما تتم عملها . ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى مس الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق ، فاذا لم يقبل النظام الحاضر باخلاص ، واذا لم يسلم بوجوده الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان ، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصان ، وأهمها ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان .

وعلق سعد باشا على الكتاب الأبيض بقوله ان المسألة الوحيدة التى تناقش فيها مع مستر ماكدونالد هى حماية قناة السويس ، فقد طلب الانجليز عقد محالفة مع مصر ، يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة ، ولكنه رفض هذا الاقتراح للأسباب الآتية : —

أولا — لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافيا للاستقلال .

ثانيا — لأن القناة يجب أن تبقى على الحيدة .

ثالثا — لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تنفرد أية دولة بحمايتها ، واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

ولما رفض الانجليز هذا الاقتراح قطع المحادثة معهم .

وعلق على الكتاب الأبيض فى مناسبة أخرى فقال ان الكتاب أغفل ذكر مطلب لى وهو أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

وعاد سعد باشا الى مصر ، وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ افتتح جلالة الملك الدور الثانى للبرلمان .

وفى ١٥ نوفمبر قدم سعد باشا استقالة الوزارة وصرح بأن هناك دسائس وقرر البرلمان ثقته التامة به، وأن يلتمس من جلالة الملك عدم قبول استقالته.

وبعد ظهر يوم الأحد ١٦، مثل سعد باشا بين يدى جلالة الملك، وبقى فى حضرته ساعتين كاملتين، ووجد من جلالته قبولا كاملا لتأييد الدستور وسلطة الأمة، واسترد استعفاءه.

ويشرح الأستاذ عباس العقاد ما حدث (سعد زغلول ص ٤٥٤ وما بعدها) فيقول: ان الرئيس — بعد عودته من أوربا — وجد خصومه مجدين فى محاربته بالشغب تارة والدسيسة تارة أخرى. وسعى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الأزهريين، لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين، والأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف تعليم الدين واللغة العربية، قبل اجراء الاصلاح فى المناهج الدراسية الأزهرية. واستثارهم خصومه ملقين فى روعهم أن مطالبهم غير مجابة، فخرجوا فى الطرقات متظاهرين مهددين متوعدين معرضين بسعد، وتعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات، واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها، لاعتقادهم أن الملك من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة الوفدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين. وهؤلاء كان يخشى جمهرة منهم أن يتبع نظر الوزارة فى اصلاح نظام الدرجات نقص المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف. واستقال توفيق نسيم باشا وهو المعروف بعلاقاته بالقصر . . . . ولما مثل سعد باشا بين يدى جلالته طلب قطعا لدسائس الدساسين أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب القصر والرتب والنياشين فى اختصاص مجلس الوزراء، فأجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات، ووعده أن تضاف الى صلب الدستور، وأن يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة اذا شاء.

وانفرجت الأزمة، فى الظاهر.

وبينما يعقب كل اخفاق فى مفاوضة مع الانجليز أزمة فى مصر تطوح

بوزارة ، كان الأمر فى انجلترة يجرى على العكس . تتصل حلفات السياسة فى خطة ايجابية تواجه بها الحكومة الانجليزية آثار انقطاع المفاوضة ، فأدى الاضطراب فى السودان والموقف الذى اتخذته منه وزارة سعد باشا ، كما أدى انقطاع المحادثة بينه وبين ماكدونالد ، الى خطة تتبع وخطوة سياسية تتخذ . وتنسب الخطة والخطوة لوزارة ماكدونالد ووزارة المحافظين التى تألفت عقب انتصارهم فى انتخابات آكتوبر ١٩٢٤ ، وكان أوستن تشامبرلين وزير الخارجية فيها .

شرح الخطة اللورد لويد فى كتابه (مصر منذ عهد كرومر الجزء الثانى ص ١٣٣ وما بعدها) . قال ان ولاة الأمور فى السودان أدركوا منذ عدة سنوات أن المهيجين المصريين لن يعتمدوا لاثارة التمرد فى السودان على دعاة ورسل يوفدونهم من مصر ، بل سيكون اعتمادهم على المصريين المقيمين فى السودان فعلا ، مدنيين أو عسكريين ، وهؤلاء يسهل عليهم أن يبثوا دعوتهم فى الجنود السودانيين . فالجنود على الفطرة متعصبون ، ويشق عليهم أن يفهموا معنى الولاء لدولتين ، وضباطهم اما مصريون واما انجليز ، وقد عرف الضباط المصريون كيف يثيرون جنودهم السذج ويملأون أدمغتهم بقصص خيالية عما يضمره لهم الانجليز فى المستقبل . وفى أغسطس سنة ١٩٢٤ ، اجتمع المندوب السامى (اللورد أللنبى) والحاكم العام للسودان (السير لى ستاك) برئيس الحكومة الانجليزية فى لندرة ، للنظر فى تلك الحالة . واستقر رأى ماكدونالد على أن تكون الحكومة الانجليزية على استعداد لأن تجلى المصريين عن السودان تماما اذا رفضوا أن يقوموا بواجبهم فيه (هكذا) . كما أخذ الاقتراح بتأليف قوة عسكرية سودانية صرف يتبلور ويتكون . ومواجهة لما يتطلبه تأليفها من اعتمادات وموارد ، تقرر أن تضع الادارة السودانية مشروعا لتنمية موارد السودان الاقتصادية ، وأن تمضى سريعا فى تنفيذ مشروع زراعة القطن بالجزيرة .

هذه هى الخطة المقررة .

أما الخطوة فهى هذه : فى يوم ١٩ نوفمبر ، أرسل تشامبرلين — وزير

الخارجية الجديد — مذكرة للسكرتير العام لعصبة الأمم ، أشار فيها الى ما قد يترتب من آثار على العلاقات بين مصر وانجلترة ، من قبول مصر للوثيقة السياسية المعروفة باسم بروتوكول جنيف . وهذا البروتوكول أو العهد يرمى الى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وقد تقرر ألا يقتصر توقيعه على الدول أعضاء العصبة فحسب بل توقعه جميع الدول . فاذا فرض ووقعته الحكومة المصرية فماذا يكون من أثر ذلك فى العلاقات بين انجلترة ومصر . هذا ما قصدت المذكرة أن تحدد رأى الحكومة الانجليزية فيه ، استعدادا لدور الخصام مع مصر الذى توقعت حدوثه بعد عودة زغلول باشا لبلاده ، فلا تتيح لمصر أن تستخدم سلاحا دوليا احقاقا لحقها أو دفعا للعدوان عليها .

وعلى ذلك أرسلت تلك المذكرة .

تبدأ المذكرة بتحديد التحفظات الأربعة على تصريح ٢٨ فبراير ثم اقتبست فقرات من المذكرة الدورية التى أرسلتها للدول عقب ذلك التصريح بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٢ (ص ١١١) ثم ختمت بالعبارة الآتية : —

« وفى هذه الظروف لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تقبل أن البروتوكول يعطى الحكومة المصرية الحق — اذا ما وقعته — فى أن تطلب تدخل عصبة الأمم لتسوية أمور احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بحق التصرف فيها لحكومة صاحب الجلالة وحدها . » (الأستاذ آرنولد توينبى ، دراسة الشؤن الدولية لسنة ١٩٢٥ ، المجلد الأول ص ٢١٢) .

وفى يوم ارسال هذه المذكرة — ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ — وبعد انفراج الأزمة الوزارية المصرية بثلاثة أيام ، اغتيل سردار الجيش — السير لى ستاك — فى القاهرة .

وأعلن الملك والحكومة أسفهما الشديد على وقوع هذا الحادث ، واهتمت الحكومة حق الاهتمام بضبط مرتكبيه .

وفى يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، تحرك المندوب السامى فى مظاهرة

عسكرية نحو دار الرياسة ، واستقبله الرئيس ، وقرأ المندوب السامى انذارا بمطالب الحكومة الانجليزية ، وسلم الرئيس نسخة منه ، وعاد الى مقره .

هذا الانذار ، استشار اللورد آللنبى حكومته فى نصه ، وأتاه ردها بالأرقام السرية ، وهو على أهبة الاستعداد للتوجه لدار الرياسة ، فلم يشأ أن ينتظر حتى تفك الأرقام ، خشية أن يستغرق ذلك وقتا ، قد تستقيل الوزارة خلاله ، فيحرم من لذة التشفى من سعد باشا زغلول ، بعد أن ضاق به أشهرا . ولم تقره حكومته على بعض فقرات التبليغ وبعض المطالب ولكنها قدمت للحكومة المصرية كما وضعها آللنبى .

ديباجة الانذار بذيئة ، تهين مصر وحكومة مصر ، وتحمل الحكومة المصرية المسئولية عن الجريمة ، وتصفها بأنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أن ذلك لا يهمها كثيرا . ولم ترض وزارة الخارجية عن عبارات هذه الديباجة

والمطالب : الاعتذار الكافى ، مواصلة البحث عن الجناة وانزال العقاب الشديد بمرتكبى الجريمة بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، حظر المظاهرات الشعبية السياسية وقمعها ، دفع تعويض قدره نصف مليون جنيه (ولم توافق وزارة الخارجية على هذا الطلب) ، اصدار الأوامر فى خلال أربع وعشرين ساعة بارجاع جميع الضباط والوحدات المصرية البحت من الجيش المصرى بالسودان ، تبليغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة فبدلا من أن تكون ٣٠٠ الف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة، (وقد رأت وزارة الخارجية تعديل هذا النص كما يلى : توسيع نطاق الرى بالجزيرة أقصى توسيع ممكن بلا اضرار بمصر على أن يكون تحديد نسب المياه بين مصر والسودان بواسطة لجنة فنية تمثل فيها الحكومة المصرية) ، العدول عن كل معارضة لرغبات حكومة انجلترة فى الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ الحكومة الانجليزية على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وقدم فى نفس اليوم انذارا ثان ، مفصلا لبعض النقط (أولا) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر براءات الضباط .

ثانيا — أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة. (وهذا الطلب لم توافق عليه وزارة الخارجية) .

ثالثا — من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية ، كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه .

وقد أقرت الحكومة البريطانية المطالب بعد تقديمها ، ولكنها طلبت من اللورد أللنبى أن يبرر مخالفته للتعليمات (التى لم يقرأها كما ذكرنا) . فقال ان طلب الغرامة يقصد به أن يشعر المصريون بسوء مغبة تصرفات حكومتهم ، وان طلب اباحة الرى فى السودان يقصد به أن يجعل المصريين يدركون قوة انجلترة فى السودان ومدى ما تستطيع أن تنزله بهم ، وأضاف الى ذلك أن فى نيته أن يخفف هذا الطلب حينما تتولى وزارة صديقة الحكم عقب الاستقالة المتوقعة من وزارة سعد باشا زغلول ، ومن المصلحة أن يقوى مثل هذه الوزارة بشىء من التساهل من جانبه ، وأما الطلب الخاص بتعويض

الموظفين الأجانب فانه قدمه لكى يسوى مشكلة طال العهد بها ، ولكى يتجنب أن يرغم حكومة صديقة على حلها .

وقبلت وزارة سعد باشا بعد أن نفت مسئولية الحكومة المصرية بعض المطالب — قبلت أن تقدم اعتذارا وأن تدفع الغرامة ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ومنع كل مظاهرة شعبية تخل بالنظام . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

ورد اللورد أللنبى فى يوم ٢٣ نوفمبر بأنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فانه ارسل تعليماته الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فانه سيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب بما سيتخذه . وأضاف الى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ الغرامة قبيل ظهر ٢٤ نوفمبر .

وردت الوزارة يوم ٢٤ نوفمبر باحتجاجها على تصرفات الحكومة الانجليزية وأرفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة . وأجاب أللنبى بتسلم المبلغ واحتلال جمارك الاسكندرية .

وقدم سعد زغلول باشا استعفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأعاد التماس قبولها يوم ٢٤ نوفمبر . فقبلها جلالة الملك فى نفس اليوم .

واجتمع مجلسا البرلمان مساء ٢٤ نوفمبر . وأعلن سعد باشا استعفاء وزارته واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وقرر المجلسان الاحتجاج على التصرفات الانجليزية المنافية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل فى شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ . كما أعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة.

وتقرر ابلاغ الاحتجاج الى برلمانات العالم ، والى مجلس جمعية الأمم ،

مع طلب التدخل لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

وقد حول السكرتير العام لجمعية الأمم احتجاج البرلمان المصرى لرئيس مجلس الجمعية ، ولكن نظراً لأنه لم يصدر عن حكومة فانه لم يبلغ للأعضاء . والحكومة المصرية نفسها — على عهد الوزارة التى خلفت الوزارة الوفدية — لم تتخذ أية خطوة للسير فى الموضوع . وكذلك لم تحاول أية دولة من بين الدول الأعضاء أن تتولى عرض النزاع المصرى البريطانى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية .

وقد طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للجمعية أن يبلغ صورة مذكرتها المؤرخة ١٩ نوفمبر الى جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف (ص ١٥٥) . وألقى السير أوستن تشامبرلين وزير الخارجية بيانا برأى حكومته فى تدخل العصبة فى الحوادث المصرية : « يبدو لى جليا أن ما حدث فى مصر لا تنطبق عليه نصوص عهد جمعية الأمم التى تتعلق بتدخل الجمعية . ولكن ما نكنه من احترام للجمعية واعتداد بها دفع زملائى فى الوزارة الى التصريح لى بمغادرة انجلترة لحضور اجتماع مجلس الجمعية ، ويسرنى أن أقدم بالنيابة عنهم للمجلس أى معلومات عما حدث أو أى بيان عن الأسباب التى حملت حكومة صاحب الجلالة على اتخاذ السياسة التى اتبعتها فى مصر، اذا كان هـذا مما يهم أعضاء المجلس الوقوف عليه[*]» . وانتهى الأمر على ذلك .

(*) الأستاذ آرنولد توينبى : دراسة الشئون الدولية لسنة ١٩٢٥ . المجلد الأول ص ٢٢١ .

(وقد اقتبس الأستاذ فى ص ٢٢٢ الهامش فقرات من فتوى للأستاذ المشرع البجيكى فيشر ، مؤداها أن العلاقات بين مصر وبريطانيا ذات طابع دستورى وليست ذات صفة دولية ، وأن مصر لا تستطيع أن تستخدم نصوص عهد جمعية الأمم لتتحرر من التحفظات على تصريح ٢٨ فبراير)

الفصل الحادى عشر

العلاقات المصرية البريطانية فى عهد الحكومة اللابرلمانية

(نوفمبر ١٩٢٤ الى يونية ١٩٢٦)

تسلمت الحكم بعد استعفاء الوزارة الوفدية وزارة ألفها زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وكان المفهوم والمنتظر أن تنحصر مهمتها فى تسوية الموقف المترتب على الانذارات الانجليزية على وجه يقى البلاد بعض شرها ، ولكن وزارة زيور باشا سلمت تسليما مطلقا ، وكان هذا التسليم وسيلة لكسب حياد انجلترة فى معركة الدستور التى نشبت فى مصر .

ولولا هذه المعركة لاستطاعت الوزارة المصرية أن تقف من الطلبات الانجليزية موقفا آخر .

قلنا فى كلامنا السابق اننا نأخذ على واضعى الدستور المصرى أن عملهم قام على الأسس التى وضعت عليها الدساتير الأوربية فى القرن التاسع عشر ، ومنها الدستور البلجيكى بصفة خاصة ، وهو فى جوهره يرجع للعقد الرابع من ذلك القرن . وأخذنا عليهم أيضا أنهم ابتدأوا بالتوسعة على الشعب وتحولوا بعد سنة من الحياة البرلمانية نحو التضييق عليه ، وكان الأولى بهم أن يعكسوا القضية . وأخذنا عليهم أيضا أنهم لم يتنبهوا التنبه الكافى لحاجة الأمة — فى طور بناء حياتها القومية بعد تصريح ٢٨ فبراير — لما تقدمه لها الملكية من الاستقرار والتوجيه وجمع الكلمة .

ولكن ، هل تبرر هذه المآخذ ما حدث فى سنتى ٢٥ و ٢٦ ؟ وقبل أن نجيب عن ذلك السؤال نسأل عما حدث اذ ذاك .

الذى حدث هو اعتبار البرلمان المصرى الأول وما جرى فيه مسئولا عن

نكبة الانذارات والمطالب الانجليزية بعد قتل السردار . ولا أعتقد أن الذين أعلنوا الحرب على الحياة النيابية كانوا مؤمنين حينئذ بصدق تلك الدعوى التى أدعوها على البرلمان . انما هو شيء يجارون فيه السلطات البريطانية التى لم تحتمل خطط ذلك البرلمان وموقفه منها . وهم بهذا أيضا يضمنون حيدة تلك السلطات فى معركة الدستور .

والواقع أن الاعتداء على الحياة النيابية يرجع لدافعين : أما الدافع الأول فهو كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة فى المجلسين ، واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة فى يدى رجل واحد ، وأما الدافع الثانى فهو ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا فى مدرسة الوظائف بالحياة النيابية . وقد قال الأستاذ العقاد يصف سعدا خلال الفترة التى تلت مقتل السردار ، قال انه فى أكثر الأيام كان يسأل ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذى يبغضهم فى أيام الوزارة الشعبية . فقال الأستاذ العقاد يوما انهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين ، ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم آمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها ، ولكنهم لا يحبونها تدوم . . . قال لا يبعد أن يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات . وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء. فوجدوا منا غير ما تعودوه. (سعد زغلول : ص ٤٨٩)

والذى ننكره على خصوم البرلمان الوفدى الوسائل التى اتخذوها لبلوغ غرضهم : تعطيل الحياة النيابية بالتأجيل تارة وبالحل تارة أخرى ، التعرض لنظام الانتخاب بالتعديل على غير الطريق الدستورى ، التعرض للحقوق والحريات على وجه لا يرضى الحق ولا العدالة ولا الضمير ، وأحيانا على وجه تقشعر له الأبدان ، اغراء الناس بالوعد والوعيد على أن يتخذوا من مبادئهم سلعا وعروضا ، وهكذا . ولا يقل عن هذا كله سوءاً التسليم للسلطات الانجليزية بما تريد ، فأصبحت فى النهاية تلك السلطات الحكم

بين المصريين ، ولم تعد لمصر الحيـاة النيـابية فى سنة ١٩٢٦ الا بمشيئتها وبشروطها . ونحن الذين مكناها من ذلك .

وليس أساس الحيـاة النيابيـة فى بلد ما ألا يختلف أهلها فيما بينهم ، بل على العكس ، هى لا تحيا الا فى جو من الحرية يظهر فيه اختلاف الآراء ، ويتمسك فيه الناس بما يرونه حقا وعدلا . ولكنها لا تنجح الا بشرط أن يدرك أبناء الأمة على اختـلاف أحزابهم وشيعهم وفرقهم أنه قد قدر عليهم أن يعيشوا أبناء أمة واحدة وفى بلد واحد، وأن هناك حدا ينتهى عنده التناحر ، وأن هناك شئونا يجب ألا تقف حركتها والا ضاع الغالبون والمغلوبون معا . وللقائد الانجليزى المشهور ولنجتون قول سار مثلا . كان اذا اشتدت معارضة مجلس اللوردات للحكومة القائمة وأرادت الحكومة أن تتغلب على المعارضة بمنح ألقاب اللوردية لطائفة من أنصارها تكفى لقتل المعارضة فى المجلس ، وهو اجراء بالغ مبلغ العنف ، قد تترتب على مقـاومته ما يقرب من الحرب الأهلية ، كان ولنجتون اذ ذاك يرى أن حرب الأحزاب قد بلغت الحد الذى يعقبه الفتنة فكان يشير على أنصاره بالتسليم قائلا ان حكومة صاحب الجلالة يجب أن تستمر . وهذا بالضبط سر نجاح الحياة النيابية : أن يدرك الجميع أن الكفاح بلغ حده الجائز وأن ما يعقبه خراب الوطن .

وادراك الأحزاب والفرق أنها مقضى عليها بالعيش تحت سماء واحـدة وفوق أرض واحدة ينتهى بها فى النهاية الى ادراك معانى التسامح والحرية ، وأن الكفاح تنظمه قواعد ، وأن النصر شىء غير القضاء التام على الخصوم . وكان هذا الادراك سر نمو فكرة الحرية الدينية فى أوربا . عمل الكاثوليك على ابادة البروتستنت فى فرنسا ، وعمل البرتستنت على ابادة الكاثوليك فى انجلترة، ثم ادرك الفريقان فى كل من فرنسا وانجلترة أن ذلك غير مستطاع وأن كل فريق قدر له أن يعيش فى وطن واحد مع مخالفيه فى الدين . فاحتمل البعض وجود البعض الآخر ، ومن ذلك الاحتمال والتحمل نمت فـكرة السماحة والحرية .

وانا لا نعالج فى هذه الفصول أزمات الحياة النيابية المصرية الا بقدر

اتصالها بالعلاقات بين مصر وانجلترة ، وقد تبينا أن معركة الدستور فى سنتى ١٩٢٥و١٩٢٦ أدت الى التسليم لممثل الدولة البريطانية فى مصر بمركز الحكم بين المصريين . ولنتتبع اذن أدوار المعركة مقترنة بحوادث العلاقات المصرية الانجليزية .

تألفت وزارة زيور باشا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وقبلت الطلبات الانجليزية .

قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد ، قائلة انهـا تفعل ذلك مذعنة الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمرك الاسكندرية . وسلمت بسلطة المستشارين المالى والقضائى موضحة على الوجه التالى فى كتاب رسمى انجليزى : « تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية . ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . »

واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين ، اما بوساطة جنودها أو بوساطة رجال البوليس المصرى ، واتصل القسم الأوربى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين ، لابلاغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على أرواح الأجانب .

وأوفدت الحكومة المصرية رسولا خاصا للجيش المصرى بالسودان ، للانسحاب بلا مقاومة ، بعد أن رفض قواده الجلاء بناء على أمر نائب السردار . وثارت بعض الفرق السودانية تضامنا مع الجيش المصرى ، واشتبكت مع الجنود الانجليز فى قتال . واستشهد من أبناء السودان رجال ، منهم من قتل فى الاشتباك مع الانجليز ومنهم من أعدم بحكم المحاكم

العسكرية • ويالبتنا — وقد قررنا الانسحاب من السودان بلا قتـــال — حلنا بين اخواننا فى الجنوب والمقاومة المسلحة .

وفى يناير سنة ١٩٢٥ أنشأ حاكم السودان الذى خلف السير لى ستاك قوة دفاع سودانية تدين بولائها للحاكم العام للسودان •

واتفقت الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية على تأليف لجنة ثلاثية يرأسها خبير هولاندى وعضواها خبير بريطانى وآخر مصرى هو عبد الحميد سليمان باشا ، ومهمتها اقتراح القواعد لتوزيع الماء بين مصر والسودان .

وفى هذه الأثناء كان البرلمان المصرى مؤجلا انعقاده لمدة شهر • وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حل مجلس النواب ، على أن تجرى الانتخابات العامة وفاقا لأحكام قانون الانتخاب القديم ذى الدرجتين ، وهو القانون الذى ألغاه البرلمان فى عهد الوزارة الشعبية واستبدل به قانون الانتخاب المباشر • ومع أن القانون الملغى الذى قررت الحكومة اجراء الانتخابات على أساسه ينص على أن المندوبين الثلاثينيين ينتخبون لمدة خمس سنوات، ومع أن هذه المدة كانت لا تنتهى الا فى سنة ١٩٢٨ ، فان الحكومة قررت تجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين • والسبب واضح فالمندوبون الثلاثينيون الذين انتخبوا فى سنة ١٩٢٣ هم الذين أرسلوا لمجلس النـــواب الأكثرية الوفدية الساحقة •

وجرت الانتخابات العامة فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ونظرا للمواقف المبهمة التى اتخذها عـــدد من المرشحين ، لم يكن من المستطاع تحديد نتـــائج الانتخابات تحديدا دقيقا • والواقع أن ألوان الأعضاء الحزبية لم تستبن على وجه التحقيق الا عند فرز الأصوات لانتخاب رياسة مجلس النواب • وقبل أن يحدث ذلك أعلنت الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت الاستمرار فى الحكم مع تعديل تأليفها • وفعلا أعيد تشكيل الوزارة مع بقاء زيور باشا فى الرياسة ، ودخلها وزراء من حزب الأحرار الدستوريين ومن حزب جديد ألف تحت اسم حـــزب الاتحاد ومن المستقلين •

وافتتح جلالة الملك البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ • ولما دارت حركة انتخاب رياسة مجلس النواب ، نال سعد باشا زغلول ١٣٣ صوتا ، ونال ثروت باشا ٨٥ صوتا • فدل ذلك على أن الأغلبية فى المجلس الجديد للوفديين • ورفع زيور باشا للملك استقالته فى كتاب جاء فيه : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسؤول الأول عنها » وما أقسى ذلك القول !

ورفض جلالة الملك قبول استقالة زيور باشا ، ووقع مرسوما بحل مجلس النواب • وحل المجلس فعلا فى اليوم الأول من اجتماعه •

وتلا ذلك استقالة اللورد أللنبى من منصبه ، والاستقالة قديمة ترجع لخلاف شخصى بين اللورد ووزير الخارجية السير أوستن تشامبرلين ، من أيام مخالفته تعليمات حكومته ، فيما يتعلق بالانذار الذى قدمه للحكومة المصرية على أثر مقتل السردار • وقد دعا ذلك وزير الخارجية لأن يوفد لدار المندوب السامى رجلا من رجال الوزارة هو نقيل هندرسون ليكون بجانب اللورد أللنبى ، ورأى هذا فى تعيين هندرسون مساسا بمركزه ، فاستقال وقبلت استقالته ، وأرجىء تنفيذها لموعد مناسب • وحل محله اللورد لويد ، وأصله من حكام الهند الانجليزية •

وقد كشف لويد عن سياسته كشفا تاما فى كتاب مفصل أطلق عليه اسم « مصر منذ أيام كرومر » • والرجل من غلاة الاستعماريين ، وهو فوق ذلك طموح ، يعمل على أن يضعه التاريخ فى صف « بناة الامبراطورية » الكبار من أمثال كرومر وملنر ومن اليهما • دون أن يكون له ما لهؤلاء من الشخصية والصفات العقلية • فاعتمد — ليبلغ مبلغ المتصرف فى مصر — على الخيلاء وأبهة المظهر وصفاقة الوجه ، كما اعتمد ليبلغ ذلك المبلغ على الانقسام بين الزعماء المصريين ، ونقولها والألم يحز فى النفس •

ويبسط لويد فى كتابه سياسته كل التبسيط ، فيقول انها لا أقل ولا أكثر من الأمانة لتصريح ٢٨ فبراير ، يعطى مصر ما لها ويعطى انجلترة مالها • واذا عرفنا أن التحفظات التى احتفظت بها الحكومة الانجليزية تغطى كل الشئون أدركنا مذهب لويد فى فهم استقلال مصر واحترامه •

واتجه لويد أول ما اتجه لترك طرفى المعركة الدستورية فيما هما فيه • ثم أخذ يحدد موقفه منهما حينما بدأ كيان الوزارة فى التصدع .

كان ذلك لموقف وزير الحقانية الدستورى ، عبد العزيز فهمى باشا ، فى مسألة كتاب الاسلام وأصول الحكم • والكتاب بحث تاريخى فقهى فى أمر الخلافة الاسلامية وضعه الشيخ على عبدالرازق (على باشا عبد الرازق فيما بعد) ، الحامل لاجازة العالمية من الأزهر والقاضى اذ ذاك بالمحاكم الشرعية • وقد حاكمت هيئة كبار العلماء المؤلف وحكمت بتجريده من لقبه العلمى • وتبعا لذلك الحكم خوطب وزير الحقانيـة لعزل الشيخ على عبد الرازق من ولاية القضاء • وأراد الوزير أن يبحث الموضوع قانونيا • فأقاله رئيس الوزارة بالنيابة ، يحيى باشا ابراهيم ، من منصبه ، وخرج مع عبد العزيز باشا فهمى زملاؤه الدستوريون توفيق دوس باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد على علوبة باشا • ومن الفصول الممتعة فى مذكرات الدكتور هيكل باشا ما جاء فيها خاصا بتلك الأزمة •

وقد أدى هذا الخروج الى اضعاف بيّن للوزارة ، وأدى ضعفها الى الامعان فى العنف ضد خصومها ، كما أدى الى انتعاش حركة المطـالب بالحكم البرلمانى الصحيح •

فاجتمع أعضاء البرلمان من تلقاء أنفسـهم يـوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال ، تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور • واحتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور ، وعلى منع الأعضـاء من الاجتماع بدار البرلمان ، وقرروا عدم الثقة بالوزارة ، واعتبار دور الانعقاد قائما قانونا ، واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ، وانتخب النواب سـعد باشا رئيسا ومحمـد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين •

والتمس أمراء البيت الملكى من جلالة الملك اعادة النظام النيابى •

بان ضعف الوزارة جليا . ولكن لويد لم يتحرك . فقد كان لانجلترة مطلب لم يتم بعد • وكان لابد من الاحتفاظ بوزارة زيور الى أن تقبل النزول عن واحة جغبوب لايطاليا • وتم ذلك فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ •

حينئذ رأى لويد أن يتدخل • فلم يبق بعد لزيور شيء يسلمه • وآن لمثل انجلترة أن ينتصر للحكم النيابى . ومما يؤسف له أن ينقل الدكتور حسن باشا نشأت من منصبه بديوان جلالة الملك ، بناء على تدخل اللورد لويد ، وكان هذا الاقصاء على اعتبار نشأت باشا عماد الحركة المناوئة للحكم النيابى . ثم استقر الرأى على اجراء الانتخابات العامة طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر .

واتفقت كلمة الأحزاب المعارضة للحكومة على تنظيم معركة الانتخابات بتقسيم الدوائر فيما بينهـا . وفاز الوفديون بمئة وخمسة وستين مقعـدا والدستوريون بتسعة وعشرين ورجال الحزب الوطنى بخمسة مقاعد . وعين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ . واستقالت وزارة زيور باشا فى ٧ يونية . وكان من الطبيعى أن يدعى سعد باشا زعيم الأغلبيـة البرلمانية لتأليف الوزارة الجديدة . ولكن تدخل اللورد لويد من جديد لمنع ذلك . فألف عدلى باشا يكن وزارة ائتلافية ، تولى ثروت باشا فيها وزارة الخارجية. واجتمع البرلمان الجديد يوم ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ ، وانتهى عهد وبدأ عهد آخر ، فيه تدخل العلاقات المصرية البريطانية مرحلة جديدة ، مثقلة بمـا خلفته الانذارات الانجليزية ، وبخطة اللورد لويد فى تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وفى العهد الجديد زاد ضيق مصر بالقيـود الدولية والبريطانية ، تلك القيود التى شلت حركتها ، وأعجزتها أينما تلفتت عن مطاوعة عوامل النهوض والوثوب الدافعة لها نحو الحركة والتقدم . ولنزد هـذا شرحا وتفصيلا فى الفصل التالى •

الفصل الثانى عشر

المحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين

(يوليه ١٩٢٧ — مارس ١٩٢٨)

قلت فى آخر الفصل الماضى ان العهد البرلمانى الائتلافى بدأ مثقلا بما خلفته الانذارات الانجليزية وبخطة المندوب السامى البريطانى — اللورد لويد — فى تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير • وقد زاد فى ثقل الحمل أن مصر كانت تتوثب نحو النهوض والارتقاء والعمران • •

انبعثت فى أبنائها على أثر الثورة الآمال فى العزة المدعمة بالعلم والاستقلال الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ، وأخذ ملكها فؤاد الأول فى توجيه تلك الآمال نحو التحقيق ، جامعا بين عنصرى التجديد والمحافظة ، واستجاب لتوجيهه رجال الحكم جميعا على اختلاف الأحزاب والأهداف ، فلم يخل عهد وزارة من الوزارات من عمل نافع فى ناحية من النواحى •

واننا لا نؤرخ الآن لذلك ، ولكن نثبته لأنه يكون المحيط الذى ندرس فيه مراحل أخرى من تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترة •

فى هذا المحيط الذى جد على مصر ، جدت لها آمال ، وتفتحت لها آفاق ، وتكشفت لها مطالب • ولكنها أينما تلفتت وجدت أمامها انجلترة ، ووجدت معها قيود الامتيازات ومطالب الدول • فزاد كما قلنا ضيقها بما هى فيه ، وشعرت مصر كأنها تختنق فى بيتها •

ولعل ذلك يفسر موقفها من المفاوضات ابتداء من محادثات ثروت باشا ، ورغبتها فى تحرر يتيح لها الحركة • وهو يفسر أيضا معاهدة ١٩٣٦ ، فاذا قلنا الآن — فى سنة ١٩٥٢ — اننا وقعناها كرها ، لانجافى الحقيقة ، اذ كنا فى الواقع ابتداء من سنة ١٩٢٧ نعمل جديا على الخلاص •

ولقد أحكمت الحكومة الانجليزية القيد والتضييق • فلا حركة من مصر الا ويعقبها اعتراض وتهديد من الانجليز ، ولا محاولة لبناء الا بعقبة تقام فى وجهنا ، ويتكرر القول من انجلترة ، ان سلمتم لى بمركزى الخاص فى بلادكم جاز أن يكون لكم ما للأمم المستقلة • وسلمنا فى سنة ١٩٣٦ بذلك • ولكننا لم نجد عند انجلترة ما يحق للحليف أن يجده عند حليفه •

ولنثبت موجزين أزمات القيد والتضييق •

أولها أزمة الجيش ، حدثت وقد تولى رئاسة الوزارة الائتلافية ثروت باشا بعد استقالة عدلى باشا يكن •

استندت الحكومة الانجليزية الى أن المقترحات والملاحظات التى قدمتها لجنة متفرعة عن اللجنة الحربية لمجلس النواب لاصلاح الجيش المصرى ورفع مستواه تدل على اتجاه نحو ادخال المؤثرات السياسية ف شئون الجيش المصرى • وبما أن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى (أرأيت قلبا للأوضاع كهذا القلب) . . الخ فيترتب على ذلك أن تعيد الحكومة المصرية النظر فى موقفها من المقترحات الخاصة بالجيش بلا ابطاء ، وأن تلبى الطلبات التى تمكن اللواء اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ومعاونيه البريطانيين من الاشراف على الجيش وعلى أقاليم الحدود • وعبثا حاولت الحكومة المصرية مقارعة الحجة بالحجة ، وتحركت ثلاث بوارج بريطانية نحو مصر • ونالت انجلترة ما طلبت •

كان ذلك قبل رحلة جلالة الملك فؤاد الرسمية الى أوربا وبدء المحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين •

وبعد ، فكيف بدأت ؟ وماذا قدر لها الفريقان من مصير ؟ وماذا كان لها من نتائج ؟

أما أن الفريقين لم يمهدا لها ولم يستعدا لها فهو أمر ظاهر • فثروت باشا ذهب لانجلترة فى معية جلالة الملك ، ولا تسمح ظروف الزيارة الا بقدر

من الاتصال الشخصى بينه وبين وزير خارجية انجلترة ، قــدر كلاهما أنه لا يخلو من نفع . وهذا كان يدركه ثروت باشا تمام الادراك . فلم يستصحب المعاونين الذين يلزمون لاجراء محادثات دقيقة فى أمر العلاقات بين المملكتين، ولم يحمل معه المستندات والوثائق والمباحث التى تلزمه .

ولكن الاتصال الشخصى الأول شجع الرجلين على المضى فى المحادثات ، وعلى الرغم من أن ثروت باشا كان مقيدا ببرنامج جلالة الملك وانتقالاته ، وعلى الرغم من أنه حمل على كتفيه فريدا عبء التحضير والبحث والأخذ والرد ، فقد مضى فى العمل المضنى الذى هد من كيانه وقطع حبل حيــاته قبل الأوان ، وكأنى به يسابق الزمن للوصول الى تحقيق شىء لبلاده .

وهذا التلهف من جانبه لانتزاع شىء لمصر يرجع الى ايمانه بأن الظرف موات ، فالحياة النيابية قد عادت الى مجراها ، والأحزاب مؤتلفة ، وأمور مصر تضبطها يد سعد القوية ، فلا ارتباك ولا نشوز ، وسعد يشجعه ويحمى ظهره ، وزيارات جلالة الملك للعواصم هيأت لمصر جوا صالحا وأكسبتها مكانة وصداقات وعلاقات طيبة ، والمصريون قد برموا بالسدود التى أقامها حولهم الانجليز ، فكانوا كما قلنا يبغون الانطلاق .

ولا أستطيع أن أقبل ما يدعيه بعض الناس من أن سعدا لو بقى حيــا عند عرض المشروع النهائى الانجليزى على الوفدالمصرى وعلى الوزارة لكان للمشروع حظ من القبول ، ولا أستطيع أن أتصور أيضا أن ثروت نفسه كان يقبله ، بل نراه حتى اللحظة الأخيرة يعمل على اصلاحه وتعديله فى بعض نصوصه ، ونرى أنه حمل على ذلك العرض حملا ، ضغط عليه ليفعل ذلك زملاؤه وحلفاؤه السياسيون ، كما ضغطت عليه ليفعــل ذلك الحكومة الانجليزية .

واذن فما الذى كان ثروت يأمله ويرجوه من سعيه المتواصل ؟ كان يأمل أولا فك التوتر على وجه ما ، وكان يأمل ثانيا أن يسترد لمصر على الأقل بعض ما فقدته من جراء الانذارات الانجليزية ، وهذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالسودان ، وكان يأمل ثالثا أن يستخرج من مادة المفاوضات

والمحادثات صيغا وأحكاما ، ان لم تنظم العلاقات بين المملكتين تنظيما كاملا فعلى الأقل تهذب تلك العلاقات ، وتضبطها على أساس من العقل والانسانية، فتبعد عنها من ناحية ارتباك الفوضى والعاطفة ومن ناحية أخرى التهديد باستخدام السيف والمدفع من آن لآخر . وايمان ثروت اذن هو ايمان ذلك النفر القليل من الرجال الذين حذقوا فن الدبلوماسية واتخذوا منها أداة لحل العقد وتسوية المشكلات ، بل واعتبروها الأداة الوحيدة الجديرة بأن تستخدمها الأمم المتحضرة . وانا لنقرن اسمه بأساتذة هذا الفن ، بتاليران ومترنيخ وغيرهما ، وهؤلاء — مع الأسف — بقايا القرن الثامن عشر ، وقد خلف من بعدهم خلف لا يعرفون الا الدم والحديد ، ولا يضير ثروت شيئا أنه نادى بالعقل وتمسك بأدوات المتحضرين .

وقد سجل ثروت باشا مساعيه فى وثائق سياسية هى خير ما يصور فن المفاوضة فى كماله ، وكم تمنينا أن تدخل فى اعداد شباب وزارة الخارجيه المصرية دراسة تلك الوثائق : « وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التى دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشامبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمى لعقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر . » ورقمها (١) لسنة ١٩٢٨ . ومجموعتنا المصرية هذه أوفى من الكتاب الأبيض الانجليزى الذى نشر عن هذه المحادثات .

وصدَّر ثروت باشا الكتاب المصرى ببيان شامل دقيق . قال فيه ان المحادثات مرت بأدوار ثلاثة . أما الدور الأول ، وهو الدور الذى بدأ بالاتصال الشخصى بين الوزيرين ، والذى كانت ثمرته أن قدم ثروت باشا مشروعا مصريا أوليا جدا لمعاهدة ، رد عليه تشامبرلين بمشروع بريطانى ، فقد جرى فى أثناء زيارة جلالة الملك لانجلترة زيارته الرسمية ، أى من ٤ الى ٣٠ يوليه سنة ١٩٢٧ . كذلك جرى الدور الثانى بلوندرة ، فى خلال المدة القصيرة التى قضاها ثروت باشا بها ، عقب زيارة جلالة الملك لبلچيكا ،

وفى غضون هذه المدة دارت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين •
وجرى الدور الثالث فى القاهرة ، وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تتمة للأحاديث السابقة وسعيا الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهــدة ، وقد بدأ هذا التبادل شفهيا ، ثم عاد كتابيا ، وكان الوسيط فيه اللورد لويد المندوب السامى •

ويشرح ثروت باشا كيف اتخذ من زيارة جلالة الملك فرصة للاتصــال مباشرة برجال الحكومة الانجليزية ، ثقة منه بأن الاتصال الشخصى بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل من الانجليز والمصريين حالة الآخر لابد عائد بالفائدة على مصر • وكان حريصا بوجه خاص على ازالة حالة التوتر الذى تركته الحوادث الأخيرة ، ولاسيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش • وقد كان فى الحفاوة التى لقيها جلالة الملك ما شد من عزمه ، لذلك اجتمع بوزير الخارجية البريطانية اجتماعا طويلا تحدث فيه الرجلان حديثا وديا مستفيضا فى تلك المعانى • ولنقتطف من الحديث عبارتين هما لب الموضوع •

قال تشمبرلين ان سنه تسمح له أن يذكر ظروف التدخل البريطانى فى مصر (فى سنة ١٨٨٢) وأن يذكر أن وزراء انجلترة كانوا مخلصين حينما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى وأنه صائر الى الزوال فى أقرب زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال .وذكر أن المستقبل يعنيه أكثر من الماضى ، وعنده أن لب المسألة هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ،وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كنا نرغب فى التعـاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا ، فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترة تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقات لأزمات قد تضطر بريطانيا العظمى — على أسف — الى تسويتها بالقوة • وأشار الى مسعى مستر ماكدونالد لوضع أســاس التعاون الودى بين البلدين ، وما كان من فشله فى ذلك ، ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها ، وكانت لها عواقب غير مرضية • وتساءل هل

استفاد المصريون من تلك التجارب ، وأصبحوا الآن أكثر استعدادا لأن يلقوا حقائق الحالة وجها لوجـه ، وأن يدركوا المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والاخلاص .

ولم يصعب على ثروت باشا أن يشرح شعور مصر بعـدالة حقهـا ، وأن أكبر الأسباب لوقوع ما يؤسف له من الحوادث يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع انجلترة .

شاطره تشمبرلين هذا الرأى وسأله عن العلاج . فأجابه بأن أفضل حل هو أن يتولى باخلاص تحديد العلاقات بين البلدين تحـديدا يحول دون وقوع الاصطدام بينهما ويجعل العلاقات قائمة على قواعد تكفل زوال سوء التفاهم الذى تجلت أضراره بالبلدين على السواء . فقال تشمبرلين هل من سبيل الى تحقيق ذلك ؟ فأجاب ثروت بأن ذلك يتوقف على انجلترة بنوع خاص ، لأنهـا تطلب ضمانات بينما مصر لا يسـعها أن تعطى من الضمانات الا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها .

ثم أكد ثروت باشا أنه لم يكلف اجراء أى مفاوضة ، ولكن ما أبداه تشمبرلين من صدق الحفاوة قد شجعه على الاعراب بكل بساطة عن رأيه ، وأن كل ما يستطيع عمله فى هذا الشأن انما هو — اذا أذن بذلك — أن يتعرف رأيه ونوع الضمانات التىيراها ضرورية من وجهةالنظرالبريطانية ، فاذا بدت له مقبولة أبلغها الى زعيم الأغلبية (سعد زغلول باشا) ، وينظر بعد ذلك فيما اذا كان فى الامكان الدخول فى مفاوضات رسمية ، واذا تمت تلك المفاوضات تعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فان لم تبـد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقيت بذلك الأخطار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

ولكن تشمبرلين طلب الى ثروت باشا أن يقدم له مشروع معاهدة ، فاعتذر ثروت بأن ليس لديه العدة لهذا العمل ، غير أن تشمبرلين ألح وقبل ثروت .

هذه رواية الكتاب المصرى .

وهناك رواية أخرى رواها السير تشارلس بيترى صاحب كتـاب : « السير أوستن تشمبرلين ، حياته ورسائله » (الجزء الثانى ص ٣٤٤) ، وذلك نقلا عن تشمبرلين نفسه . قال : « لم أسع لفتح باب المفاوضات لتسوية موضوع التحفظات ، لأنى لا أعتقد أن تسويتها أمر ممكن فى القريب . ومن الخطأ أن يدخل انسان فى مفاوضة فى المسألة المصرية ، بل وفى غيرها من المسائل أيضا ، الا اذا كان هناك احتمال قوى للوصول الى اتفاق . وكل ما فكرت فيه عند مقابلتى لثروت باشا هو أن أشرح له شرحا جليا طبيعة مصالحنا فى مصر ، وأن أؤكد له أن سياستنا من شأنها ألا تتغير بتغير الوزارات عندنا ، وأن أدعوه للبحث فيما اذا كان قد آن لمصر أن تقتنع بهذه الحقائق فتتخذ من هذا الاقتناع أساسا لتنظيم علاقات البلدين . وكنت أرى اذ ذاك أنه اذا تبين لى أن ثروت باشا مقتنع بوجاهة ما ذهبت اليه فقـد كان فى عزمى أن أقترح عليه — وقد اقترحت عليـه فعـلا — أن يستمر فى محادثاته مع اللورد لويد بالقاهرة عند عودتهما لها . ولكنه تحرك بأسرع مما كنت أتوقع وأحضر لى فى أيام معدودات مشروع معاهـدة . ولم يكن بد من أن أقابل ذلك بالاهتمام وبالعناية . فهاهو ذا رئيس وزارة مصرية يظهر لأول مرة رغبة حقيقية فى الوصول الى اتفاق واستعدادا — على أقل تقدير — لمحاولة فهم وجهة نظرنا والاستجابة لها . وليس معنى ذلك أن مشروعه كان يمكننا قبوله ، ولكن كان ينبغى على أن أقابل مشروعه بمشروع بريطانى وضعناه على المبادىء التى وافقت عليها الوزارة فى الشهور الأولى من عمرها . ولسنا نستطيع الا أن نسير وفق هذه المبـادىء ، اللهم الا اذا استرددنا ما منحناه لمصر فى تصريح ٢٨ فبراير استردادا فظـا غليظا ، ونقضنا بذلك العهود التى قطعناها على أنفسنا ، فنجلب على أنفسنا بذلك ما نستحقه من تهمتى الخداع وسوء النية » .

هـذا ما رواه صاحب ترجمة تشمبرلين ، نستخلص منه ومما جاء فى الكتاب المصرى أن ثروت باشا بدلا من أن يقدم المبادىء والقواعد لتنظيم المحادثات قدم مشروعا كاملا . والظاهر أنه فضل أن يجرى المحادثات فى لوندرة على اجرائها فى القاهرة مع اللورد لويد ، لأسباب : أولا كسبا للوقت ،

فان العمل فى لوندرة مع وزير الخارجية أو مع مندوب عنه قريب منـه لا يستغرق من الزمن ما تستغرقه المحادثات مع ممثل الخارجية فى القاهرة ، ثانيا لأن الابتعاد عن القاهرة فى المراحل الأولى من العمل قد يتيح لها قدرا من السرية لا يتوافر لها بغير ذلك ، ثالثا لأن الاتفاق أو التفاهم مع تشمبرلين نفسه قد يكون أقرب منالا منه مع لويد .

والآن وقد أخذ ثروت باشا على عاتقه عبء تقديم الاقتراحات ، فماذا كانت فكرته الأساسية فى صياغة مشروعه ، قال انها كانت وضع شيء يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، فكان رائده ألا يذكر المسـائل الا على أبسط وجوهها ، وذلك بقدر الامكان ، وكان رائده أيضا ألا يبدأ بأصعب المسائل ، وهى بصفة خاصة مدة استقرار الجنود البريطانية فى منطقة السويس وشروط هذا الاستقرار ، فأغفلها فى مشروعه الأول مرجئا اياها لما بعد الاتفاق على بقية المسائل ، اذ يكون الجو قد أصبح أكثر صفاء عن قبل . وكان رائد ثروت باشا أخيرا أن يقيس مشروعه بمشروع الوفد المصرى (راجع ص٦٦) ، وسنرى فيما بعد أن القياس بذلك المشروع القديم سيكون هم المفاوضين المصريين الاتكاء عليـه ، سنراه فيما بعـد محـور الدفاع الذى برر به النحاس باشا ومكرم باشا توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكأنى بالسياسيين المصريين يقولون لأمتهم : ما كان لكم أن ترفضوا الآن ما اقترحه سـعد نفسه فى سنة ١٩٢٠ !

ولنتتبع ثروت باشا فى عرض مشروعه :

اعتبر ثروت باشا المشكلات الأساسية هى : الاحتلال والسودان وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية .

فعن المشكلة الأولى ، مشكلة الاحتلال ، نصت المـادة السادسة من مشروع ثروت باشا على ما يأتى : تسهيلا وتحقيقا لقيـام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحضرة صـاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ...

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان فقد كان هم ثروت باشا أن يعمل على اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، على أن يحتفظ بحل مسألة السودان السياسية الى اتفاق يعقد فيما بعد (المادة ١١) .

وفيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية نصت المادة الثالثة من المشروع على تعهد بريطانيا العظمى ببذل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى ، وعلى أن الحكومة المصرية تعترف — وذلك فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب (*) — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق الا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون فى مسائل الضرائب تفريقا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم ، أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادىء التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات . وعلى أن توضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى ادخالها على النظام القضائى الحالى ، توصلا الى الغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة فى محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

يقوم هذا كله على محالفة بين البلدين ، تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما (المادة الأولى) ، وتترتب على ذلك نتائج . يترتب عليه أن مصر اذا أصبحت على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لانجادها بصفة محارب . وأنه لأجل تحقيق

(*) هكذا وردت فى الكتاب الرسمى . والخطأ ظاهر . وقد رجعنا للترجمة الانجليزية فى الكتاب الأبيض الانجليزى ، فوجدناها « حق التشريع للأجانب أو بعبارة أدق التشريع الذى يسرى على الأجانب » .

هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى ، واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين (المادة الثانية) • وترتب على ذلك أيضا أن مصر تقبل أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها ، وذلك اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها (المادة الخامسة) • وترتب على المحالفة أيضا تعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لبريطانيا العظمى ، كما تتعهد بألا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية (المادة ٧) . ونصت المادة الرابعة على أن بريطانيا العظمى تبذل وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض • وبالنظر أيضا الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين البلدين يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ويكون اعتماده بالطريقة العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين (المادة ١٠) • ونص المشروع على أن تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ، تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها (المادة ٨) • كما نص أيضا — نظرا للتنظيم القضائى المستقبل — أن تعين الحكومة المصرية فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يمس اداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشئون التى ترى استشارته فيها (المادة٩) • وأخيرا نص المشروع فى مادته الثانية عشرة على اتفاق الحكومتين على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من أحكام المعاهدة يعرض على جمعية الأمم ، ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالاذعان لقرارها •

سلم ثروت باشا مشروعه لوزارة الخارجية فى ١٨ يوليه • وتقابل الوزيران يوم ٢٩ يوليه ، وقال تشبرلين انه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز لهما المناقشة فيه ، وسلم الى ثروت باشا صورة منه ، وأخذ يتلوه عليه مادة مادة ، وكان يدلى فى أثناء التلاوة بالايضاحات والتفسيرات التى يراها لازمة • وأظهر ثروت باشا فى أثناء ذلك بالقول أو الاشارة رأيه فى أن أحكام المشروع البريطانى الأساسية لم تصادف منه ارتياحا ، وأنها تبدو غير متفقة مع مبدأ الاستقلال ، ووعد بأن يقدم مذكرة مكتوبة بملاحظاته • وغادر انجلترة لمرافقة جلالة الملك فى زيارته الرسمية لروما •

ومن روما كتب باسهاب لسعد باشا يوقفه على كل ما حدث • فأرسل له سعد باشا برقية يخبره فيها بمرضه ، وأنه وان كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا فانه لا يستطيع أن يدلى برأى فى موضوع الخطاب ، اذ كان قد قرأه قراءة سريعة ، واذ كان لا يعلم مافى المشروع البريطانى • ثم جاءت ثروت باشا أنباء وفاة سعد باشا ، فتأثر تأثرا عميقا بهذه الفاجعة القومية ، وقال انه مضى فى عمله وهو يسائل نفسه ماذا يكون منذ الآن حظ المحادثات بعد وفاة سعد باشا ، هل سيلقى عند من يخلفونه ما لقيه منه من التشجيع والتأييد •

وفى هذه الحالة النفسية سلم ثروت باشا ملاحظاته على المشروع البريطانى، وأيدها شفويا فى أحاديثه مع الوزير البريطانى خلال شهر أكتوبر •

وبعد فما هو هذا المشروع وما هى ملاحظات ثروت باشا عليه ؟

ولنلخص مواد المشروع البريطانى :

المادة ١ — عقد محالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين ، وعلى الأخص اذا حدثت ظروف يخشى منها الاخلال بحسن العلاقات بين

ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالته فى الحال مع صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الاشكال .

مادة ٣ — اذا أصبح ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه ، يقوم فى الحال ملك بريطانيا لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — اذا تهدد ملك بريطانيا وقوع حرب أو اذا وجد فى حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ، يبذل ملك مصر لملك بريطانيا فى الأراضى المصرية كل مافى وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهيلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسهيلا وتحقيقا لقيام ملك بريطانيا بحماية طرق المواصلات الامبراطورية البريطانية يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى الحكومة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ، ويبذل له فى كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات ، مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزا من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة فى ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتعهد ملك بريطانيا ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر .

مادة ٨ — بالنظر الى التعهدات التى أخذها ملك بريطانيا على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء ، والى المسئوليات الخاصة التى تقع على عاتقه فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فى مصر ، تتعهد الحكومة المصرية بأن توافيه فى كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر ، وتبقى الحكومة المصرية فى ادارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل ملك بريطانيا وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ، ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد ملك مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لملك بريطانيا ؛ كما يتعهد بألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب فى الادارة تطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها ، وتتعهد الحكومة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة فى هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبى لا يتمتع بالجنسية البريطانية فى وظيفة مدير أو فى أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين •

(٢) يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن • ويكون تعيينهما ، كما كان فى الماضى ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أدنى ضمان لصيانة مصالحهما ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان •

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٣٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان • ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار ، وتكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك ، للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور • وتمنح الحكومة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام ، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير • وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى ، تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين ، تعويضا للمصالح المحلية عن كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار اليها •

ويستمر ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته الحاليـة فى نفقـات الادارة فى السودان ، الى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحالة تدعـو الى اعادة النظر فى هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لاتخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ ، وتكون مدتها مدته .

مادة ١٦ — أنه وان يكن الطرفان المتعـاقدان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما ، الا أنه رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسـير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

الملحق

١ — فى أثناء المدة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عـدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٫٢٥٠ رجلا ، ولأجل تحقيق الاتصـال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل فى هذه المدة طبقا للأحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين ممثل الحكومة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء (المصرى) بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى (أى المذكرات المتبادلة فى أثناء أزمة الجيش — راجع ص ١٧٠) .

٢ — تضع الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين

وفنيين عسكريين ، وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت لآخر ، وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا .

٣ — تورد الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع فى مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

٤ — تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات ، وتستمر الحكومة المصرية فى المدة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة فى أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن .

٥ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس ، على ألا يسرى هذا الحظر على القوات المشار اليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .

٦ — يحتفظ بالادارة الأروبية فى وزارة الداخلية ، وتتعهد الحكومة المصرية بألا تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الادارة المذكورة وفى البوليس بمصر والاسكندرية وبور سعيد الا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية .

هذا هو المشروع البريطانى ، وصفه ثروت باشا بحق بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين . ومشروع كهذا كان خليقا بأن يحمل رجلا أقل صبرا أو أقل تفاؤلا — وان شئت أقل ثقة بنفسه — من ثروت باشا بأن يقطع المحادثة ويدع المستقبل للمقادير . ولكن الوزير المصرى تحامل على نفسه، وأقبل على بحث المشروع الانجليزى نقطة نقطة، مستخدما كل ما وهبه الله من قوة الحجة وسعة الحيلة . قال فى مقدمة ملاحظاته المكتوبة ان المشروع البريطانى لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل

ما تعرضت له مصر حتى الآن من الصعوبات، وحيث يتضمن المشروع ايضاحا أو تحديدا فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى فى شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة . والمشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل فى شؤون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع . وقال ان أخص ما فى معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتعاقدين من الواجبات والحقوق المحددة حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفى سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالهما وتصرفاتهما فى كل الأمور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها لترتب على ذلك اضعاف الصداقة لا توثيقها .

ولا نزاع فى أن أحكام المشروع البريطانى تترك فى النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، ولكن اذا أتيح لها بالمشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترمى اليه من النتائج الحسية المقصودة فان الثقة التى يجب أن تكون بين حليفين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى فان شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التى جاء المشروع بها لابد أن يقوى على توالى الأيام . وأما مصر فان ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها ، ولن تشعر فى صميم نفسها بأى فضل لها فى محافظتها على المصالح البريطانية ، اذ كانت فى أعمالها وتصرفاتها فى هذا السبيل مسيرة بارادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها . وكأن ثروت باشا عند ما خط هذه العبارات فى أغسطس سنة ١٩٢٧ ينظر بعين الغيب الى ١٩٣٦ وما بعدها حتى هذه الأيام !

ومضى ثروت باشا بعد مقدمته العظيمة يتناول بحث المشروع الانجليزى مادة مادة ، وكان بحثه بمثابة شرح وتفسير للحكم الذى أصدره على المشروع بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين .

ولما وصل الى لوندرة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٧ أخذ فى تبادل الأحاديث مع تشمبرلين ورجال الخارجية الانجليزية . واستمر الأخذ والرد بعد عودته الى مصر . وعلى أساس هذا كله عدلت الخارجية البريطانية مشروعها بعض

التعديل ، وحولته لمشروع نهائي، وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند ، وطلبت الى ثروت باشا أن يعرضه على هيئة الوزارة المصرية .

أبلغ هذا المشروع طي رسالة من السيرأوستن تشمبرلن للوردلويدتاريخها ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ — والرسالة مهمة . أول ما يلفت النظر فيها أن الموضوع كله قد تحول تماما عن أساسه الأصلي . فنحن نعرف أن الوزيرين البريطاني والمصري دخلا في محادثات ترمي الى وضع أسس المفاوضات ، ونحن الآن بازاء مشروع المعاهدة النهائية . تقبل كما هي أو ترفض كما هي. وهو مشروع قبلته الحكومة البريطانية وقبلته حكومات المستعمرات الحرة والهند . وأن اللورد لويد مفوض لتوقيعه حالما يستطيع رئيس الوزارة المصرية التوقيع عن الحكومة المصرية . (*) ويضيف الوزير الى ذلك أن المشروع المقدم يتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها الحكومة البريطانية نزولا على رأي ثروت باشا ومراعاة للشعور المصري بغية الوصول الى اتفاق

فلننظر اذن في المشروع النهائي :

(*) وبقى ثروت باشا على الرغم من هذا كله متمسكا بانه لا يزال في طور التمهيد! اثبت في خطبة العرش التي افتتحت بها الدورة البرلمانية الجديدة (١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — أي قبل رسالة تشمبرلن بأسبوع واحد) ما يأتي :— « وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة في ذلك الجو المتلىء صداقة وولاء ، فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزية في احاديث عن بعض شؤون سياسية ، رغبة في اقرار حسن التفاهم بين البلدين ، ولقد كان لتلك الأحاديث اثرها المحمود في ذلك . كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها الى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتي نظر احداهما الأخرى في مسألة مصر والسودان . حتى اذا ما ظهر امكان التوفيق بين وجهتي النظر تيسر الدخول في مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين انجلترا من العلاقات ، على أن يكون القول الفصل في هذه المحالفة للبرلمان . واني لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما اشربته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتي النظر ..... الخ »

المادة ١ — عقد محالفة تؤكد قيام الصداقة .(وحذفت منهـا الى ما شاء الله) .

المادة ٢ — تعهد ملك مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ... الخ كنص المادة ١٠ من المشروع الأول .

المادة ٣ — ملك انجلترة ينجد مصر بصفة محارب فى حالة الاعتداء عليها .... الخ كنص المادة ٤ من المشروع الأول .

المادة ٤ — اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال . (وهذا تعديل للمادة ٢ وللمادة ٨ من المشروع الأول) .

مادة ٥ — الخاصة باتباع الأسـاليب الانجليزية فى تدريب الجيش المصرى ... الخ (تطابق المادة ٦ من المشروع الأول) .

مادة ٦ — الخاصة بما تقدمه مصر لانجلترة فى حالة وقوع هـذه الدولة فى حرب ... الخ (كنص المادة ٤ من المشروع الأول) .

مادة ٧ — الخاصة بالقوات المسلحة البريطانية فى مصر المقابلة للمادة ٥ من المشروع الأول . وقد طرأت عليهـا تعديلات مهمة تؤشر عليها فى اثباتنا للمادة الجديدة : —

« تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهـد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من ضرورة وجوده

لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات ، مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم ، واذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

ويقول تشمبرلن فى رسالته للويد ان عبارة ريثما يحين الوقت ... الخ .. شغلت باله وبال زملائه طويلا . خشى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وشرح لثروت باشا أنه لا يريد أن يقع أى لبس فى معنى هذه العبارة فان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى ا لمصرية أو تمر عليها . فأكد له ثروت باشا أنه لم يرم بالعبارة « ريثما ... الخ الى هـذا القصـد ولا الى هذا المعنى. ولكنه يؤمل، إذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتى يوم تشعر فيه الحكومة البريطانية من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المواصلات البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما عهدت بحماية مثـل هذه المصالح فى المسـتعمرات الحرة الى حـكومات تلك المستعمرات ، وهو (أى ثروت باشا) ليدرك على كل حال أن هـذا اليوم بعيد ، ويكتفى بأن يترك للحكومة البريطانية مطلق التصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه . وبناء على هذا التأكيد قبل تشمبرلن ادراج الفقرة وأقنع زملاءه بقبولها .

مادة ٨ — تعدل المادة ١١ من المشروع الأول

تنص على تفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم فى حالة استخدام غير المصريين ولا تعين الحكومة المصرية موظفين من رعايا الدول الأخرى الا اذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — بذل الحكومة الانجليزية نفوذها لتعديل نظام الامتيازات (المادة ٧ فى المشروع الأول) .

مادة ١٠ — تعضيد طلب مصر الانضمام الى جمعية الأمم . (المادة ٩ من المشروع الأول) .

مادة ١١ — تعدل المادة ١٢ من المشروع الأول . فاقتصرت المادة الجديدة على ما يتعلق بلقب ممثل بريطانيا بمصر وتقدمه على ممثلى الدول الأخرى . ونقل من هذه المادة فى المشروع الأول ما يتعلق بالمستشارين المالى والقضائى الى الملاحق .

مادة ١٢ — مقابلة للمادة ١٤ من المشروع الأول ، المتعلقة بعدم اخلال أحكام المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التى يقتضيها تنفيذا لأحكام الواردة فى الملحق . وللملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ والمدة (المادة ١٥ من المشروع الأول) .

مادة ١٤ — الفصل فى الاختلاف طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم . (المادة ١٦ من المشروع الأول) .

الملحق (١)

وهو الخاص بالجيش المصرى . حذف منه تحديد عدد رجال الجيش فى زمن السلم ب ١٢٫٢٥٠ رجلا ، والباقى كما جاء فى المشروع الأول بعد حذف الاشارة الى المذكرات المتبادلة فى أثناء أزمة الجيش بعد ادماج ما نصت عليه فى صلب الملحق .

وهو الخاص بالمستشارين المالى والقضائى والموظفين البريطانيين بادارة الأمن العام والبوليس . وأحكام الملحق فى هذا الشأن هى أحكام مادة ١٢ من المشروع الأول والفقرة ٦ من الملحق بذلك المشروع .

ويلاحظ أن السودان لم يرد له ذكر فى المشروع النهائى . والظاهر أن الوزيرين اتفقا على ارجاء الناحية السياسية من الموضوع ، وان كنا لم نجد أشارة صريحة لذلك. بل كل ما وجدناه هو العبارة الآتية، فى رسالة من السير أوستن تشامبرلين الى دولة ثروت باشا ، تاريخها ٢٤ فبراير ١٩٢٨ ، ونصها « أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن نتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها . »

وقد تردد ثروت باشا فى أن يعرض هذا المشروع على زملائه بعض الوقت ، محاولا أن يصل عن طريق المفاوضة مع المندوب السامى فى مصر الى ازالة الغموض عن بعض نصوصه ، والى أن يوفق الى حل نهائى قاطع فى مسائل الجيش والبوليس والمراقبة على مياه النيل ، الا أن تشمبرلن ألح فى عرض المشروع كما هو على هيئة مجلس الوزراء . وفى الوقت نفسه أبدى مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى والوزراء رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل اليها حتى ذلك الوقت . فلم يسع ثروت باشا الا اجابة تلك الرغبة العامة . وبناء على ذلك أبدى النحاس باشا رأيه فى المشروع بأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها، وأنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا، وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة يصح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن تسمح بادخال تحسين عليه يجعله صالحا للقبول . وأبدى أعضاء الوزارة نفس الرأى . وانتهى الأمر عند ذلك . وقدم ثروت باشا استقالته من رياسة الوزارة ، وتولاها مصطفى النحاس باشا ، واستمر الائتلاف .

ولكن ثروت باشا بقى على اعتقاده فى صلاحية المشروع بعد ادخال

تحسينات عليه . رأى فيه ما يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة ، سواء فى الشؤون الخارجية ما دامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة ، أو فى الشؤون الداخلية اذ هى غير مقيدة من هـــذه الوجهة سوى بوجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الانجليزى ، واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه فى الجيش المصرى ، وبتفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائيين أجانب ، ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم ، وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تترتب على المحالفة . أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائيا عظيم الأهمية ، من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله . (*) وأخيرا فان المعاهدة على بعدها من مظنة تأييد الاحتلال تهيىء لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا لم يتيسر فى المفاوضات السابقة رسمية أو غير رسمية أن ينظر فيه بشىء من الأمل فى نجاحه .

وأن مبدأ تدخل جمعية الأمم فى جميـــع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش — وهو ما كانت انجلترة تصر دائما على رفضه — يعد من أكبر الآمال المشجعة لمصر .

وأعرب ثروت باشا فى نهاية بيانه عن أحاديثه عن اعتقاده بأن جهوده لن تذهب سدى ، وأنه سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، وأنه يرجو أن يدخل على المشروع حينئذ التعديلات والايضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق .

والواقع أن محادثات ثروت باشا هى أساس المفاوضات التالية فى أدوارها المختلفة والسؤال الذى يصح توجيهه هو : لم صممت الحكومة البريطانية على عرض مشروعها النهائى ، وهى تعلم علم اليقين نوع المصير الذى ينتظره؟

(*) (الظاهر أن ثروت باشا يقصد مشروعه هو . فالمشروع النهائى خال من ذكر السودان) .

كان ذلك لأنها حينئذ لم تر بأسا فى بقاء الحالة الراهنة ، وأنها لا تطلب من المفاوضة الا صياغة واقع تلك الحالة فى نصوص وأحكام معاهدة بين البلدين.
فلما وجدت أن ثروت باشا يسعى الى ما هــو أكثر من ذلك ، وأنه يطلب تنظيما يمكن بلاده من حرية العمل، لم تر اذ ذاك ما يدعوها لمجاراته فى ذلك، وأرسلت مشروعها الى مصيره المحتوم ، ولم تبال بطبيعة الحال أن ذلك معناه نهاية حياة ثروت باشا السياسية !

الفصل الثالث عشر

مقترحات أغسطس سنة ١٩٢٩ لاتفاق انجليزى مصرى

(وهى المقترحات التى أفضت اليها المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون) .

على أثر استقالة ثروت باشا كلف جلالة الملك مصطفى النحاس باشا تأليف الوزارة ، فألفهـا ائتلافية كالوزارة السابقـة ، اشترك فيها من الدستوريين محمد محمود باشا وجعفرولى باشا .

وواجهت الوزارة الجديدة أول ما واجهت مذكـرة من دار المندوب السامى لرئيس الوزارة السابق تاريخه ٤ مارس . ولم يتسع الوقت لوزارة ثروت باشا لكى تبت فى موضوعها فتركت ذلك للوزارة اللاحقة .

ومذكرة مارس هذه على درجة كبيرة من الخطورة ، فان تسليم مصر بها يحقق لانجلترة ادعاء تبنى عليه التدخل فى شئون مصر متى شاءت وكيف شاءت ، فلاحد لمدى التدخل الا مطلق حريتها فى التقدير ، وهذه عبارة المذكرة:

« لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعفت اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال »

« وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظة ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة » .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها ، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن

تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه أو بأى تصرف ادارى ،وهى تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه . »

قلنا ان هذه المذكرة بالغة الخطورة.ومما يستحق الاشارة اليه من عباراتها القول ان عدم نجاح المحادثات بين الحكومتين يستلزم من الحكومة الانجليزية اتخاذ الموقف الذى اتخذته ازاء أعمال البرلمان المصرى . وللمصريين اذن الحق فى أن يذهبوا الى أن مذكرة مارس اجراء تقصد به الحكومة الانجليزية معاقبتهم على عدم قبولهم لمشروع ثروت تشمبرلن أو — على الأقل — الضغط عليهم لقبول مشروع جديد .

ومن أوجه العنت فى مذكرة مارس هذه ما ذهب اليه اللورد لويد من أن السلطات المصرية من تنفيذية وتشريعية لا تعرف واجباتها الأساسية بالنسبة لحفظ الأمن وحماية الأرواح والأموال الا بعد الارتباط بانجلترة بمعاهدة تحالف . وطالما تعطل عقد المعاهدة فلانجلترة أن تتخذ أى اجراء ترى أن الحالة تقتضيه .

والانصاف يقتضى أن نذكر أن السياسة الانجليزية فى أزمة الجيش التى سبق الكلام عنها وفى أزمة التشريعات المصرية التى نحن بصددها هى من رسم اللورد لويد نفسه ، وتجرى على طريقته فى تطبيق تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، وهى الطريقة التى لم يخفها عن رؤسائه والتى شرحها بجلاء فى كتابه « مصر منذ أيام كرومر » . وليس معنى ذلك اعفاء الحكومة الانجليزية من مسئولية المعاملة التى عاملت مصر بها ، ولكن الثابت أن لويد كانت له آراؤه وخططه ومناهجه ، وأنه سار فى تنفيذها فى مصر على وجه لم يرض تشمبرلن نفسه رغم انتمائهما لحزب واحد ، والثابت أيضا أن تشمبرلن ضاق ذرعا بتصرفات لويد وأزماته ، وأنه — فيما يلوح — لم يقو عليه لما كان للويد من نفوذ بين غلاة المحافظين ، ولأن تصرفات العنف من استدعاء البوارج وقعقعة السلاح ومواكب المظاهرات فى الجو والبر والبحر تستهوى العامة وتنال رضاهم واعجابهم . وعلى كل حال فقد ترك تشمبرلن لخليفته

العمالى فى وزارة الخارجية – المستر هندرسون – تصفية أمر اللورد لويد فى مصر . وسنتحدث عن هذا فى موضعه .

واجهت وزارة النحاس – كما ذكرنا – مذكرة مارس البريطانية وتولت الرد عليها ، ولم يصعب على الحكومة المصرية تفنيد المزاعم البريطانية وختمت ردها بالعبارة التالية :

« يضاف الى ما تقدم أن المذكرة المشار اليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شؤون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة ، وتجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم ، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد الى شىء من هذا . لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها ، وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها » .

وقالت الحكومة البريطانية فى ردها على هذا انها لا تستطيع أن تعد الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر ، ثم أشارت الى تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، والى التبليغ الذى أرسلته للحكومات الأخرى عما سمته علاقات خاصة بينها وبين مصر لا تسمح لدولة ما أن تنازع فيها .. الخ (ص ١١١) وفى النهاية فانها ترى أنه بعد اخفاق مفاوضات ثروت تشمبرلن قد عاد كل شىء الى ما كان عليه بعد اخفاق مفاوضات مكدونالد – زغلول ، الا بمقدار التعديل الذى أدخلته الانذارات الانجليزية فى نوفمبر ٢٤ (أى أن مصر تحترم كل شىء والحكومة البريطانية لا تحترم حتى الحالة التى تحدثها هى !) وبناء على هذا كله تبقى النقط المحتفظ بها محتفظا بها على صورة مطلقة بوساطة الحكومة البريطانية ، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض للحكومة البريطانية .

وألقى رئيس الوزارة النحاس باشا بيانا فى مجلس النواب بجلسة ٥ ابريل

قال فيه ان الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها .

هكذا كانت الجولة الأولى من جولات هذه الأزمة ، لم تتناول عملا تشريعيا معينا ، ثم تطور الأمر فقدمت دار المندوب السامى انذارا للحكومة المصرية تطلب فيه منع مشروع قانون الاجتماعات المعروض على البرلمان من أن يصبح قانونا ، وحددت لاجابة طلبها موعدا غايته الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ١٩٢٨ . وهددت بأنه ان لم تتم اجابة طلبها قبل ذلك الموعد فانها تتخذ الاجراء الذى تستدعيه الحالة . وقد أرسل النحاس باشا ردا قويا على هذا رفض أن يسلم فيه بما تدعيه الحكومة الانجليزية ، وختم كلامه بأن أعلن للمندوب السامى أن الحكومة رغبة منها فى التفاهم قد طلبت فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع قانون الاجتماعات الى دور الانعقاد القادم ، ووافقها المجلس على ذلك .

واعتبرت الأزمة بذلك منتهية .

وتلاها أزمة داخلية مصرية . بدأت باستقالة محمد محمود باشا من الوزارة ، ثم استقال الوزير الدستورى الآخر جعفر ولى باشا ، والوزير الوفدى (اذ ذاك) أحمد محمد خشبه باشا ، والوزير المستقل ابراهيم فهمى كريم بك . وعلى ذلك تصدع الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة . وأقال جلالة الملك النحاس باشا فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وألف محمد محمود باشا وزارته الأولى من الأحرار الدستوريين والاتحاديين . وكان حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية فى تلك الوزارة .

وأجلت الحكومة انعقاد البرلمان مدة شهر . ثم استصدرت أمرا ملكيا فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وايقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، وبأنه بناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ هذا الأمر ، وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر . أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث

المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فيتولاها الملك طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون .

وقالت الوزارة فى مذكرتها الايضاحية لهذا الأمر الملكى انها ما كانت لتقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختيارا ، ولكن يلجئها الى ذلك الجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ، والحاجة الى نظام ثابت مرض يعيد للبلاد وحدتها ، ويهيىء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها . والوزارة شديدة الايمان بأنها تصدر فى ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية واجماع أهل الرأى فيها . وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها فى ادارة الشئون العامة فى فترة تعطيل الحياة النيابية باجراء العدل وبتحقيق المساواة فى غير تحيز أو حزبية ، وبتأييد الحريات فى حدود القوانين ، وبتنفيذ الاصلاح فى المرافق العامة الذى طال على البلاد أمد انتظاره . وكذلك ترى الوزارة أن ينظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله اصلاح الحالة التى ترغب الوزارة الخلاص منها ، على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يمسهما التعديل بحال من الأحوال .

ونسبت المذكرة الايضاحية سوء الحالة الى أن فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية ما زالت فى حرصها على الاستئثار بالأمر تنقض أسباب التعاون ، وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد ، جاهدة فى نشر ذلك الوهم ، عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة أسبابه . وبينت المذكرة أن آثار الانقسام امتدت الى دوائر الحكومة مما أفسد نظام الأعمال ، وعرض مصالح الجمهور للعسف والعبث ، ونشر القلق والاضطراب بين الموظفين ، وكذلك انتقلت هذه الآثار الى أفراد الأمة ، فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم ، بل انقلبوا بعضهم حربا على البعض الآخر ، وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن فى الأسر . ثم انتهى الأمر الى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان

تلك الفئة واستبدادها ، مستعينة بأكثرية اضطرت الى ممالأتها أو مداراتها بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع فى خيرها ، ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى المرافق العامة للبلاد .

واذا كان لنا أن نستبعد من المذكرة الايضاحية ما اعتاد السياسيون أن يقولوه بعضهم فى البعض الآخر ، جاز لنا أن نقول ان تحليلها لبعض ظواهر الحياة السياسية ذهب فى التبسيط والحصر حدا لا يقبله غير المنهمكين فى المعركة السياسية من المصريين . من ذلك الكلام على فئة هيأت لها المصادفة المحضة السيطرة على حزب الأكثرية ، وعلى أن أتباعها هم بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع فى خيرها . ثم الكلام على فساد الحياة السياسية . نقول انه غلو لا يقبله هو أيضا غير المنهمكين فى المعركة السياسية من المصريين ، وهو مما يصدر عن أوهام الأحزاب السياسية من حيث ادعاء كل حزب لنفسه وحده الطهارة الخلقية والحكمة السياسية .

وأهم من هذا كله أن نذهب فى دراسة حركة يوليه ١٩٢٨ مذهبا آخر ، فنحاول أن نتبين من حقيقتها ما يتصل بموضوعنا .

لم تكن حركة ١٩٢٨ حركة انقلاب دكتاتورى . حقيقة تأثرت بما كان فى تركيا وأوروبا من محاربة النظام البرلمانى الحزبى التقليدى . ولكن الدكتاتوريات الحقيقية ألفها رجال على رأس عصابات تحركها عواطف وغرائز وشهوات ولا تتردد فى تحطيم أية عقبة ، ورجال حركتنا فى ١٩٢٨ — الذين انتقلوا منهم الى جوار ربهم والذين هم لا يزالون بين ظهرانينا — لا نعرف عن واحد منهم اسرافا أو شذوذا ، ولا نعرف أن واحدا منهم فى حياته العامة أو الخاصة يصدر فى تصرف أو مسلك الا عما يصدر عنه سائر أبناء قومه .

وعلينا اذن ألا نتأثر كثيرا بوصف محمد محمود باشا لنفسه بأنه دكتاتور خير ، وباستخدامه صيغا كصيغة اليد الحديدية وما الى ذلك .

وحركة ١٩٢٨ اذن هى حركة فى معركة الأحزاب ، لا أكثر ولا أقل .

ولم تكن الحركة نتيجة مؤامرة دبرها القصر والمندوب السامى وخصوم الوفد المصرى . ولنزد هذا شرحا ، أما خصوم الوفد فلا نصدق عن واحد منهم — وبخاصة رئيسهم فى هذه الحركة محمد محمود باشا — قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد . وأما القصر فقد ذكرنا فى أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلمانى خرافة خلقت بسوء نية وتكررت أحيانا بحسن نية ، والثابت هو العكس ، فقد كان فى الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى الصحيح ، وان تصرفات جلالته فيها جميعا اذا قيست بما تكشف للتاريخ أخيرا عن تصرفات الملكين جورج الخامس وجورج السادس فى حل أزمات الكثرة والقلة التى ترتبت على الانتخابات العامة فى عهديهما لاتضح أنها صدرت عن ايمان صحيح بالحكومة النيابية ، وعن تقدير حكيم لشتى النزعات والتيارات ، وعن رغبة وطنية سامية فى أمن الوطن وخيره ورفاهيته ، ومن عدم الانصاف أن يدعى أحد أن اعتقاد جلالته فى أن أحوال البلاد الداخلية والخارجية تقتضى عدم اضعاف السلطة التنفيذية ، وفى أنه من خطل الرأى أن تنتقل الأمة طفرة واحدة من الحرمان التام من مباشرة الحقوق السياسية الى التمتع بها بأوسع مدى ممكن لها ، أقول انه من عدم الانصاف أن يحمل هذا الاعتقاد الذى له كل الوجاهة وكل القيمة على ايثار الحكومة الاستبدادية على غيرها . وأما دار المندوب السامى فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر منها الذى يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترة ، والا ذلك القدر منها الذى يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر .

عرفنا اذن أن حركة يوليه سنة ١٩٢٨ هى معركة أحزاب ، فلننظر اليها على هذا الاعتبار .

ان نجاح الحكومة البرلمانية يتوقف على أن الوزارة تستند الى أكثرية معقولة ، وأن المعارضة كذلك تستند الى قوة حقيقية من حيث العدد والكفاية ،

ويتوقف أيضا فى النهاية على أن تجرى المعركة بين الحكومة والمعارضة وفقا لأساليب وقواعد مرعية ، ويتوقف أخيرا على تسليم كليهما بأن هناك اعتبارات وأمورا أساسية تقف الحرب عن الامتداد اليها .

قومى هم قتلوا أميم أخى فاذا رميت يصيبنى سهمى
فلئن عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهنن عظمى

فهل الوسائل التى قررتها وزارة محمد محمود تفضى حقا الى هذه النتائج وتهيىء فعلا الأسباب للحياة النيابية الصالحة ؟ يؤسفنا أن نقول لا . مثلا : هل يؤدى حقا تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات الى أن تعود للبلاد وحدتها كما ترجو المذكرة ؟ وكيف يمكن أن يحدث ذلك والحزب الذى أقصى عن الحكم يعتقد أنه أقصى وأوذى تعسفا ، ويرى من حقه بل ومن واجبه أن يهدم التدبير كله ؟ فلنحكم اذن على حركة محمد محمود باشا فى يولية ١٩٢٨ بأنها لا تؤدى ولا يمكن أن تؤدى الى الأهداف الطيبة التى أعلنتها ، ونعود الى ما قررناه فى مناسبات عدة من أنه لاصلاح ولا اصلاح الا بالتربية السياسية الحقة ، ولكن لا بد لمن يتولاها أن يوطن نفسه على الصبر وعلى أن ثمرتها قد لا تنضج الا بعد مماته . وأنى لنا اقناع السياسيين بذلك. وكذلك لاصلاح ولا اصلاح الا بتنظيم الرأى العام على أسس أخرى بالاضافة الى أسس الأحزاب السياسية وحدها ، ويكون ذلك اذا اتجهت جماعات العمل الاجتماعى نحو التأثير فى الانتخابات طبقا لاتجاهاتها وتبعا لقوة أنصارها ، وحينئذ يكتسب العمل البرلمانى معناه ويكون له أثره ، وبغير هذا يكون حلقة من المصادفات .

هذا وقد كان علينا أن نأتى بهذا القدر من السياسة الداخلية المصرية لنعرف الظروف التى أحاطت بالعلاقات بين مصر وبريطانيا فى السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

نشير أول ما نشير فى شأنها الى توقيع الميثاق المعروف باسم ميثاق كيللوج باسم صاحبه وزير خارجية الولايات المتحدة ، وهو تعهد من موقعيه بأن يسووا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية . وقعته الحكومة البريطانية مع تحفظ سبق لها أن أبدته فى أثناء المفاوضات الخاصة بالميثاق وأكدته عند

التوقيع ، قالت فيه توجد مناطق لبريطانيا مصلحة خاصة وحيوية فى استتباب الرخاء والأمن فيها، فتوقيع الحكومة البريطانية للميثاق لا يمس حريتها فى العمل فى تلك المناطق ، وأضافت الى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة توجد لديها هى أيضا مناطق من هذا النوع ، وبناء على ذلك فاذا ما حددت الحكومة البريطانية موقفها من هذه المناطق فانها تعبر عن الموقف المماثل للولايات المتحدة فى المناطق التى تهمها ، وتجنبت الحكومة البريطانية أن تذكر أى البلاد تعنى ، كما أن المستر كيللوج نفسه تجنب أن يسأل . وفى اشارة الحكومة البريطانية فى تحفظها الى أنها والحكومة الأمريكية « فى الهوى سوا » ما حمله على الصمت . والذى يؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تعنى مصر حينما تحفظت بالنسبة للمناطق التى تدعى لنفسها فيها مصالح خاصة ، الخطة التى جرت عليها تلك الحكومة منذ أرسلت للدول تبليغها المشهور على أثر تصريح ٢٨ فبراير (ص ١١١) وموقفها من شكوى البرلمان المصرى لمجلس جمعية الأمم على أثر الانذارات الانجليزية المشهورة (ص ١٦٠)

وعلى كل حال فلم يسع حكومة محمد محمود باشا الا أن توقع ميثاق كيللوج بتحفظ هى أيضا ، ونصه : تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى الميثاق بالصيغة التى وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق .

وانضمام مصر للميثاق تطبيق للقواعد التى وضعها محمد محمود باشا لسياسته الخارجية . وقد وصف هذه السياسة فى قوله بأنها ترمى الى تجزئة المسائل المصرية ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر — فى حدود الحالة القائمة — على استعادة ما خسرته مصر فى السودان وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية .

وتطبيقا لهذه السياسة أيضا تمكنت حكومة محمد محمود باشا من تسوية شؤون مالية خاصة بالقروض العثمانية ، وكان هذا فى مارس ١٩٢٩ . كما تمكنت أيضا من تسوية شؤون الرى فى مايو ١٩٢٩ . وتم ذلك بتبادل

مذكرتين مع دار المندوب السامى . وقد قبلت الحكومتان بموجب هذا النتائج التى انتهت اليها لجنة النيل فى سنة ١٩٢٥ (ص ١٨٢) ، كما قبلتا أن يكون لرجال مصلحة الرى المصرى بالسودان حرية التحقق من آن موازنات خزان سنار (وهو مخصص للرى فى السودان) تجرى طبقا لما خصص للسودان حسب قرار لجنة النيل ، وأن لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوة ، وأن لا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر ، وأن تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل ، وأنه اذا قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر فعليها أن تتفق مقدما مع السلطات المحلية على مايجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ، ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا ، وأن تستعمل الحكومة البريطانية وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل الدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين ، وأنه اذا حدث خلاف فى تفسير قواعد الاتفاق يرفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة ، وأن هذا الاتفاق لا يعتبر ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان . وعلى ذلك فقد تم البت فى هذه المسألة الخطيرة دون التعرض لحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى السودان .

وانا لا نذهب مذهب القائلين بارجاء كل شىء الى أن يتم الاعتراف بحقوق مصر على الوجه الذى يرضيها تماما . فمن المسائل مالا يحتمل الارجاء الذى قد يؤثر فى تقدم السودان وتقدم مصر ورخائها ، هذا الى أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل يتصل بسياسة تصفية آثار الانذارات

الانجليزية فى السودان والرجوع الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٢٤ . وقد جرى عليها ثروت باشا كما رأينا ، وسار عليها محمد محمود باشا أيضا .

وجريا على هـذه الخطة أيضا . خطـة تجزئة المسائل ، للوصول الى المشـاركة الجدية فى الحياة الدولية ، والى اسـتعادة ما خسرته مصر فى أمر السودان ، سعى محمد محمود باشا لتحريك أمور أخرى وتقديمها خطوات محسوسـة ، منها ما يتعلق بتعديل نظام الامتيازات عن طريق عقد مؤتمر تدعو اليه الحكومة المصرية لادخـال تعديلات فى لائحة ترتيب المحـاكم المختلطة توسع اختصاص هذه المحاكم توسيعا جزئيا يشمل بعض الجنايات والجنح التى كثرت الشكوى من بقائها خاضعة للقضاء القنصلى أو مست الحاجة لادخالها فى سـلطان القضاء المحلى ، ومنها البحث فى فرض ضرائب معينة على الأجانب مع الاحتفاظ بمبدأ سلطة الحكومة المصرية وحقها غير منازعة ولا مدافعة فى اخضـاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البـلاد من الضرائب ، ومنها أمر دخول مصر فى جمعية الأمم . وممـا يحمد لحكومة محمد محمود باشا أنها حركت هذه الأمور دون أن تقف موقف المنتظر لما تتيحه المفاوضات العامة من فرص ، فصدرت فى هذا كله عن المبدأ الكريم الطبيعى ، ألا وهو ان شؤون مصر من حق حكومة مصر أن تتولى التفكير فيها ووضع الخطط لمعالجتها .

وقد اقتضى تحريك هذه الأمور أن يزور وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى باشا فى شهر ابريل ١٩٢٩ لوندرة وكان لجهوده نتائج مشجعة .

وفى هذه الأثناء كان الحكم قد انتقل فى انجلترة منذ أوائل شهر يونية ١٩٢٩ من أيدى حزب المحافظين الى أيدى حزب العمال على أثر انتخابات عـامة . وتولى وزارة الخـارجية فى وزارة العمـال الجديدة المسـتر آرثر هندرسون .

ورأى الوزير الجديد بعد الاطلاع على مادار من الكتب بين سلفه — السير أوستن تشمبرلن — والمندوب السامى فى مصر — اللورد لويد — أنه لا يستطيع أن يعمل عملا نافعا لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا الا اذا

أقصى لويد عن مصر . فاستدعى الرجل لمقابلته وحمله على تقديم استقالته من منصب المندوب السامي . ولنشرح الرسائل التى أقنعت هندرسون بضرورة ابعاد لويد عن السياسة المصرية .

وذلك أنه فى ابريل من سنة ١٩٢٩ اتصل الدكتور حافظ عفيفى باشا بوزارة الخارجية البريطانية،وأبلغها أن الحكومة المصرية تدرس انشاء ضرائب ورسوم على الخفر والبلديات والبترول والدمغة ، وأنها ترجو أن تعلن الحكومة البريطانية عطفها على مبدأ فرض تلك الرسوم والضرائب على الأجانب مساواة لهم بالمصريين . وكان من رأى وزير الخارجية — وكان اذ ذاك تشمبرلن — أن يعلن ذلك العطف ، وطلب الى لويد أن يبدى رأيه ، فكتب اليه لويد أنه بعد أن استشار محافظ البنك الأهلى ورئيسى الغرفتين التجاريتين البريطانيتين بالاسكندرية والقاهرة يوافق على ضريبة الخفر ، أما فيما يتعلق بضريبة البلديات فلا بد أولا من أن تقدم الحكومة المصرية مقترحاتها لتنظيم الأسس التى تبنى عليها ضرائب البلديات عموما ، وفيما يتعلق بالبترول يفضل لويد أن تكون الضريبة على القوة لا على كمية السائل ، وبالنسبة للدمغة يرى لويد أنها ضريبة ايراد، أى أنها لا تجبى نظير خدمة، وليس ايراد الحكومة المصرية فى نظره بحاجة اليها . فغضب تشمبرلن من موقف المندوب السامى ، وكتب اليه أنه يعلن موافقته على طلبات الحكومة المصرية . وتلا ذلك أن أرسل فى ٢٨ مايو الى اللورد لويد بيانا مفصلا بالمبادىء التى تقوم عليها السياسة البريطانية ، ذهب فيه الوزير الى أن التدخل فى شؤون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، كما ذهب الى أن نظام الامتيازات سائر نحو الزوال فى كل مكان ، فلا معنى لأن تدعمه انجلترة فى مصر ، وأوضح فى النهاية أن الحكومة البريطانية لا تعارض فكرة نقل اختصاص القنصليات القضائى للمحاكم المختلطة . وقد أخذت لويد العزة بالاثم ، فرد ردا سمجا على وزيره ، مؤكدا أنه ينبغى ألا تتساهل الحكومة البريطانية مع مصر تساهلا يغير من الموقف الراهن ، وذلك حتى تقبل الحكومة المصرية معاهدة معقولة .

ولكن ينبغى علينا أن نقرأ كتابه للوزير (الكتاب منشور فى كتاب لويد فى « مصر منذ أيام كرومر » . المجلد الثانى ص ٣٢٢ — ٣٢٣ —

بلا تاريخ) . قال : « سيدى ، قرأت باهتمام عظيم وعناية واجبة الكتاب الذى لخصتم فيه المبادىء التى توجه سياستنا فى مصر . واذا كان لى أن أنتقد النتيجة الرئيسية التى وصلتم اليها ، وهى ، أن تدخلنا فى شؤون مصر الداخلية يجب أن يقصر على تلك المسائل التى تؤثر بصفة مباشرة فى مصالحنا الامبراطورية ، اذا كان لى أن أنتقد هذه النتيجة فعلى هذا الوجه : ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان ولا يزال تصريحا صادرا من جهة واحدة ، ومصر لم تقبله حتى الآن ، ولن نجد وزارة مصرية اليوم تفعل ذلك مهما كانت صديقة لنا ، واذا دلت المفاوضات مع ثروت باشا على شىء ، فذلك الشىء هو أننا حتى الآن قد تساهلنا مع مصر للدرجة التى يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلباتنا وتمكننا من أن نصفى تحفظات سنة ١٩٢٢ . وانى كنت دائما أرى — ولا أزال على رأيى هذا على الرغم من كتابكم الجديد — أن منح مصر أى تساهل جدى حتى ولو كانت طلباتها فى ذاتها معقولة ينطوى على خطر كبير ، مالم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية . والتساهل المنفصل عن تسوية عامة يزيد موقفنا ضعفا على الضعف الذى كشف عنه العجز عن اتمام مشروع ثروت تشمبرلن . وانا اذا جردنا أنفسنا بأنفسنا مما فى أيدينا من مزايا نستطيع منحها أو منعها فى خلال المفاوضات نجد أنفسنا ولم يبق لنا شىء نعتمد عليه الا عرفان المصريين للجميل، ومنذ سنة ١٩٢٢ وأنا أبحث عن عرفان المصريين للجميل ولا أجد له أثرا . »

ضاق تشمبرلن ذرعا بمندوبه السامى هذا ، وضاق به رجال وزارة الخارجية ، وألحوا على تشمبرلن ألا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس. وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية ، اذ أن مواهبه أكثر ملاءمة لوظائف الادارة فى المستعمرات منها للعمل السياسى الذى نيط به فى مصر .

وسقطت وزارة المحافظين قبل أن تبت فى أمر لويد . وحلت محلها وزارة العمال . ولما تقابل الوزيران الجديد والقديم كما هى العادة ، أشار تشمبرلن على هندرسون ألا يستدعى لويد من مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان

يعتزم هو أن يتخذه فى شأنه ، وذلك على اعتبار أنه لا يحسن بحكومة جديدة أن تبدأ عملها بعزل كبار الموظفين ، فان هذا العزل لو أصاب لويد على يد حكومة العمال يثير الشك والقلق فى بعض الدوائر البريطانية ، كما يثير فى المصريين آمالا ويفتح أمامهم آفاقا لن تقوى حكومة العمال على الاستجابة لها . ولم يستمع هندرسون لنصيحة سلفه وحمل لويد على الاستقالة (*) .

وقد أثارت المعارضة موضوع لويد فى البرلمان . تحدث فيها زعيم المحافظين — المستر بلدوين — حديث من يقوم بالقدر الرسمى الواجب من المعارضة ، وصال فيها وجال المستر تشرشل ، فلويد من المحببين اليه ، والشطح والنطح سياسة تعجبه حينما يكون المنطوح أمة عزلاء ، وقد سهل على هندرسون أن يرد سهم المعارضة الى نحرها حينما بنى رده على أنه لم يفعل أكثر مما كان يفعله تشمبرلن نفسه لو بقى وزيرا للخارجية .

وقد حمد الله تشمبرلن أنه لم يحضر مناقشة الموضوع ، اذ كان متغيبا عن البلاد حينما أثير ، والا كان موقفه فيها موقف المحرج لا يدرى كيف المخرج .

استعد على هذا النحو المستر هندرسون لمعالجة المسألة المصرية . وربما كان الرجل أصدق رجال السياسة البريطانيين أجمعين عزما على محاولة ارضاء الأمانى المصرية ، وأخلصهم طوية ، وأكثرهم ايمانا بمبدأ التفاهم والتراضى بين الشعوب .

واستعد أيضا محمد محمود باشا من جهته للسير فى الخطة التى اتخذها لتحريك الشؤون المصرية على حد تعبيره . وانتهز فرصة وجوده بانجلترة فى يونية ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى رسمتها جامعته — أكسفورد — لتقليده لقب دكتور فى القانون المدنى للاتصال بالسياسيين الانجليز . وكان فى نيته فى

(*) (الحقائق الخاصة باستقالة لويد استخرجناها من كتابه « مصر منذ أيام كرومر » ومن ترجمة حياة تشمبرلن للسير شارلس بيترى ومن ترجمة حياة هندرسون تأليف اجنيس هاملتون) .

مبدأ الأمر أن لا تمتد جهوده الى تسوية عامة للمسألة المصرية ، ولكنه مالبث أن تبين أن مجهوداته تكون أكثر انتاجا وأعظم توفيقا لو عالج المسألة المصرية بالجملة لا بالتجزئة ، وكان المستر هندرسون من جهته ميالا لمعالجة المسألة برمتها .

وقبل أن ندرس تاريخ المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسون علينا أن نتبين نوع الجو السياسى الذى تمت فيه . الرجلان يعرفان أن ما يتفقان عليه لا بد أن يعرض على ممثلى الأمتين ، فكيف يكون الحال والحياة البرلمانية المصرية معطلة لثلاثة أعوام ؟ ان معنى أخذ رأى ممثلى مصر انتهاء تجربة محمد محمود باشا قبل أوانها المحدد لها . أدرك هذا محمد محمود باشا ادراكا تاما . وقد كشف لنا الدكتور هيكل باشا فى مذكراته عن بعض ما غمض من حوادث ذلك العهد . قال الدكتور هيكل باشا ان محمد محمود باشا أفضى اليه يوما أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترة ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه على تعبيره ، وكان من رأى الدكتور هيكل باشا أن يفاوض أيا كانت النتائج التى تترتب على ذلك . فهذه فرصة تهيأت لمحمود باشا يعالج فيها ما استعصى على غيره علاجه ، فان هو لم ينتهزها فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية جلالة الملك أنها تريد المفاوضة ، فاذا طلب اليه الملك أن يفاوض ، لم يكن له أن يرفض ثم يبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى أنه اذا نجح فى تحقيق ما عجز سابقوه عن تحقيقه كان ذلك فخرا له لا ينساه منصف ، وان هو قطع المفاوضة واضطر للاستقالة كان ذلك أيضا عملا وطنيا يحفظه له التاريخ . وانتهى تفكير محمود باشا الى قبول التفاوض . (مذكرات فى السياسة المصرية ص ٣٠١) .

ولم يكن الأثر المحتمل للمفاوضات فى مستقبل الوزارة الأمر الوحيد الذى شغل بال محمد محمود باشا . فقد جرى تفكير وترددت أحاديث فى الدوائر المصرية العليا حول وسيلة أخرى غير وسيلة محمد محمود باشا

لاستقرار الحيـاة النيابية . لقد عرفنا أن وسيلة محمود باشـا كانت تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، يعمل فى خلالها على استئصـال الأسباب التى نسب اليها فساد تلك الحياة كما تصوره أو صوره . أما الفكرة الأخرى التى نبتت مزاحمة لفكرته فكانت تقـوم على تعديل بعض مـواد الدستور وقانون الانتخاب . (مذكرات فى السياسة المصرية ص ٣٠٤ — ص ٣٠٥) .

جد اذن على جو المفاوضات فى صيف ١٩٢٩ ما زاد فى تعقيده . وصفنا هذا الجو بالنسبة للمفاوض المصرى ، والآن فلنر ما كان من أمره بالنسبة للمفاوض الانجليزى .

روى المستر هندرسون فى مجلس العموم البريطانى عن بدء مفاوضاته مع محمد باشا محمود مارواه السير أوستن تشمبرلن عن بدء مفاوضاته مع ثروت باشا ، وذلك أن المفاوض المصرى فى الحالتين كان الداعى لفتح الحديث فى المسألة المصرية برمتها ، واستجاب المفاوض البريطانى فى الحالتين للدعوة ، وتابع المستر هندرسون ورجاله المفاوضات ، على النحو الذى سنعرضه بعد قليل على القراء ، لوضع مشروع معاهدة بين الدولتين تعرض على ممثلى الأمتين ، ثم حدث أن تطور مشروع المعـاهدة وتحول الى « مقترحات » . شاهد الدكتور هيكل باشا ذلك التحول — وكان اذ ذاك فى لندرة — وقال عنه فى مذكراته « وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه ، وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جوابا مقنعا . » (مذكرات السياسة المصرية ص ٣٠٦) ولنبحث عن الجواب .

فى محاضر المفاوضـات الرسـمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية سنة ١٩٣٠ — المفاوضات المعروفة باسم مفاوضات النحاس هندرسون — (المطبعة الأميرية بولاق سنة ١٩٣٦) دار الحديث التالى بدار المفوضية

المصرية فى ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ بين النحاس باشا والمستر هندرسون. (المحاضر ص ٣١ — ٣٢) .

قال المستر هندرسون « اننى فى الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى ، وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه ، ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما أعتقد ، فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . ولقد طلب منى أن أخرج عن دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة يوقع عليها دولة ومحمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى فى يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها ، وكنت أعلن فى الدوائر الرسمية أنى انما أريد أن أتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه » . ثم ختم كلامه بأنه كان يرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى فى أثناء الانتخابات فخاب أمله فى ذلك (وهذا عتاب على النحاس باشا الذى رفض أن يبحث أى شىء الا تحت قبة البرلمان) ثم بعد هذا يضع وفد النحاس باشا مشروعا تناول بالتغيير عشر مواد من المقترحات منها خمس حيوية (وهذا عتاب ثان على النحاس باشا) . فرد النحاس باشا مثنيا على خطة المستر هندرسون الحكيمة الجريئة التى اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعدها ، ثم شرح الأسباب التى من أجلها رفض أن يبحث المقترحات فى أثناء الانتخابات قال « انا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال ، ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها ، فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة وأن نتريث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا ، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ألا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الأمتين ، وها نحن أولاء الآن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق . »

كان اذن لهندرسون « خطة حكيمة جريئة » من مقتضياتها انتهاء تجربة

محمد محمود باشا السياسية وعودة الحياة النيابية . ولم يفت اللورد لويد أن يصف عمل هندرسون هذا بأنه تدخل فعلى فى شؤون مصر الداخلية . وقد فرق بين هذا وبين تدخله هو ، فقال ان تدخله لم يكن الا فيما يمس التحفظات ، حقيقة أنه تدخل لحمل زيور باشا على اعادة الحياة النيابية ، ولكن ذلك التدخل من جانبه له مايبرره اذ كانت السياسة الانجليزية هى المسؤلة عن تعطيل الحياة النيابية فى أيام زيور ، فكأنها تدخلت لتصلح ما أفسدت ! (مصر منذ أيام كرومر . الجزء الثانى ص ٣٢٦) .

هذه ظروف المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون . ولعل علم محمود باشا بتلك الظروف حمله على أن يبذل أقصى جهد ممكن ليصل الى أحسن ما يمكن أن يحصل عليه لبلاده ، وأن يتقدم بالنتائج التى نالها ثروت باشا خطوات نحو الأهداف القومية . ولا يسع منصف الا أن يقدر له هذا الجهد مع علمه بما ينتظر وزارته ونظامه السياسى . وعلينا اذن أن نسجل له وضعه الاعتبارات القومية فوق كل اعتبار .

وهذا هو سير المفاوضات وما أفضت اليه من مقترحات .

حينما اتفق الفريقان على الحديث فى المسألة المصرية برمتها طلب مستر هندرسون الى محمد محمود باشا أن يحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما اذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية . فذهب محمود باشا يصور ما تريده الأمة المصرية ، ما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية أو بأى وجه من وجوه التبعية ، ويتعقب ما فى مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية . فوجد ذلك المشروع يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال ، وأن المشروع بوصف أنه محالفة لا يحقق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف . وطلب فيما طلب أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب ، فلا تشاركها أمة فى هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم ، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح

العصر وحالة مصر الحاضرة ، وأن تلغى الادارة الأوربية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانين فى الجيش ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتهما فيما تعتزمه من مشروعات الاصلاح الواسعة النطاق ، ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما أنهما موظفان مصريان .

أما السودان فقد طلب أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا . وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤. ويجب أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن الرعايا البريطانيين . وقرن هـذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضات فى مسألته فى الوقت الذى تراه ملائما .

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هـذه المسائل وفى تأمين المواصلات الامبراطورية وتنظيم المحالفة بين البلدين اتفق على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعا يتضمن جملة ما اتفق عليه الفريقان فى هـذه الشؤون جميعا . وقد رأى محمود باشا أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وطورا عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع . كما اشترط ألا يمس مصر أذى أو تضييق اذا تبين له أن المحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه أو اذا رضى هو بالاتفاق وعرضه على البلاد فرفضته أو لم تقره .

تسلم محمود باشا من وزارة الخارجية فى ٥ يولية سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته تلك الوزارة بناء على المحادثات بين الفريقين . فتوفر مع عبد الحميد بدوى باشا على دراسته ليتبينا مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ، وليريا ما اذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه يرضى . وبدأت بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى

المشروع المعدل . وهو المشروع الذى شاهد الدكتور هيكل باشا تحوله الى مقترحات لاتفاق انجليزى مصرى .

ولننظر فى تلك المقترحات .

أرفقت المقترحات بكتاب من المستر هندرسون لمحمد محمود باشا تاريخه ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ . جاء فيه أن هذه المقترحات والمذكرات المتبادلة الايضاحية بشأن تفصيلاتها التى سيعرضها محمود باشا على البرلمان المصرى هى أقصى ما يستطيع المستر هندرسون أن يشير على الحكومة البريطانية أن تذهب اليه فى رغبتها فى الوصول الى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وجاء فيه أيضا أن من أحب أمانى الحكومة البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بلا تمييز بين الأحزاب — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما المحادثات الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين البلادين ، فاذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فان الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات والتصديق عليها .

والمقترحات هى :—

١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بوساطة القوات البريطانية .

٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للدخول فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب .

٤ — اذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

٧ — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فان الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بانجاده بصفة حليف ، وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل مافى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ — نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد — شرقى خط الطول ٣٢ شرقا — من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

١١ – يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظـام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول – بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعـة للأجانب – على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

١٢ – نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعيـة ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانيـة بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ – مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معـدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة ، وبنـاء على ذلك يظـل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتهـا اياه الاتفاقات المشار اليها .

١٤ – لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقـوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعيـة الأمم أو من ميثاق نبذ الحـرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

١٥ – اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها – لا يتيسر حله بالمفاوضات بينهما مباشرة – يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦ – يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهـدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى

ملائما فى الظروف التى تكون جارية اذ ذاك ، وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وهاك المذكرات المتبادلة بين الطرفين :

١ — المذكرة البريطانية عن الجيش : تسجل المذكرة اتفاق الطرفين على انتهاء الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن الحكومة المصرية أخذا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ترغب فى أن تتعهد بمشورة بعثة عسكرية بريطانية ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن توافى مصر بتلك البعثة وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية الى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد الحكومة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

ولمصلحة التعاون الوثيق بين البلدين لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها ، وتتعهد الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

هذا عن القوات المصرية أما عن القوات البريطانية المشار اليها فى الفقرة التاسعة من المقترحات فتسجل المذكرة اتفاق الطرفين على أن تقدم الحكومة المصرية مجانا للحكومة البريطانية فى الأماكن التى سيتفق عليها بعد أراض وثكنات الخ . تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر . وبمجرد اتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل اليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات .الخ التى أخلتها للحكومة المصرية . ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا ينتظر اكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢° من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ . ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارىء .

وسجلت المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم . هذا مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات فى هذا الشأن .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها . ويسرى هذا الحظر ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للفقرة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية والى تلك المطارات . وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت اشرافها .

ورد المفاوض المصرى مؤيدا أن ما جاء فى هذه المذكرة صورة صحيحة لما اتفق عليه .

٢ — المذكرة المصرية عن المستشارين . ذكرت هذه المذكرة أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الاصلاحات الداخلية واسع المدى ، وأن التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات سوف يترتب عليها ما يجعل مهمة الاصلاح أشق وأبعد مدى . وترى الحكومة المصرية أن تنفيذ برنامج الاصلاح يقتضى الحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة ، لذلك تحيط الحكومة المصرية الحكومة البريطانية علما بأنها تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لانجاز الاصلاحات المشار اليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة

مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانيـة ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليها الحاليين بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعينهما الحـكومة المصرية ، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

ورد المفاوض البريطانى بأنه يحيط علما مع الارتياح بنيات الحكومة المصرية فى شأن وظيفتى المستشارين .

٣ — المذكرة المصرية بشأن البوليس . جاء فيها أن الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوربيـا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين . وطلبت المذكرة أن تتبين ما اذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية اذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

وردت المذكرة البريطانية مسجلة ارتياحها لما قررت الحكومة المصرية العمل به تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ، كما أكدت أن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تقدم للحكومة المصرية — حينما تريد فى وقت مستقبل اعادة تنظيم قوات بوليسها — الخبـراء اللازمين لذلك الغرض فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت بالنسبة لبـلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

٤ — المذكرة البريطانية بشأن الامتيازات . تبدى المذكرة اسـتعداد الحكومة البريطانية لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع الدول على أساس قواعد كلية تبينها المذكرة . وهذا حين تصبح المعاهـدة المبنية على المقترحات نافذة .

وشرحت المذكرة هذه القواعد الكلية .

منها اتخاذ مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ بتـوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم

القنصلية اذ ذاك (ص ٩٣) أساسا للاصلاح فى نظام الامتيازات ،اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ذلك سيقتضى ادخال تعـديلات شتى على تلك القوانين . من ذلك ما يرجع الى أن بعض الدول قـد لا توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطـة ، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . على أنه من المتـوقع أن توافق الحكومة البريطانية بالذات على هذا النقل .

كذلك فيما يتعلق بحالة العفو عن عقوبات صـادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الاعدام الصـادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة ملك مصر .

هذه قاعدة من القواعد . وهناك قاعدة أخرى لاصلاح نظام الامتيازات فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليهم . تقول المذكرة انها تعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات فى هذا الشأن لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . وأبدت استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا علـى الأجـانب ، ويدخـل فى ذلـك التشريع المالى . وانما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فانه لا ينفذ الا بعد موافقة الدول . ويجب أن يقتصر اختصـاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادىء المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمـة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية اعداد

قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة المصرية توافق على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لاينبغى أن ينحرف عن المبادىء المقررة فى المواد من ١٠ الى ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ٨ ابريل سنة ١٩٢٠ (وهو أحد مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ والمشار اليها فى هذه المذكرة) (*) .

وهناك مسائل أخرى لابد من أن تتفق عليها الحكومتان . منها مسألة تعريف كلمة « أجنبى » ، والمفهوم فيما يتعلق بذلك أن الحكومة المصرية ستسير على مبدأ أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر عدا من لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . والحكومة البريطانية مستعدة لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة ، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة.

ومن هذه المسائل أيضا مسألة زيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسائل البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب اذا كان سيعين أحدمنهم.

ورد المفاوض المصرى بأن وجهة نظره تتفق مع ما أبدته المذكرة البريطانية. وأضاف الى ذلك أنه بينما الحكومة المصرية لا تعترض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون

(*) تنص هذه المواد فى المشروع المشار اليه على القواعد الأساسية فى الاجراءات الجنائية وقواعد المرافعات التى تتبع امام المحاكم المختلطة . وعلى أن هذه المحاكم تطبق قانون تحقيق الجنايات الأهلى ، مع اضافة بعض احكام بشأن نظام قاضى التحقيق وتوسيع اختصاصه ، والضمانات الخاصة بحماية المتهمين ، وكفالة حق الدفاع لهم فى مراحل التحقيق والمحاكمة .

بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فانه لاشك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا قد تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

٥ — المذكرة المصرية الخاصة بالموظفين الأجانب . قال المفاوض المصرى ان المفهوم بين الطرفين أن الفقرة العاشرة من المقترحات ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها .

وأقرت المذكرة البريطانية ذلك التأويل .

٦ — المذكرة البريطانية فى شأن الأقليات . تثبت المذكرة أنه لم يُرَ محل للاشارة فى المقترحات الى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها .

وأحاط الرد المصرى علما بذلك .

٧ — المذكرات الخاصة بالسودان . وتتناول الموضوعات التالية :

ا — اتفق الطرفان على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث الآن للوصول الى تسوية عادلة ، ويتولى البحث مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية .

ب — كيف تجعل المعاهدات الدولية منطبقة على السودان .

اتفق الطرفان على أن مايراد تطبيقه على السودان من المعاهدات لايعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو انسانية عامة .

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى ، والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ، ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج فيها الى تصديق يذكر التصريح

المشار اليه ، أنه عند ايداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فاذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان الا بطريق الانضمام الذى يشار اليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق ، وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة ، فان الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة ايداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

ج — موضوع عودة الجنود المصريين للسودان .

تعلن الحكومة البريطانية استعدادها — اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات — لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

وأحاط الرد المصرى علما بذلك الموقف .

وقد ختم الموضوع كله — مقترحاته ومذكراته — برسالة من محمد محمود باشا للمستر آرثر هندرسون تاريخها ٣ أغسطس ١٩٢٩ ، قال فيها انه يدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكن للمستر هندرسون أن يوصى حكومته بقبوله ، ويبدى استعدادا من جهته لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين

المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها ، فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين البلدين .

وعاد محمد محمود باشا لمصر . وغداة وصوله ألقى خطابا بفناء كلية سان مارك بالاسكندرية ذكر فيه محادثاته والمقترحات التى انتهت اليها ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها المقترحات على الأمة .

ولكن صحف الوفد قامت بحملة عنيفة على الوزارة وطالبت باستقالتها . ولم يستطع محمد محمود باشا الا أن يقدمها .

وألف عدلى باشا يكن وزارة انتخابات . وامتنع الأحرار الدستوريون عن دخول معركتها . وكانت حجتهم فى ذلك أنهم اذا خاضوها فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باشا خير ما يمكن الوصول اليه فى الوقت الحاضر ، وأما والوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا تظفر به مصر من حقوقها .

ولم تعرض المقترحات على الشعب فى أثناء الانتخابات . فقد رفض الوفد أن يبدى فيها رأيا الا تحت قبة البرلمان . وقد قرأنا فيما سبق (ص ٢٠٩) تعليل النحاس باشا لذلك الامتناع .

وتمت الانتخابات ونال الوفديون ٢١٢ مقعدا من ٢٢٥ مقعدا . واستقال عدلى باشا وألف مصطفى النحاس باشا وزارته الثانية أول يناير سنة ١٩٣٠ .

الفصل الرابع عشر

المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية سنة ١٩٣٠

(مفاوضات النحاس — هندرسن)

ورد فى خطبة العرش عند افتتاح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠ اشارة الى المفاوضات الرسمية بين الحكومتين هذا نصها :

«انه لمن دواعى اغتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى، والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر ، فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين . وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة المصرية مقترحات آملتها عليه روح المودة والوفاق . ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم ، وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين . ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده . »

وتنفيذا لهذه الاشارة عرضت الحكومة المقترحات على المجلسين بجلستيهما المنعقدتين فى ٣ فبراير ١٩٣٠ وطلبت من المجلسين تفويضا للمفاوضة .

وبناء على القرار الذى أصدره البرلمان فى ٦ فبراير بتفويض الحكومة المصرية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى اتفاق شريف وطيد ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة برياسة مصطفى النحاس باشا وعضوية واصف بطرس غالى باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى (باشا) وكان من مستشاريه الفنيين

المغفور له الدكتور أحمد ماهر (باشا) والمغفور له محمود حسن بك (باشا) وكان سكرتيره العام مصطفى الصادق بك (باشا) ومن موظفى السكرتارية محمد كامل سليم أفندى (بك) ومحمد صلاح الدين آفندى (باشا) والمغفور له أمين عثمان أفندى (باشا) وسابا حبشى أفندى (باشا) وعبد المقصود أحمد أفندى (باشا) .

كانت جلسة الافتتاح يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وتوالت الجلسات حتى الجلسة الختامية يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ وفيها أعلن انتهاء المفاوضات بالاخفاق .

وقد بذل الفريقان جهدا عظيما للوصول الى اتفاق . وفعلا تمكنا من الاتفاق على مشروع كامل لمعاهدة ، ولكن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان . وعلى الرغم من جهود الوفدين لوضع صيغة مقبولة للمادةالخاصة بالسودان فان الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه .

ولا نرى داعيا لتتبع المباحثات خطوة خطوة ، بل نكتفى باثبات مواد المشروع كما اتفق عليها ، اللهم الا فيما يتعلق بالسودان ، فمن المفيد أن نختار من الكتاب الأخضر الرسمى المحتوى على محاضر الجلسات والوثائق ما يعين على فهم وجهتى النظر فى شأنه .

مشروع المعاهدة فيما عدا مادة السودان .

الديباجة : ملك بريطانيا العظمى .. الخ وملك مصر

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقدمعاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتيين ....

المادة الأولى (وتقابل المقترح رقم ١) — انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية (وتقابل المقترح رقم ٣) — بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم فان صاحب الجلالة البريطانيـة يعترف بحقها — كدولة مستقلة ذات سيادة — فى أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة (وتقابل المقترح رقم ٦) — يعترف صاحب الجـلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى مـن خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

المادة الرابعة (وتقابل المقترح رقم ١١) — يعترف صاحب الجـلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولاحالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

المـادة الخامسة (وتقابل المقترح رقم ٢) — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة السادسة (وتقابل المقترح رقم ٥) — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السابعة (وتقابل المقترح رقم ٤) — اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل

السلمية طبقا لأحكام عهد جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة (وتقابل المقترح رقم ٧) — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المادة التاسعة (وتقابل المقترح رقم ٩) — بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لايزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية فى أبى قير الى بور فؤاد . ولايكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة اذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما اذا كان وجود القوات

البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على جمعية الأمم .

المادة العاشرة (وتقابل المقترح رقم ١٢) — يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان چيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة (مادة السودان) .

المادة الثانية عشرة (وتقابل المقترح رقم ١٤) — لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبنى عليها بحال أى اخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الثالثة عشرة (وتقابل المقترح رقم ١٥) — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد جمعية الأمم .

المادة الرابعة عشرة (وتقابل المقترح رقم ١٦) —فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان — بناء على طلب أى منهما — فى مفاوضات بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة ، بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على جمعية الأمم .

وعلى ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة الخامسة عشرة (ولا مقابل لها فى المقترحات) — تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا

لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين — اذا طلب أحدهما ذلك — بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة ، وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة (ولا مقابل لها فى المقترحات بطبيعة الحال) — يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وتسجل فى جمعية الأمم بالطرق المرعية .

واذا تركنا مسألة السودان مؤقتا جانبا فاننا نلحظ أن المفاوضين المصريين وفقوا الى اضافة مادة جديدة ، وهى المادة الخامسة عشرة المتعلقة بالنص على الغاء ما ينافى أحكام المعاهدة من الاتفاقات والوثائق . والى حذف المقترح رقم ٨ من المقترحات ، وهو الخاص بتدريب الجيش المصرى على يد معلمين عسكريين بريطانيين ، وكذلك المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

والظاهر أن الوفدين لم يتم لهما الاتفاق النهائى على نصوص جميع المذكرات التى ينبغى تبادلها تفسيرا وتنفيذا للمعاهدة . فقد انتهت المفاوضات قبل أن يتم ذلك . اللهم الا فيما يتعلق بالمذكرتين المقترح تبادلهما بشأن اصلاح نظام الامتيازات ، وقد تم الاتفاق عليهما فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ . والنصان (أى المذكرة البريطانية والمذكرة المصرية المقترحتان) لا يختلفان فى الجملة عن المذكرتين المقترحتين فى مشروع محمد محمود وهندرسون (ص ٢١٧) ، فيما عدا العدول عن وجوب ألا ينحرف قانون تحقيق الجنايات المقترح وضعه ، بعد نقل الاختصاص الجنائى القنصلى الى المحاكم المختلطة ، عن المبادىء المقررة فى مواد مشروع القانون الذى وضع سنة ١٩٢٠ . فاكتفى الآن بالقول بأن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقبل فى تحقيق هذه الأغراض المبادىء التى أدت اليها المباحثات التى دارت فى هذا الصدد ، كما حذف من المذكرة البريطانية النص على اجراءات معينة فى مسائل العفو وتخفيف الأحكام ،

فاكتفى بترك الاجراءات الخاصة بذلك الى اتفاق بشأنها ، وكذلك تعريف كلمة أجنبى تركت لاتفاق . وقبلت المذكرة المصرية المقترحة هـذا كله ، ولكنها أضافت فقرة مهمة جديدة ونصها : « على أنى أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحا أن رغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاقات على هذه القواعد لاصـلاح نظام الامتيازات لا تمس بتاتا رغبتها فى تحقيق ما ترمى اليـه من الغاء هذا النظام » .

أما المسائل الأخرى التى تركت لتبادل المذكرات ، فآخر العهد بهـا مشروع مصرى قدمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠ ، وقـد قال عنها المستر هندرسون فى جلسة الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ : ان المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيرا قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جدا ، ومع ذلك فان قبل الفريق المصرى مادة السودان فانه يعتقد امكان الوصول الى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخـرى التى تناولتها المذكرة . وعلى هذا فاننا نقتصر هنا على تلخيص تلك المذكرة المصرية تبيينا لوجهة نظر الوفد المصرى فى المسائل التى تناولتها ، ونصها يقع فى مجموعة المحاضر والوثائق من ص ١٥٠ الى ١٥٥ .

فيما يختص بالمسائل العسكرية .

١ — سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — قبول بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها الحكومة المصرية ووفقا للشروط التى تضعها .

٣ — تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

٤ — القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨٠٠٠ رجل ، والقوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣٠٠٠ رجل ، سبعهم من الطيارين والبـاقون من الميكانيكيين والعمال .

وتعسكر هذه القوات فى منطقة تمتـد من المعسكر الحالى الواقع فى

الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تحتل من الأراضى الواقعة شمالى وغربى المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار اليها وتدريبها ، بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة .

٥ — بما أن المعسكر البريطانى الحالى يكفى لسكن وتدريب ٥٥٠٠ من القوات البرية و ..... من القوات الجوية فان الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية الثكنات اللازمة للعدد الباقى من الجنود ، على أن تجهز هذه الثكنات بنفس التجهيزات المتوافرة فى المعسكر البريطانى المذكور ، وذلك مقابل تسليم المبانى والأراضى التابعة للجيش البريطانى عند اخلائها الى الحكومة المصرية .

٦ — تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

أما فيما يختص بالقوات المرخص بابقائها فى المنطقة المعينة على القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد اعداد الثكنات الكافية لاقامة القوات الموجودة الآن فى أى من مدينتى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما تنسحب هذه القوات من هاتين المدينتين وضواحيهما، أما القوات المرابطة فى الجهات الأخرى من مصر فانها تنسحب كل بدورها بمجرد اعداد الثكنات الكافية لها فى المنطقة المعينة .

وتنسحب كذلك القوات الهوائية بمجرد اعداد الثكنات اللازمة لها .

٧ — تقدم الحكومة المصرية ببور سعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها . وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

٨ — (بياض بالاصل) .

٩ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠كم منها ، مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران

التى تديرها هيئــات بريطانية أو مصرية تعمــل تحت سيطرة الحــكومة المصرية .

١٠ — تمنح كل من الحكومتين المصرية والبريطانية الحكومة الأخرى فى المطارات التابعة لها بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطيارات الحربيــة والموظفين والمهمات التى تكون فى طريقها من المطارات المذكورة .

١١ — تنوى الحــكومة المصرية من الآن الغاء ادارة الأمن العــام الأوربية ، ولكنها ستبقى لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة عنصرا أوربيا معينا فى بوليس المدن ، ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لاحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوربى المذكور مما يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوربى ، على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوربى حكمدارين بريطانيين طــول المدة المذكورة كلها .

١٢ — تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات المستشارين المالى والقضائى فى نهاية السنة المالية الحالية .

١٣ — بما أن بريطانيا العظمى — طبقا لأحكام المادة العاشرة من هذه المعاهدة — ستكون أول دولة يمثلها فى مصر سفير فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

١٤ — يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات فى مصر ، فانهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

تأتى بعد ذلك نصوص متعلقة بنظام الامتيازات ، وهذه تم الاتفاق على مذكرتين بشأنها سبقت الاشارة اليهما (ص ٢٢٨) .

ولندرس الآن مسألة السودان .

حينما بدأت المفاوضات أعلن النحاس باشا المبادىء التى يمكن أن تقوم عليها تسوية ما بين البلدين . وقرر بالنسبة للسودان المبدأ الآتى : « الى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الادارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا » وعبر المستر هندرسون عن رأيه فى المبادىء بصفة عامة قائلا « ان الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها » . فوعد النحاس باشا باعداد هذه الصيغ . ووضع لمسألة السودان الصيغة الآتية : « الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا » . وشرح النحاس باشا أن تلك الصيغة لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها المستر هندرسون نفسه فى مقترحاته ونصها : « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها » ، لا تختلف عنها لأن مصر لا تطلب فى الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلى فى الادارة ، وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد أشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها الى انجلترة بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . ودارت مناقشة على ذلك لا بأس باثباتها .

سأل المستر هندرسون عن المقصود من الاشتراك الفعلى ، فأجاب النحاس باشا بأن المقصود بذلك أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدى المصريين والانجليز معا ، وهو مالم يكن المصريون يعترفون به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل من الوفد ولا يفهم لماذا يعارض الانجليز فيه . فقال المستر هندرسون ان ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لا يزال

مائلا فى الأذهان ، وكذلك التصريحات التى صدرت عقب ذلك ، وأضاف أنه مقيد بكل هذا ، ولاسيما بتصريحات رئيس الوزراء — المستر ماكدونالد — حينما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ ، فقد وضع اذ ذاك أساس السياسة الانجليزية فى السودان ، وقد سبق للمستر هندرسون أن أعلن فى البرلمان ارتباطه بتلك السياسة . فقال النحاس باشا : تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء ، اذ قد صدر لمصر ما يزيد على الستين عهدا ، وهذه جيوشكم لا تزال فى بلادنا . فقال المستر هندرسون انه مرتبط بالمادة الواردة فى مقترحاته فكيف يفسر تعديلها على الوجه الذى ذهب اليه الوفد المصرى . فقال النحاس باشا ان كل ما فعله الوفد هو حذف ذكر الاتفاقيتين من المادة لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت ، ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على اعطاء انجلترة نصيبا فى ادارة السودان ، والمادة التى يقترحها الوفد تشير الى وجوب اشتراك الطرفين فى ادارة السودان ، فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ فعاد المستر هندرسون يسأل عن المقصود بالضبط من الاشتراك الفعلى . فأجاب النحاس باشا بان المقصود هو رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان ، أى حرية الهجرة اليه وحرية الاقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الادارة السودانية فى أيدى الانجليز والمصريين على السواء . وسأل المستر هندرسون عمن يعين الموظفين المصريين فى السودان . قال النحاس باشا الحكومة المصرية . قال المستر هندرسون هذا مستحيل ، لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن النظام الادارى والعسكرى فى السودان ، وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التى وردت فى مقترحاته تترك الباب مفتوحا لذلك ، وأضاف الى ذلك أنه متأكد من أن البرلمان الانجليزى يرفض رفضا باتا معاهدة تحتوى على نص كالذى يقترحه الوفد المصرى .

وبعد ذلك طلب المستر هندرسون أن يقبل الوفد ذكر الاتفاقيتين فى مادة السودان ، لأن ذكرهما يسهل مهمته فى البرلمان الانجليزى اذ يمكنه

عندئذ أن يقنع الأعضاء بأن الاشتراك الفعلى المطلوب انما هو تنفيذ لهاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد . فقبل الوفد ذلك بشرط أن ينص فى المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان ، وعلى اشتراكها الفعلى فى ادارته ، مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها فى مفاوضات مقبلة ، ووضع ذلك فى الصيغة الآتية : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما » . فقدم المستر هندرسون تعديلا لمادته ، بأمل التقريب بينها وبين الصيغة المصرية وذلك باضافة الجملة الآتية الى مقترحه وهى : « بدون اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . وعلى ذلك أصبح النص الانجليزى كما يلى : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء عن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما » . فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص ، وأن الفريقين المتعاقدين يباشران ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

« وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى ادارة السودان ، وتعود الجنود المصرية الى

السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجـرة والتملك والمتاجرة » . فلم يوافق الوفد الانجليزى على ذلك وعرضه على مجلس الوزراء البريطانى فقرر بالاجماع عـدم قبـوله .

على أثر هذا اقترح الوفد المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه « تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هـذه المعاهدة ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن باعادة الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، وهاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » .

وقد أجاب المستر هندرسون بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبـل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسون انه اذا لم يمانع حاكم السودان فانهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقـة بالمعاهدة على أنه : « لا يكون هنـاك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك » . وأرسل الوفد الانجليزى تلغرافا بذلك الى حاكم السودان ليأخذ رأيه فيه ثم أخبر الوفد المصرى بأن الرد جاء بالقبول .

عند ذلك اقترح الوفد المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقـة بالمعـاهدة على ما يأتى :

« بالنسبة للمصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفـاق على هذا التطبيق ، وفى نفس الوقت لا يكون هنـاك أى قيد على رعايا

أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية » .

ولكن المستر هندرسون رفض قبول هذا واقترح أن يضاف الى مواد المعاهدة نص مادة جديدة هو :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا — اذا طلب أحدهما ذلك — فى مناقشات ودية فى بحر السنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما » .

وقد قال المستر هندرسون ان هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ، ومنها المادة الخاصة بالسودان . فرفض الفريق المصرى ذلك ، اذ لا جديد فيه ، بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات (ص ٢١٤) كما أنه ليس فيه أية اشارة الى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما ، وهو ما طلب الفريق المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للمصادقة على هذه المعاهدة ، ومن جهة أخرى فانه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء الى جمعية الأمم عند الخلاف فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدى سنة ، وفى ذلك ما فيه من الاخلال بحكم المادة ١٥ . فاقترح المستر هندرسون أن تضاف الى هذه المادة العبارة الآتية « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ » وعبارة « أى مادة من مواد » بحيث يصبح النص كما يلى :

« مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا — اذا طلب أحدهما ذلك — فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا ، لعدم النص على حالة الخلاف فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات ، واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

« اذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ

اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات ، فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة ، بقصد الاتفاق على هذا التطبيق ، وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفـريقين المتعاقدين فى الملكية أو المتاجرة أو الهجرة » .

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص ، مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لاثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ، ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى ، وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ باشراك مصر فى الادارة ، وبالجمـلة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان .

وجرت بعد ذلك بين النحاس باشا والمستر هندرسون محادثات عقب وليمة أقامها الفريق المصرى للفريق البريطانى ، تأكد منها الوفد المصرى أن البريطانيين لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومه ، أى أنهم على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى ادارته ، وألا ترسل جيشا اليه ، وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العـام عنها فى الادارة . أى أنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزى لا يقبلان الآن تغييرا فى حالة السودان الراهنة ، على أن البـاب مفتوح لاعادة النظر فى هذا الأمر فى المستقبل حينما تتحسن الأحـوال ، وتكتفى مصر الآن بمـا هو مذكور فى المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة . وأخبر المستر هندرسون المفاوضين المصريين بأنه وزملاءه مصرون على رأيهم ، وأنه سيجيب فى اليوم التالى على سؤال فى مجلس العموم خاص بنتيجة المفاوضة ، وأن اجابته تتوقف على رأى المصريين فى مسألة السودان . فوعد الفريق المصرى أن يعطيه هذا الرأى فى الصبـاح قبل جلسة مجلس العموم ، وعرض المستر كامبل — من النزلاء البريطانيين بمصر — باعتبار أنه يسعى مسعى شخصيا للتوفيق أنه اذا قبل الفريق المصرى أن يكتفى باعادة أورطة مصرية الى السـودان بمجرد سريان المعاهـدة

فانه يقنع الفريق الانجليزى بقبول هذا الحل ، فوافق المصريون ، ولكنه عاد فى الصباح المبكر ليخبر المصريين بأنه لم ينجح فى مسعاه ، وأن المستر هندرسون يريد أن يعد اجابته بأحد أمرين اما آن يعلن فشل المفاوضات اذا لم يقبل الفريق المصرى واما أن يعلن أنها لا تزال مستمرة وهو يأمل نجاحها اذا قبل المصريون أو فهم أنهم لا ينوون الرفض . فأجابه النحاس باشا بأن يبلغ البريطانيين أنه سيستشير زملاءه فى مصر . وبناء على ذلك أعد المستر هندرسون الرد الآتى للسؤال الموجه اليه فى مجلس العموم :

« لقد دارت — كما يعلم المجلس — فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك ، التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل عطلة عيد الفصح ، ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات الى ما بعد العطلة » .

أجلت المناقشات على هذا النحو .

وحينما استؤنفت قدم الفريق المصرى صيغتين لمادة السودان ، نص أولاهما :

« من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة » . ونص ثانيتهما : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ » .

ورفض المستر هندرسون الصيغتين .

وقدم الفريق المصرى تعديلا لمادة السودان فأصبحت :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان

هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما » .

كما قدم نص المذكرة المفسرة للمادة المذكورة وهو :

« بالاحالة الى المادة ١١ (مادة السودان) أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال فى حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبنى على هذه السيادة من ادارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين » .

ثم اجتمع الفريقان من جديد واتفقا على صيغة لمادة السودان هى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا — اذا طلب أحدهما ذلك — فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وتبادل الفريقان التهانى الحارة على هذا التوفيق .

ولكن مجلس الوزراء البريطانى قرر باجماع الآراء عدم الموافقة على النص الذى قبله الفريقان . وانصبت معارضته بصفة خاصة على الفقرة الأخيرة من المادة « وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا — اذا طلب أحدهما ذلك — فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

ثم عرض المستر هندرسون صيغة أخرى للمادة فاذا ما وافق عليها الفريق المصرى عرضها على مجلس الوزراء . وهاك نصها :

اتفقت الحكومتان على أن تدخلا — اذا طلبت احداهما ذلك —

فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت منها صعوبة ما » ولكن الفريق المصرى اقترح أن تستبدل بالعبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة العبارة التالية : « وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو آية مادة من مواد المعاهدة » فوعد المستر هندرسون بعرض ذلك .

ثم دارت مناقشة فى مسائل الهجرة والتجارة والملكية ، وعرض الفريق البريطانى بشأنها الصيغة الآتية لتضمن فى المذكرة التفسيرية .

« من المتفق عليه بالاشارة الى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان ، وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحرارا فى حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة فى السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل .

« ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة اليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة اليه » .

فاعترض الفريق المصرى واقترح النص الآتى :

« من المتفق عليه بالاشارة الى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة اليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه » فلم يقبل الطرف الانجليزى هذا النص .

كان الأخذ والرد فى هذه الصيغ فى جلسة الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ واستمرت المناقشة الى ما بعد منتصف الليل . وانصرف المستر هندرسون وعاد حوالى الساعة الثالثة صباحا وأبلغ النحاس باشا أن الفريق البريطانى

يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه فى مسألة السودان بما يأتى : —

١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير تعديل.

٢ — يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

وطلب رأى النحاس باشا فى ذلك ، فاعتذر بأنه لا يستطيع لفرط تعبه بعد عمل مضن استمر حتى الساعة الثالثة صباحا أن يتلقى الآن تغييرا شاملا فى الموقف . فقال المستر هندرسون ان مجلس الوزراء سيجتمع فى الساعة العاشرة ، فيستطيعان الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة لسماع رأى النحاس باشا فيما عرضه عليه الآن . فقال النحاس باشا انه يعتبر أن المستر هندرسون لم يعرض عليه شيئا وأن له أن يعرض ما يشاء عند العودة للاجتماع ، وقد تهديه راحة الليل الى اجتناب ما يترتب عليه انهيار البناء الشامخ الذى أقامه .

ولم تفعل راحة الليل شيئا . فعندما اجتمع الفريقان صباح يوم الخميس ٨ مايو أعلن المستر هندرسون أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر باجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات الا اذا قبل الفريق المصرى أن يكون حل مسألة السودان على الأسس التى أبلغها للنحاس باشا قبل الاجتماع بساعات . فسأله النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشة فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى بحر سنة من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة . فقال ان هذا النص غير مقبول . فرجع النحاس باشا الى زملائه وأفضى اليهم بما قاله المستر هندرسون فقرروا بالاجماع أن يكون ردهم كما يأتى : —

١ — يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

٢ — لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى .

وصمم كل من الفريقين على موقفه ، وأعلن انهاء المفاوضات ، مع ابداء الأسف على هذه النتيجة .

لقد انقطعت المفاوضات — كما رأينا — على أثر التبليغ الانجليزى الذى قدمه المستر هندرسون للنحاس باشا بالتزام أسس ثلاثة لحل مسألة السودان لا انحراف عنها . والمدهش حقا أن يحدث ذلك بعد أن اتفق الفريقان على صيغة لحل مسألة السودان (ص ٢٣٩) هى من وضع هندرسون نفسه ، ووافق عليها أعضاء الفريق البريطانى ومنهم ثلاثة من أعضاء الوزارة البريطانية وهم اللورد باسفيلد (وزير المستعمرات) والمستر توم شو (وزير الحربية) واللورد تومسون (وزير القوات الجوية) ، وبعد أن ذهب الفريق المصرى فى سبيل الاتفاق الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الادارة والى حد الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ على وجه أنكرته الحركة الوطنية المصرية انكارا تاما طوال تاريخها .

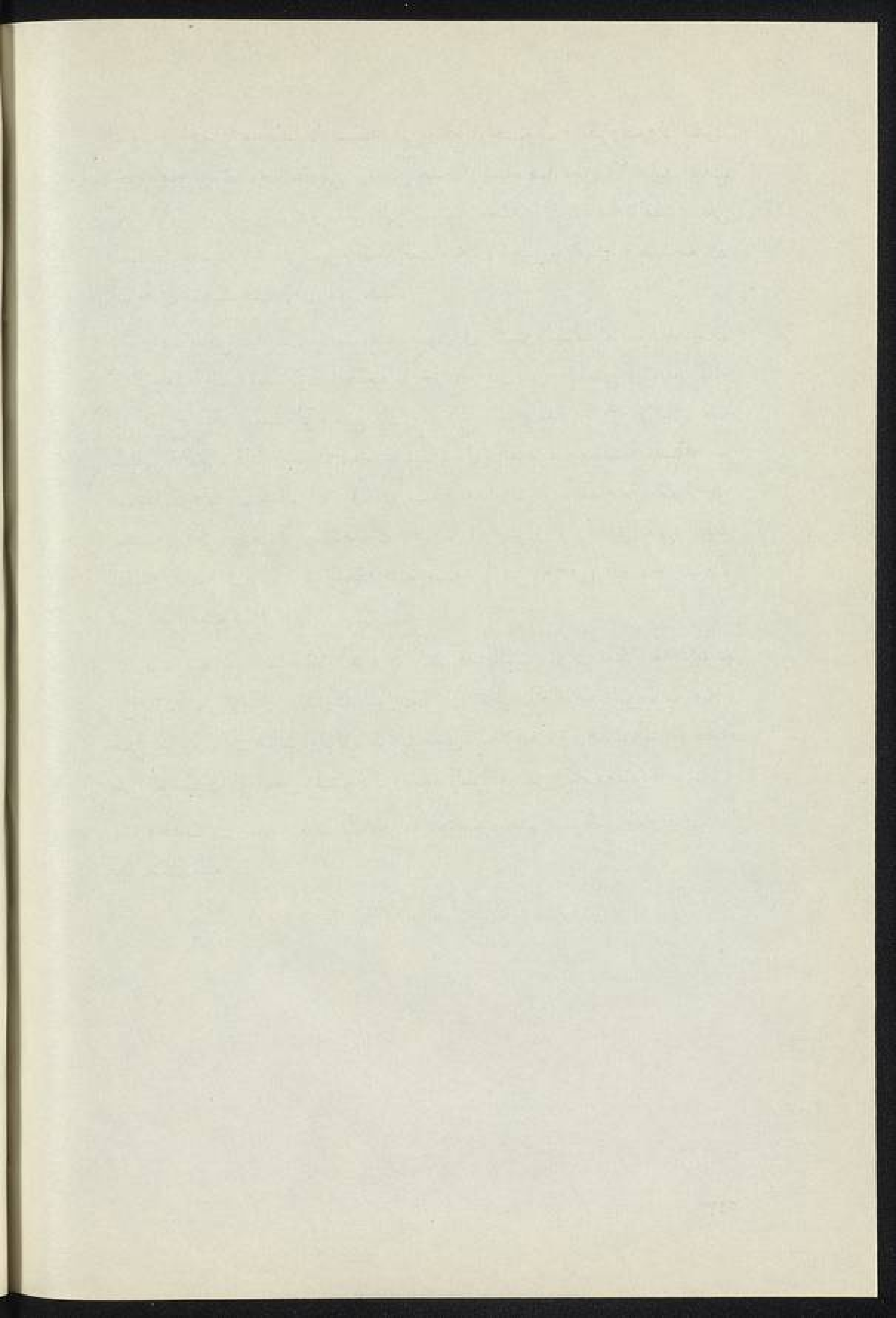
ترى هل اتخذت الوزارة البريطانية هذه الخطة بناء على عدم اهتمام حقيقى بتسوية المسألة المصرية تسوية نهائية ، بعد أن نالت اقرار الوفد المصرى لأول مرة فى تاريخه للقواعد التى وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر ، والتى لم تحد عنها — ولن تحيد عنها — الا فى الصيغ والتفصيلات ؟ أو كانت تلك الوزارة حينما قطعت المفاوضات على هذا النحو تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان ؟ الثابت على كل حال أن الحكومة البريطانية فى سبيل اقصاء مصر والمصريين عن السودان صنعت لنفسها أدوات وصيغا — فخلقت للحاكم العام ورجاله اختصاصات فريدة فى نوعها وسلطانا لا مثيل له فى العالم كله ، وكونت أحزابا سودانية تستند الى مبادىء وقواعد لا مثيل لها فى الزمن الحديث ، ورسمت لمستقبل

السودان أهدافا وخططا لا تستند الى واقع الأحوال والظروف ولا تتفق وخير أهله أو تقدمه الحقيقى — كل هذه الأشياء مما خلق الانجليز اقلب آخر الأمر من أدوات ووسائل الى سياسة معينة — سياسة القضاء على المصالح المصرية — الى شيء يقيد السياسة الانجليزية نفسها ويستطيع فى النهاية أن يتحكم فيها وأن يملى عليها .

ومهما يكن فقد قال المستر هندرسون فى كلمته النهائية ما مؤداه ، لكم أن ترجعوا حينما تدركون الحاجة للرجوع . قال : « ويهمنى فى هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيبقى قائما ، فاذا وجدتم بعد عودتكم الى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا فى أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فانى وزملائى مستعدون لمحاولة الوصول الى اتفاق على النقط القليلة الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة (ص ٢٢٩) ليصبح التوقيع عليها أمرا ميسورا » .

فرد النحاس باشا قائلا : « واذا كنتم قد طلبتم منا أن نفكر بعد العودة الى بلادنا فى الأمر ، فاننا كذلك نرجو أن تنظر الحكومة البريطانية فيه ، حتى اذا رأت أن هناك أملا فى تقريب مدى الخلاف عاون ذلك معاونة جدية على الوصول الى الحل المنشود . وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا . »

وحدث فى مصر أن نشبت معركة الدستور فلم تستأنف المفاوضات الا بعد ست سنوات ! .



الفصل الخامس عشر

السياسة البريطانية فى مصر من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٦

الذى يهم السياسة البريطانية بصفة أصلية من أمور مصر الداخلية شىء واحد هو مقدار تأثير تلك الأمور فى العلاقات المصرية البريطانية على الوجه الذى يرضى المصالح البريطانية ، فقد ترضى السياسة البريطانية عن اختلاف الأحزاب المصرية كل الرضا ، فالاختلاف يضعها موضع الحكم بين الأحزاب، والاختلاف بطبيعته مضعف لمصر ، وضعف مصر مرغوب فيه عموما ، ولكن اختلاف الأحزاب لا ترغب فيه السياسة البريطانية مطلقا مستمرا ، وذلك لسببين : أولا لأن الأحزاب فى اختلافها قد تهاجم السياسة البريطانية مهاجمة عنيفة متهمة اياها بممالأة خصومها أو وقوفها فى صف الرجعية أو ما الى ذلك ، وقد يفعل كل حزب مصرى ذلك ، فينقلب الأمر الى هجوم عام على السياسة البريطانية ، وهذا ما تعمل تلك السياسة على منعه . أما السبب الثانى فهو أن المصلحة الانجليزية تقتضى أن يحدث من وقت لآخر ائتلاف بين الأحزاب ، وهذا الائتلاف ضرورى لعقد المعاهدة ، وهو ضرورى اذا اقتضته الأحداث الخارجية بعد المعاهدة .

فالسياسة البريطانية اذن تجرى فيما يتعلق بمصر على أسس بسيطة واضحة . ولا تعرف من المصطلحات الا نحو قولهم « تسليم البضاعة » ، وما يجرى مجراها ، ويسىء المصريون عادة فهم أمور ثلاثة متعلقة بها : يسيئون فهمها أولا حينما يعتقدون أنها « تخلق مواقف » ، هى لا تفعل ذلك أبدا ، ولكنها تلتزم مبادئها فى كل المواقف ؛ ويسيئون فهمها حينما يظنون أن أسسها معقدة ، وهى ليست كذلك ، وكل ما يحدث أن تغير المواقف يدعو الى تغير الأساليب ، فالأساليب هى التى تتغير ولكن الأسس واحدة ؛ ويسيئون فهمها ثالثا حينما يعتقدون أنها تحابى فريقا منهم أو تنتصر

لمبادىء معينة فى النظام الداخلى أو أن لها أصدقاء من المصريين ، وليس هناك شيء من ذلك . ولا يهمها من هذه الأشياء جميعها كما قدمنا الا شيء واحد فقط هو تأثيرها فى مصالحها على النحو الذى تفهمه .

هذا وجه الحق فى المسألة ، وعلى هديه نعرض عرضا موجزا حوادث الفترة ما بين سنة ١٩٣٠ و سنة ١٩٣٦ .

عاد رئيس الوزارة الى مصر بعد انقطاع المفاوضات ظانا أنه كسب صداقة الانجليز وان كان قد خسر المعاهدة ، وسرعان ما تبين أنه لم يكسب شيئا من ذلك ، اذ أن تلك السياسة تركت الموقف الداخلى يتطور طبقا لقوانين تطوره .

رفض الملك توقيع مرسوم بعرض مشروع محاكمة الوزراء على البرلمان ، وفى هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية ، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة .

وقدم رئيس الحكومة استقالته الى الملك يوم ١٧ يونيه ١٩٣٠ نظرا لعدم تمكنه — كما قال فى كتاب الاستقالة — من تنفيذ البرنامج الذى قطع على نفسه العهد بتنفيذه ، وقبل الملك الاستقالة وكلف اسماعيل صدقى باشا تأليف الوزارة (*) .

ولم يشترك حزب الأحرار الدستوريين فى تلك الوزارة ، بل قرر رئيسهم محمد محمود باشا أن من اشترك منهم كان متخليا عن عضويته فى الحزب . ولم يمنع هذا الدكتور حافظ عفيفى باشا من الاشتراك فى الوزارة وزيرا للخارجية ، وقرر الأحرار الدستوريون أول الأمر أن يؤيدوا صدقى باشا فى كل ما يتفق وسياسة الحزب من أعماله .

ويقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ٣١٥) انه ما كان لحزبه

(*) يقول الدكتور هيكل باشا (فى مذكراته ص ٣١٤) إن الملك أقال وزارة النحاس باشا وهو سهو .

أن يعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطة الحزب حتى مع الوزارات الوفدية . ويقول أيضا بأن الأحرار الدستوريين لو عارضوها أو لم يعلنوا تأييدها فيما يتفق وسياسة الحزب لشعر الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليغا ، أى لم يكن بد للأحرار الدستوريين من فترة يسترد أنصارهم فى أثنائها ما ضاع من مصالحهم ولا تخالف الوزارة فى أثنائها سياستهم ، فاذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد وبلغت مخالفتها مبلغا يسوغ معارضتها وجدوا أنصارا يقفون فى صفهم ضدها .

والظاهر أن صدقى باشا فى أول الأمر اكتفى بهذا القدر من التأييد ، اذ كان لا بد له هو أيضا من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية.

بدأ بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . ولم يكن لديه مانع من اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل ، بشرط أن يتعهد رئيس مجلس النواب (الأستاذ ويصا واصف) بألا يسمح بكلام وتعقيب بعد التلاوة . ولما رفض رئيس المجلس أن يقبل من الحكومة تدخلا فى ادارته لجلسات المجلس أغلقت الحكومة أبواب البرلمان . وعلى الرغم من ذلك عقد النواب والشيوخ جلستهم بعد أن حطم رجال المطافىء بأمر رئيس مجلس النواب السلاسل التى أحكم بها اغلاق الأبواب . وتلى مرسوم التأجيـــل ، واحتج النواب والشيوخ على عمل الحكومة ، وأقسموا يمينا بالمحافظة على الدستور .

وكان ذلك يوم ٢٤ يونيه ١٩٣٠ . وقامت المظاهرات فى أنحاء البلاد ، وفضتها الحكومة بقوة السلاح ، وقتل وجرح كثيرون .

وعلى أثر ذلك أرسلت الحكومة الانجليزية للمندوب السامى — وهو السير برسى لورين ، الذى خلف لويد — ليبلغ رئيس الوزارة صدقى باشا أن الحكومة البريطانية تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر ، كما كلفت المندوب السامى أن يبلغ رئيس الوفد — النحاس باشا — أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر ، وأن الحكومة الانجليزية تعده هو أيضا مسئولا مع

الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر . وأضافت الى التبليغ ارسال بارجتين حربيتين لمياه الاسكندرية .

وقد شرح رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم سياسة دولته فى المسألة . قال ان الحكومة الانجليزية خطتها الحياد ، وانها ستحافظ عليه الى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها ، وان حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب ، ولو أن تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها من التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل . وقد رد صدقى باشا على التبليغ ردا قويا بارعا . قال ان اعلان نية الحكومة البريطانية التزام الحياد لا محل له ، فلم تطلب مصر منها معونة ما ، وما كان لها وهى دولة مستقلة أن تفعل ذلك ، فيكون الاعلان تدخلا بمعنى معين فى شؤون من حق مصر وحدها التصرف المطلق فيها . والحكومة من جهتها مسيطرة على الموقف فلا خوف على مصير الأمن . وهى من جهتها لم يخطر لها أن تتخلى عن مسئوليتها عن المحافظة على الأرواح والمصالح الأجنبية ، وان لم يكن من شأن التبليغ البريطانى أن يسهل عليه أداء مهمة اعتزم على أى حال القيام بها الى النهاية . والآن وقد استقر النظام فلم يعد وجه لبقاء البوارج البريطانية فى المياه المصرية من حيث غرض المحافظة الذى قصد اليه من ارسالها . وأخيرا ترى الحكومة المصرية أن الاشارة فى التبليغ الى مسئولية غيرها قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية ، وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخاطب فى هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة ، مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها اعادة النظام وحسن أثرها .

ورد النحاس باشا معربا عن سرور الأمة المصرية بالتزام الحكومة البريطانية خطة الحياد ، فهذا أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت اليه المفاوضات ، وان الأمة تأسف للحوادث المحزنة التى وقعت ،

والتى جر اليها مسلك الوزارة ، والتى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب ، وانه يأمل أن تتغلب الديموقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر الى هذه الحوادث المشئومة .

وفى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ استصدرت الوزارة مرسوما بفض الدورة البرلمـانية .

وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكى يبطـل الدستور القائم ، ويستبدل به الدستور الملحق بهذا الأمر ، ويحل المجلسين الحاليين . وصدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد .

وقد رفع رئيس الوزارة الى جلالة الملك كتابا وبيانا لتبرير وتفسير الانقلاب الدستورى الذى أقدم عليه (النص فى الجزء الخامس من تاريخ الحياة النيابية للأستاذ محمد خليل صبحى ص ٧٥٤ ومابعدها)

قال صدقى باشا ان البحث هـدى الوزارة الى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين ، وانه لم يكن أحب الى الوزارة من أن تسلك الى غرضها طـريق التنقيح الذى رسمه الدستور ، اذ هى قوية اليقين بأن مجلسين — لا يكون رائدهما الا ما للبلاد من المصلحة الكبرى فى أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر — لا يترددان فى قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التى تقدمها الوزارة فى صراحة وايمان ، ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين . وما بالوزارة أن ترمى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد ، ولكنها تندب الظروف التى غشت على جو الحياة فى مصر ، ولما تكد تظهر الى الوجود ، فلوتها عن قصدها ، ولم تبق من وجوه الحرية الا حرية محاربة استقلال الآراء . فلم يبق اذن الا أن يمحى الماضى بما له وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة .

والتـاريخ العام للحياة النيابية حافل بظاهرة ابدال دستور بدستور . على أن للابدال الذى تعرضه الوزارة طابعا خاصا هو أنه يقع فى جو من

السكينة الشاملة ، وأنه قد تعلقت به الآمال العامة فى استقرار الأمر وصلاح الحال ، فيرمى الابدال الى اصلاح الحالة التى استفاضت منها الشكوى ، ولكنه يعنى قبل كل شىء بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ .

ولكى تؤتى التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مؤمنة الاستقرار ، ولذلك فلا يجوز تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

وفى البيان الذى رفعته الوزارة الى جلالة الملك عرضت لبيان تاريخى عن دستور سنة ١٩٢٣ ، وعن ظروف الحياة النيابية حتى سنة ١٩٣٠ ، فعابت نظام الانتخاب المباشر ، واستكثرت عدد أعضاء مجلس النواب ، فحددته بما لايزيد على ١٥٠ نائبا ، ينتخبون وفق نظام الدرجتين ، على أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام ، وأن يشترط فى ناخبى الدرجة الثانية شرط نصاب مالى أو تعليمى . أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فينبغى أن يبقى ثابتا وأن لا يتجاوز المائة ، يعين الملك ستين منهم وينتخب الأربعون الآخرون . وللملك الكلمة الأخيرة فى التعيين ، وذلك بموجب نظرته المجردة عن الهوى ، وتمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة . على أن يوكل الفصل فى صحة نيابة الأعضاء للمحاكم .

انتقل البيان بعد ذلك الى رسم حدود العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقبل من دستور سنة ١٩٢٣ ركنيه المسئولية الوزارية وحل مجلس النواب . أما المسئولية الوزارية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ، وهذا الاقتراع قيده الدستور الجديد بقيود شتى ؛ منها أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء مقدما بالكتابة ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراع والاقتراع نفسه ، وأنه يجوز للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة فى الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام ؛ ومنها اشتراط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء فى أمر الغالبية التى تقرر عدم الثقة بالوزارة .

ولا ترى الوزارة مبررا للاشارة الى أن قانونا سيصدر بتحديد أحوال المسئولية الجنائية بالنسبة للوزراء ، فان تطور الأنظمــة البرلمانية أحــل المسئولية السياسية محل المسئولية الجنائية ، ولم يعد لهذه ذكر أو تطبيق فى هذا العصر . واذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن تنص على جرائم خاصة بالوزراءفينبغى ألا تكون العقوبة غير سياسية،وألاتتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا ، والمقصود هنا بالحقوق الوطنية حق الانتخاب وتولى الوظائف العامة والتحلى بالرتب والنياشين .

وحرم الدستور الجديد المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين المــالية .

هــذا الى تعديلات أخرى تتجه نفس الاتجاه : كالنص على أنه يجوز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية ، أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى باب آخر من أبواب الميزانية بمراسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات ؛ وكاطالة الفترة لتصديق الملك على القوانين من شهر الى شهرين ، على أنه لا يجوز للبرلمان فى دور الانعقاد نفسه النظر فى مشروع لم يصدق عليه الملك ، ويجوز له ذلك فى دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثى أعضاء كلا المجلسين ؛ وكتقصير مدة دور الانعقاد بجعلها خمسة أشهر « فيها الكفاية كل الكفاية » ؛ وكعدم النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، فقد تقتضى الظروف التريث زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات ، وما دامت الانتخابات جارية حتما وعلى أى حال فى مدة عرف أقصاها فالدستور مصون ؛ وكتحريم التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمان ؛ وكايجاد علاج لتهافت الأعضاء على صياغة القوانين وتعديلها تعديلا مرتجلا ، وذلك بانشاء لجنة فنية تقوم الى جانب البرلمان على احكام وضع القوانين ؛ وكالحيلولة بين المجلسين وبين الحرية فى أن يضعا ما يشاءان بلائحتيهما الداخليتين ، وذلك بجعل

اللائحة قانونا ، وتطبيقه على المجلسين على السواء ؛ وكاشتراط ظرف الضرورة عند النص على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادى ، متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .

وترى الوزارة أن يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر ومن على شاكلته من الرؤساء الدينيين المسلمين منوطا بالملك وحده .

وترى الوزارة أن ثمت شؤونا يجب ألا تترك الصحافة تعبث بها . فالدستور الجديد وهو ثمرة رغبة صادقة فى اسعاد البلاد يجب أن يكون وأن يظل محترما مطاعا، والآداب العامة والسكينة والسلام العام أحوج ما كانت وما تكون الى الصون والوقاية . وهذا كله يقتضى السهولة والسرعة فى اصدار قرار بتعطيل الصحف لمدة تكفى لازالة آثار اعتدائها وردعها عن معاودته ، وقد رؤى أن يحتكم للقضاء فى أمر التعطيل ، بحيث اذا لم يأذن القاضى به لم يكن للادارة أن تباشره .

وعرض البيان بعد ذلك لقانون الانتخاب الجديد ، ولا نرى ما يدعو للتعليق عليه بعد أن شرحنا روح الدستور الجديد بما فيه الكفاية .

أخذ صدقى باشا على الدستور المصرى — دستور سنة ١٩٢٣ — أنه نشأ منقطع الصلة بالماضى، وأنه وضع على مثال الدستور البلجيكى ، مستعيرا هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة . ورأى هو لاحكام ملاءمة الدستور أن يغاير بين دساتير البلاد التى عالجت النظام النيابى دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر مايقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها . وكان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التى ولد فى جوها ، ولكننا نرى صدقى باشا يعمد هو أيضا الى النقل من الغير كما فعل رجال سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فهذا النص من بلغاريا وذاك من فنلندة وثالث من يوغوسلافيا وما الى ذلك ، واختار بطبيعة الحال ما ظنه مضعفا أو مزيلا لما سماه الأوتوقراطية أو بعبارة أخرى الغالبية الوفدية .

وليس من شأننا فى هذا البحث أن نتعرض لنقد الدستور ، ويكفينا أن

نكرر ما قلناه من قبل ، ان ما حاوله صدقى باشا فى دستوره الجديد انتقاص من حقوق حصل عليها الشعب ، وانه من الطبيعى ومن المشروع ، أن يدافع الشعب عن تلك الحقوق . وحاول صدقى باشا أن يحمله قهرا على الاذعان ، فكانت المعركة الدستورية الكبرى . انتصر الشعب فى النهاية ، وعاد له دستوره الأول ، فعدنا الى ما كنا عليه ، وذهبت جهود صدقى باشا ومواهبه هباء فى هباء ، وصرف فى سبيل شفاء النفس من الجهد والذكاء ما كانت البلاد أولى به سواء فى سبيل الاصلاح الداخلى أو فى سبيل القضية القومية.

ان السبيل الى جعل الانتخاب البرلمانى أمرا جديا أو بعبارة أخرى الى تنمية ملكة الحكم أو ملكة الاختيار فى المواطن لا تنال على الوجه الذى اتجه اليه تفكيرنا السياسى فى الربع قرن الأخير ، لا تنال قطعا عن طريق تحليل الشعب الى أفراد واكساب هؤلاء الأفراد حقوقا تظل مهما عظمت حبرا على ورق ، انما تنال عن طريق تنظيم الجماعات السياسية وغير السياسية : الجامعات التعليمية المستقلة ، النقابات ، الجمعيات التعاونية ، الطوائف العمالية ، هيئات الحكم المحلى الخ ... وبانتماء الفرد اليها وبنشاطها المحدد المعين ينتظم عمله السياسى ويقوى نفوذه ويقل أثر التحكم فيه ويقل حتما أثر الأهواء والدفعات . ولا يتكون رجال السياسة التكوين الفعال الا اذا بدأوا فى المحيط الصغير وانتهوا الى المحيط القومى العام .

ومهما يكن فلم يستطع صدقى باشا أن يقنع زعماء الأحرار الدستوريين بتأييده فى حركته ، فكانت المعارضة مكونة منهم ومن الوفديين . ومن أجود الفصول فى مذكرات الدكتور هيكل باشا الفصلان الثامن والتاسع وهما الخاصان بالمعركة بين الدستورين وأعقابها .

ولتنظيم المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال ، وعقدا ميثاقا قوميا أسمياه عهد الله والوطن ، وقررا مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها طبقا للنظام الدستورى الجديد .

تعاهد المؤتلفون على العمل ليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية ..

« وفوق ما تقدم فان هذه الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترة اتفاقا شرعيا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن الى نصه وتنفيذه ، ولن تقر الأمة اى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض منه عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة لمصر ولا مع استقلالها » .

وجرت الانتخابات ، وقصتها معروفة ، بحيث يمكن عدها عاملا آخر من عوامل فساد الحياة السياسية المصرية .

واجتمع البرلمان فى يونيه سنة ١٩٣١ ، وكان من أعماله اقرار اتفاقية جغبوب ، ويرجع العهد بابرامها الى وزارة زيور باشا فى سنة ١٩٢٥ . وفى هذه الأثناء كانت أزمة سياسية فى انجلترة على أثر أزمة مالية ، أدت الى انشقاق فى حزب العمال ، فسقطت وزارة العمال ، وانضم المستر ماكدونالد مع أقلية من رجال حزبه لوزارة ائتلافية تولى هو رياستها ، على الرغم من أن المحافظين كسبوا معركة الانتخابات العامة . وقد تولى رياسة حزب العمال بعد الانشقاق المستر هندرسون ، ولكن الحزب منى بخسارة فادحة فى الانتخابات، وفى الوزارة المؤتلفة تولى السير چون سيمون وزارة الخارجية.

ولا ندرى على وجه التحديد علاقة التغيير السياسى البريطانى بظهور فكرة تأليف وزارة قومية مصرية . ويروى الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ٣٣٧ وما بعدها) أنه ذكر فى لجنة الاتصال المشار اليها سابقا أن المندوب السامى البريطانى — السير برسى لورين — ذكر لعدلى باشا أن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برياسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها .

لم يتردد الأحرار الدستوريون فى قبول الفكرة ، وقد رأوا أنها لا تعدو أحد أمرين : فان كانت مناورة أريد بها احباط نشاط المقاومين لصدقى باشا وأعلن الدستوريون والوفديون قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المناورة ، وان هى كانت حقيقية كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . وعلى هذا أسرع الدكتور هيكل باشا الى لجنة الاتصال

وأعلن قبول حزبه للفكرة . ولكن الوفد انقسم فى أمرها الى فريقين . فريق على رأسه النحاس باشا رفضها رفضا باتا ، وفريق يشتمل على فتح الله باشا بركات وواصف غالى باشا وعلى الشمسى باشا وغيرهم يقبلونها .

وشعر الدكتور هيكل باشا أن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا وأتت من الثمرات ما كان يرجو فقد يدفع هذا النحاس باشا الى العدول عن معارضتها . ولهذا كان من رأيه الالحاح على عدلى باشا لقبول رياسة وزارة يؤيدها الأحرار الدستوريون جميعا وأغلبية الوفد .

وقال عدلى باشا حينما حدثه هيكل باشا فى ذلك : « ألا تذكر كيف اتخذ الانجليز من حوادث الاسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيزون ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غدا فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن الأغلبية التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . واذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فان الاعتماد على حكمة الأمة وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئا . فاذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن » .

ولم يكن الباعث على هذا الموقف مجرد حرص من عدلى باشا يكن على السلامة . لم يكن الباعث عليه أنه لم يرد أن يلدغ مرة أخرى من نفس الجحر ، بل كان الباعث عليه تجنب السياسى الكبير المجرب للمغامرة والمخاطرة ، فرفض أن يقوم على تأليف سياسى ضعيف الأساس ، قليل احتمال بقائه . وقد أيدت الأيام حكمة الموقف الذى اتخذه عدلى باشا .

فمصطفى النحاس باشا من جهته يخرج من الوفد سبعة من أعضائه ، والحكومة البريطانية من جهتها لا تقيد نفسها بخطة معينة . ففى أثناء صيف سنة ١٩٣٢ جرت مقابلة فى جنيف بين صدقى باشا والسير چون سيمون وزير خارجية انجلترة ، بناء على رغبة أبداها صدقى باشا ، وأبلغها الدكتور حافظ عفيفى باشا وزير مصر فى لندن لوزير الخارجية . وجرى الحديث

عقب مأدبة عشاء خاصة حضرها مع صدقى باشا الدكتور عفيفى باشا ومع السير چون سيمون المستر ايدن الوكيل البرلمانى لوزارته اذ ذاك والسكرتير الخاص المستر رونالد يوم ٢١ سبتمبر ، وقد سجل صدقى باشا ما دار فى وثيقة منشورة ، وأرفق بالحديث مذكرة سياسية سلمها للسير چون سيمون. (تاريخ النشر فى ١٩٣٦ بالمطبعة الأميرية — وقد اطلعت على الأصل الفرنسى وعلى الترجمة العربية) .

وقبل أن يفتح صدقى باشا الحديث كما كان يعتزم ، بادر السير چون سيمون بابداء سروره بالتعرف الى رجل دولة ، يعرفون له فى لوندرة شهرته العالمية فى الادارة والشئون المالية ، ويرون فيه الرجـل الذى وطد النظام فى بلده .

وهذه تقارير السير برسى لورين تشهد له بكل ذلك ، وتقارير السير برسى تمتاز بالوضوح وحسن الصياغة . وبعد تبادل الشكر ، وحديث قصير فى شؤون الدين المصرى ، أبدى فى خلاله السير چون سيمون أن شواغله العديدة لم تسمح له بأن يلم بالمسألة المصرية الا بالقدر الذى يلزمه للاستعداد لمقابلة صدقى باشا .

وعندئذ وجه الوزير المصرى الحديث الى صلب المسألة السياسية ، طبقا للآراء التى دونها فى مذكرة استعدادا ، وهذه المذكرة تسلمها السير چون سيمون عند انصرافه .

وهذه هى الآراء الواردة فى المذكرة التى كانت أساس الحديث .

١ — للطرفين — مصر وبريطانيا — مصلحة كبرى فى الوصول الى اتفاق، ولكن بينما يكاد يكون الاتفاق محور سياسة مصر الخارجية الوحيد اذ هو لا يخرج بالنسبة لبريطانيا عن كونه غاية من غايات عديدة .

٢ — ستعرض المذكرة الوجهة المصرية عرضا موضوعيا هادئا وموجزا.

٣ — قيل اننى (المتكلم صدقى باشا) متلهف للوصول الى اتفاق ، وهذا يحتاج الى تحديد يضع موقفى وضعه الحقيقى ، حقيقة انى أومن بأن الوصول فى أقصر زمن مستطاع لاتفـاق يسوى ما بين الحكومتين من

صعوبات أمر كله منافع ، ولكنى فى الوقت نفسه أرى ألا أفاوض الا فى الوقت المناسب المحقق للغرض ، اذ أن سوء اختيار وقت المفاوضة ينطوى على مجازفات وأخطار وبخاصة بالنسبة لمصر .

٤ — أود اذن أن يدرك الوزير (البريطانى) أن فشلا جديدا تصاب به المفاوضات يسىء الى العلاقات بين البلدين ويهدد أمننا الداخلى تهديدا كبيرا ، وتكون مصر حمقاء اذا عرضت نفسها لمغامرة كهذه المغامرة .

٥ — ولكن عندما يحين الوقت المناسب ويبدو أن المفاوضات سوف تؤتى ثمارها ، عند ذلك تحتم المصالح العامة المختلفة المسئولة عنها بلادانا معا ألا يدعا فرصة استئناف المفاوضات تمر دون أن ينتهزاها .

٦ — وانى اذ أقدر حق قدره اضطراب حالة العالم اليوم سياسيا واقتصاديا ، وما تعانيه السياسة البريطانية حاليا من صعوبات حادة ، أرى أنه ليس من سداد الرأى أن أطلب الدخول توا فى مباحثات عن المسألة المصرية ، ولكنى أتساءل : ألا يمكننا على الأقل عندما تتفق على تحديد مبدأ فتح باب المفاوضة أن نمهد لها الأسس والقواعد تمهيدا يقرب ما بيننا وبين تأكيد نجاحها ؟ ولنا فى اتباع هذه الطريقة أسوة بما يجرى الآن من التمهيد للمؤتمرات العالمية باجتماعات صغرى للدرس والتحضير .

٧ — ومما يسهل علينا اجراء هذا التمهيد أمران : الأول أن أغلب المسائل التى ستتناولها المفاوضات — ان لم يكن جميعها — قد تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ فى المفاوضات السابقة ، وأن كل مايقصد باعادة النظر فيها هو ضبط صيغها . والثانى أن المندوب السامى البريطانى ورئيس الحكومة المصرية يستطيعان أن يدخلا فى القاهرة فى محادثات شبه رسمية تتيح لكل من الطرفين فرصة فهم وجهة نظر الآخر فى جو مطمئن ، وهما يكونان فى نفس الوقت جد قريبين مما يمكن أن يطرأ من الظروف . وأخيرا تستطيع الوزارة البريطانية بذلك أن تفرغ لمسائل أكثر حدة وأصعب منالا .

٨ — ولكن لم لا يترك كل شىء على ما هو عليه ؟ أليس الأمن فى مصر مستتبا ؟ ألا تدير شؤونها ادارة سليمة ؟ ألا تجرى العلاقات بين البلدين

فى جو يسوده الوئام بفضل حكومة اختطت لنفسها خطة العمل على صون الصداقة بين المملكتين ؟

٩ — كل هــذا صحيح ، ولكن لم يتحقق شىء من هذه النتائج السعيدة الا بجهود مستمرة وبكفاح داخلى مضن مرير . ونريد الآن أن نجعل هذا الأمن المستتب وهذه الادارة السليمة وهذه الصداقة ثمرة شىء آخر ، نريد أن نقيمها على أساس وطيــد مدعم ، ويتم ذلك عند ما يتم الاتفاق بين البلدين .

وقــد لا يكون فى علم الوزير (البريطانى) أن الهدوء الحالى فى مصر تستغله أحزاب المعارضة ، اذ هى تعتبره علامة على عدم الاستقرار السياسى يبيح لها ارتكاب شتى أعمال العنف .

١٠ — وفضلا عن ذلك ، وفضلا عن أن التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ طبيعتها لا تحتمل تأجيل تسويتها طويلا ، اذ قد ترتب على التأجيل — وقد يترتب عليه — حدوث ما يؤسف على حدوثه ، اذا لم تمنع ذلك سياسة بصيرة حكيمة . فضلا عن هذين الظرفين هنــاك شؤون ومصالح مادية ومعنوية هى أيضا لا تحتمل أن تترك بلا حل .

١١ — أذكر فى مقدمة المسائل المشكلة الخطيرة مشكلة الامتيازات ، ولاحاجة بنا لأن نطيل فى شرح الآثار الوخيمة لهذا النظام البالى فى تقدم مصر ماديا ومعنويا ، والحكومة البريطانية نفسها قد أدركت منذ عهد طويل مساوىء ذلك النظام ، وتعهدت فى المشروعات المختلفة لمعاهدتها مع مصر بأن تستخدم نفوذها لدى الدول لكى يحل محل نظام الامتيازات نظام آخر أكثر ملاءمة لروح العصر ولما بلغته مصر . فتأجيل عقد اتفاق بين البلدين معناه اذن استمرار احتمال مصر لحالة أصبحت لا تطاق . والكساد الاقتصادى المالى الذى تعانيه مصر الآن يجعل الغاء قيود الامتيازات على التشريع المالى أمرا حيويا للبلاد . والخلاصة أن القيود والتأخيرات المترتبة على نظام الامتيازات تشل حركة الحكومة وجهودها النافعة ، وأصبحت فى الواقع تتنافى مع مصالح الجاليات الأجنبية التى وجدت الامتيازات لحمايتها .

١٢ — ومن المؤلم حقا ألا تزال مصر خارج جمعية الأمم ، وهذا يجرح عزتها ويؤثر فى مقامها فى العالم عموما وفى الشرق خصوصا . وقد لحقت بعضوية الجمعية أمم أقل من مصر أهلية للعضوية ، حدث ذلك بينما يحال بين مصر ودخول الجمعية بدعوى أن مسائل عضويتها من المسائل الواردة فى مشروع المعاهدة . واذا استطعنا أن نفهم أن عدم ابرام المعاهدة يمنع مصر من المشاركة فى الشؤون السياسية التى تتولاها الجمعية فهل ليست هناك شؤون اجتماعية وصحية ومالية واقتصادية تتولاها الجمعية وتهتم بها مصر اهتماما كبيرا لا يقل بحال عن اهتمام الدول الأخرى ؟

١٣ — وانتقل الآن الى موضوع آخر ، الى موضوع دقيق ، أعالجه لا لأننى أتصور أنه يمكن أن يكون له تأثير فى وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أمر تحديد وقت بدء المفاوضات ، وانما أفعل ذلك لأن فريقا من الناس يجول فى خاطرهم مخاوف وشكوك عن مبلغ نفاذ اتفاق تعقده الحكومة البريطانية مع ممثلى النظام السياسى الذى يقوم فى مصر الآن . فأحب أن أبدد تلك المخاوف وتلك الشكوك ، حرصا منى على نجاح مفاوضة ينبغى أن تسودها الصراحة والثقة .

١٤ — ولن أقف طويلا لأظهر المغالطة السياسية التى ينطوى عيها انشغال بال حكومة ما باستقرار أو عدم استقرار النظام الذى تقوم عليه حكومة أخرى تريد أن تدخل معها فى مفاوضات ، وهذه الحكومة البريطانية نفسها سبق لهـا أن تفاوضت مع حكومات مصرية أضعف شأنا ورسوخا من الحكومة الحالية . وهذه الدول جميعا بما فيها بريطانيا العظمى لم يعقها فى الماضى ولا يعوقها فى الحاضر عن المفاوضة عائق يتعلق بنوع الحكم السائد فى بلد ما .

وتغنينى فطنة الوزير البريطانى عن أن أذكره بما أتهيب ذكره من الشواهد القريبة العهد منا .

١٥ — هذا وينبغى ألا ننسى أن القيمة الحقيقية لاتفاق ما هى بالضبط ما يمكن للاتفـاق تحقيقه من المزايا والحلول ، ولا نستطيع أن نتصور أمة

ترفض اتفـاقا يحقق لها أمانيها ، كما أننا لا نستطيع أن نتصور حكومة مصرية مهما كان لونها السياسى لا تصر على أن تنال للبلاد أقصى المزايا .

١٦ — أقول قولى هذا ، وأرى من واجبى أن أطمئن الوزير البريطانى بالنسبة لثبات وقوة النظام الحالى فى مصر . أفعل ذلك وأنا مقدر كل التقدير لمسئوليتى عما أقول . فمصر فى اللحظة الحاضرة لا هى بالخاضعة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه أوليجركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ومن الجائز أنها كانت كذلك فى عهود سالفة ، ولكنها الآن بلد ينعم بنظام دستورى محبـوك العناصر منسجم القوى نافذ المفعول وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة ما دامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب .

١٧ — لقد أشرت الى شعورى بما على من تبعات . وكان ينبغى على تقـديرا منى لتلك التبعات أن لا أعرض النظام الحاضر الصالح الذى أقمته للنتائج التى تترتب على مفاوضات فاشلة . ولكنى اليوم وقد أصبح هذا النظام بفضل قوته وحيويته منيعا لا يمكن مسه بسوء ، فانى أعتقد أنه من واجبى أن أتوج عملى وأن أكمل تحديد مركزى السياسى بعقد ذلك الاتفاق المنشـود .

وان التوكيدات التى أبديتها فى الفقرات السابقة لا تصدر عن موقف سياسى غامض أو مستتر . فموقفنا واضح مكشوف للمصريين وللأجانب على حد سواء ، ولى أن أفترض أن ممثليك الرسميين ومواطنيك يستطيعون أن يكونوا شهودا على ما فى الموقف الراهن من عناصر تزيل كل شك فى قوة نفاذ ما يعقد من اتفاق .

١٨ — ولى ملاحظة أخيرة هى : أن مصلحة البلدين لا تتحقق بمجرد عقـد اتفاق ، ولكنها تقتضى أن ينفـذ الاتفاق نفاذا مخلصا مشربا روح الصداقة والمحالفة الحقيقية ، وللوزير البريطانى أن يقـدر اذا كان يلزمه للوصول الى عقد اتفاق من هذا النوع أن يكون النظام السائد فى مصر نظاما يجرى على قواعد العقل والضبط والكفاية .

١٩ — وفى الختـام أسأل الوزير البريطانى — هل يوافقنى على ما ذهبت اليه من أن الوصول سريعا الى اتفاق مع مصر غاية تستحق أن يسعى اليها ؟ وأسأله أيضا هل يرى معى أنه الى أن يتم تحديد الوقت المنـاسب لاجراء مفاوضات رسمية يكون أمرا نافعا أن يمهد لها بمحادثات شبيهة بالرسمية؟ وأسأله أخيرا هل يشاطرنى الرأى فى أن تحديد الوقت المنـاسب لتلك المفاوضات يجب أن يراعى فيه اتفاق رغبة الحكومتين ، كما يجب أن يراعى فيه من ناحية تقدير مختلف المصالح والاعتبارات ومن ناحية أخرى أن حل بعض المسائل حلا سريعا أمر حيوى بالنسبة لمصر ؟

وأخيرا أرى من المرغوب فيه أن يصدر بيـان يكون من شأنه تهدئة خواطر المصريين ، نظرا لما صدر من التعليقات المغرضة والبيـانات المتناقضة حول موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا (انتهى تلخيص المذكرة) .

تحدث صدقى باشا للسير چون سيمون — كما قلنا (ص ٢٥٦) فى الأمرر الواردة فيها .

فقال الوزير البريطانى : لا تظنن أن المسألة المصرية بالنسبة لنا مسألة ثانوية المرتبة . بل هى على الدرجة القصوى من الأهمية ، واذا أسعدنا الحظ وتمكنا من حلها كان سرورنا بادراك ذلك لا يقل بحال عن سرورنا بتسوية ما فى طبقتها من المسائل التى تهم الامبراطورية (البريطانية) . حقيقة ان المسألة المصرية — كما قلت — ليست من المسائل الحادة ، ولكن الفضل فى كونها ليست كذلك يرجع الى أنك قد وطدت النظام فى بلادك ، فأصبح يجرى كل شىء فيها على خير وجه ، وأصبحت علاقاتنا بكم مرضية تماما .

فقال صدقى باشا (محاولا الجد فى قالب الدعابة) بأنه يخشى أن ما تنعم به مصر من هـدوء تتخذ منه حجة لترك كل شىء فيها على ما هو عليه . فطمأنه السير چون من هذه الناحية ، وقال : لقد تحدث الناس عن النظام الحاضر فى مصر وأنه ليس أهلا لأن نفاوض القائمين عليه ، ولكن كل ما أوردته فى حديثك الآن عن هذه المسألة حق ، وتقارير السير برسى لورين تؤيده . وعلى هذا فانى أود أن أقول لك على الفور أن ليس هناك صعوبة ما تحول

دون المفاوضة مع حكومة صدقى باشا ، بل على العكس انه مما يسر الحكومة البريطانية أن ترى توقيعك على المعاهدة ، ذلك لأننا نعرف الآن الرجل الذى هو أنت ولأننا — كما قلت — نعرف أن قيمة المعاهدة تتوقف على الرجال الذين ينفذونها . وقد علمت من السير برسى لورين أن الملك (جلالة الملك فؤاد) يرغب من جانبه فى تسوية المسألة وأنك تحظى بثقتـه وأنه يؤيد سياستك . وهذا كله من بشائر التوفيق ومن بواعث الأمل فى النجاح . وأحب أن أتحدث اليك الآن فى الموضوع . فى رأيى أن مشروعى سنة ١٩٢٩ و سنة ١٩٣٠ ينبغى اتخاذهما أساس المفاوضات المستقبلة . لقد تمت فى هذين المشروعين تسوية شؤون مختلفة : انتهاء الاحتلال ، التحالف ، العون البريطانى لالغاء الامتيازات ، وعضوية جمعية الأمم . ولكن لى تحفظين : الأول خاص بالمعسكرات البريطانية ، والثانى خاص بالسودان . فعن التحفظ الأول الظاهر أن الفنيين البريطانيين لهم آراء فى تحديد مواقع المعسكرات . فبينما نحن نسلم بوجوب انسحاب الجنود البريطانيين من المدن نرى أنه لا بد من أن نتباحث معا فى أمر المواقع التى ينسحبون اليها . وعن التحفظ الثانى نرى أن الاتفاق ينبغى ألا يحيد عن وجوب الاحتفاظ بالنظام الادارى الحالى للسودان . فاذا ما تم الاعتراف بذلك أمكن البحث عن الوسائل التى تصان بها حقوق مصر المادية والمعنوية فى السودان .

فأجاب صدقى باشا بأنه لا يستطيع أن يبدى ملاحظات تفصيلية على التحفظين اللذين أثارهما السير جون ، اذ هو ليس فى موقف المفاوضة ، ولكنه لا بد له من أن يعلن أن مصر لا تقبل أن ترجع القهقرى بحال . وهو يؤكد من جديد أنه اذا أعيد النظر فى نصوص تم للطرفين الاتفاق عليها فلن يكون ذلك الا لغرض واحد هو ضبط الصياغة . وعلى ذلك فان الحكومة التى يتشرف برياستها لن تقبل أقل مما عرض على غيرها من الحكومات . وعن التحفظ الخاص بالسودان يرى صدقى باشا ألا يتقيد فى أمره بشىء بل ينبغى البدء من البداية بالتحدث عن نوع النظام الذى ينبغى انشاؤه لتلك البلاد . ثم حبَّذ من جديد فكرة المحادثات الشبيهة بالرسمية فى القاهرة.

فقال السير جون سيمون ان المفاوضات ما هى الا أخذ وعطاء ، فاذا كان

لانجلترة طلبات جديدة فى بعض النواحى فانها تعوض مصر عن ذلك فى نواح أخـرى . ولا يرى بأسا فى الاقتراح الخاص بالمحادثات الشبيهة بالرسمية فى القاهرة . وأما عن تحديد موعد المفاوضات ، فهو يوافق كل الموافقة على الدخول فيها فى الوقت المناسب ، وبأسرع ما يمكن . ووعد بأن يستأذن وزارته فى فتح باب المحادثات فى القاهرة ، ويعتقد شخصيا أن ذلك يمكن أن يحدث فى الشتاء المقبل . وقال انه سيتحدث فى كل ذلك مع زملائه ومع السير برسى لورين . كما وعد بأنه سيتحدث الى رئيس الوزراء فى طلب صدقى باشا أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا رسميا تقر فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية ، وأنـه سيأخذ رأى السير برسى لورين فى شأن الصيغة الملائمة لذلك البيان ، وفى شأن اختيار الوقت المنـاسب لنشره .

كان الحديث وديا من أوله الى آخره ، خـرج منه صدقى باشا وهو يحس بأن السير چون سيمون يرغب أن يعبر فى أثنائه عما يكنه من تقدير للنظام القائم بمصر .

وفى الختام طلب اليه صدقى باشا أن يطلع الدكتور عفيفى باشا على ما يجد بعد أن يدرس الموقف مع زملائه ، وقبل السير چون ، واتفق الرجلان على أن ما دار بينهما يبقى سريا ، وأن يكتفى بالقول بأن المقابلة بينهما كانت مرضية .

ويختم صدقى باشا المحضر الذى نشر بأنه يعتقد أن مسألة الاتفاق مع بريطانيا العظمى قد خطت بفضل هذه المحادثة خطوة كبيرة .

وبعد فهل حدث ذلك ؟ الذى نقرأه غير ذلك . فها هو ذا السير چون سيمون «يتحفظ» أو ان شئت يتراجع فى مسألة مقر القوات البريطانية وفى السودان ، مما اضطر صدقى باشا لأن يصرح بأنه لن يقبـل أقل مما عرض على سابقيه .

لعل ما يقصده صدقى باشا بالتقدم هو أن ما أشاعه خصومه عن عدم استعداد الانجليز للمفاوضة معه غير صحيح . فقد قال السير چون سيمون

انه يسره أن يرى اسم صدقى فى ذيل الوثيقة . ولكن هل هذا هو «التقدم» الذى يسجله التاريخ نصرا لمصر أو كسبا لمصر ؟ أقول لا . وأقول أيضا انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن لمفاوض مصرى كائنا من يكون أن يكسب شيئا لمصر وهو فى حـرب فعلية مع غيره من المصريين . وأعنى بالحرب الفعلية أنه يعمل على أن يجردهم حتى من حق البقاء . وأقول أيضا : انظر الى السير چون سيمون فى حديثه مع صدقى باشا ، هل ورد على لسانه ذكر لخصومه السياسيين ؟ أو هل كان يسمح لصدقى باشا بأن يتحدث فى الزعماء البريطانيين أو فى الأحزاب البريطانية . حينما نصل الى المفاوض المصرى الذى يسلك مسلك سيمون فى محادثاته ، لك أيها المصرى أن تطمئن الى حقوقك .

رحم الله « الوزارات الادارية » ، لقـد كانت مسكينة ، ولكنها كانت تعلم أنها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك . ورحم الله مصر من المساكين الذين لا يعرفون أنهم مساكين .

وعاد صدقى باشا الى بلاده فى اليوم التـالى لحديثه مع السير چون سيمون ، وفيما نعلم لم يصدر البيـان الرسمى الذى طلبه من الحكومة البريطانية . ولم نسمع عن اتصال جديد لاجراء المحادثات الشبيهة بالرسمية التى اقترحها أو لتحديد موعد للمفاوضة ، بل ان النظام السياسى الذى أقامه قد أخذت تظهر عليه مظاهر التصدع ، فانفصل عن الوزارة المغفور له عبد الفتـاح يحيى باشا وعلى ماهر باشا على أثر حوادث التعذيب التى ارتكبها بعض رجال الادارة ، وكثر الكلام فى فساد أداة الحكم ، ونقل السير برسى لورين من مصر ، وحل محله السير مايلز لامبسون مندوبا ساميا . وانتهى الأمر باستقالة صدقى باشا نفسه فى سبتمبر سنة ١٩٣٣ . وألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة الجديدة وهو فى أوربا . ولم يطق يحيى باشا البقاء طويلا ، فقد غضب من توالى اعتداء رجال دار المندوب السامى على كرامته وكرامة البلاد . وقبل الملك الاستقالة ، وكلف توفيق نسيم تأليف الوزارة فى نوفمبر سنة١٩٣٤ .

وكان أول عمل للوزارة الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر ،كما يظل قائما نظام وراثـة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ . والى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام الذى ألغى يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن كما يتـولى السلطة التنفيذية ، ويباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس الوزراء والوزراء على مسئولياتهم طبقا لمبادىء الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى المصرى، وعلى أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا للنظام الحالى على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول ، فان لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل ، ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون ، وعلى أن يبقى نافذا كل ما قررته القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات من الاحكام والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها وكل ما أنفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ (المقرر لدستور تلك السنة) بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الاشارة اليه من مبادىء الحرية والمساواة .

وفقت وزارة نسيم باشا اذن الى الغاء نظام عمت شكاية الناس منه والى ابطال ما ترتب عليه من بعض قوانين واجراءات شاذة ، وسارت فى الحكم سيرة عادلة نزيهة . ولكن ظهرت رغبة الرأى العام جلية فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ . فرفع رئيس الوزارة لجلالة الملك بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٥ كتابا جاء فيـه أن الوزارة تتوخى الحكم على الوضع الدستورى ، « الى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها باعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال ، أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها

من مختلف الهيئات والطبقات كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ ، وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وقتئذ الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد ، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع الى جلالتكم والى الشعب المصرى . وهذا الشعب ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية » .

فأرسل جلالته لرئيس وزرائه بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٥ كتابا بيَّن فيه جلالته أنه يؤثر اعادة دستور سنة ١٩٢٣ على وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية ، اللهم الا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى القائل بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية .

يؤثر جلالته ذلك . فان الساعة كانت رهيبة ، وكان لا بد لمصر من أن يلتف قادتها وشعبها حول الفكرة القومية ، وأن يكونوا رجلا واحدا لمواجهة الموقف الدولى المكفهر . فاذن لا مجال لتيارات البحث الدستورى وتشعب الآراء والأخذ والرد . فقد جد الجد واكفهر جو السياسة الأوربية . وكان جلالته على علم لا يدانيه علم بدقائقها وأسرارها وعلى احساس مرهف بنزعاتها واتجاهاتها . يتبع منذ التسوية للحرب العالمية الأولى أزمات السياسة الدولية واضطراب شؤون السياسة الداخلية فى مختلف الأمم الأوربية والآسيوية ، ويدرك أن عوامل الانتقاض على التسوية تتجمع رويدا رويدا الى أن تم لها الالتفاف حول الدكتاتوريات الألمانية والايطالية واليابانية والروسية . وبدأت هذه تهدم الصرح الذى شيده المنتصرون فى سنة ١٩١٩ . ويهم مصر بالذات اقتراب المعركة منها فى البحر الأبيض المتوسط وفى أفريقية الشمالية والشرقية . وهكذا استغرقت عوامل الانتقاض على التسوية خمس عشرة سنة لتستوفى نموها وتستكمل قواها للوثوب والحركة ، وهى بالضبط المدة ما بين مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ وحركة استقلال البلجيك وثورة يوليه سنة ١٩٣٠ فى فرنسا وغيرها .

هذا هو الموقف الدولى الذى شاء جلالة الملك فؤاد أن تواجهه أمته

موحدة مجتمعة الكلمة . فكيف ووجه ذلك الموقف ؟ فأما بالنسبة للسياسة البريطانية فى مصر فقد مرت فى مرحلتين ، عملت فى المرحلة الأولى على أن تمنع تغيير أى شىء ، وأزمعت فى المرحلة الثانية على مواجهة الموقف الدولى بتسوية ما بينها وبين مصر . وأما بالنسبة للقادة المصريين ، فهم أيضا أدركوا خطورة ما تواجهه البلاد وقدروا توجيه المليك ، ولكنهم لم يستطيعوا سريعا وتوا أن ينظموا فيما بينهم وسائل العمل المشترك . وفى بحث هذه الوسائل وفى ابتكار الحلول الملائمة سيكون الفضل لعلى باشا ماهر .

ولنقص أهم الحوادث موجزين .

تركنا الموقف الداخلى عند ابريل سنة ١٩٣٥ ، والقلق يتزايد من جراء غموض الموقف من حيث اعادة الدستور ، وانفجر الغضب حينما صرح وزير خارجية بريطانيا — السير صموبل هور — تصريحات خطيرة عن النظام الدستورى . قال فى خطبة ألقاها فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ : « لا صحة على الاطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها ، فنحن — بحسب تقاليدنا — لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! اننا عندما استشرنا أشرنا بعدم اعادة دستورى سنة ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة » وقد أثار التصريح استنكارا شديدا ، وقامت المظاهرات فى أنحاء البلاد محتجة مطالبة باستقالة نسيم باشا ، واشتبك البوليس بالمتظاهرين ، وقتل وجرح كثيرون .

وكان الطلبة يضغطون على الزعماء ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن ، ويقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ٢٨٦) ان الوفديين كانوا يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور ، فاذا عاد الدستور وأجريت الانتخابات على أساسه وظهرت الأغلبية البرلمانية ، كان للحكومة المستندة الى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات فان نجحت فبها وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى . كانوا يجعلون عقد

المعاهدة مع انجلترة هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء . فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت ، ولم تنته الى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر وتنظم علاقاتها بانجلترة هى سياج الدستور .

ومهما يكن من أمر فقد أثمرت مساعى الطلبة ، فاتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة .وحررت الجبهة كتابين : يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لاعادة الدستور ، ويبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان.

وفى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ رفعت الجبهة عريضتها الى جلالة الملك مطالبة باعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى اعادة الدستور . وفى المساء صدر الأمر الملكى باعادة ذلك الدستور ،وبالعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان.

وهكذا تحقق للجبهة أحد مطلبيها الأساسيين ، وانتهت معركة الدستور بانتصار الشعب .

وأما الحديث عن الاتفاق مع انجلترة فيأتى فى الفصل التالى ، الخاص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ والممهدات لها ، وهو آخر فصول هذا الكتاب .

الفصل السادس عشر

معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق مونترو سنة ١٩٣٧

(ملحوظة : لم تنشر للمفاوضات الخاصة بالمعاهدة محاضر . ولكن يستطاع الوصول لفهم بعض ما جرى فى خلالها من قراءة المناقشات البرلمانية التى جرت بمناسبة الموافقة على المعاهدة ، وهى مناقشات تشرف الحياة البرلمانية المصرية حقا . وقد نشرت المناقشات رسميا سنة ١٩٣٧ بعنوان « قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى » . وذيلت المناقشات بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ، ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ونص معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق مونترو سنة ١٩٣٧ وملحقاتهما . كل ذلك منشور رسميا بالعربية والفرنسية والانجليزية . ويضاف للمناقشات البرلمانية محاضرة مكرم عبيد باشا فى القاعة الكبرى بالجامعة عن المعاهدة، وقد نشر اتحاد الطلبة تلك المحاضرة بعد القائها بقليل).

ذكرنا فى الفصل السابق أن الجبهة الوطنية حررت كتابين رفعت أحدهما الى مقام جلالة الملك لاعادة الدستور وأبلغت الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان .

وهذا الكتاب تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ والموقعون عليه هم مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ويحيى ابراهيم باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وحافظ عفيفى باشا. وهاك ما جاء فيه : —

١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفــاق بين مصر وانجلترة بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوى أملهم فى اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى الى عــدم توقيعها .

٢ — ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترة من حين الى حين ، ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العــلاقات بين الدولتين . وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك .

(ا) بقــاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود ادارة أوربية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البــلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة عن عدم ابرام المعــاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها .

٣ — وفضلا عن هــذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى ذلك فى كثير

من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة فى هـذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترة أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمدّ الموصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهـات التى تقتضيها الظروف .

٥ — وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترة فى هـذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها ، وليس فى عقد هـذه المعاهدة ما يشغل انجلترة لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال .

٦ — ولو كان فى ابرام المعاهدة بعض ما يشـغل انجلترة فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهـرية بالنسبة لمصر ، وما بذلت مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترة ابرام معـاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ — لاشك اذن فى أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترة فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقـدمها . وما دامت نصوص المعـاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية ، حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من

المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعـاون الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص .

٨ — ولو أن هـذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترة بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترة أقوى أثرا مما هو الآن ، لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترة فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقـدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسـهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ — لهـذا يرجو الموقعون من سعادتكم ، باعتبـارهم ممثلى الشعب المصرى على اختـلاف هيئاته وأحـزابه السياسية ، أن تتفـضل فتبلغ الحكومة البريطانيـة طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معـاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قـد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وتعاقبت الأيام ولم يرد رد على كتاب الجبهة . واستقال السير صموبل هور وخلفه المستر أنتونى ايدن . وأرسل هذا للمندوب السامى رسالة قال فيها ان كتاب الجبهة الوطنية المصرية موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت ، نظرا لحداثة عهـده بتولى الشـؤون الخارجية ، ولاشتغال الحكومة بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية ، ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليـه بحثه على مجلس الوزراء ، وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف .

ويقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ٣٩٣) ان المندوب السامى

أطلع أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها . وقد ذكر اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا فى مقابلتهما للمندوب السامى أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين .

وعلى كل حال ففى يوم ٢٠ يناير أبلغ المندوب السامى جلالة الملك ورئيس الوزراء وأعضاء الجبهة (فى رواية بريطانية سنشير اليها) والنحاس باشا (فى رواية الدكتور هيكل باشا المذكرات ص ٣٩٤) رد الحكومة البريطانية على الجبهة . وقد لخص هيكل باشا الرد على الوجه التالى (ص ٣٩٤) : أن الحكومة البريطانية على استعداد للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال ، لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية ، فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية ، انتقلت الى مسألة السودان ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة ، بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى اعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ، فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة تغيير النظر فى سياستها ، ثم أردف: «ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما » . وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره .

وقد أجمل المستر أنتونى ايدن ما كلف المندوب السامى بابلاغه للجبهة فى اجابة له على سؤال برلمانى تاريخه ٤ فبراير ، قال : «انه استجابة لطلب قدمته الجبهة الوطنية كلف المندوب السامى أن يصرح بأن حكومة صاحب الجلالة على استعداد للدخول فورا فى محادثات مع الحكومة المصرية للوصول الى

عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، وقد رأت حكومة صاحب الجلالة أنه مما يسهل بلوغ تسوية شاملة أن يبدأ بالمسائل التى صعب حلها فى سنة ۱۹۳۰ ، فاذا ما بدىء بالتفاهم عليها كان الأمل فى النجاح أكثر .» وقد علّق الأستاذ توينبى فى دراسته لحوادث سنة ۱۹۳٦ .

(Survey of International Affairs p. 684 note)

ان الحكومة البريطانية تشير فى هذه الاجابة للمسألة العسكرية ومسألة السودان . وقال ان مسألة السودان وحدها هى التى لم تحل فى سنة ۱۹۳۰ ، أما المسألة العسكرية فقد أمكن للطرفين الوصول الى اتفاق بشأنها،فالحقيقة اذن هى أن ماجد من التطورات بعد سنة ۱۹۳۰ عموما وفىأواخرسنة١٩٣٥ خصوصا هو الذى حدا بالوزارة الىاتخاذ هذا الموقف،وازدياد الاستعدادات العسكرية الايطالية برا وبحرا وجوا فى ليبيا وأفـريقية الشرقية والبحر الأحمر أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلها تتوقع تهديدا ايطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية ، كما أن أستراليا ونيوزيلندة أزعجها تهديد ايطاليا لحرية المواصلات فى قناة السويس .

وقد أدى تبليغ الرد البريطانى الى أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ۲۱ يناير سنة١٩٣٦ ، ثم دعا رجالالجبهة لمقابلته غداة ذلكاليوموتحدث اليهم . وقـد روى الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ۳۹٥ ، ۳۹٦ ، ۳۹۷) ما حصل ، قال جلالته للزعماء « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحثت الأمر قبـل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قـد اقتربنا من أن تتفاهم ، لقد اتفق دولته ۹۹٪ على ذلك وبقى ۱٪ وأنا متمسك به أيضا . » وقال أيضا « ان أمامكم صعابا جمة فـلا بُدَّ من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها ، وها هو ذا موضوع المفـاوضات مع دولة انجلترة قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديدا . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو

لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل المهمة الكبرى التى تتطلبها البلاد جميعها فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى أن تتعامل مع مصر كلها.»

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله « ان الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية.وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها . واننى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع . »

ولكن فكرة الوزارة الائتلافية لم تتحقق ، رفضها النحاس باشا وقبلها الآخرون . فاستقر الرأى على أن يؤلف على ماهر باشا وزارة غير حزبية تجرى الانتخابات ، وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات والمفاوضات .

تألفت وزارة على باشا ماهر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ .

وتسلم من دار المندوب السامى مذكرة وتبليغا شفويا هذا نصهما : —

المذكرة : (وتاريخها القاهرة ٧ فبراير سنة ١٩٣٦) : أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به الى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على آثر مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ — فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد

بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق .

٣ — نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية ، وانما الغرض الوحيد منه هوتجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة الى سعادة المندوب السامى .

والتبليغ الشفوى : أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية — تمهيدا للمفاوضات — أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وجعل على باشا ماهر أول همه أن يعالج التهديد الذى اختتم به سير مايلز لامبسون تبليغه فى يوم ٢٠ يناير لتوفيق نسيم باشا ، وهو أنه اذا فشلت المفاوضات فان الحكومة البريطانية ستعيد النظر فى سياستها ازاء مصر . فعمل متفقا مع الجبهة على أن يزيل هذا التهديد ، وانتهت اتصالاته بالمندوب السامى الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتيهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فان أخفقت فلن يكون لاخفاقها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ، من مصطفى النحاس باشا رئيسا ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس غالى باشا والدكتور أحمد ماهر (باشا) وعلى الشمسى باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمى عيسى باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) وحافظ عفيفى باشا والأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا) وأحمد حمدى سيف النصر بك (باشا) أعضاء .

وتألفت الهيئة البريطانية من السير ما يلز لامبسون وقواد عسكريين .
وعقدت جلسة الافتتاح بقصر الزعفران فى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ، وبدأ العمل.

وفى هـذه الأثناء كانت الوزارة قد حددت يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ، وحددت لاعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو ، كما حددت يومى ١٦ و ٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

وقبـل أن يتم ذلك روعت البلاد بمرض جلالة الملك . واختـاره الله لجواره يوم الثلاثاء ٢٨ من آبريل سنة ١٩٣٦ .

ففقدت مصر أول ملك لمصر المستقلة ، القائد المسـدد الخطى والرائد الموفق . نعاه مجلس الوزراء للأمة ، ونادى بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر . وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية الى أن يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية .

وكان جلالة الملك فاروق يتلقى العلم فى انجلترة ، فلما بلغه نعى والده الملك العظيم بادر بالحضور ، فبلغ الاسكنـدرية يوم الأربعـاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦،وحضر توا الى القاهرة،واستقبله الشعب أينما حل ركابه بأجمل مظاهر الحب والولاء ، واستبشرت الأمة أيما استبشار بيمن طالعه ، وقد ولد وترعرع مع الجهاد القومى للاستقلال .

ونهض على ماهر فى تلك الظروف بتبعاته الجسام على خير وجـه . فأجرى الانتخابات لمجلس النواب حرة وفى موعدها ، وقـدمت الوزارة موعد اعادة الانتخابات لذلك المجلس ، كما قدمت موعد انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ، ليتمكن البرلمان من الاجتماع فى خلال الأيام العشرة التالية لوفاة الملك بحكم الدستور . وبعد أن تمت الانتخابات أصـدرت الوزارة مرسوما بأسماء الشيوخ المعينين ، وهم خمسا أعضاء المجلس واجتمع البرلمان يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وقرر بالاجماع تأليف مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمـد شريف صبرى باشا . وأقسم الأوصياء فى مساء اليوم نفسه أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمـة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والاخلاص للملك .

وعلى أثر ذلك قدم على باشا ماهر استقالة الوزارة الى مجلس الوصاية، فقبلها ، وعهد الى مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات بتأليف الوزارة الجديدة ، وتم تأليفها يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ .

ومما يذكر لعلى باشا ماهر أنه فضلا عن اضطلاعه بتلك التبعات ، مع ضيق الوقت وتراكم الأعمال ، تمكن من تسوية أمر العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ، بعد أن لبثت سنوات على حالة لا تبعث على الرضا ، ووقع هو ووكيل وزارة الخارجية السعودية المغفور له السيد فؤاد حمزة معاهدة لتسوية تلك العلاقات ، فى خلال مدة العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، والتى يملك فيها مجلس الوزراء بحكم الدستور كل سلطات الملك . (راجع مذكرات الدكتور هيكل باشا ص ٤٠١ - ٤٠٨) .

ونعود للمفاوضات ، وقد تركناها عند جلسة الافتتاح يوم ٢ مارس ، وها نحن أولاء قد بلغنا يوم ١٠ مايو ، ومصطفى النحاس باشا يرأس الحكومة وهيئة المفاوضة معا . وينبغى لى أن أنبه قارئى الى حقيقة مهمة، هى أنى أكتب هذه الكلمات فى مايو ١٩٥٢ ، أى بعد أن حكمت الأمة حكمها على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومهما حاولت فلابد أن أتأثر بذلك الحكم . وعلى ذلك فلابد أنصافا للمفاوضين المصريين من أن أنبه الى أن القارىء والكاتب كلاهما متأثر فى حكمه بما حدث بعد سنة ١٩٣٦ وبما كشفت عنه تلك الحوادث .

ولكننى لا أعتقد أنى أجافى الانصاف اذا أخذت على زعمائنا فى سنة ١٩٣٦ ثلاثة مآخذ :

الأول : التلهف الشديد للمفاوضة مع التدلل البريطانى الشديد .

الثانى : التمسك الشديد بمشروع ١٩٣٠ مع التحرر البريطانى الشديد من ذلك المشروع .

الثالث : المبالغة الشديدة فى مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية بينما هى تمر فى الأوساط البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد .

وكل مأخذ من هذه يمكن تفسيره وان كان لا يمكن تبريره .

فالتلهف يفسره شيئان : اكفهرار جو السياسة الدولية من جهة واعتقاد الزعماء بأن عدم تسوية ما بين مصر وبريطانيا أدى الى الأزمات الداخلية المصرية من جهة أخرى . والصواب أن لبريطانيا مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر (ان لم تفقها) فى نجاح المفاوضات والوصول بها الى تسوية نهائية . واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر . وعلى أسوأ الفروض ماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها . والصواب أيضا أن اخفاق المفاوضات بين البلدين مرة بعد مرة لم يكن المسبب للأزمات الداخلية المصرية بقدر ما كان الظرف المواتى لحدوثها . وانى أعترف بأنى فى قولى هذا متأثر بالواقع ، وهو أن التدخل البريطانى فى شؤوننا الداخلية لا يقل شناعة بعد المعاهدة عنه قبلها ان لم يزد . وعلى كل حال فالمتلهف فى موقف أسوأ من المتدلل .

وأما التمسك الشديد بمشروع سنة ١٩٣٠ فيرجع من جهة الى الاعتقاد بأنه يحمل الحكومة البريطانية على قبول المفاوضة أو هو يطمئنها من ناحية مطالب مصر فيها . فهو اذن يبعثه التلهف ، وهو يرجع من جهة أخرى الى أن الهيئات المصرية التى سبق لها المفاوضة قبلت ذلك المشروع وأقل منه ، فهو اذن شىء يمكن جمع الكلمة عليه .

هذا هو التفسير ، وأما وجه المؤاخذة فهو أن خطة المفاوضة المصرية لم تكن من المرونة بحيث تفيد من تشدد المفاوض البريطانى فى المسألة العسكرية لكى تكسب للبلاد كسبا حقيقيا فى السودان ، وذلك بأن تتمسك بالنص الأول فى مسألة السودان الذى وضعه الوفد المصرى فى سنة ١٩٣٠ (ص ٢٣٢) . حقيقة أن تشدد البريطانيين فى المسألة العسكرية أفادنا كسبا عظيما فى مسألة الامتيازات ، كما سنشرح بعد قليل ، ولكن كان ينبغى أن نعلم وأن نقدر دائما أن جلاء القوات البريطانية عن مصر وأن زوال نظام الامتيازات كانا أمرين محتومين ،

أى أن فعل الزمن فيهما فى اتجاه التلاشى ، بينما الحال فى السودان على العكس تماما ، ففعل الزمن فيهما فى اتجاه السوء والانفصال . والواقع أن مصر أساءت لنفسها وللسودان فى كل أدوار المفاوضات .

وأما المبالغة فى التعبير عن مزايا المعاهدة فتفسيرها سهل . هى ترجع الى ما ألفناه من ربط العمل السياسى ببعث الحماسة الشديدة لشىء أو الكره الشديد لشىء ، فاعتاد الناس ألا يطيعوا زعماءهم الا اذا هيجتهم الخطبة أو المقالة أو الصيغة ، وكان الأولى بنا العكس ، فالمزاج المصرى أحوج ما يكون الى أن يدرب على الضبط منه الى أن يشجع على الانفعال .

ووجه المؤاخذة على هذا فى سنة ١٩٣٦ أن المبالغة لم تكن لها ضرورة ، فالزعماء يعلمون أن البرلمان سوف يقرها اقرارا اجماعيا تقريبا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالزعماء يعلمون أن مصر لم تنل كل حقها ، وأن لابد من السعى لأن تنال ذلك الحق . أفمن المصلحة اذن أن نقول ان الاستقلال قد تحقق ، والقيود على هذا الاستقلال بارزة كل البروز فى المعاهدة . ولم لا نخاطب عقول الناس ونقول ، لقد بذلنا أقصى ما نستطيع فى الظروف الحاضرة ، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله الآن ، وان ما نلناه يفوق ما حاولنا فى المفاوضات السابقة تحقيقه ، والموقف الدولى ينذر بالعواصف ، ونعتبر المعاهدة مرحلة من مراحل الجهاد تعقبها مراحل ، أو ما فى معناه .

ولن يفوت الباحث المدقق أن يدرك أن العامل الأول فى تشكيل الحوادث فى المدة ما بين ٢٨ ابريل و ٢٦ أغسطس من سنة ١٩٣٦ ، وفى الاتجاه الذى اتجهته العلاقات المصرية البريطانية ، وفى تحور مواقف الأحزاب فى النظر لشروط أى تسوية مع الحكومة البريطانية ، هو موت الملك فؤاد واختفاء تلك الشخصية الموهوبة الجبارة من الميدان . ولكن شرح هذه النقطة ودعمها يتصل بتاريخ الفترة من الزمن التالية للمعاهدة. وهذا ليس من شأن هذا الكتاب .

ولكننا لا نحتاج لمعرفة تاريخ الخمس عشرة سنة الأخيرة لنستطيع أن نأخذ على رجال سنة ١٩٣٦ المآخذ التى سجلناها . بل ان من النواب والشيوخ الذين اشتركوا فى المناقشات البرلمانية التى دارت على المعاهدة من عبر عنها أوضح تعبير. ومن هؤلاء من كانوا أعضاء فى هيئة المفاوضة المصرية .

وقد هدتنى الاعتبارات المختلفة الى أن أعرض المعاهدة على القارىء كما عرضت على المصريين فى سنة ١٩٣٦ بما لها وما عليها . بل سأحاول أن أقتصر فى العرض على الصيغ والعبارات التى استخدمت فى ذلك الوقت .

١ ـ **ولنبدأ بتحديد زمنى لأدوار المفاوضة :** (نقلا عن الكتاب البرلمانى : القانون رقم ٨٠ الخ) .

فى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئة السكرتارية لكل منهما وكبار رجال الدولة وموظفيها وممثلى الصحف المصرية والأجنبية . وألقى الرئيسان خطبة الافتتاح .

وفى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء، فاتفق الطرفان بادىء ذى بدء على أن المعاهدة المراد ابرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقط ، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصلا الى الاتفاق على الجزء الباقى . ثم قدم الفريق البريطانى مذكرة بوجهة نظره فى المسألة العسكرية .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ رد الجانب المصرى على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره ، ثم طلب الانتقال من العموميات الى المقترحات العملية،وعرض تمهيدا للوصول الى اقتراحات معينة ترضى الطرفين أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك ، فرحب الفريق البريطانى بهذا الاقتراح .

وفى ١٧ مارس بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين .

وفى ١٩ مارس حضر مع السير ما يلزلامبسون كل من الجنرال وير قائد القوات البريطانية فى مصر ، والسير بروك بوبهام قائد قوات الطيران فى الشرق الأوسط .

وفى ٢٣ مارس حضر معهم الرير أميرال ريكس .

ثم توالت الجلسات بينهم وبين النحاس باشا الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى الى لندن ، فسافر اليها فى ٢ يونية سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد فى ٢٩ يونية .

وفى أول يولية استؤنفت المحادثات بين السيرما يلزلامبسون والجنرال وير والسير بروك بوبهام والرير أميرال ريكس وبين النحاس باشا . وأبلغه المندوب السامىأن المستربكت المستشار القانونىالمساعد لوزارةالخارجية البريطانية مستعد للحضور بالطائرة للاشـتراك فى العمل فرحب دولته باستدعائه .

وفى ٦ يوليه عاد الطرفان الى الاجتماع ، وحضر المستربكت مع الفريق البريطانى، وفى تلك الجلسة اقترحالنحاس باشا تأليف لجنة للتحرير يمثلفيها الطرفان لوضع الصيغوعرضها عليهما، ورشح لهامن الجانب المصرىالدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ عفيفى باشا . فوافق الجانب البريطانى على ذلك ، ورشح من جهته الجنرال وير والسير بروك بوبهام والمستربكت والمستر سمارت .

وفى ٧ يولية بدأت لجنة التحرير اجتماعاتها ، فعقدت عدة جلسات ، كما عقد مكرم عبيد باشا عدة جلسات مع المستر بكت باعتبارهما ممثلين لهذه اللجنة . وفيما بين ذلك اجتمع النحاس باشا بالمندوب السامى وزملائه مرتين . وأخيرا تم الاتفاق على النصوص الخاصة بالمسائل العسكرية .

وفى يوم ٢٤ يولية عقد الوفدان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفقا عليها والخريطة الملحقة بها .

ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان، فاشترك فيها السيراستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض . واشتغل مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحرير ، وأخيرا تم الاتفاق على نصوص هذه المسألة ، ووقعها الرئيسان فى جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر أنطونيادس فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦ .

ثم انتقلت المحادثات الى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى ، فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس . وفى نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت اليه برقية من الحكومة البريطانية قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ، فشكر النحاس باشا هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية ولباها مع السرور .

وفى ١٢ أغسطس عقد الوفدان بقصر أنطونيادس اجتماعا عاما وقع فيه الرئيسان النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات والمسائل الأخرى .

وفى ١٦ أغسطس أصدر مجلس الوصاية تفويضا بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية مبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية ، وقد وقعها عن الحكومة المصرية أعضاء الهيئة وعن الحكومة البريطانية المستر أنتونى ايدن وزير الخارجية والمستر رامزى ماكدونالد رئيس المجلس الخاص والسير چون سيمون وزير الداخلية والفيكونت هاليفاكس حامل أختام الملك والسير مايلز لامبسون المندوب السامى .

٢ ــ ما يتيسر القاؤه من الضوء على المفاوضة :

(ا) لم تنشر للمفاوضة محاضر كما يعلم القارىء . وسنحاول هنا أن نلم بما كشف عنها .

قال الأستاذ مكرم عبيد باشا فى محاضرته فى الجامعة (ص ٤٨ وما بعدها) :

« انه عند بدء المحادثات العسكرية قدم الفريق البريطانى مـذكرة مطولة شرح فيها وجهة نظره ، ثم طلب بعد تقديمها أن تبقى القـوات البريطانية العسكرية على اختلاف أنواعها فى القطر المصرى باعتبـارها قوات حليفة من غير تحديد لمكان أو لوقت حتى تتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته ، وعندئذ ينظر الفريقان فى التحـديد . وعلل هذا الاقتراح بقوله : ان القوات المتحالفة تكون جميعها متحـدة فى شركة للدفاع عن مصر ومصالح الحليفتين فيها . فرفض المفاوضون المصريون هذا الاقتراح . وعلى أثر ذلك طلب الفريق البريطانى (أولا) أن تكون هناك قوات عسكرية برية وجوية فى منطقة قناة السويس والاسكندرية وفى الحدود الغربية ، على أن تكون هنـاك نقطة ارتكاز فى القـاهرة أو ما يجاورها ، و (ثانيا) أن تكون للانجـليز مينـاء بحرية فى مصر . و (ثالثا) أن يكون الطيران من غير قيد ولا شرط .

« وقد قدم الفريق المصرى مذكرة رفض فيها هذه الطلبات باعتبـار أنها تتعدى الحد المتفق عليه ، وهو أن تكون نصوص سنة ١٩٣٠ أساسا للمحادثات ، وأن تطبق هذه النصـوص على الظروف العسكرية المتغيرة . وبرر الفريق المصرى وجهة نظره باعتبارات عامة ردا على تلك التى تضمنتها المذكرة الانجليزية .

« وقد رؤى بعد ذلك تذليلا للعقبات وتسهيلا للتفاهم أن يجتمـع الرئيسان معا للمناقشة فى حل يمكن قبوله من الطرفين .

« وليس من حقى — وقد كانت المحادثات سرية — أن أفضى لكم بتفصيلات المجهود الجبـار الذى بذله حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل العقبات ، أو ما لقيه من معـاونة صادقة ودية من قبل فخامة السير ما يلز لامبسون ، ولكنكم تدركون مدى هذه الجهود العظيمة عندما ترون ما انتهت اليـه النصوص العسكرية اذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى التى أشرت اليها (تصفيق وهتـاف بحياة الرئيس) .

« ومن المفيد أن أشير هنا الى أن مسألة الطرق التى أثيرت حولها ضجة كبيرة قد اقترحها الفريق المصرى باعتبار أنها ضرورة وطنية ، لا حربية فحسب . وأن لدولة الرئيس الجليل الفضل فى ايجاد هذا المخرج الكريم . فقد كان الفريق الانجليزى يدلل على وجوب بقاء القوات البريطانية فى الشرق وفى الغرب وفى الوسط بقوله انه ليس لدى مصر من طرق أو سبل المواصلات ما يسمح للجيش بصد الغارات المفاجئة ، فأجاب دولة الرئيس على الفور بأن مصر على استعداد تام لأن تنشىء الطرق والسكك الحديدية اللازمة ، لأن ذلك يتفق مع برنامجها فى الاصلاح والتعمير ، فلا حاجة اذن لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قنال السويس ما دامت الطرق الموصلة اليها ممهدة صالحة (تصفيق حاد وهتاف لدولة الرئيس الجليل) .

« وقد اقتنع الانجليز فى النهاية بوجهة النظر هذه التى أقرها الفريق المصرى ورأى فيها مخرجا سهلا وثمنا بخسا لحل المسألة العسكرية . (تصفيق طويل) .

« بقى أن أشير هنا الى أنه فى أثناء المفاوضات طلب الانجليز العدول عن النص الوارد فى مشروع سنة ١٩٣٠ الذى يقضى بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصرى عندما يتمكن الجيش المصرى من استكمال معداته — فانهم طلبوا فى هذا الصدد :

(أولا) أن يبقى الجيش بمنطقة السويس وأن يدور البحث بعد ٢٠ سنة ، لا على جلائه عن القطر المصرى بل على تحديد مكانه وتخفيض عدده .

(ثانيا) أن تحل انجلترة محل تركيا فى حق الدفاع عن مصر وقناة السويس ، على أن يكون لمصر حق التعاون فى هذا الدفاع .

« فرفض الفريق المصرى قطعا هذين المطلبين . وكانت المحادثات وشيكة الفشل لولا أن فخامة السير مايلز لامبسون تلافى الأمر بسفره

الى لندن لقى من الحكومة الانجليزية استعدادا كبير اللاقتناع بوجهة النظر المصرية ، وبذلك انقذت المعاهدة وأفلح المسعى .

« وقد حمل المندوب السامى معه الى لندرة مذكرة بوجهة نظر الرئيس الجليل وضعت على عجل وعنوانها : « الدفاع عن قناة السويس » واليكم ترجمة بعض فقرات هذه المذكرة من الانجليزية :

« طبقا لاتفاقية قناة السويس المبرمة فى الأستانة سنة ١٨٨٨ يكون حق الدفاع عن القناة لمصر بلا منازع بصفتها الدولة التى تجرى القناة فى أرضها ، وليس هذا مجرد تطبيق للمبدأ العام الذى يقضى بأن الدفاع عن شواطىء أى بلد من البلاد انما هو لازمة من لوازم سيادتها واستقلالها ولكنه مستمد أيضا من نصوص اتفاقية القناة ذاتها التى تنص على أن أحكامها لا تنقص بحال من الأحوال من حقوق وامتياز صاحب السمو الخديو المكتسبة من الفرمانات ، وفضلا عن هذا فان المادة الثانية عشرة من الاتفاقية تنص على احترام حقوق تركيا باعتبار أن لها سيادة على الأراضى المصرية ، وبما أن هذه السيادة قد آلت من غير أى شك الى مصر كدولة مستقلة بعد أن قطعت صلتها بتركيا ، فتكون لمصر طبقا للاتفاقية حقوق السيادة على قناة السويس التى كانت لتركيا ،فضلا عن تلك المعترف بها لها بمقتضى الفرمانات .

« وقد أعطت المادة الرابعة عشرة لمصر حتى خلال تبعيتها لتركيا الحق الأول فى الدفاع عن القناة وفى تنفيذ أحكام الاتفاقية . ولم يكن لتركيا الا حق المعاونة فى الدفاع عن القناة اذا أعوزت مصر وسائله وطلبت اليها المساهمة فيه . أى أن تركيا تأتى بعد مصر مباشرة فى ترتيب الدفاع عن القناة . والآن وقد أصبحت مصر بلدا مستقلا فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون أقل حقوقا فى معاهدة انجليزية مصرية تعترف باستقلالها مما كانت فى اتفاقية قناة السويس وهى ولاية تابعة . وبعبارة أخرى لو أن لبريطانيا أن تملك الحق الأول فى الدفاع عن القناة بينما لا يكون لمصر غير مجرد المعاونة فى ذلك كما هو مقترح من الفريق

البريطانى لكان معنى هذا أن بريطانيا العظمى كحليفة سوف يصبح لها حقوق أوسع مدى مما كان لتركيا وهى البلاد المتبوعة . وفى هـذه الحالة تعتبر بريطانيا العظمى كأنها قد بسطت حمايتها قانونا وفعلا على قنـاة السويس ، ومن ثم على مصر ما دامت القناة ليست سـوى جزء لا يتجزأ منها ، مهما قيل انها طريق للمواصلات بين مختلف أجزاء الامبراطورية .

« واستمرت المـذكرة تدلل على وجـوب توقيت النقط العسـكرية البريطانية فى مصر وأنه لا معنى للترخيص لها فى البقاء اذا لم يكن فى مقدور مصر أن تطالب بالجلاء بحيث لا يكون رهنا بارادة الانجليز .

« وعلى أثر عودة السير مايلز لامبسون من لندن ونجاحه فى مهمتـه سارت المفاوضات سيرا حثيثا انتهى بحمـد الله الى عقد المعـاهدة كما تعلمون (تصفيق) .

(ب) ويروى الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (ص ٤١٤) أنه فى أثناء المفاوضات لم يطمئن ضمير محمد محمود باشا الى النص الخاص بمعـاونة ملك مصر لحليفه فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيـام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فجاء من الاسكندرية حيث كانت المفاوضـات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمـود عبد الرازق باشا وبى .وشرح لناالموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعـلا . وجعل عبد العزيزباشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفـاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعـاهدة نصا تتعهد به انجلترة أن تعاون مصر على هذا الالغـاء . فان حصل محمد باشا على هذه الترضية . كانت كسبا لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم

انسحابه ، فاما اذا رفضت انجلترة هذا النص على الغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييدا حارا ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت انجلترة ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لالغاء الامتيازات .

(جـ) بيان الدكتور أحمد ماهر :

جاء فى البيان الذى ألقاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام المناقشة فى مجلس النواب ما يأتى :

أشاد الخطيب بموقف مصطفى النحاس باشا فى المفاوضات وفيما سبقها : « واعتقد أننى اذا ما ذكرت لكم مقدار الجهود التى بذلها ، والقلق الذى كان يساوره آناء الليل وأطراف النهار ، فلن أستطيع أن أعبر لكم عن مقدار ما فعله هذا الرجل العظيم فى وطنيته ، القوى فى اخلاصه لبلاده .

وأشاد بموقف مكرم عبيد باشا « فلقد لعب فى تلك المفاوضات وتحرير نصوصها دورا عظيما . واذا قلت التحرير ، فالواقع أن هذه العبارة لا تفيد حقيقة الواقع . فقد كان التحرير فى كثير من الأحيان انشاء ، وكان يأخذ على عاتقه وضع صيغ ، فيصل بفضل عقله ومجهوده الى اقناع من يشتغل معه من الفريق الآخر ، فكان بعمله هذا يسهل ويذلل كثيرا من الصعوبات التى كانت تعترض المفاوضات ، وكان عمله متمما لمحادثات دولة مصطفى النحاس باشا مع السير لامبسون .

وأشاد بموقف محمد محمود باشا : « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه دولة محمد محمودباشا من خدمات كبرى . فقد كان دولته معارضا فى مسألة النقطة العسكرية كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها ، وكان لموقفه هذا أثر كبير فى تذليل كثير من الصعوبات . فانكم ولاشك تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا

وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل فى سهولة أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الامتناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم . ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال فى الحكم — معارض فى هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخففون كثيرا من غلوائهم ، واعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا فى اقناع السير مايلز لامبسون وغيره .

وقد علمتم أن دولة محمد محمود باشا علق موافقته على المعاهدة على كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منها . وهاهو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا فى هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به .

وقال عن النقطة العسكرية . «لقد اشتد الخلاف حول النقطة العسكرية ، قلنا بتركيز القوات البريطانية فى شرق القنال وفى نقطة واحدة . فقالوا ان وضع القوات فى الشرق لا يضمن حماية القنال ، لأنه فى حالة الهجوم يكون القنال خلف القوات فضلا عن صعوبة امدادها بالمياه الصالحة للشرب ، وذكروا أسبابا أخرى كثيرة ، عللوا بها رغبتهم فى أن يكون مقر القوات غرب القنال .

« اقتنعنا بحجتهم ووافقنا عليها ، ولكنا أردنا حصر النقطة التى تعسكر فيها القوات بقدر الامكان ، وهذا فى غير مصلحة الانجليز لأنه يقيد حرية قواتهم فى التنقل ولكنه فى مصلحتنا نحن ، لأننا نريد ألا يشكو أهل المنطقة التى تعسكر فيها تلك القوات ، من وجود الجنود الأجنبية فى أراضيهم ، وأن يشعر سكانها باستقلالهم .

« دارت المناقشة اذن حول تحديد المنطقة التى يعسكر فيها الجيش البريطانى وقد لمستم من تلاوة محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ المجهود الهائل الذى بذله حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه فى لندن لتحديد هذه المنطقة . لكن الزمن لم يكف عن دورته ، وفى السنوات

الست الماضية تغيرت المعـدات الحربية كما تغيرت أهميتها وزاد الاعتماد على الوسائل الميكانيكية فى الحروب زيادة كبرى ، فغدا لفظ الجنـود المشاه اسما على غير مسمى ، اذ أصبح أغلب تنقل الجنود فى سيارات مدرعة وتنكس وما شابهها ، كما ازدادت الطائرات وعم استخدامها وعظم شأنها فى الحرب .

« أمام هذا التطور ، ونظرا لما رآه الانجليز من نقص فى جيشنا وحاجته الى معاونتهم فقد اعترضوا على حصر قواتهم فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من اجراء تدريب للجنود ومناورات للطـائرات ، لتحقيق الغـرض من وجودها ، فدافعنا وقاومنا مطلبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا فى قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى — غير أننا كنا محرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات الى مساحات واسعة للتدريب فيها .

« فما كنا لنسلم بأمر من الأمور الا ونحن نعلم أنهم على حق فيـه نظرا للظروف التى يطلبونه فيها . على أننا قلنا ان المناورات والتمرينـات لا تجرى طول العـام ولذلك طلبنا تحديد مدة معينة ، فتم الاتفـاق على أن تجرى خلال شهرين فى العام الواحد على ألا تكون فى أراض منزرعة أو مسكونة ، وعلى ذلك فالمليونان ونصف المليون من الأفدنة التى حصرها الدكتور بهى الدين بركات بها والتى قال عنها انها نصف مساحة أراضى القطر الزراعية ليست منتفعا بها . بل هى عبـارة عن رمال وصحارى . ونحن لما ننته من اصلاح أراضينا البور ، فعندما ننتهى من اصلاحها سنسعى وراء المليونين ونصف المليون التى ذكرها حضرته ونكون اذ ذاك قـد أكملنا معداتنا وأتممنا قواتنا ، فنرفع الصوت عاليا ونطـالب الانجليز بالجـلاء حيث قد انتهت مهمتهم ، وأصبح جيشنا قادرا على حماية القنال .

« هذه هى الاعتبارات التى حدت بنا الى الموافقة على زيادة التوسع فى المنطقة العسكرية . انى اعترف بأن وجود جندى واحد فى البـلاد ، مهما قيل فى بقائه انه مؤقت ، فيه مساس باستقلالنا ، ولكنى أقول ان علاج هذا النقص فى يدنا والمغالاة فى تصوير هذا النقص تضعف المعارضة .

٣ ـ تحليل وشرح مصطفى النحاس باشا لنصوص المعاهدة :

جاء فى البيان الذى ألقاه مصطفى النحاس باشا فى مجلس النواب (جلسة ٢ نوفبر) ما يأتى :

أخفقت المفاوضات السابقة كلها ، لأن وجهة النظر التى ذهب الجانب البريطانى اليها لصيانة مصالحه فى مصر تعارضت مع استقلال البلاد أو مست حقا من حقوقها . وانما أفضت المحادثات الأخيرة الى غايتها لأن وجهة النظر التى انتهى اليها لم تتعارض مع الاستقلال أو تمس حقا من هذه الحقوق .

هذا الاتفاق يحقق آمال مصر ، ويصون مصالح بريطانيا العظمى ويوطد علاقاتهما على أساس حر شريف من الود والتحالف والمساواة .

كيف يحقق هذا الاتفاق آمال مصر ؟

ماهى آمال مصر ؟ زوال الاحتلال ، والتمتع بالاستقلال :

أما زوال الاحتلال فله وجهان ، زواله صفة ، وزواله فعلا . أما زواله صفة فقد كفلته المعاهدة فى المادة الأولى منها . وأما زواله فعلا فسأتكلم عنه فى موضعه .

أما التمتع بالاستقلال فمعترف به فى المادة الثالثة من المعاهدة ونصها :

« تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة » .

على أن التمتع بالاستقلال يستلزم صيانة هذا الاستقلال .

وصيانة الاستقلال بحكم هذه المعاهدة معهود بها الينا فى المادتين الرابعة والسابعة . فالمادة الرابعة تنص على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما ، وتنص المادة السابعة على أنه اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب .. فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا .

ويؤخذ من ذلك أن الطرف الذى يشترك فى حـرب هو المعهـود اليه أصلا بالدفاع عن سلامة أراضيه وعن استقلال بلاده ، والحليف انما يأتى اليه مساعدا أو معضدا فى هذا الدفاع .

وهذه المحالفة هى محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية . ومن حسن حظ مصر أن تتحالف مع تلك الدولة القوية برا وبحرا وذات النفوذ الدولى العظيم . ولكى تكون المساواة فعلية بين الحليفين وجب أن تتناسب مع قوة كل من الدولتين ، وهو ما حققته هذه المعاهدة فمساعدة انجلترة لمصر انما تكون بارسال قواتها اليها ، أما مساعدة مصر لانجلترة فانها تنحصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن تقدم الى حليفتها داخل حدود الأراضى المصرية ، ومع مراعاة النظـام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات .

اذن فالمساعدة التى تقدمها مصر مساعدة محصورة داخل حـدودها وتتناسب مع قوتها ، أما مساعدة انجلترة فهى مساعدة غير محدودة ، واذن فقد تساوت المساعدة فى المحالفة من الجانبين تساويا حقيقيا .

ومعنى مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع أن الحكومة المصريةهى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما فى ذلك اعـلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء ، لجعل هذه التسـهيلات والمساعدة فعالة .

وهذه المساعدة تقدم فى ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب ، وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة ، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهـذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ أى حالة خطر الحرب مع فارق واحد ، فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنهـا ، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها . وفى هـذا حكمة

هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر .

وقد نص فى الحالتين على أن هذه المساعدة لا تكون الا بعد أن تتبادل الحكومتان الرأى . وقد جاء التوضيح فى البند الثانى من المحضر المتفق عليه وهذا نصه :

« من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه » .

مسئوليتنا عن الدفاع : مسئولية الدفاع عن جميع أراضينا واقعة على عاتقنا . وهذا يستدعى طبعا أن تكون قواتنا فى حالة تسمح بهذا الدفاع. وجيشنا فى حالته الراهنة لا يحقق هذه الغاية ، اذ حيل فيما سبق بيننا وبين تقويته . أما الآن فقد خلى بيننا وبين ذلك .

وقد كفلت المعاهدة مساعدتنا فى هذا السبيل ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران على النظم الحربية الحديثة ، وليس لهذه البعثة أى تدخل فى ادارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه وتقويته .

ونحن الذين نختار البعثة ونحدد مهمتها بقدر الحاجة .

ومن جهة أخرى تتعهد الحكومة البريطانية بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية ايفاده من رجال جيشنا للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الصحيح . والمقصود بالتدريب الصحيح هو أن يدرب الضباط المصريون كما يدرب الضباط البريطانيون سواء بسواء .

وللحكومة المصرية أن توفد الى بلد آخر من لا يتيسر قبولهم بالمعاهد البريطانية ، كما أن لأفراد المصريين أن يتلقوا الفنون الحربية فى معاهد البلاد الأخرى .

وكذلك نص على أن الحكومة البريطانية تعاون مصر فى الحصول على المهمات الحربية من المملكة المتحدة بنفس الثمن الذى تدفعه الحكومة البريطانية .

وتشمل مسئولية الدفاع عن أرضنا مسئولية الدفاع عن قنال السويس وحرية الملاحة فيها ، فنحن المسئولون أصلا عن هذا الدفاع باعتبار القنال جزءا لا يتجزأ من مصر . ولكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة فى ضمان حرية الملاحة فى القنال باعتباره شريانا لمواصلاتها ، فالى أن يصبح جيشنا قادرا على القيام بمفرده بهذه المهمة رخصنا لحليفتنا بنقطة عسكرية مؤقتا فى منطقة القنال تعسكر فيها قواتها لمعاونة الجيش المصرى على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس وسلامتها التامة .

والمقياس المنصوص عليه فى المعاهدة لجلاء القوات البريطانية عن مصر أصح وأسلم مما نص عليه فى المشروع الذى قدمه الوفد الى لجنة ملنرفى ١٩٢٠ . فقد نص فى ذلك المشروع على النظر فيما اذا كان استيفاء النقطة العسكرية لم يعد له لزوم ، وهو مقياس مطاط . أما المقياس المنصوص عنه فى المعاهدة فهو محد بأمر فعلى واقعى ، هو وصول الجيش المصرى الى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس .

وفى هذا يرفع الخلاف الى عصبة الأمم أو الى أى هيئة للتحكيم يتفق عليها الطرفان ، فيكون بحثه منحصرا فى هذه المسألة المادية .

كذلك نص فى مشروع ملنر على الترخيص بنقطة عسكرية وقبلت الأمة ذلك بشرط تحديد مكانها وتوقيت زمانها . ونص فى المشروعات التالية كلها على الترخيص بهذه النقطة، ولكن هذه المشروعات لم تكن وافية بوجهة النظر المصرية فى تحديد مدة للجلاء .

أما مشروع سنة ١٩٣٠ فقد وفقنا فيه الى تحديد هذه المدة بالوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى قادرا وحده على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس ،ويكون ذلك باتفاق الطرفين قبل مرور عشرين عاما،وبحكم عصبة الأمم اذا اختلف الطرفان بعد مرور عشرين عاما .

وهذا نفسه ما تقضى به المعاهدة .

على أنه قد نص فى هذه المشروعات كلها على أن النقطة العسكرية التى يرخص بها لا تكون لها صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجـوه بحقوق السيادة المصرية ، وهو نص له كل مداه وقوته مع تحديد مـدة للجلاء . اذن فبقاء القوات البريطانية فى منطقة القنـال بقاء مؤقت ومجرد من صفة الاحتلال . وهناك نهاية محتومة لجلاء هذه القوات نهائيا عن مصر فى وقت محدد ومعلق على حالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم .

وهذا جوهر مشروع ١٩٣٠ وقد بقى جوهر المعـاهدة .

وهكذا يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضـحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال .

وهى نتيجة سعيدة موفقة يحق لنا أن نفتخر بها ، كما يجب علينـا أن نعمل مجدين لنصل سريعا الى الدرجة التى تمكن قواتنا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس ، ليتم بذلك ما كفلته المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر .

تفصيلات النقطة العسكرية : (العدد) حدد عدد القوات البريطانيـة البرية بما لا يتجاوز عشرة آلاف . وكان الحد الأقصى فى مشروع سنة ١٩٣٠ ثمانية آلاف ، فرفع بسبب تطور الأحوال العالمية الى عشرة آلاف . أما القوة الجوية فعددها ٤٠٠ طيار وما يلزمهم من المستخدمين والفنيين ، وهو العدد المحدد فى مشروع سنة ١٩٣٠ . (المكان) كان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، على الرغم من كفاح الوفد لجعل مكان القوة شرقى القنال ، وفى المعاهدة اقتضت زيادة الحد الأقصى للقوة تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة ، وتقرر فى نظير ذلك نقل مستودع الطيران الموجود فى أبى قير الى مقر القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية (وكان مقررا فى مفاوضات ١٩٣٠ أن ينقل الى بور فؤاد) . (الثكنات) تتولى الحكومة المصرية البناء ، بناءعلى التصميمات والمواصـفات التى تقدمها الحكومة البريطانيـة ، واشترط أن تكون المواصـفات معقـولة

ولا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة ، ويعهد بالاشراف على التنفيذ الى لجنة يمثل فيها الطرفان . وهناك لجنة أخرى مشتركة للفصل فيما قد يقع بينهما من خلاف .

وحكمة تولى الحكومة المصرية البناء هى لأن المبانى تقام فى أرضها ، ولأن الثكنات تؤول آخر الأمر لمصر ، والعمل يخلق حركة كبيرة يستفيد منها المقاولون والمتعهدون والعمال المصريون ، كما أن المواد الأولية تكون مصرية .

ويلاحظ أن الجيش البريطانى سيسلم الثكنات التى يشغلها الآن فى القاهرة وغيرها لمصر .

والحكومة البريطانية ستساهم فى نفقات البناء بمبلغين :

١ — ربع تكاليف الثكنات . وذلك فى نظير ما يبنى منها للعدد الزائد على مشروع سنة ١٩٣٠ .

٢ — المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة لتحل محل ثكنات قصر النيل .

المناورات : اتسع نطاقها لازدياد استعمال السيارات والأدوات الميكانيكية فأصبح مدى المناورات اليومية منطقة تحد شمالا بالقنطرة وجنوبا بسكة حديد السويس — القاهرة وشرقاً بالقنال ، وغربا بخط طول ٣١/٣٠° بحيث تستبعد جميع الأراضى المنزرعة . أما المناورات السنوية وهى تجرى فى فبراير ومارس من كل عام فتأخذ مساحة أوسع فى الجنوب بشرط استبعاد جميع الأراضى المنزرعة .

واتفق على السماح عند اللزوم بارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية فيها .

الطيران : اتفق (أولا) على أن يكون مقر القوات البريطانية الجوية فى منطقة القنال . وعلى أن لا تكون (ثانيا) لهذه القوات منازل للطائرات

بل تكون كلها فى يد مصر وتسلم للحكومة المصرية منازل الطائرات التى تستعملها القوات البريطانية الآن .

أما فيما يتعلق بالمناورات الجوية فنظرا لسرعة الطيران الحديث فقد اتفق على أن يكون الطيران لأغراض التدريب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة الا حين تقتضى الضرورة القصوى . واذا اقتضى الأمر نزول الطائرات البريطانية فى داخل البلاد فانما يكون ذلك فى أماكن النزول المصرية ثم تعود الى قواعدها ، واذا اقتضت حاجات المحالفة فى المستقبل انشاء منازل أخرى للطائرات سواء كان ذلك برا أو بحرا فان مصر تقوم بانشائها على أن تكون مصرية وتستخدمها الطائرات البريطانية ثم تعود الى قواعدها الأصلية .

وقد اشترط أن تمنح الحكومة البريطانية فى قواعدها الجوية لقوات الطيران المصرية مثل ما تمنحه الحكومة المصرية فى قواعدها الجوية لقوات الطيران البريطانية ورجاؤنا أن يكون لمصر فى المستقبل من قوات الطيران ما يجعل هذا التبادل فعليا .

الاعفاء والميزات : واستلزم الترخيص بوجود قوات بريطانية مؤقتة الاتفاق على ما تتمتع به هذه القوات من اعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية طبقا لما هو مقرر فى هذا الشأن بين الدول .

كل هذا مؤقت : على أن جميع هذه التفاصيل مؤقته لأن وجود القوات نفسها مؤقت ومصيرها الى الجلاء .

تفاصيل الجلاء : أولا : تجلو القوات البريطانية عن القاهرة وجميع الجهات الأخرى فيما عدا الاسكندرية ومنطقة القنال ، بعد بناء الثكنات اللازمة لها فى المنطقة المشار اليها واعداد الطرق الآتية :

١ — بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير .

٢ — بين الاسماعيلية والقاهرة

٣ — بين بور سعيد والاسماعيلية والسويس

٤ – مواصلة الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى وطريق القاهرة السويس .

ويقدر لاتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات .

ثانيا . وتجلو القوات البريطانية عن الاسكندرية بعد اتمام باقى الثكنات فى منطقة القنال وتحسين الطرق الآتية :

١ – القاهرة – السويس ، (٢) القاهرة – الاسكندرية عن طريق الصحراء . (٣) الاسكندرية – مرسى مطروح . وبعد تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح، وقد قدرت المدة اللازمة للانتهاء من هذه الأعمال بما لا يتجاوز ثمانى سنوات

مسالة الطرق : (وكلام النحاس باشا يطابق ما أورده مكرم باشا فى هذا الموضوع ص٢٨٥) وبذلك يتم جلاء جميع القوات البريطانية عن القطر المصرى.

ولا يبقى بين البلدين غير تحالف شريف وطيد يربطهما على قدم المساواة يدا فى يد وندا لند .

استمرار المحالفة : نصت المعاهدة على استمرار المحالفة طبقا للمبادىء الواردة فى المواد ٤و٥و٦و٧ أى أن المبادىء الواردة فى هذه المواد هى التى تستمر معمولا بها .

(المادة الرابعة : تنص على عقد محالفة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بألا يتخذ فى علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الرأى لحل ما ينشب من خلاف بين أحدهما ودولة أخرى يفضى الى خطر قطع العلاقات بينهما بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد العصبة أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة مع تلك الحالة .

المادة السابعة : تنص على المعاونة التى يقوم بها كل من الطرفين فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .)

أما التفاصيل فانها تكون كجميع مواد المعاهدة الأخرى قابلة لاعادة النظر كما سيأتى البيان .

واستمرار التحالف من مصلحة الطرفين ولخير البلدين . فأنتم تعلمون أن جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الآن الى عقد المحالفات مع الدول الأخرى ولاتعتمد فى الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها بل تعتمد على هذه المحالفات أيضا ، فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائما حليف قوى على قدم المساواة الحقة ، ومن مصلحة بريطانيا أن تقدم لها مصر معونتها عند الحاجة وأن تطمئن بالمحالفة على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس ، ولاشك أن خير حليف من تتفق مصالحه الخاصة مع مصلحة حليفه .

(رأى مكرم عبيد باشا فى «المحالفة المستمرة» . (المحاضرة ص ٦٣و٦٤)

أو المحالفة الأبدية كما أسموها خطأ — فليس هناك تأبيد معترف به فى القانون الدولى ، ومما لاريب فيه ويعرفه المطلعون على القانون الدولى العام أن المعاهدات أو المحالفات المستمرة يجوز عقدها بين الدول المستقلة، وأن من الأمثلة على المعاهدات المستمرة معاهدات السلام والمحالفات العسكرية . وهناك أمثلة عديدة أخرى كالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والدانمارك فى ١٣ فبراير ١٦٦٠و١١ يونية ١٦٧٠،وهما معاهدتان مستمرتان لم يحدد لهما وقت لانتهائهما ، وقد جددتا تجديدا صريحا فى ١٤ يونية سنة ١٨١٤ . وكذلك المعاهدات بين بريطانيا والأرجنتين وفنزويلا وأورغواى التى عقدت فى سنة ١٨٣٩ ، وكذلك المعاهدة مع روسيا فى سنة ١٨٥٦ التى نص فيها على أن يكون البحر الأسود فى حالة حياد دائم — وكذلك المعاهدة الخاصة بحياد قناة السويس سنة ١٨٨٨ الخ الخ

فالقانون الدولى يعترف اذن بالمحالفات الدائمة أو المستمرة بين البلاد المستقلة ، بل وأكثر من ذلك يقضى بجواز انهاء هذه المعاهدات عند تغير الظروف التى دعت اليها بناء على قاعدة Rebus sic Stantebus .

فلا ريبة اذن ولا اعتراض من أى وجه من الوجوه (تصفيق) .

عود لتحليل النحاس باشا للمعاهدة .

المزايا الأخرى : المعاهدة تكفل الجلاء وتعترف بالاستقلال وتحقق كل أركان الاستقلال فى الداخل والخارج لأنها تضمن ما يأتى : —

أولا — سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له .

ثانيا — الغاء ادارة الأمن العام الأوربية وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات .

ثالثا — تصريح شفوى ألحق بالمعاهدة بأن عدم ورود أى ذكر فى وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائى والمالى يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .

رابعا — اعتراف بريطانيا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

خامسا — حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة .

سادسا — تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى . ونظرا للمحالفة التى تربطنا بها ولأن سفيرها سيكون أول سفير لدى مصر المستقلة نص على أن يكون له الأقدمية على سفراء الدول الأخرى طول مدة المعاهدة .

وهذا النص خاضع لاعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

سابعا — دخول مصر فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وبذلك يتم تعاونها الفعلى مع انجلترة وباقى الدول فى القيام بالتزاماتها الدولية لحفظ سلام العالم كما نص على ذلك فى مقدمة المعاهدة .

ثامنا – الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة .

السودان: مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ توصلنا الى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقا فعليا وذلك بالمسائل الآتية :

(أولا) عودة الجيش المصرى الى السودان ، فبمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصرى كبير الى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات الضرورية لهم ، كما اتفقنا على أن يعين الحاكم العام ضابطا مصريا سكرتيرا حربيا له .

(ثانيا) يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وهذا بطبيعة الحال عند خلو الوظائف .

ويرقى الموظفون المصريون الى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا .

كذلك اتفقنا على تخويل مفتش الرى فى السودان (وسيكون مصريا) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشؤون المتعلقة بمهام وظيفته ، وقد يصل هذا المفتش بكفاءته وجدارته الى الاشتراك مع المجلس فى نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقنا على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم .

وبطبيعة الحال بقيت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين فى ادارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ .

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى ادارة السودان سواء فى ذلك الادارة المدنية أو المالية أو الحربية .

(ثالثا) تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام .

(رابعا) فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفريق بين المصريين والانجليز .

(خامسا) يبلغ التشريع السودانى الى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

(سادسا) يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن ادارة السودان الى الحكومة المصرية .

الامتيازات الأجنبية : كان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها عند الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط ، أما الآن وقد توطدت دعائم دستورنا واستقرت علاقاتنا مع الدولة البريطانية ، فكان لابد لنا من البت فى أمر الامتيازات بما يتفق مع روح العصر ومركز مصر اللائق بها ، فاتفقنا على أن الغرض الذى نرمى اليه هو :

١ — الغاء نظام الامتيازات دون ابطاء .

٢ — اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى . وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم المختلطة أى اختصاص تشريعى ، ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب . كما يكون لها اختصاص أوسع من اختصاصها الحالى فى المسائل الجنائية . أما الاختصاص القنصلى فى مسائل الأحوال الشخصية فلا ينتقل اليها الا بموافقة الدول ذوات الشأن .

وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

ويقتضى وجود نظام انتقالى الحاجة الى تحضير القوانين المراد تطبيقها على المصريين والأجانب معا . ويحدد مدة فترة الانتقـال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى الغاء نظام الامتيازات بأسره .

أما التـدابير التى تتخذ فهى الاتصال كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات . فاذا تعذر الاتفاق تحتفظ الحكومة المصرية بحقوقها كاملة غير منقوصة ازاء نظام الامتيازات بما فيـه المحاكم المختلطة .

قد يقال ولم لا يقبل الانجليز الغاء امتيازاتهم من الآن . والجواب أنهم لا يقبلون أن يكون رعاياهم فى مركز أدنى من رعايا الدول الأخرى .

تعديل المعاهدة : فيما عدا ما سبقت الاشارة اليـه من استمرار المحالفة طبقا للمبادىء الواردة فى المواد ٤ و ٥و٦و٧ — لا لتفاصيل هذه المواد — تكون نصوص المعاهدة قابلة للتعديل بالطريقة الآتية :

بعد عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لاعـادة النظر فيها ، وبعد عشرين سنة يجب الدخول فى مفاوضات لهذا الغرض اذا طلب ذلك أحد الطرفين .

فاذا اتفقنا على التعديل فبها ، والا يعرض الخلاف على عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة تحكيم يتفق عليها الطرفان .

وختم النحاس باشا بيانه بما يأتى :

الآن وقد أصبح الأمر الينا وزمام المستقبل بين يدينا ، ينبغى لنا أن نأخذ أهبتنا ونستكمل عدتنا ، وأن ننهض بالمسئولية الجسيمة التى يتطلبها العهد الجديد منصرفين الى البناء والانشـاء لا الى التحاسد والبغضاء ، فنجنى ثمرات استقلالنا وتأخذ مصر الناهضة مكانها اللائق بها بين الأمم فى خدمة الانسانية وصيانة السلام العام .

٤ ــ آراء فى المعاهدة أبديت فى المناقشات البرلمانية حول الموافقة عليها :

محمد محمود باشا : ذكرت لكم أنه حيث يوجد طرفان متفـاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان

عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه، لذلك لا أكون معبرا عن رأيى الصحيح اذا قلت لكم ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية . وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب . وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا ، تسير منه ، بما عرف عنها من بصيرة وثبات وحزم وحب للنزاهة والعدل ، الى استكمال مافاتها اليوم استكماله .

ففى المعاهدة مزايا لا سبيل الى انكارها ، وحسبى أن أشير الى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهيىء لمصر ما ترغب فيه من الغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة .

على أن ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز أن ينسينا أنها تنطوى كذلك فى مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترة ،اذاخشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها أن تقدمه فى حالتى الحرب وخطر الحرب من التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم حيثما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية. وتفرض المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو مصر كله للطيران الحربى البريطانى . وفى هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال . وفيها ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به الى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به الى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها فى الدفاع عنها . وبعض هذه القيود وما اليها يفرض على مصر أعباء مالية جسيمة ، يعطل انفاقها لأغراض اجراء المعاهدة الاصلاحات الملحة لفائدة أهل مصر ، وقد يؤخر تنظيم الجيش المصرى واعداده ليكون أداة صالحة للدفاع عن مصر . ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٢٩ ولم أعثر على أثر لها فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ . هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا

لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى . لكن ما ضينا منذ نهضتنا فى سنة ١٩١٩ وما جره اختلافنا على مشروعات المعاهدة التى انتهت اليها المفاوضات فى هذه الأثناء من تضييع لها وارتداد عنها الى ما دونها ، وما أدى ذلك اليه من تعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد المختلفة ، كل ذلك من شأنه أن يدعو الانسان الى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية وان لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر ...

اسماعيل صدقى باشا : قلنا ان المعاهدة خطوة كبيرة ، ولم نقل انها الاستقلال التام بذاته . على أننى والذين أعبر عن رأيهم ، ونحن أبعد ما نكون عن الغلو فى تقدير ما كسبناه ، نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون الى أن المعاهدة هى بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال . .

يقول المعترضون ان مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات ، ومع أننا لا ننكر أن انجلترة قد تشددت التشدد كله فيما اقتضته من ضمانات ، وأخيرا فيما رضيت به حدا أدنى لهذه الضمانات .. الا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت فطنة المصريين ، كضعف استعدادنا العسكرى فى العهد الحاضر والى سنوات قادمة ، وحاجة مصر الى سند عزيز بين الدول ، أخلق به أن يكون هذه الدولة العظيمة القوية التى تربطنا بها مصالح شتى ، وتقرن حظنا بحظها اعتبارات متعددة . ناهيكم يا حضرات النواب بهذا الأمر الأهم . وهو أن ما بين الدول — ليس فقط فى أوربا بل فى العالم أجمع — من دواعى الخصام ، اجتماعيا كان هذا الخصام أو سياسيا ، ينبغى أن يأخذنا بالحرص ، ويحدو بنا الى الحذر والحيطة لمستقبلنا فى مدلهم هذه الأحداث الجسام . فنحن اذن والانجليز سواء فى الحاجة الى معاهدة تسوى ما بيننا وبينهم ، وليس جانب منا أقل من الآخر رغبة فيها ، أو أحسن منه وضعا بازاء الظروف التى أسفرت عنها

حتى يصح فينا قول القائلين اننا فوتنا فرصا أو فرطنا فى مواقف كان يمكن استغلالها .

ولعلنا يا حضرات النواب حين نسلم بهذه المقدمات ، لا يعسر علينا أن ننتقل منها الى نتائجها الطبيعية ، وفى مقدمة هذه النتائج أن تنظر الى هذه المعاهدة ليس فقط فى مختلف أجزائها وتباين موادها وملاحقها بل أيضا — ومن باب أولى — كمجموعة قائمة بذاتها أسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا كلتيهما اليها .

وانه لمما يثير الدهشة فى اعتراض المعترضين على المعاهدة اغفالهم لهذا الوضع ، وعكوفهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا ، تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا فى ذاته ، مبرزين قبل كل شيء ما قد يتسع مبناه أو معناه للنقد أو الاعتراض . ممتنعين حتى عن أن يسائلوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصرى على قبول كيت أو كيت مما يعترضون عليه أو عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه فى أمر آخر فى مقابل هذا الذى سلم به .

ثم دافع صدقى باشا عن الطرق لحاجة الدفاع المصرى اليها .

وبين كسب مصر لهدم التحفظات ولتضامن انجلترة للتخلص من الامتيازات .

فواجبنا اليوم هو أن نقر المعاهدة والمحالفة ، وأن نصدق عليها بأغلبية كبرى تثبت للملأ أننا أمة تقدر النافع وتسعى اليه . بينما تستطيع أيضا أن تدرأ الشر أو تحول دون وقوعه .

الدكتور محمد بهى الدين بركات بك : حلل المواد الخاصة بالنقطة العسكرية والسودان والامتيازات الأجنبية والأعباء المالية وخرج من تحليله الى وجوب رفض المعاهدة .

وجاء فى كلامه عن « أبدية » المحالفة : « انتقل الى تفسير معنى التأبيد ، تاركا الفقه الدولى والأبحاث القانونية ، فانها ستتضائل أمام الواقع ، فهاهى انجلترة فى معاملتها مع املاكها التى وصلت الى درجة الممتلكات

المستقلة (الدومنيون) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الممتلكات تقرر فيها أن جميع تلك الدول أعضاء فى عصبة الأمم البريطانية باختيارها ، وقالوا ان هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال . . . أى أنه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانيـة وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون فى الانفصال عنها ، نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية وبشروط جديدة لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٣٠ .

الدكتور أحمد ماهر : ان للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت الى قبولها ، ولكن هذا لا يغاير أن بها نقصا وعيوبا فى نواح كثيرة ، واننا كنا نود ونريد ونعمل على ازالة هذه العيوب واستكمال مانشعر أنه ينقصها لتحقق أمانينا وما نرمى اليه من استقلال بلادنا وحريتها حرية كاملة ...

ففى مسألة النقطة العسكرية مثلا ، لا شك أن أمنية كل مصرى هى ألا يبقى جندى انجليزى واحد فى بلادنا . هذا ما كنا نريده ونسعى اليه وما يجب أن نعمل له ، وما نحن واصلون اليه ان شاء الله . ولكن جيشنا الآن صغير فى عدده ، فقير فى عدته ، فما كان لنا أن نترك بلادنا — ونحن نقدر مصلحتها — بغير دفاع ...

مصر الآن تستطيع أن تصلح شئونها وتقوى جيشها .

ولهذا كله وافق على المعاهدة .

محمد حافظ رمضان بك : ان وجود الاحتلال يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته ، وينتقص من سيادتها ، ويرتب حقوقا تنسحب الى رقابة فعلية فى جميع تصرفات البلد المحتل .

المعاهدة تعطى بريطانيا حق ارتفاق حربى فى بلادنا ، وهذا الحق دائم مستمر ، تصبح مصر بموجبه بلادا محـاربة فى جميع حروب بريطانيـا — هجومية كانت أو دفاعية — ولو لم يكن لمصر شأن فيها .

التسليم باتفاقيتى السودان ، وقد ظلت البلاد فى جميع أطوار جهادها تنادى ببطلانهما .

« فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال غير المشروع ، وتستبدل به احتلالا مشروعا ، تحقق به بريطانيا أغراضا متنوعة ، وتكلف البلاد أعباء مالية لانفاذ برامج عسكرية ، وترتب عليها حقوق ارتفاق حربية تجرها الى حروب لاشأن لها فيها ولا مغنم لها منها ، وتقر اتفاقية السودان الباطلة ، وتجعل من هذه الأقطار مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية قد تسخر لأغراض استعمارية ، ثم تحرم مصر لزمن غير محدود من حقها المعترف به دوليا فى الغاء المحاكم المختلطة ، ثم هى تترك الامتيازات الأجنبية معلقة بما قد تنجه المفاوضات بشأنها » .

وهيب دوس بك : لاحظ تدقيق المفاوض الانجليزى فى صياغة ما يهمه وتحديد تفصيلاته . فهم يتقاضون حقوقهم بالنص عليها كتابة أما نحن فليس امامنا شىء الا الاحتكام للعصبة . وما دامت القوة الانجليزية الكافية لصد هجوم على منطقة القنال حددت بعشرة آلاف رجل فلم لم ينص على أنها تنسحب حينما تستطيع مصر أن تحل محلهم عشرة آلاف مصرى مدربين مسلحين بالعدة اللازمة لهذا العدد .

محمد على علوبه باشا : حصر كلامه فى الجلاء وفى السودان ، لأنه يعلم أن ما يجرح الناس جميعا هو الاحتلال وما عمل فى السودان .

« والجلاء هو أساس الحركة الوطنية .

« حصلت مقارنة بين المشاريع الأخيرة ومشروع ١٧ يولية سنة ١٩٢٠ ، ولكنى أعتقد أن هذا المشروع كانت تكتنفه ظروف لايعرفها مفاوض سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ ، هى أن الحماية كانت مبسوطة على مصر ولم يزحزحها الا الخيال والمثل الأعلى . (قال ذلك علوبة باشا لأن أحد الشيوخ الذين سبقوه نعى على المعارضين تعلقهم بالخيال) . كانت الحماية قائمة اذ ذاك والأحكام العرفية كانت معلنة وقد اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر . فى ذاك الوقت كان الركن الأساسى فى المفاوضة مع الانجليز هو الجلاء ، وانى ان جاز القسم فانى أقول ان مشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ لو قبل فى سنة ١٩٢٠ واستمررنا ستة عشر

عاما الى الآن لكنتم رأيتم الى أية درجة والى أى مركز وصلت مصر . . . اذن للتاريخ أرجو ألا نلوم ولا نقول ان المشاريع اللاحقة كانت خيرا من مشروع سنة ١٩٢٠ » .

وأفاض علوبة باشا فى شرح مساوىء النقطة العسكرية . وانتهى من شرحه بقوله : « انه اذا تم الجلاء وخرج الانجليز وقامت حرب بين انجلترة ودولة أجنبية أو وجد خطر داهم ففى هذه الحالة ترجع الأمور لا الى مجراها، ولكن تقدم مصر كل مواردها وموانيها وطرقها وسككها الحديدية والتليفونات والتلغرافات الخ .. تقدمها مصر وتجعلها تحت تصرف الحكومة الانجليزية مهما كانت المعاهدة انتهت أو لم تنته .

« متى صارت مصر خالية من الجنود الانجليزية ومتى صارت قادرة على الدفاع عن نفسها ففى هذه الحالة اذا وجدت حرب أو خطر حرب تدخل انجلترة بجنودها وأساطيلها وطائراتها فى كل القطر المصرى ، وتستخدم الموانى والمطارات والسكك الحديدية الى آخر ما تعرفونه .

« كل هذا كان موجودا فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ولكن أضيف اليه شىء آخر فى سنة ١٩٣٦ .

« وبعد أن تكونت الجبهة الوطنية ، وبعد أن اتحدت الأحزاب ، وبعد ست عشرة سنة تكافح البلاد فيها عن حريتها ، كانت النتيجة أن أضيف شىء آخر ، أرجوكم أن تعتقدوا أنى لم أفهمه .

« تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب داهم . وكانت انجلترة فى سنة ١٩٣٠ تطلب أن تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب ، فرفض المفاوض المصرى ، وقال ان كلمة « خطر حرب » كلمة مرنة يجب أن تضاف اليها كلمة « داهم » حتى لا يمكن أن يساء استعمال هذا الحق فاضطر المفاوض الانجليزى أن يضيف هذه الكلمة .

« أكثر من ذلك تدخل مصر عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

وفى نقد علوبة باشا للتسوية الخاصة بالسودان أثار نقطة لم يثرها – فيما أعلم – واحد من المتكلمين وهى قوله : « لا يفرحنا أيها السادة أن يقال اننا نتساوى مع الانجليز فى التملك والهجرة . اننا لنا روابط خاصة مع السودانيين ، لنا روابط اللغة والدين ، وأظن أنه كان يصح أن يكون لنا اتصال روحى بمن هم مثلنا فى الدين من حيث التعليم الدينى وتعليم اللغة » . وقد وضح سعادته بذلك ادراكه لما أعتقد أنه كان وجه الضعف فى سياسة مصر فى افريقية منذ أيام محمد على للآن : ان وحدة الوادى لم توضع على الأساس الوحيد الذى كان يستطيع أن يجتذب اليه أقوى البواعث وأقوى الشخصيات فى الحياة السودانية .

الدكتور محمد حسين هيكل بك : وحينما سألة الرئيس هل هو مؤيد أو معارض قال انه لا يعرف ان كان مؤيدا أو معارضا . وضحك الأعضاء ، وأعاد الرئيس سؤاله ، فقال الدكتور ان المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييدا أو معارضة .

وحلل الدكتور ظروف المسألة المصرية والمفاوضات تحليلا دقيقا ، حدد فى خلاله النظرية المصرية والنظرية الانجليزية ، فقال ان وجهة النظر المصرية بسيطة كل البساطة ، واضحة كل الوضوح ، فمصر تريد أن تكون دولة مستقلة استقلالا صحيحا وألا يكون لأحد سلطان عليها داخل حدودها بأية صورة من الصور ، وأن يكون لها من الحظ فى الحياة الدولية ما لأية أمة مستقلة من الأمم الأوربية . أما وانجلترة محتلة مصر منذ واقعة التل الكبير بجيوشها ، فقد وضعت يدها على بلادنا وجعلت توجه بنفوذها سياستنا ، وأما وهى ترى لها مصلحة أساسية فى الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا فى مواصلات الامبراطورية البريطانية فلتعمل على كفالة ما تريده انجلترة من حمايتها هذا الطريق ، مادامت لا تكتفى فى حمايته بصداقتنا نحن ولا بمعاهدة الآستانة لسنة ١٨٨٨ ، وهى المعاهدة التى تضمن حيدة القناة ، وتلقى على مصر العبء

الأول فى ضمان هذه الحيدة . لتعمل على كفالة ما تريده انجلترة على ألا تمس هذه الكفالة استقلالنا أو حريتنا .

والنظرية الانجليزية توضحها مذكرة كرزون لعظمة السلطان على أثر اخفاق مفاوضاته مع عدلى باشا . « ان مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق . ولا نزاع فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قنال السويس ولا يمكن فصلها منها .

« انما يمكن درء الخطر عن الامبراطورية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وعلى الامبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الامبراطورية . ويجب أن تؤمن الامبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها ، وذلك الى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن اليها ويعتمد عليها . ومن الواجب أن تتولى الامبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها ، وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر ، وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تتخلى عن هذه الضمانة أو أن تنقص منها . على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما ، بل العكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر حقوقها الأهلية ، وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للجانبين الاشتراك فى المصالح والأغراض » .

وللاجابة عن السؤال : أى النظريتين تحققت فى المعاهدة ؟ نقول ان المعاهدة سجلت النظريتين المصرية والانجليزية ، ولكنها سجلت نظريتنا نحن تسجيلا نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود ، أما النظرية

الانجليزية فقد سجلتها تسجيلا عمليا دون أن تحرص على الأساس النظرى الذى نقرأه فى الكتب .

مثال ذلك : لنا الحق فى انشاء جيشنا كما نشاء . فاذا امتنعت انجلترة عن امداده بالعـدة تحول الجيش الى فرق من الرياضيين . وقد يكون الامتناع لاختلافنا معها فى مسألة سياسية أو اقتصادية أو لغضبنا اذا سامت السياسة البريطانية شعبا عربيا اسلاميا — كأهل فلسطين — الهوان . وقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنبـاء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية !!

والنص الخاص بالدفاع عن القنال يحرم مصر حقا كان مقررا لهـا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وكانت تابعة لتركيا ، وكان جيشها عاجزا وحده عن الدفاع عن القنال بدليل دخـول انجلترة مصر من ناحية القنـال فى سنة ١٨٨٢ . والنص فى المعاهدة يسوغ وجود القـوة البريطانيـة على الدوام والاستمرار ، وتدخل المادة الخاصة به فى مواد المعاهدة المؤبدة

من حق مصر أن تنشىء الطرق كما تشاء ، ولكن هذا الحق تفرض عليه رقابة على صورة لم يعرف لها قط نظير فيما مضى . ويفسر هـذا ما قاله ملنر فى تقريره « ان المواصلات الامبراطورية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى ، فيجب أن تراقب مصر اذن مخافة الاضطرابات وأن يعهد برقابتها الى القوات البريطانية التى تحتل مصر دون أن يكون لها صفة الاحتلال » .

واستفاد المفاوضـون المصريون من الظروف فائدة كبرى فى مسـألة الامتيازات الأجنبية .

أما السودان فقد روعيت فى شأنه مقتضيات الظروف الحالية ، وان كنت أعتقد أن النصوص التى وضعت بشأنه قابلة للتمدد الى حيث تجعله عند الضرورة بريطانيا محضا أو سودانيا محضا ، ولكنها لا تجعـله قط مصريا محضا .

والقيود على حقوق مصر حقوق لانجلترة ،ولكن هذه الحقوق العملية لا تذكر صراحة حتى لا تجرح الأذن .. وهى لا تقل براعـة فى الصياغة عن القول بأن وجود القـوات البريطانية فى مصر لا يكون له صـفة الاحتلال .

والنتـائج ؟

أولى النتائج أن تشترك مصر فى الحرب اشتراكا فعليـا كلما كانت انجلترة طرفا فيها ، وأن تحرم بذلك مزية الحياد الذى كان لهـا فى الحرب الكبرى . ومادمنا قد ربطنا مصيرنا بمصير الامبراطورية البريطانية فيجب أن نعد عدتنا لأيام الشدة .

ومع كل هذا هل نقبل المعاهدة أم نرفضها ؟

لا أرى فى قبول المعاهدة ضمانا لشىء فى المستقبل ، ولا أرى أنهـا تمنع من تدخلات انجلترة باسم حيادها فى شؤوننا الداخلية ، كما فعلت من قبل . وأكبر اعتقادى أن الفرق بين القبول والرفض بالنسبة لنظـامنا الداخلى فرق زمن ومجهود صادق من جانبنا . فاذا كان الأمر كذلك فيجب علينا أن ننظر فى قبول المعاهدة أو رفضها الى مقياس آخر غير هذا المقياس الداخلى ، وهذا المقياس عندى هو ما نصوره نحن لسياستنا فى المستقبل .

فهل نحن نريد أن نكون دولة تعمل لمجدها ويكون لها فى ذلك ما للدول من حرية فى العمل حسب مقتضيات الظروف وأحوال الوقت ؟ وهل نريد أن نفكر فى سياسة شرقية أو عربية أو اسلامية تصل بيننا وبين الدول التى تجاورنا وتنظم صلاتنا جميعا تنظيم الدول الأوروبية لصلاتها بعضها ببعض؟ أم أننا نريد أن نكتفى بتنظيم أمورنا الداخلية رويدا رويدا وعلى هون ، تاركين سياستنا الدولية لانجلترة ، مكتفين برقعة الوطن الضيقة التى نعيش فيها ، ناسين أن العلم والصناعة قد وصلا بين أجزاء الأرض المختلفة بأوثق الصـلات ؟

كلمتى الختامية :

ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها .

وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها .

وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل فى الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر ..

حسن صبرى باشا : فكل ما كانت تستطيع انجلترة أن تفعله ارتكانا على التحفظات تستطيع أن تعمله بأحكام المحالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهى محتفظة بتحفظاتها بما لها وحدها وتحت مسئوليتها وحدها ، أما بأحكام المحالفة فمصر هى التى تبنى لها ثكناتها وتمهد لها طرقها وسبلها وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها ..

الصداقة وحسن التفاهم بين مصر وانجلترة فى مصلحتيهما معا .

ولكن الصداقة الصحيحة وحسن التفاهم المثمر لا ينتجان الا عن شعور بالثقة متبادل ، ولا يستمران الا بين طرفين لا يرى أحدهما أنه مغلوب على أمره ومكره على التسليم بما لا يتفق والحق الذى يعتقده .

فلا تكون الصداقة وطيدة ولا يكون حسن التفاهم منتجا اذا كانا نتيجة لمحالفة بها ظنة الغلبة لأحد طرفيها .

وأما مشروع المحالفة .. فلا يصلح أن يكون أداة صداقة وحسن تفاهم ثابتين .

من كل ما تقدم

لا يكون حال مصر بعد المحالفة خيرا من حالها الآن .

بل تكون حال مصر بعد المحالفة دون حال مصر الآن .

٥ – التصويت على مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

فى مجلس النواب : أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن قبول المشروع بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات ضد ١١ صوتا .

والرافضون هم : الأستاذ محمد عزيز أباظه (باشا) ، والأستاذ محمد فكرى أباظه (باشا) ، والأستاذ مصطفى فوده ، ومحمد عبد الجليل أبو سمره بك (باشا) ، والدكتور محمد بهى الدين بركات بك (باشا) ، والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعبد العزيز الصوفانى، وحسن شعراوى باشا والأستاذ محمد محمود جلال ، وهرون أبو سحلى باشا ، وفكرى الصغير .

فى مجلس الشيوخ :

عدد الأصوات التى أعطيت	١١٦
الموافقون	١٠٩
غير الموافقين	٠٠٧

والرافضون هم : محمد حافظ رمضان بك (باشا) ، محمد على علوبه باشا ، وهيب دوس بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، أحمد محمد خشبة باشا ، حافظ حسن باشا ، حسن صبرى باشا .

ملحوظة : لم يشترك الدكتور هيكل باشا فى التصويت ، اذ لم يتمكن من حضور الجلسة التى أخذ فيها الرأى لمرضه . وفسرت الصحف امتناعه بأنه متعمد لكى لا يبدى رأيا . والواقع أنه لزم فراش المرض ثلاثة أيام . والواقع أيضا أنه أبدى رأيه فى الموضوع بكل صراحة (المذكرات ص٤١٧).

تكملة التسوية . اتفاق مونترو

تنفيذا للنص الوارد فى المعاهدة عن نظام الامتيازات دعت حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حكومات الدول ذوات الامتيازات لمؤتمر يعقد فى مونترو من مدن سويسرا .

فلبت الحكومات الدعوة وبدأت جلسات المؤتمر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧

وكان مندبو مصر مصطفى النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر وواصف بطرس غالى باشا ومكرم عبيد باشا وعبد الحميد بدوى باشا . وكللت أعمال المؤتمر بالنجاح ووقع المندوبون الوثائق المختلفة يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

وكان هؤلاء المندوبون يمثلون اتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية والدانمارك ومصر وأسبانيا وفرنسا واليونان والهند ودولة ايرلندة الحرة وايطاليا والنرويج وزيلندة الجديدة وهولندة والبرتغال والسويد .

أما الوثائق فهى :

أولا — الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر .

ديباجته : بما أن نظام الامتيازات المعمول به الى الآن فى مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التى وصلت اليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك الغاء هذا النظام .

ولما رئى من أنه من الملائم بعد الاتفاق على الغاء هذا النظام أن توضح العلاقات بين الطرفين على أساس استقلال الدول وسيادتها ووفقا لأحكام القانون الدولى العام .

ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة فى تسهيل التعاون بينها فى أوسع مدى وأتم ثقة قررت عقد اتفاق لهذا الغرض وعينت مندوبيها المفوضين (وذكرت أسماؤهم) .

المادة الأولى : تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تاما من جميع الوجوه .

المادة الثانية : مع مراعاة مبادىء القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها .

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن فى

المسائل المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية .

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولى المعترف بهـا لا يطبق الا فى أثناء فترة الانتقال .

المادة الثالثة : يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضـائى الملحق نصها بهذا الاتفاق .

وفى التاريخ المشار اليه فى الفقرة الأولى تحال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها الى المحاكم الأصلية بدون مصاريف لاستمرار النظر فيها الى أن يفصل فيها نهائيا .

وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ « فترة الانتقال » .

المادة الرابعة : رجال القضاء وموظفو ومستخدمو المحاكم المختلطـة والنيابة المختلطة الموجودون بالخدمة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يبقـون فى وظائفهم .

المادة الخامسة : تطبق المحاكم الأهلية فى الدعاوى التبعية نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة فى المادة ٣٧ من لائحـة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

المادة السادسة : تختص المحاكم الأهلية بالنظر فى الدعاوى المقامة على الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم فى الجنايات والجنح المبينة بالمادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اذا وقعت على رجال القضاء والمأمورين بالمحاكم الأهلية أو ضـد أحكامهم وأوامرهم وكذلك فى جرائم التفاليس بالتقصير أو التدليس اذا كان الحكم باشهار الافلاس قد صدر من هذه المحاكم .

المادة السابعة : اذا طرأ تغيير فى جنسية أحد المتقاضين أثناء سير الدعوى أمام المحاكم الأهلية فلا يؤثر هذا التغيير فى اختصاصها .

المادة الثامنة : مع مراعاة أحكام المادة التاسعة لا يجوز للمحاكم القنصلية فى مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها أمامها الى أن يفصل فيها نهائيا مالم تتقرر احالتها للمحاكم المختلطة طبقا لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائى .

المادة التاسعة : لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية ، وذلك فى كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة .

وعلى كل دولة متعاقدة اذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية فى نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلن أثناء فترة الانتقال تنازلها عن قضائها القنصلى . ويسرى مفعول هذا التنازل من يوم ١٥ أكتوبر التالى لتاريخ حصوله ، ولا يجوز رفع دعوى من تاريخ سريان مفعول التنازل ، أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها الى أن يفصل فيها نهائيا .

ولا يبقى القضاء القنصلى بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفى هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم بالحالة التى تكون عليها الى المحاكم الأهلية .

المادة العاشرة : فى مواد الأحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعا للقانون الواجب تطبيقه .

وتشمل الأحوال الشخصية المواد المعينة فى المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعا للقواعد المدونه فى المادتين ٢٩و٣٠ من اللائحة المذكورة .

المادة الحادية عشرة . يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها فى القانون الدولى ، ولا يجوز بوجه خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظائفهم . ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة فى الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل فى مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

والى أن تعقد اتفاقات قنصلية وعلى أى حال فى مدة ثلاث سنين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف لهم بها الآن فيما يتعلق بدور القنصليات والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب .

المادة الثانية عشرة : تتعهد الدول المتعاقدة بأن تبقى فى مصر أثناء فترة الانتقال جميع المستندات القضائية الخاصة بمحاكمها القنصلية . وللمحاكم المصرية أن تطلع على هذه المستندات كلما رأت لزوما لذلك فى دعوى من اختصاصها ، وتسلم لها صور طبق الأصل من هذه المستندات كلما طلبت ذلك .

المادة الثالثة عشرة : كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتسنى لها تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب احدى الدول المتنازعة على محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أنه اذا وجد فى الوقت الحاضر بين احدى الدول المتعاقدة وبين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى فتحل هذه المحكمة فى مدة هذا الاتفاق محل محكمة العدل الدولية

الدائمة فى تطبيق هذه المادة حتى ولو انتهى العمل بمعاهدة التحكيم فى أغراضها الأخرى .

المادة الرابعة عشرة : حرر هذا الاتفاق فيما عدا الملحق المشار اليه فى المادة الثالثة من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ويعتمد النصان على السواء عند التفسير ، أما فيما يختص بالملحق المذكور فيعتمد النص الفرنسى وحده .

المادة الخامسة عشرة : يصدق على هذا الاتفاق وتودع وثائق التصديق بالقاهرة فى أقرب وقت ممكن ، وتتولى الحكومة الملكية المصرية تسجيل الاتفاق بسكرتارية عصبة الأمم .

وتخطر الحكومة الملكية المصرية حكومات الدول المتعاقدة وسكرتير عام عصبة الأمم بايداع كل تصديق .

ويعمل بهذا الاتفاق ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، اذا أودعت ثلاث وثائق تصديق ، ولا يسرى على الدول الأخرى الموقعة الا من تاريخ ايداع وثائق التصديق الخاصة بكل منها .

ويلحق بالاتفاق لائحة التنظيم القضائى وتتكون من ثمان وخمسين مادة .

وأصدر المندوبون المفوضون المصريون تصريحا تناول مبادىء مهمة نشير لبعض منها فيما يلى :

١ — قرار الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة بمرسوم على رعايا الدول الثمان الآتية : ألمانيا ، النمسا ، هنغاريا ، بولاندة ، رومانيا ، سويسرا ، تشكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا . وهى اما دول فقدت امتيازاتها على أثر هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، واما دول تكونت بموجب التسويات التى ختمت تلك الحرب . وتبقى سويسرا وهى لم تكن يوما من الدول ذوات الامتيازات .

٢ — لا يستفاد من قصر أثر قاعدة عدم التمييز ضد الأجانب على فترة الانتقال أن الحكومة الملكية المصرية تنوى بعد تلك الفترة أن تتبع

سياسة مضادة ترمى الى التمييز المجحف بالأجانب . كما أن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لعقد معاهدات اقامة وصداقة مع الدول المختلفة .

٣ — تنوى الحكومة أن تجرى فى المستقبل على المبدأ الذى جرت عليه فى الماضى من تلقاء نفسها ، ألا وهو مبدأ شخصية القوانين فى مواد الأحوال الشخصية .

٤ — تشكيل لجنة ادارية استشارية يكون من بين أعضائها النائب العام لدى المحاكم المختلطة ، تعهد اليها الحكومة عند الاقتضاء بالبحث فى المنازعات التى تقوم حول شخصية الأجنبى المراد ابعاده أو حول جنسيته أو مدة اقامته فى مصر أو صحة الوقائع التى بنى عليها الابعاد .

كما تبودلت خطابات بين رئيس الوفد المصرى من جهة ورؤساء الوفود (الأمريكى والبريطانى والأسبانى والفرنسى واليونانى والايطالى والهولندى) بشأن تعهدات مختلفة من جانب الحكومة المصرية نحو الجمعيات والمؤسسات المدرسية والطبية والخيرية التابعة لهذه الدول .

ويلاحظ أنه لم يطلق الوصف « تبشيرى » على أى جمعية من هذه الجمعيات ، والظاهر أن ذلك يرجع الى أن الجمعيات التبشيرية أصلا تباشر فى الوقت نفسه أداء خدمات طبية أو خيرية أو مدرسية .

وتكرر فى التعهد المصرى العبارة الآتية « وفضلا عن ذلك وفى حدود العادات المرعية بشأن الأديان الأخرى غير دين الدولة تظل حرية الشعائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة .. بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو الآداب » .

كما يتكرر فى التعهد المصرى التصريح الآتى :

« أتشرف بالتصريح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن تؤكد لكم بأنه الى أن يعقد اتفاق لاحق وعلى كل حال الى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المعاهد المشار اليها الموجودة الآن بمصر فى تاريخ الاتفاق الموقع اليوم أن تواصل فى مصر بكامل الحرية نشاطها ، سواء أكان لغرض تعليمى أو علمى أو طبى أو خيرى وذلك بالشروط الآتية .الخ»

كما كتب المندوب السامى لكندا بلندن الى رئيس المؤتمر (مصطفى النحاس باشا) ينهى فيه اليه أن حكومة كندا لم تر ضرورة لتمثيلها فى المؤتمر لعدم وجود مصلحة خاصة فيه لكندا ، وأنها تقبل أحكام أى اتفاق يتقرر فى مونترو ويوقع ويبرم باسم أعضاء جامعة الأمم البريطانية .

وهذا القبول من حكومة كندا معناه بالطبع أن الاتفاق يعطى كندا من الحقوق مثل ما يعطى الدول التى يوقع الاتفاق ويرسم باسمها .

وطلب ابلاغ المذكرة الى جميع الوفود وايداعها فى محفوظاته .

ورد الرئيس على ذلك باثبات تسلمه المذكرة وابلاغه اياها للوفود وايداعها فى محفوظات المؤتمر .

هذا وفى يوليه سنة ١٩٣٧ أقر البرلمان المصرى هذا الاتفاق .

وبانتهاء فترة الانتقال المحددة ، يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، انتهى أجل المحاكم المختلطة وانتقل اختصاصها الى المحاكم الأهلية . وبهذا زال تماما ذلك النظام العتيق نظام الامتيازات الأجنبية .

انضمام مصر لجمعية الأمم

وتنفيذا للمعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلبها الانضمام لجمعية الأمم ، ووافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء فى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ .

الخاتمة

عملت الحكومة الانجليزية منذ أن احتل جنودها مصر فى ١٨٨٢ على أن تنشىء لنفسها فى وادى النيل مركزا خاصا يعطيها وحدها السيطرة العليا على هذا القسم الجليل الخطر من العالم ، ويمكنها وحدها من استخدام مزاياه وموارده العظيمة القدر لأغراض سياستها العالمية .

واقتضى العمل لانشاء ذلك المركز الخاص السعى لاقصاء نفوذ الدول الأخرى عن الوادى ومحو التنظيمات الدولية المختلفة الموروثة عن أواخر أيام اسماعيل ونظام الامتيازات الأجنبية .

وفى سبيل اجراء ذلك المحو كانت الحكومة الانجليزية على استعداد لاهدار القومية المصرية باقامة الهيئات النيابية المصرية على أساس تمثيل الجاليات الأجنبية فيها .

وقد مر هذا « المركز الخاص » لانجلترة فى مصر فى أربعة أدوار . كان فى الدور الأول يستند الى الاحتلال العسكرى من جهة والى عدم تمكين خصومه من تأليف جبهة ضده من جهة أخرى ، وفى الدور الثانى اتخذ شكل الحماية ، وفى الدور الثالث استند الى التحفظات الأربعة التى صحبت اعلان انتهاء الحماية فى فبراير سنة ١٩٢٢ ، وفى الدور الرابع كان المركز الخاص مركز الحليف الوحيد المؤبد — ويبدأ ذلك بسنة ١٩٣٦

وأما بالنسبة للسودان فقد اقتضى انشاء « المركز الخاص » فى أول الأمر ايجاد هوة فى تاريخ السودان ، وقطع الصلة بينه وبين ماضيه من حيث الزمان وبينه وبين ما حوله من حيث المكان . فاذا ماتم ذلك عاد السودان لصلاته ، بعد أن فرض على مصر قبول النظام الثنائى للادارة وقبول تسليم تلك الادارة للحاكم العام ممثلا لمصر ولانجلترة . وقد عهد الى الحاكم العام أن يبنى للسودان مستقبلا قابلا للتشكيل بحسب الظروف ، فأجزاء منه للوحدة العربية ان كان فى هذه الوحدة فائدة للمصالح البريطانية العالمية ، وأجزاء منه للامبراطورية الافريقية الاستعمارية السوداء .

وتم لانجلترة الحصول فى ١٩٣٦ على قبول الاعتراف بسلطات الحاكم العـام .

* * *

وعملت مصر منذ أن احتلت أرضها الجنود الانجليزية وهيمن على ادارتها ممثل انجلترة على أن تنال حريتها واستقلالها ، وجاهـدت فى هذا السبيل جهاد شعب سلاحه الوحيد حقه ، وظروفه معقدة مكبلة بأغلال من خلق التدخل الدولى والسيادة العثمانية والامتيازات الأجنبية .

وصبر وصابر الى أن انفجرت ثورته .

واهتدى زعماؤه الى صيغة تحقق للبرنامج القـومى تحـديدا : ألا وهى الاعتراف لانجلترة بالضمانات « المعقولة » بوصفها حليفـة . وتم ذلك الاعتراف على مرحلتين :

الأولى — عند تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

الثانية — عند عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وهذا الجهاد القومى ماهو الا جانب واحد من جانبى الحركة القومية ، أما جانبها الآخر فهو اقامة بنيان الدولة المصرية المستقلة على أسس النظام البرلمانى والحكم المسئول والنهوض الاقتصادى والعلمى والاجتماعى . وكان العبء جسيما ، والكفاح مريرا ، وقواعد البيت ترتفع لبنة لبنة . وما نالت مصر شيئا الا بالدموع والدم . ولما تندمل بعد الجروح .

وكان لابد لزعمائنـا أن يقدروا وأن يوازنوا . وكان لابد لهـم أن يقبلوا شرا ليدفعوا به ماهو شر منه ، وأن يدفعوا ثمنا باهظا ليكسـبوا خلاصا يمكنهم من العمل ويخرجهم من ضيق الى جو يستطيعون فيـه التنفس .

كان ذلك فى سنة ١٩٣٦ . ودخلنا بمعاهدتنا مـع انجلترة فى عالـم الممهدات للحرب العالمية الثانية ، وعالم الحـرب العالمية الثانيـة ، وعالم ما بعد تلك الحرب . دخلنا فى دنيا مضطربة متزلزلة ، فهل تقـوى صيغة ١٩٣٦ على مواجهة أحداثها ؟ وهل تطابق حقائقها ومشكلاتها ؟ وهل تحتمل البقاء فى جوها ؟

هذه أسئلة نترك محاولة الاجابة عنها للقسم الثانى من هذا البحث .

